

# ضدّ النظام

كتابات الاشتباك على مدوّنة نينار

2020-2008

طوني صغييني





# ضد النظام

كتابات الاشتباك على مدونة نينار

2020 – 2008

طوني صغبيني

منشورات مدونة نينار

[Saghbini.wordpress.com](http://Saghbini.wordpress.com)

بيروت

2021

## لائحة المحتويات

|    |  |
|----|--|
| 6  | مقدمة.....   |
| 9  | الفصل الأول: ضد النظام.....  |
| 10 | بمناسبة سجن موقعي إعلان دمشق: تحية للأنظمة العربية!.....               |
| 13 | لا متفقون خارج معارك الحرية – ردًا على مقالة "مقاوم لا معارض".....     |
| 16 | فليتسلم الخيال السلطة!.....  |
| 19 | درب الحرية المعبد بالألام.....   |
| 21 | وهم المسافة: الوهم الأكبر الذي يحكم العالم العربي.....                 |
| 24 | أن نحب... وأن نشور.....  |
| 26 | الفصل الثاني: في مواجهة ديناصورات لبنان.....                           |
| 28 | كي لا نستيقظ تحت جزمة العسكر.....                                      |
| 33 | حياً بالحرية.. افتحوا للرئيس مدونة!.....                               |
| 35 | الديناصورات على أشكالها تقع: كي لا يصبح لبنان سجنًا عربيًا جديدًا..... |
| 38 | هيبة الرئاسة بسبعون دولار: الكمية محدودة.....                          |
| 40 | أسباب عدم حضور "التظاهرة ضد النظام الطائفي".....                       |
| 44 | كي لا تحكنا ذهنية الطائفة.....   |
| 47 | الثورة التي التهمت نفسها قبل أن تبدأ.....                              |
| 50 | النشاط المدني في بيروت: نضال أصحاب الامتياز.....                       |
| 58 | سقوط رموز "الماضي المجيد": زياد الرحباني نموذجاً.....                  |
| 61 | انتفاضة أكتوبر 2019 في لبنان: بعض الأفكار النقدية.....                 |
| 66 | للعصابة الحاكمة في لبنان: ستكون حرباً.....                             |
| 71 | الفصل الثالث: ما بعد الربيع العربي.....                                |

|            |  |
|------------|--|
| 72         | ..... ربيع عربي أم خريف إسلامي؟  |
| 79         | ..... المشرق بعد الطوفان: 10 حقائق يجب الاعتراف بها من أجل رؤيا سياسية سليمة |
| 86         | ..... شبح الذمة: كيف يمكن معالجة مخاوف الأقليات                              |
| 90         | ..... صعود اليمين وانفصال نخب المجتمع عن الواقع                              |
| <b>93</b>  | <b>..... الفصل الرابع: في مواجهة الإسلام السياسي</b>                         |
| 94         | ..... الطريق إلى الجحيم يمرّ عبر الله  |
| 97         | ..... حين ننظر من النافذة ونرى أبقار طائرة                                   |
| 99         | ..... حرية التعبير إلى الجحيم: مناقشة في حدود "احترام المعتقدات              |
| 105        | ..... تفجير الاسكندرية: المنفذ واحد لكن الجناة مئات الآلاف                   |
| 108        | ..... مشكلتنا مع حزب الله  |
| 114        | ..... قيادة المرأة للسيارة أمر دخيل على ثقافتنا... وقضايا أخرى               |
| <b>118</b> | <b>..... الفصل الخامس: كي تنجح الثورة</b>                                    |
| 119        | ..... سبعة أفكار تميّز بين الحالمين والخطيرين                                |
| 123        | ..... عشرة مشاريع تغييرية يمكن البدء بها اليوم                               |
| 129        | ..... تسع أسباب لتفوق الإسلاميين على العلمانيين والتحرّرين                   |
| 136        | ..... أسوأ الأفكار الصاعدة في أوساط النشاط التغييرى                          |
| 142        | ..... الخطايا الثورية الخمسة   |
| <b>147</b> | <b>..... الفصل السادس: معضلات الحركات التغييرية</b>                          |
| 148        | ..... لماذا يجب تجاوز اليسار   |
| 156        | ..... لماذا مات اليسار وماذا يعني ذلك للعالم الجديد                          |
| 166        | ..... لماذا زابتجايست ليست حركة تغييرية                                      |
| 179        | ..... هل يمكن للرجال أن يتحدثوا باسم القضايا النسوية؟                        |
| 183        | ..... الرجال يبحثون عن الجمال... وهذا ليس عاراً                              |

|            |   |
|------------|---|
| 186        | هل يجب إلغاء الرجال؟  |
| 193        | معضلات الأثرية كحركة ثورية.                                 |
| <b>203</b> | <b>الفصل السابع: عالم قديم انتهى</b>                        |
| 204        | بطاقة الانتماء والعبودية المقنعة.                           |
| 208        | ثقافة السجن.  |
| 210        | ضدّ السيستيم.   |
| 214        | العبودية أو الموت: العمل في القرن الواحد والعشرين.          |
| 221        | الاقتصاد الرأسمالي يحكمه المرضى النفسيون.                   |
| 224        | لماذا نرغب لهذا العالم أن ينتهي.                            |
| 227        | العودة الى العالم الحقيقي.                                  |
| <b>231</b> | <b>الفصل الثامن: ما بعد الأزمة الأخيرة</b>                  |
| 233        | لماذا العالم الذي نعرفه هو على وشك أن يتغير إلى الأبد.      |
| 237        | العامل الخفي في مستقبل مصر.                                 |
| 241        | الأزمة الأخيرة: ماذا يعني السقوط البطيء للحضارة الصناعية؟   |
| 244        | عن الانهيار الذي حصل.                                       |
| 248        | الأزمة الأخيرة: ما العمل؟                                   |
| 253        | يوميات الأزمة الأخيرة: الخير السيء والخير الجيد.            |
| 257        | الأزمة الأخيرة: انتظار المخلص السحري.                       |
| 261        | الأزمة الأخيرة: أساليب الاستعداد الفردي لعالم ما بعد النفط. |
| 265        | ماذا حصل لأطروحة السقوط البطيء للحضارة.                     |
| <b>271</b> | <b>الفصل التاسع: المقاومة الخضراء</b>                       |
| 272        | زئير الأرض المحتضرة.  |
| 275        | الهراء الأخضر: "حزب الخضر" ومبادرة "غابة بيروت" نموذجاً.    |

|            |       |  |
|------------|-------|--|
| 282        | ..... | اكتشاف البترول: الكارثة المقبلة على لبنان                        |
| 286        | ..... | التغير المناخي: بين وهم الحلول الفردية وأساليب المكافحة          |
| 292        | ..... | الإيكولوجيا العميقة والحركة البيئية التقليدية: الشقيقان اللدودان |
| <b>295</b> | ..... | <b>الفصل العاشر: إيجاد مكان لنا في العالم</b>                    |
| 296        | ..... | مقاومتنا كان يجب أن تبدأ بالأمس                                  |
| 298        | ..... | نحو شكل سياسي جديد: من الدولة إلى المجتمعات التعاونية            |
| 306        | ..... | تغيير العالم أم إيجاد مكان لنا في العالم؟                        |
| 311        | ..... | العودة للقبيلة: معضلة الحفاظ على أنفسنا في زمن صراع القبائل      |

## مقدمة

إن كان هنالك من كلمة واحدة لوصف كافة نصوص هذا الكتاب فهي هذه: اشتباك.

ما هو بين يديك الآن هو يوميات مصارعة فكرية وثقافية وعملية مع الواقع السائد على امتداد أكثر من عشر-سنوات، نشرناها على شكل مقالات شبه أسبوعية على مدوّنتنا "نينار"، بين عامي 2008 و2020.

فكرة هذه الكتاب بدأت بشكل بسيط بالنسبة لي: أردت أن أحفظ المقالات السياسية التي كتبتها على مرّ السنوات في شكل أكثر ديمومة من الصفحات الالكترونية. أقول مقالات سياسية لكنها ليست كذلك بالمعنى التقليدي للكلمة اليوم، فنحن لا نتحدّث هنا عن تصريحات وأحداث وسياسيين معيّنين، بل عن الصورة الكبرى في عالمنا اليوم، عن الواقع والتحديات التي تواجه حضارتنا بأكملها، وعن نظرة نقدية شرسة لكلّ ما هو سائد.

الهدف هنا رغم ذلك، ليس عرض المقالات فحسب، بل تقديم نظرة مختلفة وفتح أفق جديد للمعضلات الوجودية التي تطبع حياتنا العصرية. لذلك اخترت المقالات بعناية وجمعتها بحسب موضوعها لا بحسب تسلسلها الزمني، بحيث يمكن للقارئ أن يختار الموضوع الذي يناسبه والاطلاع على نظرة متكاملة نوعاً ما عنه.

المقالات التي اخترناها لتكون في هذا الكتاب صالحة للقراءة في كلّ زمان ومكان تقريباً. رغم أن بعضها يتحدّث عن أحداث معيّنة إلا أن جوهرها دائماً هو طرح مقارنة شاملة للموضوع بشكل يصلح لفهم الأحداث التي تحصل حالياً وبشكّل يمكن أن ينير الطريق على القضايا الأهم التي لا نزال نعيش معها اليوم.

قضايا مثل الحرية والمواجهة مع الأنظمة الاستبدادية، الصراع مع الظلامية والتشددّ الديني، المقارعة الفكرية للأيدولوجيات السياسية السائدة من وسط ويسار ويمين، واجتراح الآفاق لكيفية تغيير العالم وإيجاد مكاننا فيه، هي كلها قضايا لكل مكان وزمان، وهي مواضيع هذا الكتاب.

نبدأ الكتاب بفصل أول يحمل أولى مواجهاتنا مع استبداد الأنظمة العربية ونتبعه بفصل ثاني مخصّص لمعركتنا المستمرة مع النظام اللبناني والطبقة السياسية المهيمنة فيه مع قراءة للحركات المختلفة التي شهدتها في العقد الأخير من الزمن. الفصل الثالث خصّصناه للحدث عن معضلات الربيع

العربي وما بعده، وخاصة أنه هنالك العديد ممن سيقرأون الكتاب اليوم ستكون أحداث تلك الفترة أحداث تاريخية سمعوا عنها ولم يعايشوها ويقدم هذا الفصل بالتالي مقارنة حيّة لهذا المفصل التاريخي الهائل في عالمنا العربي.

الفصل الثالث هو مقارعة فكرية بوجه طروحات الإسلام السياسي حول أمور مثل حرية التعبير وحقوق النساء ومشكلة الاعتدال والتطرف وما حولهما.

الفصل الرابع هو الفصل الثوري واستكمال لعملنا في كتاب "لماذا يفشل النشاط التغييرى؟" ونتحدّث فيه عن بعض العوامل الحاسمة في نجاح الثورات وفشلها.

في سياق متصل، يكمل الفصل الخامس الموضوع ليقدم نظرة نقدية للحركات التغييرية الكبرى الموجودة في عالمنا اليوم وخاصة اليسار، إضافة إلى طروحات نقدية للنسوية، اللاسلطوية وغيرها من الحركات التغييرية.

الفصل السادس هو فصل النار والغضب على الحضارة السائدة ومقالات مختلفة عن العضلات الكبرى الموجودة في المنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية التي نعيش في ظلّها اليوم.

الفصل السابع يتحدّث عن "الأزمة الأخيرة" – أزمة الطاقة التي تقف خلف الانحدار الحضاري المتسارع الذي نشهده وموضوع كتابنا السابق الذي يحمل هذا العنوان، وتوسّع فيها قليلاً عن بعض الظواهر والتحليلات المرتبطة بها لتسهيل فهمها وجعلها أقرب للحياة اليومية التي نعيشها اليوم.

الأزمة البيئية هي تركيز الفصل الثامن حيث نخصّصه للحديث عن مفهوم الإيكولوجيا العميقة ونقد الحركات الخضراء المعاصرة وأسلوب عملها.

أما الفصل الأخير فمهمته هي فتح أفق جديد للتغيير ولعالم أفضل وكيف نرى السبيل لتحقيق ذلك.

البعض سيلاحظ طبعاً تطوّر أسلوب الكتابة ونضج الأفكار بل تحوّل بعضها على مرّ السنوات وهذا ما هو طبيعي لأي كاتب أو مفكّر – والتحرّج هو الاستثناء. رغم ذلك، اعتقد أن الخيط الجامع بين كل هذه الكتابات سيكون واضحاً لكل من يقرأ النصوص. ليس المجال ملائماً هنا لإطالة المقدمات فالمحتوى سيتحدّث عن نفسه، لكن لا بدّ من الإشارة لمن سيقراً كتاباتنا للمرة الأولى هنا، أن مقالاتنا هي نقدية الطابع، لا مقدّس فيها سوى الحقيقة والبحث عن الحقيقة، ولا التزام لها سوى بالحرية والبرية والوعي - الأقانيم الثلاثة التي هي طوال الوقت الجوهر المحرّك لي في كلّ فكر وكتابة وفعل.



## الفصل الأول: ضد النظام

انتفاضات العام 2011 كانت انفجاراً محتوماً بعد عقود من الاستبداد السياسي والتردي الاقتصادي والمعيشي- في العالم العربي، لكن قبل تلك اللحظة الفاصلة، كان هنالك العديد من المعارك التي غالباً ما خاضها المعارضون وحدهم.

بغض النظر عن الإحباط العام الذي منيت به معظم ثورات 2011 وفشلها بتحقيق أهداف أكبر بعد نجاحها بإسقاط الحكام، إلا أنها نجحت بأمر شديد الأهمية لم يكن يمكن أن نتخيل حدوثه سابقاً: إسقاط الأنظمة وإسقاط هالة الألوهة التي كانت تحيط بطغاة العالم العربي. الأنظمة تحاول جاهدة إعادة انتاج نفسها لكن مرحلة الاستبداد السياسي الشامل الذي لم يكن له من معترض قد ولت إلى غير رجعة.

لا يمكن تحديد تاريخ معين لبداية صراعاتنا الشخصية مع هذه الأنظمة حيث ترعرعت في أجواء سياسية كانت مواجهة الأنظمة جزءاً لا يتجزأ من وعينا السياسي. إلى ذلك، المقال الذي نشرناه في العام 2008 رفضاً لقيام نظام بشار الأسد في دمشق باعتقال مجموعة كبيرة من المفكرين والصحافيين لمجرد أنهم تجرأوا على الحلم بوطن أفضل، كانت أولى المرّات التي تعرّضت بسببها لتهديد أمني مباشر تم إيصاله لعائلتي بسبب شيء كتبتّه.

المقالات الأخرى في هذا الفصل تردّ على الأسئلة التي كانت مطروحة قبل اندلاع الانتفاضات وخلالها، وأهمها هو ردّ على محاولات البعض لفصل المعارك الثقافية مع الأنظمة عن المعارك السياسية بوجه الاستبداد، وبعضها هو ردّ على السؤال الذي كان يطرحه البعض كفضاعة للشعوب، وهو "من سيتسلم السلطة".

بعض المقالات تتعامل مع استيعاب الثمن القاسي الذي رأينا أنفسنا ندفعه خلال الثورات العربية، إضافة إلى تحطيم بعض الأوهام المرتبطة بواقع العالم العربي والتي لا تزال سائدة في أوساط كثيرة حتى اليوم.

مقال "وهم المسافة" المدرج هنا كان من المفترض أن يكون بداية تدويننا في موقع هافينغتون بوست عربي، بعد توجيههم دعوة لنا لإنشاء مدونة خاصة بنا هناك، لكن يبدو أن نظرتنا النقدية للدين واستبداده في عالمنا العربي كان أكثر من قدرة الموقع على التحمل، حيث أغلقوا المدونة وعدلوا عن دعوتهم لنا في اليوم التالي لنشر- المقال. إن كان يدلّ ذلك على أمر، فهو أنه حتى بعد مرور سنوات على الانتفاضات العربية وانتقالنا من واقع سيء لأسوأ في معظم أنحاء العالم العربي، لا يزال هناك غالبية ترفض مواجهة الحقائق والاعتراف بالمشاكل التي نواجهها كما هي.

بمناسبة سجن موقعي إعلان دمشق: تحية للأنظمة العربية!

نوفمبر 16, 2008

مبدعة حقاً هي الأنظمة العربية! تستحق كل الاحترام.

هذه التدوينة هي للاعتراف بإبداع هذه الأنظمة وتوجيه تحية خاشعة إليها، وليست للدفاع عن حق أحد في معارضة النظام والسعي لتغييره كما قد يخطر في بال أحد الخونة الذين يطالبون بالحرية في بلادهم من أجل "سواد عيون الغرب".

أما إبداع الأنظمة، فهو ليس طبعاً في اجتراحها للمعجزات العلمية والانجازات الاقتصادية للنهوض بشعوبها، بل في قدرتها على اختراع طريقة تلو الأخرى لإبقاء شعوبها تحت الأرض.

لا يشعّ إبداع الأنظمة في مكان أفضل من نورها الساطع في المجال القانوني والقضائي، وخاصة حين يتعلّق الأمر بالاتهامات السياسية.

هل ينسى أحد مثلاً تهمة تهديد أمن الدولة والنيل من هيبة الرئيس وسمعته للصحافي المصري الذي نشر خبر تدهور صحّة الفرعون حسني مبارك؟ عندما يمرض الرئيس، المطلوب من جميع الصحافيين والشرفاء أن يشيدوا بلياقته البدنية العالية وبقدرته على التشبّث بكرسيّ الرئاسة بيديه الاثنتين بقوة هائلة رغم تقدّمه في السنّ، لا أن ينقلوا خبر مرضه – فالخائنون كثر ولا نريد من الشعب المقهور أن يفرح لخبر كهذا.

الرئيس الأميركي السابق جورج بوش غزا أكثر من دولة فيما كانت صحافة بلاده تسخر منه على صفحاتها الأولى، تعلّم يا بوش من مبارك كيف تكون الامبراطوريات القويّة، وهل يوجد أقوى من امبراطورية السبعين مليون جاع على ضفاف النيل؟

أما آخر إبداع، فهو التهمة الآتية من دمشق، والتي حُكم بموجبها الأسبوع الماضي على الموقعين على "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي" بالسجن لمدة سنتين وبتجريدهم من حقوقهم المدنية، وهي كالتالي:

“نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة وإضعاف الشعور القومي وإيقاظ النعرات العنصرية والمذهبية والانتساب إلى جمعية سرية بقصد قلب كيان الدولة السياسي والاقتصادي.”

تجدد الإشارة إلى أن إبداع النظام السوري في هذه المسائل هو ابداع “ممانع”، لا ابداع منبطح أمام أميركا كما في أنظمة الاعتدال. هنالك فارق كبير بين الاثنان لان المواطن العادي الذي يتعرّض للضرب في سوريا على يد رجال الأمن يُضرب ورأسه مرفوع، فيما لا نجد هذا الفخر لدى المواطنين في الأنظمة العربية الأخرى.

فلنشرح التهمة:

“الأخبار الكاذبة”، مقصود بها بشكل أساسي قول موقعي الإعلان بأن سوريا ليست ديموقراطية (حقاً، أليس بقاء الرئيس لثلاثة عقود وتوريث الحكم لابنه أفضل مثال عن ديموقراطية يا خونة؟).

“إضعاف الشعور القومي”... هل يندرج ضمن هذه التهمة روي النكات عن رجال الأمن مثلاً؟ هل يندرج ضمنها شجار جارتنا مع زوجها (لأن معنوياتهما قد أحبطت حقاً بعد ذلك، وبالتالي ضُغف شعورهما القومي). هل قول بائع الخضار في آخر الشارع ان الفواكه اللبنانية تتفوّق على نظيرتها السورية هو أيضاً إضعاف للشعور القومي؟ وهل يوجد لدى النظام البعثي مختبرات بيولوجية تقيس نسبة الشعور القومي لدى عامة الشعب قبل وبعد تصريحات السياسيين؟ هل ممارسات أجهزة المخابرات والفساد المستشري في الدولة ونظام الحكم العائلي والمحسوبيات والاقتصاد الذي يبلغ أدنى نسبة للدخل في الشرق الأوسط كان يتوخّى طوال العقود الماضية رفع اعتزاز السوريين بأنفسهم وساهم تقوية الشعور القومي؟

الجواب: نعم. لماذا تسأل أصلاً؟ يبدو أنك تريد احتساء فنجوة قهوة في بيت خالتك.

التهمة التالية: “الانتساب إلى جمعية سرية بقصد قلب كيان الدولة السياسي والاقتصادي.”

طبعاً المقصود بالجمعية السرية هو لجنة المتابعة العلنية التي أنشأت بعد تلاوة “إعلان دمشق” على وسائل الإعلام. المشكلة بالنسبة للنظام أن القانون السوري لا يجرم في نصوصه تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، ويجرم فقط “الجمعيات السرية”. هذا يعني أنه عليهم الاعتماد على تهمة “الانتساب إلى جمعية سرية” ولو كان المتهمون يعلنون برنامجهم مباشرة على شاشات التلفزة كما في حالة إعلان دمشق.

كيف استطاع الأمن اختراق هذا التنظيم السري الخطير ومعرفة نواياه؟ لان هذا التنظيم السري كان علي يا أستاذ.

هناك تهمة "إيقاظ النعرات العنصرية والمذهبية" أيضاً. هذه تهمة خطيرة جداً لأنها تهدد انجازات أربعة عقود من الحكم نمت خلالها كل الأصوليات وأنواع التطرف الديني والتوتر بين الطوائف والاثنيات السورية المختلفة.

هذه التهمة مشابهة كثيراً لتهمة في القضاء اللبناني تقول "إثارة الفتن الطائفية"، وهي غالباً ما تلصق بالعلمانيين في لبنان عندما يريد أحد أمراء الطوائف تأديبهم، وهي تحصل عادة بهذا الشكل:

"- لا نريد تدخل البطريرك الماروني أو مفتي الجمهورية أو رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في السياسة". جواب الأمن: انت تثير فتنة طائفية.  
"- نريد أن يكون من حق أي لبناني تولي منصب رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء وأي وظيفة أخرى في الدولة بغض النظر عن طائفته". جواب الامن: فتنة يا خاين!

- كذلك، يقال في سوريا: "يجب إعطاء الأكراد حقوقهم السياسية والمدنية الكاملة". جواب الأمن: انت تثير نعرات عنصرية.

"- يجب وضع حدّ لوصاية الأزهر على الحياة الثقافية والفكرية في مصر". جواب الأمن: انت تثير فتنة مذهبية.

"- يجب إعطاء الأقباط والبهائيين والشيعية وغيرهم من "الأقليات" حقوقهم كاملة كمواطنين وطمأنتهم على مصيرهم والكفّ عن التعاطي معهم كغرباء من درجة ثانية. جواب الأمن: تريد للرافضة والمشركين والنصارى أن يحكمونا؟! انت تثير فتنة مذهبية.

"- يجب على دول الشمال الأفريقي أن تتصالح مع التاريخ والتراث الأمازيغي والأفريقي الصحراوي الذي يغنيها". جواب الأمن: تثير نعرات عنصرية وتحقّر الانتماء العربي.

طبعاً، نشكر الأنظمة جزيل الشكر احترامها الرائع للحريات والحقوق الفردية وحرصها على حقّ كلّ فرد بإبداء رأيه الكامل "ضمن القانون".

أنظمتنا العتيدة تبجل الحرية، لذا على المواطن أن يكون معترفاً بنفسه وفخور أمام أقرانه في الغرب الذي لا يتمتعون بالحياة الرائعة التي نعيشها نحن، وعلى كل مواطن إلقاء التحية على جيرانه صباحاً مبتسم الثغري لا يحبط معنوياتهم، وإلا سنحاكمه بتهمة إضعاف الشعور القومي. وكل حرّية وأنتم بخير.

لا مثقفون خارج معارك الحرية – ردًا على مقالة “مقاوم لا معارض”

نوفمبر 3, 2009

لا تزال قضية منع مجلّة الآداب في سوريا تتفاعل وآخرها مقال من السيّد حسان عبّاس في جريدة الأخبار اللبنانية يعترض فيه على “تسييس” القضية و “نقل الملف من حيّز الأدب والقراءة الأدبية إلى حيّز السياسة” (لقراءة مقالته في جريدة الأخبار اضغط هنا).

كان منع عدد مجلّة الآداب أتي على خلفيّة احتوائه بحث نقديّ لعبّاس بعنوان “حكايات ضدّ النسيان: قراءة في بعض النتاج الروائي المعاصر في سوريا” الذي يتطرّق إلى حقبة قمع الإخوان المسلمين في سوريا في الثمانينات.

يأخذ السيّد عبّاس على جريدة الأخبار مسألتين اثنتين: تسميته بـ “المثقف السوري المعارض”، ونقل الملف من الحيّز الأدبي إلى الحيّز السياسي.

من حقّ السيّد عبّاس أن يعترض على صفة لا يراها تعبّر عنه وأن يختار الصفة التي تلائمها، لكن التعريف الذي يضعه للمثقف هو تعريف متناقض ليس الهدف منه سوى تبرئة نفسه من تهمة معارضة النظام الحاكم. يقول متحدّثاً عن “المثقف” أن المثقف “لا يرضى أن يكون معارضاً. إنه مقاوم”، ويتابع: “إنه مقاوم لكلّ البنى التي تمنع عنه حقوقه وتعيق تحقيق إنسانيّته”، ويضيف “أما السياسة فليست مّيّ ولست منها لذلك أرفض تماماً تعبير المعارض.”

كيف يمكن أن يوفّق عبّاس بين مقاومته للبنى التي تمنع عنه حقوقه وخوفه من معارضة البنى الحاكمة التي تمنع عنه حقوقه هي من الألغاز التي يبدو أن عبّاس نفسه لا يمتلك إجابة لها.

البنى السياسيّ – النظام السياسي ككل، هو الذي يؤطر ويوجّه ويقون ويؤثّر على كل البنى المرتبطة بالحقوق في المجتمع.

لا يمكن للمثقف أن يكون مقاوماً لتحقيق إنسانيّته من دون مواجهة نظام الحكم، حين يكون النظام السياسي يقوم على قمع المواطن والتعامل مع أفكار الأخير وتطلعاته وأحلامه على أنها ملفّات أمنيّة.

لا يمكن للمثقف أن يقاوم البنى القمعية في بلاده من دون أن يقاوم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تغذيها وتتغذى منها. بكل بساطة، عندما يتعلّق الموضوع بإنسانية الإنسان، بحريته، بخيره، لا يمكن للمثقف أن ينفصل عن السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الثقافة أو الأدب أو الفنون بل هو في صلبها جميعاً.

يقول الكاتب إن "العاملون في الثقافة لا يرتضون تأطير أنفسهم ضمن هذا المفهوم الضيق للسياسة"، وهو محقّ إن كان مفهومنا للسياسة يعني الدخول في زوايب المزايدات الكلامية واللعب على العصبية الدينية والطائفية والإثنية والتكالب على المقاعد النيابية من هنا والوزارية من هناك. إن كان هذا مفهومه للسياسة فهذا مؤسف، لأننا إن نظرنا إلى السياسة بمفهومها الأصيل – مجموعة المؤسسات والقوانين والأعراف القائمة على احترام الحقوق وتداول الحكم ومحاسبة الفساد وإتاحة المجال للمواطنين لاختيار من يمثلهم والمشاركة في تحديد السياسات العامة لمجتمعهم ودولتهم، سنجد أن رفض عباس للسياسة هو رفض طفولي "غير مثقف".

بالإضافة إلى ذلك، إن انفصال المثقف عن السياسة وعن القضايا الجوهرية واكتفائه بـ "الأدب الصرف" في مجتمعات لا تزال في خضمّ معركتها لحسم القضايا الجوهرية المتعلقة بوجودها ومستقبلها هو تنصّل من مسؤولية كبرى تقع على عاتق هذا المثقف. هذه المسؤولية تتمثل في أن يكون درع الدفاع عن الحقوق والحريات والعدالة والعقلانية في زمن كمّ الأفواه والحروب على السماء والمتاجرة في الأحلام الكبرى.

يقول السيّد عباس أن "الرقيب في سوريا قد أخطأ عندما لم ير في الملف حقيقته الأدبية الثقافية"، ويضيف "لكن الصحيفة، أو الصحافية، وقعت في الخطأ نفسه عندما حوّلت القضية الثقافية إلى قضية سياسية ليس لها أي وجود، اللهم إلا في نوايا بعض الذين يترصدون الكتاب والمثقفين، وهم بذلك يقدّمون إلى الرقيب ذريعة ما أغنى المثقفين عنها".

لكن هل أخطأ فعلاً الرقيب في سوريا؟ لأنه بغضّ النظر عن الرقابة الاعتبارية على الإعلام الخاص في سورية، إلا أننا نعتقد أن الرقيب السوري يدرك تماماً الصلة بين الثقافة والأدب والسياسة، ويدرك تماماً أن المثقف قادر على طرق باب السياسة بقوة من باب الأدب، وليست الكراهية الأزلية للأنظمة الاستبدادية لرواية جورج أورويل الشهيرة (1984) سوى تذكير بما يمكن أن يمثله الأدب من مطرقة مخيفة في السياسة.

بالإضافة إلى ذلك، إن من حوّلت القضية من قضية أدبية إلى قضية سياسية ليست جريدة الأخبار، بل هو الرقيب السوري الذي منع العدد في الأساس لأسباب لها علاقة بالسياسة.

بالتالي بدل الاعتراض على "تقديم ذريعة للرقيب ما أغنى المثقفين عنها"، كان الأجدى الاعتراض على الرقيب نفسه الذي يحاصر الابداع والنتاج الفكري على هواه.

من هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن منع مجلّة الآداب هو فقط "يعيق الجهود المبذولة لإظهار الصورة الجديدة لسوريا" كما قال عبّاس في اعتراضه المخفّف على قرار الرقيب. المسألة ليست مجرد "صورة سوريا" بل هي حول مصلحتها وحرّيتها ووجودها بحدّ ذاتها. هل يمكن لسوريا أن تكون مزدهرة وأفواه مثقفها مكّممة؟ هل يمكن لها أن تكون قوية من دون أدب وثقافة تقتحم كل الآفاق وتدخلها إلى عصر العولمة المضطرب؟ كيف يمكن للإبداع أن ينطلق فيما لا تزال السلطات تعامل المواطن على أنه غير ناضج ويحتاج لمن يحدّد له ما يقرأه وما يكتبه وما ينتجه؟

في الواقع إن تحويل القضية من أدبيّة إلى سياسيّة ليس أمراً سيئاً بالمرّة، وبدل أن نراها على أنها "تقدّم ذريعة ما أغنى المثقفين عنها"، يجب أن نراها على أنها تقدّم لهم فرصة لأن يخوضوا معركة للدفاع عن حرّيتهم... وما أحوج المثقفين لهكذا معركة!

الشجاعة ترسم الخطوط الفاصلة!

حين أمسك وينستون، بطل رواية 1984، القلم لأول مرّة في منزله الكئيب ليكتب مذكراته، كان يسأل نفسه سؤالاً واحداً: هل كانت لندن دائماً على هذا المنوال؟ حاول التذكّر جاهداً لكنّه لم يستطع أن يأتي بأي شيء سوى لمحات باهتة عن ماضي المدينة. وينستون، لم يفقد قدرته على التذكّر فحسب، بل قدرته على التخيّل أيضاً، وهذا كان كلّ الهدف لنظام الأخ الأكبر...

في رواية أخرى، خلال استجواب قوّات الأمن التابعة للنظام الديكتاتوري المعارض كارلوس رويدا، بطل رواية "تخيّل الأرجنتين"، أجاب كارلوس أنه واثق من أن السلطة لن يمكنها أبداً أن تنتصر. عليه لأنه يملك شيئاً لا تستطيع، مهمّاً عدّته، أن تأخذه منه. حين سأله الضابط عمّا هو ذلك، أجابه كارلوس بكل عنفوان: مخيّلتي!

وهذا هو كل الرعب لنظام الأخ الأكبر...

القدرة على التخيّل هي أكبر عدوّ للأنظمة، فهي لا تعني فقط أنه يمكن لمجتمع ما أن يلد حركة قادرة على تخيّل واقع ومستقبل أفضل من واقعها، بل تعني أيضاً أنه يمكن له أن ير الواقع الذي يعيش فيه عارياً كما هو من دون تجميلات الأنظمة وأكاذيب الإعلام المأجور، وأن يكتشف بالتالي مكان الخلل فيه.

"الذين يفتقدون للمخيّلة لا يستطيعون تخيّل ما ينقصهم" Those who lack imagination cannot imagine what is lacking، هي إحدى الشعارات التي زيّنت حيطان أوروبا في انتفاضة عام 1968 الطلابية. كم هو صحيح هذا الشعار اليوم!

المواطنة المقموعة الذي لا تعرف الحرية، ولو بخيالها، لن تشعر أبداً أنها محرومة منها ولن تتذمّر ولن تثور، والمواطن الجائع الذي لا يستطيع تخيّل مجتمع عادل لا يرتجف فيه أحد من البرد والظماً هو مواطن غير قادر على خلق ثورة ولا حتى على إدراك حقيقة أن واقعه رديء ورديء جداً.

كل ثورة تستوجب منا أن ندرك أولاً أن واقعنا لا يستحق سوى الرفض والثورة، وأن نتخيل ثانياً عالماً آخر يستحق أن نقاتل من أجله لكي يكون يوماً ما مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

حين حركت شجاعة التونسيين المستنقع العربي الراكد، النتيجة الأهم كانت إعطاء الشعوب المقموعة في عالمنا القدرة على تخيل سقوط أنظمتها، السقوط الذي كان حتى فترة قريبة من المستحيلات. ما ينقص حتى الآن على ما يبدو من الأحداث هو قدرتنا على تخيل البديل.

صحيح أن الشجاعة مهمة لكنها غير قادرة وحدها على تحقيق تغيير طويل الأمد؛ الخيال هو ما يجعل ذلك ممكناً. لو كانت شعوبنا قادرة على تخيل بديل وامتلكت الشجاعة من أجل العمل على تحقيقه طوال الفترة الماضية، لما دخلت الثورة التونسية في حيرة ما بعد النظام، ولو كانت المعارضة المصرية تمتلك رؤية حقيقية صادقة لمستقبل المجتمع المصري لما كانت تعلق وتهبط مترددة ومشوشة بين انتفاضة وأخرى. لو كان هنالك معارضات في كل العالم العربي تمتلك حدّاً أدنى من التصوّر للبديل لكانت أنظمتنا المهترئة سقطت منذ فترة طويلة، أي قبل أن تنبت لأولاد الرؤساء لحيّة الوراثة.

لا عجب إذ أن تكون الحركات الإسلامية هي البديل الوحيد للأنظمة في معظم الدول العربية، مع العلم أن هذه الحركات تتفوق بإصرارها وقدرتها على المواجهة لا بامتلاكها للخيال.

في الواقع، إن الخيال هو ألدّ أعداء الإسلاميين، وذلك لأن مشروعهم بكل بساطة قائم على واقع سبق أن كان موجوداً واندثر (الخلافة والدولة الإسلامية) ولا مكان للخيال فيه سوى بقدر ما تسمح به السطور المعدودة في كتب الدين والتاريخ. القدرة على تخيل مستقبل جديد لا يستنسخ العصور المظلمة يقضي- على كل المشاريع الأصولية ويرميها في ركلة واحدة حيث تنتمي في تجميليات سلة مهملات السياسة والمتاحف وكتب التاريخ.

مخيلتنا وشجاعتنا هما أهم سلاحنا لنا في مواجهتنا مع الأنظمة ومع الأصوليات الظلامية. الشجاعة تعيننا على تحطيم الأنظمة القديمة، لكن الخيال هو ما ينقذنا من بناء أنظمة تشبهها مجدداً، هو ما يرشدنا لبناء مجتمع قوي مبدع يفيض خبزاً وحرية.

غداً حين تحترق كراسي الحكم في العالم العربي، كم سيكون جميلاً أن نتذكر إفساح المجال للخيال ليستلم السلطة!

L'imagination prend le pouvoir

فلسطين الخيال السلطة! شعار دوى في أزقة باريس عام 1968، وهو صالح اليوم في شوارع بيروت وسيدي بوزيد والاسكندرية والرياض ودمشق وكل العواصم!

كل يوم، انتظر سطرأ صغيراً في النشرات الإخبارية يعلن لي اعتقال صديق، تعذيب زميل، أو قتل متظاهر لا أعرف عنه شيء سوى رقمه: الشهيد الألف بعد آلاف.

حين علمت باعتقال صديقة حضنتها ساحات بيروت لفترة طويلة قبل أن تبتلعها سجون الأسد لأجل غير مسمّى، تذكّرت حديث مع صديق قديم حصل بيننا قبل اندلاع الأحداث في سوريا بأشهر قليلة. قال لي وقتها أن النظام الأسدي هو أفضل نظام عربي وهو نظام ممانع، وأن اعتقال بضعة مئات من الشبان هو ثمن قليل للحفاظ عليه.

بطبيعة الحال، هذا الصديق لم يعد صديقاً لنا الآن ولا يعرف ماهية الشعور حين تنام في منزلك كل ليلة تنتظر لكي يخطفك الأمن إلى أقبيته العفنة؛ ولا يعرف كيف تشعر حين تجرّ جثة صديقك عبر ثلاثة أحياء وأنت تقنع نفسك أنه حيّ، وحين تكون أمنيّتك الوحيدة أن يستيقظ للحظة واحدة فقط للقيام بعناق الوداع. لا يعرف كيف يشعر المرء حين يطفئ رجل المخابرات سيجارته في عنقك، حين يبوّل على رأسك ويقول لك "حرية \*\*\*\*!". لا يعرف الشعور حين يأتون بأهلك إلى المعتقل ويضربون والدك أمامك ويهدّدونك باغتصاب كل أنثى تعني لك شيئاً في عائلتك. لا يعرف كيف تشعر حين يقولون لك أن تنسى- الجامعة والعمل والحبّية وكل شيء في العالم الخارجي لأن لا أحد سيعرف عنك شيئاً بعد اليوم وأنك حتى أنت لن تعرف نفسك إن خرجت من هذا الكابوس يوماً.

من السهل أن نستخفّ بمعاناة الآخرين حين نجلس في مكاتبنا المكيفة في مكان بعيد عن الأحداث، حين تكون صور الشهداء مجرد رقم آخر على الشريط الإخباري في أسفل الشاشة. من السهل أن نتمنّى معاناة الآخرين وأن نغضّ النظر عن الجرائم طالما أنها بعيدة عنّا؛ طالما أنها ليست سوى مادّة لمقال جديد غداً، لا موقدة دموع وحرقة قلب وغضب وألم.

الأهم من ذلك كلّ، أن هذا الصديق وكثير غيره ممن يتمنّون ويمارسون ويشجّعون الجرائم بحق الإنسانية التي يرتكبها الأسد وعصابته في سوريا، لا يعلمون كيف تشعر حين تصرخ "حرية" بأعلى صوتك؛ حين يرتجف الطاغية من قبضتك العارية المرفوعة عالياً، لا يعرف كيف تكون نشوة تحطيم أصنام الظالم الكبير وإحراق صور الدكتاتور الصغير.

لا يعلم، كيف يشعر المرء حين يرسم التاريخ بقدميه الحافيتين. لا يعلم كيف يشعر المرء حين يُسقط الأخ الأكبر. لا يعرف ماذا يعني أن تكون إنساناً حرّاً، كريماً، مرفوع الرأس! لا يعلم ماذا يعني أن نتمرّد، أن نحلم!

لكن آلاف الشهداء والمعتقلين والمخطوفين والمتمرّدين يعلمون كل ذلك جيداً، وهذا هو الأهم!

وهم المسافة: الوهم الأكبر الذي يحكم العالم العربي  
سبتمبر 18, 2015 - نُشر المقال في موقع هافينغتون بوست عربي.

رغم أننا نتحدّث عن أن العالم أصبح قرية كونية منذ عقدين من الزمن على الأقل، إلا أن الوهم حول المسافات في القرن الحادي والعشرين لا يزال يحكم صناعة القرار السياسي بقوة، وخصوصاً في العالم العربي.

لا نتحدّث هنا عن المسافات الجغرافية بل المسافة الاقتصادية والسياسية المعقدة التي تفصل عادة بين الاستقرار والخراب لبلد ما وبين المستقبل المشرق والعصور المظلمة. لعلّ الانتفاضات العربية في العام 2011 وما تلاها هي خير معبر عن سوء تقدير الأنظمة العربية لمسافات عديدة، منها المسافة التي تفصلها عن شعوبها وتلك التي تفصلها عن نهاية صلاحيتها.

الأنظمة العربية بنت أوهامها بنفسها: استمرّت لعقود تنظر في مرآة صنعتها هي، مؤلفة من الوسائل الإعلامية وأجهزة المخابرات والنواب المعيّنين تعييناً، والتي ردّدت جميعها نفس الرسالة حتى بات النظام يصدّق كذبه، ورسالتها كانت: الأمور بخير، النظام مستقر، والأعمال يمكنها أن تستمرّ كالمعتاد إلى ما لا نهاية.

تكاتفت الأنظمة بكتف صوت أي اعتراضات تنشأ هنا وهناك وقلّت من تقديرها، وعادت بعد كلّ حادثة تكرر نفس الجملة أمام المرأة: “الأمور بخير”، فيما كان كل شيء يغلي وينهار تحت السطح. أبرز مثال على وهم المسافة هذا كان في مقابلة للرئيس السوري بشار الأسد مع صحيفة غربية قبل بضعة أشهر من اندلاع الانتفاضة السورية؛ حيث قال وقتها أن الربيع العربي هو أبعد ما يكون عن سوريا ولن يحصل فيها ما يشبه ذلك أبداً لأن الشعب السوري يتمتع بحقوقه ويثق بقيادته السياسية التي تقوم بإصلاحات اعتقد النظام وقتها أنها كافية لتجنّبه ما حصل في تونس ومصر وليبيا.

لا مفاجأة إذ أن القنوات الرسمية العربية كانت تعرض أحياناً برامج وثائقية أو مسلسلات درامية فيما كان البلد بأكمله يعيش ثورة، وهذا الأمر ليس مجرد تعبير عن محاولات النظام لتجاهل ما يحصل بل يعبر أيضاً عن عدم قدرته على فهم ما يجري: من أين جاء كل هؤلاء؟ لا بدّ أنهم مدعومون من الخارج، فالأمور كانت بخير منذ لحظة!

من السهل إذاً أن نرى لماذا تهيمن نظريات المؤامرة على جزء كبير من العقل العربي وعلى تفسير عدد لا يستهان به من الناس لأحداث العالم العربي اليوم. هؤلاء الناس صدّقوا كذبة الأنظمة التي قالت إن الأمور بخير، ومن الأسهل عليهم أن يؤمنوا أن انهيار الوضع السياسي هو نتيجة مؤامرة

خارجية، على أن يفهموا أنه نتيجة عقود من الاستبداد السياسي والانحدار الاقتصادي وتراكم عشرات العوامل الاجتماعية الداخلية التي وصلت إلى نقطة اللاعودة.

بعد أكثر من أربعة أعوام من الانتفاضات العربية، لا يزال الوهم حول المسافة يحكم الكثير من نظرتنا حول الأحداث الحالية. الأنظمة ومعارضاتها يطلقان الوعد تلو الآخر لمناصريهما بأنه ما عليهم أن يصبروا سوى قليلاً بعد لأن النصر هو عند المنعطف التالي، وما على الناس سوى تحمّل الظلم والعيش المتردي للوصول إلى الفرج القريب.

جمود الأنظمة الاستبدادية في أوهامها هو نتيجة منطقية نسبياً، وأوهامنا الجماعية في العالم العربي هي أيضاً منطقية نوعاً ما لأنها تعبير عن رغبتنا العامة بالانتهاء من كابوس الموت والدمار الذي يخيم علينا منذ أعوام وعيش حياة عادية.

رغم ذلك، علينا التخلّص من هذه الأوهام إن كنا نريد كسر دورة التردّي هذه، وعلينا الاعتراف بالكثير من الحقائق غير المريحة إن أردنا أن نغيّر الواقع فعلاً.

أولى هذه الحقائق الصعبة هي أن المسافة التي تفصل حالياً بين أي بلد في العالم وتكثّر سيناريو داعش وما يشابهها من ظلاميات، هي أقصر بكثير مما نعتقد، كما رأينا في الأحداث الأخيرة في تونس والكويت وفرنسا وغيرها.

المسافة التي تفصل بين الشكل الحالي للعالم العربي وخصوصاً في مشرقه، وبين تفتته إلى عشرات الدول العرقية والطائفية هي أيضاً أقصر بكثير مما نعتقد. حتى على الصعيد الدولي؛ الحرب الأهلية الأوكرانية والوضع اليوناني والاشتباكات العرقية في الولايات المتحدة هي كلّها إشارات تقول لنا أن المسافة بين ما يحصل حالياً في العالم العربي وبين أي دولة في العالم ليست كبيرة كما نعتقد.

هنالك مسافات أخرى هي الأصعب في التعامل معها نظراً لما تحمله من ارتباط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا، وأوهامها هي الأكثر شيوعاً لكنها أكبر ما يجب أن نتعامل معه إن كنا نريد أي مستقبل على الإطلاق. ما نقصده هو فعلياً مسافات ثلاث:

المسافات الطائفية والإثنية والسياسية التي تفصل قبائل الشريق اليوم تزيد يوماً بعد يوم، وهي نتاج عشرات بل مئات السنين من الصراعات والاضطهادات وسوء الفهم؛ إنكار هذه المسافة (كالقول إن الطائفية والتوتر الإثني هي مجرد مؤامرات خارجية) أو المبالغة في تقديرها، كلاهما وصفة لاستمرار الموت والحروب الأهلية في هذا الجزء من العالم.

المسافة الطبقيّة الشاسعة التي تفصل بين غالبية لا تمتلك شيئاً وبين أقلية تحيط بالأنظمة والسلطات وتهيمن على كل ثروات البلاد، هي اليوم أكبر من أي وقت مضى، ولا يمكن أن تستمرّ من دون انفجار تلو الآخر. من الواضح أن فشل مشاريع التنمية العربيّة وانسداد أفق الطبقات الفقيرة وتقلّص حجم الطبقة الوسطى كان عاملاً رئيسياً (بل ربّما الرئيسي) في انفراط العقد السياسي الذي أمّن الاستقرار في السنوات الماضية. من الواضح أيضاً أن العديد من الصراعات الحالية تتغذى جزئياً من صراع بين الفقراء والأغنياء، كما هو واضح في أجزاء كبيرة من سوريا اليوم. تجاهل المكوّن الطبقي في الصراعات الحالية أو التعامل معه كأنه موضوع أيّدولوجي ينتمي للتاريخ، ليس سوى وصفة أخرى لاستمرار الوضع على ما هو عليه.

المسافة الثالثة وهي الأصعب في الحديث عنها هي المسافة التي تفصل بين الإسلام كنصوص وتراث وتاريخ وبين التنظيمات المتطرفة وما تحاول أن تستند عليه من شرعيّة دينية. الخطاب الرسمي السائد حتى الآن هو القول بأنه هنالك مسافة هائلة بين الاثنين بل هنالك إنكار لوجود أي رابط بينهما. المشكلة في هذه المقاربة أنها لا تجيب أبداً على الركائز الدينية التي تعتمد عليها داعش في عقيدتها وتحاول صرف النقاش بدل مواجهته مباشرة، ما يعني أن الظلاميين يتمتّعون برفاهية القيام بدعوتهم من دون مواجهة فكرية حقيقية في وجههم. معالجة هذا الموضوع الشائك لا يمكن أن تحصل من دون شجاعة في إعادة النظر بالنصوص وإجراء عمليّة نقدية للتاريخ وتنقية الممارسات والشوائب التي تعطي أرضية خصبة لنموّ لداعش وما شابهها، ولو كان ذلك يتطلّب أحياناً الذهاب إلى مسافة أبعد مما تخيلنا في نظرنا للدين وعلاقتنا معه.

حين تحكم أوهام المسافة نظرنا للأحداث، لا يمكننا قراءة الواقع كما هو، ولا يمكننا بالتالي تغييره حقاً إن أردنا ذلك. قد يكون الواقع قاتماً في الوقت الحالي، لكن إن أردنا أن يكون هنالك نور لا بدّ أن نعترف أولاً بأننا في الظلمة، وعندها، المسافة نحو الضوء ستصبح أيضاً أقرب.

“في الأمس أظعنا الملوك وحنينا رقابنا أمام الأباطرة. لكن اليوم نركع فقط أمام الحقيقة.. لا نتبع سوى الجمال ولا نطيع سوى الحبّ”. (جبران خليل جبران)

الأخ الأكبر لا يكفيه أن يحصل على ولائك السياسي الكامل بل يريدك أن تحبّه من كل قلبك أيضاً.

سبب ذلك بسيط؛ الأخ الأكبر يريد منك أن تسلّمه كل شيء، أفكارك وحواسك وعواطفك وقلبك وكامل طاعتك. هو يرتعب من المساحة الصغيرة في رأسك التي يمكن أن تبقى فيها إنساناً حرّاً والتي لا تستطيع أجهزة مخابراته أن تدخلها وتعبث بها. يرتعب أكثر من تلك المساحة الصغيرة في قلبك التي تستطيع أن تحبّ أمراً أو أحداً غيره هو مثل الحياة، الكرامة، الحرية...

الأخ الأكبر يخاف من كل فعل حبّ لا يتوجّه إليه هو لأنه يعلم جيداً أنه يحكم الناس بالكراهية والخوف. الحب، إن لم يكن تحت قبضته إلى جانب كل المشاعر الأخرى، له القدرة على قلب عرشه.

ليس في الأمر من فلسفة؛ الشعب الذي يحب طاعيته يتخلّى عن حرّيته وحقوقه بسهولة، أما الشعب الذي يحبّ حرّيته، فيتخلّى عن طاعيته بسهولة وينتفض بوجهه بطرفة عين.

الحبّ قوي لأنه يمتلك القدرة على تحرير الإنسان، بينما الخوف يجمّده فقط. الناس التي تعرف كيف تحبّ تعرف كيف تثور، أما الناس التي لا تعرف سوى الخوف فستدافع عن الطاغية حتى الموت وستطلق على خوفها اسم: “منحبّك”.

الحب قوي لأنه يدمّر قصور الطغيان بسهولة: هو يستطيع أن يفعل أمر لا يستطيع لا الطاغية ولا أي واحد من مرتزقته أن يقوموا به: التضحية.

من لا يحب لا يضحي؛ يقدم على التضحية فقط من يحب بلاده، من يحب أهله، من يحب حرّيته ومستقبل أولاده. التضحية هي الابنة البكر للحبّ وهي المسمار الأوّل في نعيش الطاغية، لأنّ بشائرها تعني أن سقوطه مسألة وقت فقط، لا مسألة احتمال.

لا يعني ذلك أن التضحية هدف بحد ذاتها؛ بل هي قوّة تفقد الطاغية صوابه وتضعه على حافة العرش بانتظار وصول الناس مع المشاعل... لتحرّقه هو وعرشه وتنير البلاد من رماده.

متمرّدو العالم اليوم، من دمشق إلى أتلانتا، يثورون لأنّ حبّهم للحياة والعدالة والحرية انتصر على حقد الطغاة.

الحبّ يورق الطغاة؛ فلنحبّ من كل قلبنا، فلنحبّ هذه الأرض وناسها، فلنحبّ الحرية، فلنغني ونقاتل، حتى يسقط الطغاة، حتى يسقط الطغاة...

## الفصل الثاني: في مواجهة ديناصورات لبنان

اعتقد أن مستنقع السياسة اللبنانية هو من أقذر البيئات السياسية في العالم وأكثرها خطورة. نحن نتحدّث هنا عن مكان فيه دزينة من أمراء الحرب الذين يحكمون البلد بالمال والفساد والبنوقية ويتحكّمون بكافة مفاصل الدولة والحياة العامة فيه. نتحدّث عن مكان يعيش في حالة حرب منذ سبعون عام، ومكان لم تتوقّف فيه أنهار الدماء والاعتقالات والانفجارات والأزمات الاقتصادية يوماً. نتحدّث عن مكان ثلث سكانه لاجئون، وغالبية الساحقة تحت خط الفقر، وعدد الناس الذين هاجروا منه هو ثلاث أضعاف الناس التي بقيت فيه. بلد ممزّق بكل ما للكلمة من معنى، يمكن أن تموت فيه من أجل ربطة خبز، أو لأنك شتمت الزعيم الطائفي في الشارع الخطأ.

بعد انخراطي في الحياة السياسية اللبنانية عبر أحد الأحزاب اليسارية التاريخية خلال فترة المدرسة والجامعة، وجدت أن تحقيق التغيير الذي نحلم به في هذا البلد الصغير هو أمر يقارب المستحيلات. بعد سنوات من العمل الحزبي، خرجت من العمل السياسي التقليدي وقرّرت الابتعاد عن الدخول في مستنقع السياسة الخبيثة هنا، لكن ذلك لم يعني أنه كان بإمكانني التحوّل لمتفرّج غير معني بما يحدث فيه. بقيت اكتب واتظاهر وأنشط من دون الانخراط مع أي تنظيم وخاصة أن الغالبية الساحقة من التنظيمات الموجودة مثيرة للشفقة ولا تمتلك لا الرؤيا ولا الشجاعة للقيام بما يلزم.

القضية الأساسية التي شغلنا في المواجهة مع ديناصورات السياسة اللبنانية كانت ولا تزال قضية الحرية، إضافة إلى المواجهة العامة مع النظام اللبناني ككل. سيلاحظ القارئ أن جزء كبير من انخراطنا كان أيضاً بهدف المشاركة النقدية في الحركات التغييرية في لبنان، خاصة أنها لم تنجح بعد طوال كل هذه السنوات بالارتقاء لمستوى التحدي.

حين وصلت موجة الربيع العربي إلى لبنان في العام 2011، انتقدنا الحركة التغييرية بشدّة وقتها لأنها صودرت من قبل مجموعة من الناشطين المدنيين الانتهازيين الذين يفتقرون للخبرة والرؤيا، وقادوا الحراك وقتها بطريقة عشوائية وهادرة للطاقة أدت إلى تدمير الاندفاع الثورية خلال بضعة أسابيع. انتهى التحرك بإحباط عدد كبير من الشباب وبتدمير البنية التحتية للنشاط الاعتراضي في لبنان لسنوات، ولذلك قلنا وقتها عن التحرك أنه كان "يجب دفنه قبل أن يبدأ".

اختلف الأمر مع ثورة أكتوبر 2019 التي كانت انفجاراً شعبياً استثنائياً في بداياتها والتي نجحت للمرة الأولى بتاريخ لبنان بإسقاط حكومة بالشارع، وشاركت بها على الأرض من دون تحفظات، رغم أنه كان يشوبها ما يشوب أي انتفاضة في التاريخ. الفارق في ثورة عام 2019 هو أنها كانت حركة شعبية بكل ما للكلمة من معنى، ولم يكن ممكناً لطبقة الناشطين والمجموعات اليسارية المتحجرة أن تتسلقها وتدمرها كما حصل سابقاً، لكن مشكلتها كانت أيضاً أنها حركة شعبية بكل ما للكلمة من معنى – أي أنها لم تكن نابعة من رؤيا واضحة وخطة عمل ومطالب محدّدة وانتهت ببعض الإنجازات المهمة لكن من دون تحقيق أهدافها الكبرى.

فيما نكتب هذه السطور ينزلق لبنان بسرعة ليتحوّل إلى إحدى أفقر دول العالم، وينسدّ الأفق السياسي مع الطبقة الحاكمة التي تتمسّك بمخالبها وأسنانها بالحكم رغم قيامها بتدمير البلد عن بكرة أبيه، ولذلك قرّرنا أن نختم هذا الفصل بمقال يعبر عما نعتقد أنه قد يكون مصير هذا المكان الصغير في السنوات القادمة: ستكون حرباً.

بتاريخ 23 \ 1 \ 2010، تجاوزت القوى الأمنية الشريط الشائك أمام السفارة المصرية في بيروت واعتدت بوحشية على تظاهرة سلمية نظمتها القوى اليسارية للاحتجاج على بناء الجدار الفولاذي بين غزة ومصر. في ظل صمت رسمي حول الموضوع انتقل النقاش الحاد إلى الفضاء الإلكتروني اللبناني وهذا المقال يأتي ضمن هذا السياق.

\* \* \*

لم يعترض أحد. لم يستنكر أحد. لم يقيم أي نائب أو زعيم سياسي بإصدار بيان "شجب". لم تخرج مرجعية دينية تستغل خطبة الجمعة أو عظة الأحد لإيصال الرسائل السياسية حول القضية. لم يتحرك القضاء ولم يقيم أي مسؤول عسكري أو حكومي بفتح تحقيق أو حتى طرح أي سؤال حول تصرف القوى الأمنية. كأن الأمر برمته لم يحدث قط.

المشهد ليس جديداً ورآه اللبنانيون مرّات لا تحصى: تقتحم القوى الأمنية تظاهرة سلمية من دون أي سبب وتقمع المتظاهرين بوحشية وضراوة. من تتمثل مهمته بالدفاع عن أمن المواطنين يتحوّل إلى جزمة تجعل من حقّ التعبير في لبنان تهمة يُلاحق بسببها الشبان والشابات بالهراوات وأعقاب البنادق.

الاختلاف الوحيد في هذه الحادثة هو الصمت المطبق الذي رافقها؛ خرج الناشطون اليساريون صباحاً من منازلهم ليتظاهروا أمام السفارة المصرية من دون طائفة أو مرجعية تحمي ظهورهم، وعادوا في المساء بأجساد زرقاء وعظام مكسورة من دون مرجعية تطالب بحقوقهم.

لقد ذاقوا رسالة النظام اللبناني بحدّ جزمة العسكر: لا تلعبوا خارج الخطوط الحمراء، ولا تنسوا أنه لا حرية في هذا البلد إلا للطوائف، ولا حقوق إلا للطوائف.

## أي يسار؟ أي معركة؟

الحادثة المذكورة أكدت للبنانيين من جديد أن التاريخ القومي المُخبأ في زوايا النظام اللبناني لم ينته بعد، وها هو اليوم يشهد طوراً جديداً في حقبة "السلم الأهلي" و"التوافق الوطني" و"حكومة الوحدة".

ذلك لا يعني أنه يمكن للقوى اليسارية الاكتفاء بالتذمر مما حصل أو التصرف كأن القمع مفاجأة مستجدة يطالها وحدها. التذمر يعني أن هذه القوى لا تمتلك خطة أو هدف أو برنامج؛ من يملك الخطط لا يتذمر بل يقاتل ويرمج تحركاته ويدوزن خطاباته ويسدّد ضرباته بتخطيط مسبق ليحصد فيما بعد ثمار نضاله.

نقول "يسار لبناني"، ولا نعني بالتعبير مجموعة واحدة متناغمة، فهو مكّون من عشرات مجموعات الصغيرة التي تتحرّك بخجل خارج الطوائف وتعتبر نفسها امتداداً لليسار التاريخي و"جبهة المقاومة الوطنية". هذه المجموعات تشمل خليط متناقض من الجمعيات المدنية الممولة أميركياً والمجموعات الماركسية المنشأة حديثاً وبعض من بقايا الأحزاب اليسارية التاريخية.

غياب الخطط والبرامج لدى قوى اليسار بدا واضحاً في الأجواء التي سادت لدى الأفراد والمجموعات اليسارية بعد التظاهرة.

بدأت المبالغات بالقول إن "معركة السفارة" هي بمثابة أمّ المعارك بالنسبة للبعض، واعتبروا أن تاريخ سقوط النظام اللبناني يبدأ معها وبها تُورّخ عودة اليسار إلى ثوريته. بما أن كل معركة بحاجة لعدوّ، اختارت بعض المجموعات أن يكون الأخير الجيش اللبناني والقوى الأمنية عدوّها المطلق، فيما انتهى آخرون بإحراق العلم المصري والتوعّد بالنزول مجدداً إلى الشارع. ردّات الفعل هذه هي دليل على تخبط هائل يعيشه هذا اليسار.

الفراغ الذي يعانيه اليسار في الرؤية والمضمون تمّ ملؤه مؤقتاً بعدو لا يمكن محاربتة، وبقضيّة محقّة لكن خاوية لأنها غير مرتبطة مباشرة بالواقع الاجتماعي اللبناني ولن يكون منها نتائج سياسيّة فعليّة على المدى البعيد حتى ولو توجت بإحراق السفارة نفسها.

تاريخ الجيش اللبناني حافل بالمطبات في الأعوام الأخيرة، وتاريخ القوى الأمنية مليء بالعورات المشينة، والمؤسستان هما من دون شكّ أداة القمع الأولى التي تحبّد السلطات الاستعانة بها كلما شعرت باختلال التوازن داخل النظام. لكن ذلك تحديداً هو ما يحتمّ التصويب على

السلطات الطائفية والزعامات السياسية التي تتحكّم بهما بدل التلهي في مواجهة لا أفق لها مع المؤسسات الأمنية (التي هي في الواقع الملجأ الأخير للفقراء والمهمّشين).

في نهاية المطاف، التغيير في السلطة السياسية وفي أسس النظام السياسي هو ما يقود إلى تغيير دور القوى الأمنية من الكلب البوليسي- الذي يدافع عن النظام إلى الجندي الذي يدافع عن المواطنين. ولم يحدث مرّة أن حصل العكس.

## العفونة تأكل حريّاتنا

الاعتداء على حرّية التعبير يأتي في الوقت الذي يستغلّ فيه رؤساء الجمهورية والحكومة ومجلس النواب ووزراء الدفاع والداخلية مأساة سقوط الطائرة الأثيوبية قرب بحر بيروت وعلى متنا 51 لبنانياً، ليظهروا بمظهر الأبطال المدافعين عن حقوق شعبهم، متناسين أنهم لم ينبسوا بأي كلمة حين كانت عناصر القوى الأمنيّة بالأمس تنهال بالضرب على مدنيّين عزّل.

الخطورة في المسألة ليست الدونكيشوتيّة المعتادة لهؤلاء السياسيين، بل هي في الصمت الإعلامي الذي رافقها: الحادثّة مرّت مرور الكرام تقريباً ولم تحظ بحقّها حتى من التغطية الإعلامية البسيطة في ظلّ غياب صوت الناشطين والكتّاب والمثقفين والسياسيين الذين ملأوا آذاننا وصفحات الجرائد بدفاعهم الشرس عن "الحريات" في قضايا أخرى.

ما يزيد الأمر خطورة هو أن القمع يأتي ضمن سياق تأكل الحريّات في هذا البلد الصغير في الآونة الأخيرة، بدءاً من منع عرض أفلام سينمائية وحذف مشاهد منها، مروراً بمحاولات التضييق على حرّية الإعلام عبر مشروع قانون يسمح بسجن الصحفيين احتياطاً، وعبر وزارة الإعلام التي أصدرت مؤخراً "ميثاق شرف" يدعو للرقابة على الحركة الصحافية، مروراً كذلك بدعوات منع البرامج التلفزيونية، ووصولاً إلى الدعاوى المتركمة لدى القضاء على الصحفيين والإعلاميين.

## كي لا تحكّنا الجزمة

غياب المدافعين عن المتظاهرين العزّل يشير إلى غياب ثقافة دفاع عن الحريّات والحقوق في البلد.

كل كلام عن كون لبنان واحة للحرّية في شرق داكن الأفق لا يغيّر من هذا الواقع شيئاً. الحرّية النسبية في لبنان موجودة، لا لأن النظام مرتكز على ثقافة متجذّرة في الحرية للمجتمع اللبناني، بل لأن التعدّد الطائفي جعل من فرض نظام أحادي قمعي مستحيلًا. المساحة الموجودة من الحرّية هي

فقط المساحة الضرورية لضمان حرية الطوائف من بعضها بعضاً ولضمان التوازن بين الطوائف وداخلها. خارج هذه المساحة لا يوجد حرية، والعلمانيون واليساريون والخارجين عن طوائفهم يلعبون فقط في المساحات الضائعة بين الطوائف، في الزوايا القليلة التي لم يحشر الطائفون أنفسهم فيها – لضآلتها وانعدام وزنها لا لأنها عصت عليهم.

الطوائف وأحزابها لم تتوان عن ممارسة الإلغاء الدموي حين غابت الدولة في الحرب الأهلية، وهي تستمرّ اليوم في سياسة فرض أحادية استبدادية داخل الطوائف واتباع سياسة الإلغاء السياسي والفكري والاقتصادي لكلّ من يخرج عن طاعتها.

لعلّ أبلغ دليل على غياب مفهوم الحرية هي أحداث العقدين الأخيرين. فطوال خمسة عشر- عام، لم تسجّل القوى الموالية لدمشق في لبنان أي اعتراض على القمع والتنكيل المستمرّ الذي تعرّض له أنصار المعارضة اللبنانية وقتها والذي وصل إلى حدّ الخطف والاعتقال. كذلك، فإن سقوط القتلى في تظاهرات الطرف الآخر تطالب بالكهرباء والحدّ الأدنى من الحقوق لم يلق أي استنكار من القوى التي تعرّضت في الماضي للتنكيل على يد ذات القوى الأمنية.

مؤخراً واجهت المطالبات بمنع برنامج فكاهي على شاشة الـ "OTV" استنكاراً واسعاً من شارع المعارضة، نفس الشارع الذي طالب منذ أسابيع بمنع التداول الكاريكاتوري لأمين عام حزب الله حسن نصر الله. التبارز على موضوع الحريات بين القوى السياسية اللبنانية ليس حول الحرية، بل حول تسجيل النقاط السياسية على الخصم لا أكثر.

الطوائف وأحزابها لا تشعر أنها ملزمة بالدفاع عن الحرية إلا حين تمسّ هذه الحرية مكانتها السياسيّة والمعنوية في البلد. هم لا يريدون أن يدافعوا عن الحرية نفسها بل يريدون الدفاع عن الواقع القائم، عن الامتيازات وعن موقعهم في النظام .

لكلّ هذه الأسباب، الحرية في لبنان هي هشّة ومعرّضة للتقلّص والتمدّد بحسب تغيّر التوازنات بين الطوائف في النظام السياسي، وهي اليوم على ما يبدو في طريقها إلى التآكل بعد إطباق أحاديّات الطوائف على طوائفها.

هذا ما يجعل من الحرية معركة ضرورية، ضرورة لكل مؤمن بالتغيير وبمستقبل أفضل، ولكلّ من يحلم يوماً بتغيير النظام الطائفي العفن.

إن كان اللبنانيون يرفضون فعلاً الاستيقاظ في يوم ما ليجدوا جزمة العسكر جاثمة على قلوبهم، عليهم أن يفتحوا النوافذ ويجعلوا من الحرية ثقافة، لا مجرد موقف سياسي.

أما اليسار، فإن كان يبحث فعلاً عن رؤيا ويريد فعلاً أن يحقق نتائج على أرض الواقع، فعليه أن يجعل الحرية مشروعاً، لا مجرد عنوان للتذمر الموسمي.

العفونة المتجدرة في النظام اللبناني وكلّ الأنظمة العربية، لن تصمد طويلاً إن فُتحت نوافذ الحرية.

في ظلّ التهديدات الإسرائيلية المستمرة على لبنان وشبكات العملاء التي لا تنتهي، وفي ظلّ استمرار الحديث عن عمليّات تدريب وتسليح تقوم بها مختلف الفئات السياسية في البلد، وفي ظلّ بلوغ مستويات الجريمة معدّلات غير مسبوقه في تاريخ لبنان، قرّرت أجهزة الأمن اللبنانية أن تترك كلّ ذلك لكي تتفرّغ ل... ملاحقة بعض الشباب بسبب مقال على الانترنت و "Status" على الفايسبوك!

بتاريخ 17 آذار الماضي، قامت أجهزة المخابرات باستدعاء الصحافي والمدوّن والصدّيق خضر- سلامة) مدوّنة جوعان (على خلفية بعض المقالات التي نشرها على مدوّنته وخاصة تلك التي تنتقد الرئيس اللبناني ميشال سليمان. يأتي ذلك في ظلّ جوّ قاتم يحيط بحرّيّة التعبير في البلد بعدما تكاثرت في الآونة الأخيرة الدعاوى والاستدعاءات والملاحقات والتهديدات التي تطال الصحفيين والإعلاميين والناشطين.

"القصر- الجمهوري" بحسب التحقيق غاضب شخصياً من المقالات، فالرئيس على ما يبدو يملّ خلال نهاره الطويل الخالي من الانجازات ويملأه بالبحث عن اسمه على غوغل وقراءة آخر المقالات في المدوّنات اللبنانية، قبل أن يختم يومه بالاتصال بالأجهزة الأمنية وإيعازها استدعاء أصحاب المقالات التي لا تعجبه.

بعد سؤال الأمن للزميل سلامة عمّا إذا كان هو من كتب ونشر المقالات المذكورة، كانت رسالة الأمن له أن "يخفّف النبرة. يغلق المدوّنة، أو أن يكتفي بكتابة الشعر!" وانتهت بالتلويح بالقضاء وباستعمال قانون القذح والذمّ لإسكات المدوّن.

هواية الطبقة السياسية والعسكرية في لبنان برمي الحريات في القمامة وتهديد المواطنين وفقاً للمزاج السياسي هي هواية قديمة ومعروفة، لكن ما لم تنتبه له هو أن أساليب السبعينات لا تنفع في القرن الواحد والعشرين.

لكي توفرّ هذه السلطة على نفسها مشقّات هي بغنى عنها، نقترح عليها أن تتعلّم الدرس منذ الآن: إن لاحقتم مدوّن واحد، سيكون كأنكم لاحقتم جميع المدوّنين، وإن هدّدتم شخص واحد بسبب ستاتوس على فيسبوك سيكون كأنكم هدّدتمهم كل من لديه اتصال بالإنترنت في لبنان. إن أزعجكم مقال، سنكتب عشرة أقسى. منه، وإذا أغلقتم مدوّنة، سنفتح عشر. مدوّنات أخرى، وإن اعتقلتم مدوّن، ستحلّ مكانه دزينة. لا يمكنكم السيطرة على حريات التعبير في زمن الانترنت، ولن يكفيكم كل المخبرين والحثالات في العالم لمساعدتكم على كم أفواه الجميع.

إن كانت الطبقة السياسية تعتقد أن الحريات “زوائد كمالية” يمكن تقليصها والتضييق عليها في زمن التوافق السياسي بين الطوائف، فلتعلم أن هذه المرحلة انتهت، وحلّت مكانها مرحلة تكون فيها الحرية خطأً أحمر لا يلتوي أمام أساليبكم البائدة.

الحرية يا أعزائنا الحكّام، ليست هدية منكم للناس، بل هي حق مقدّس أعطتنا إياه الطبيعة، ولا أنتم ولا عسكريكم له القدرة على التعرّض لها.

إن حصل وانزعجتم من مقال على الفضاء الالكتروني، استعملوا تلفزيوناتكم وجرائدكم وصحافيينكم للردّ.. أو يمكن لحضراتكم أن تنشأوا مدوّنة الكترونية (وهي مجانية بالمناسبة) أو اتركوا تعليقاً في أسفل الصفحة، وقد نردّ عليه وقد لا نردّ لأننا – بفضل سياساتكم – نضطرّ للعمل بدوامات خيالية لتأمين قوتنا اليومي ولا نملك وقتاً إضافياً لإضاعته على ترّهات الزعماء اللبنانيين.

اعلموا جيداً أن الفضاء الالكتروني اللبناني، وخاصة المدوّنين، لا يمكن تدجينهم ولا تطويعهم ولا تخويفهم، فوَقِّروا على أنفسكم العناء ووقِّروا على أعين مخبريكم مشقّة متابعة عشرات المدوّنات يوماً بيوم، ووقِّروا علينا عناء الكتابة عن هذه الطبقة السياسية الفاسدة التي تحمونها، فنحن، حقاً، لدينا أمور أفضل للحديث عنها.

\* \* \*

ملاحظة إلى رجل المخابرات الذي يتابع هذه المدوّنة: أليس لديك عمل أفضل تقوم به اليوم؟

## الديناصورات على أشكالها تقع: كي لا يصبح لبنان سجنًا عربياً جديداً

يوليو 1, 2010

مرة أخرى، تطلّ الديناصورات اللبنانية برأسها من قصور الحكم لتذكّرنا بواقع أن الحرية في لبنان هي فقط لمن يحمل في يده السلطة والمال ومفاتيح السماء، أما المواطنين المغلوب على أمرهم الذين لا سند لهم في دواوين السلطان سوى أصواتهم، فمصيبرهم السجون وأقبيبة المخابرات إن تجرؤوا على قول الحقّ وانتقاد الوالي.

مرة أخرى يبرهن السياسيون اللبنانيون نجاحهم في تعلّم أساليب القمع وانتهاك الحقوق من نظرائهم في العالم العربي، وبذلك يكونوا قد نجحوا في تطعيم نظام ديكتاتورية الطوائف برائحة العفن وأصوات السياط وأنياب المخابرات المغروزة في أجساد الفقراء. ربّما لم يتعلّموا الدرس الأساسي بعد: الديناصورات على أشكالها تقع وتنقرض وتهدّم تماثيلها احتفالاً وانتقاماً. تذكروا ذلك جيداً.

في تفاصيل التصريف الديناصورى الجديد، قامت الأجهزة الأمنية اللبنانية خلال الأشهر الماضية باعتقال واستدعاء ستّ شبّان بسبب مقالات الكترونية أو تعليقات لهم حول رئيس الجمهورية.

يأتي ذلك في ظلّ جوّ عام من التضيق على الحزّيات في لبنان وقيام السلطة باقتراح تعديل قانوني الاعلام وتنظيم الانترنت للنيل مباشرة من حريّة التعبير وإعادة عقوبة الحبس للصحافيين.

ردّ السلطات السياسية على حملة الاعتقالات يفوق فعل الاعتقال سوءاً، فبالإضافة إلى محاولة رئيس الجمهورية التبرؤ من القضية عبر القول ان القضاء تحرّك تلقائياً (رغم أن الجميع يعلم العكس)، قام أيضاً باستعارة أدبيات القرون الوسطى ليردّ على الانتقادات قائلاً **“أنه حريص على تربية الشباب كأنهم أولادي”** مدافعاً عن اعتقالهم كون ما قالوه بحقه **“يندى له الجبين”**.

ما فات رئيس الجمهورية هو أنه رئيس جمهورية دولة بمواطنين ومؤسسات وليس شيخاً لمزرعة عائلية، وأن هؤلاء الشباب هم مواطنون في دولته لا أطفال يعاقبهم بقرص آذانهم أو مجرمين يتعامل معهم بإرسال مخابرات الجيش إلى منازلهم ليلاً.

فات رئيس الجمهورية أيضاً أن ما يندى له الجبين بالفعل هو أن يترك كل مشاكل البلاد والانهيال الجاري على قدم وساق ويشغل نفسه بمتابعة آخر ما يقال عنه على الفايسبوك. لو كان رئيس الجمهورية هو فعلاً "أكثر الحريصين على الحريات العامة وحرية التعبير والحفاظ على شبابنا"، كما ورد في توضيح مخزي من مكتبه الإعلامي، فيجب عليه إيقاف كل الملاحظات فوراً والتعهد بعدم المسّ بأي مواطن بسبب رأيه، وعليه تقديم اعتذار علي للشباب وأهاليهم على الألم والقلق اللي سبّبه قراره بملاحقتهم.

بالإضافة إلى ذلك، إن التوقيف والاستدعاء هو غير قانوني، أولاً لأنه غير مستند على طلب من المحكمة وليس له أي سند قانوني على الإطلاق، وثانياً لأن قانون الإعلام الحالي لا يشمل النشر في الوسائل الالكترونية، والتعديل الذي ينص على ذلك لم يقرّه مجلس النواب بعد.

في الشقّ القانوني أيضاً، الوسائل الالكترونية خارجة عن الجغرافيا وغير خاضعة قانونياً لسلطة الدولة اللبنانية، ولا هي تستوجب في الأساس ترخيص من وزارة الإعلام أو من الدولة اللبنانية، لذلك هي غير مرتبطة بها قانونياً ولا تخضع لأحكامها لأن وجودها غير مرتبط بالوزارة وسلطة الدولة في الأصل.

بالتالي إن التبرير الذي قدّمه مدّعي عام التمييز القاضي سعيد ميرزا هو تبرير سياسي وليس قانوني، خاصة أن القاضي لم يحدّد ما هي المادة القانونية التي أوقف الشباب على أساسها، وخاصة أيضاً في ظلّ وجود اجتهاد سابق للقضاء اللبناني حول عدم شمول الانترنت لوسائل النشر المحدّدة في القانون. وهذا ما يستوجب في أقلّ الأحوال استقالة المدّعي العام من منصبه.. لو كنّا في دولة فعلية.

أما قيام بعض الناشطين والمتعاطفين مع رئيس الجمهورية بـ"تفهّم" الملاحظات لأن مشاركة شابين من المعتقلين تضمّن كلاماً نابياً فهو تبرير ينقض نفسه بنفسه لعدّة أسباب. من ناحية أولى، الفايسبوك ليس ملك مكتب رئيس الجمهورية ولا الرئيس هو من يحدّد ما يمكن وما لا يمكن قوله فيه، ولا الحرية هي مقدمة من حضرة الرئيس للمواطنين، لذلك فإن كان هناك تعليق أو شتيمة على صفحة الرئيس فيمكنهم، بكلّ تحضّر. حذفها أو تبليغ إدارة الفايسبوك عنها بدل التصرف كما فيا وإفلات الكلاب البوليسية على مواطنيهم.

من ناحية ثانية، صحيح أن الشتائم المذكورة تندرج ضمن قانون القذح والذم، إلا أن هذا القانون بحدّ ذاته هو غير عادل ولو طبّق على الجميع لكانت غالبية الشعب اللبناني في السجون. على حدّ تعبير الناشط الحقوقي نور مرعب في مقاله "حدود حرية التعبير"، فإن رئيس الجمهورية لا يحقّ له تطبيق هذا القانون بالذات وذلك من أجل ضمان "حق المواطن بمسائلة السلطة وبسبب قوّة صاحب السلطان ونفوذه وحصانته" التي تجعل من المواجهة بينه وبين المواطن غير عادلة وغير متكافئة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على السياسي الذي تهمة مصلحة بلاده، أن يسأل نفسه عن الخطأ الذي يقوم به حين يكون معظم مواطني بلده يشتموه. أخيراً، بغضّ النظر عن كل النقاشات الفرعية حول هذه المسألة، يجب على كل الناشطين الحقوقيين والسياسيين والمدنيين أن يدركوا أهمية الرفض التام لإخضاع الفضاء الإلكتروني لأي نوع من أنواع الرقابة والملاحقة فيما يتعلق بحرية التعبير. الفضاء الإلكتروني هو مساحة خاصة، عالمية وحرّة غير خاضعة لسلطات الدول ولا لأهواء الديناصورات الآتية من القرون الماضية، وهو أيضاً أحد أفعل الأدوات اليوم في بناء الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي للمواطنين، لذلك يجب الحفاظ عليه خالٍ من حكم الديناصورات.

في اللحظة التي نعطي فيها مجال للسلطة لكي تحدّد لنا الممنوع والمسموح في التعبير، نكون دخلنا نفق مظلم آخره سيكون دولة مكّمة الأفواه، سلطانها طاغية ومواطنها فأر مهزوم جائع يختبئ في القواويش ويعتاش على الفتات.

لكي لا يتحوّل هذا البلد الصغير إلى سجن عربي جديد، يجب رفع الصوت وجعل كل مدوّنة وكل صفحة وكل تحرّك وكل كلمة سبباً لصداع أليم في رأس السلطة وحاشيتها، من رئيس الجمهورية نزولاً، لكي يدركوا أن كمّ الأفواه سياسة لا تجلب عليهم سوى المزيد من السخط والمزيد من الخصوم والمزيد من المعارضة والنقد.

يا حضرات السلاطين الحالمين بعروش من عصور الظلمة، الديناصورات على أشكالها تقع. تذكروا ذلك جيداً.

نجحت الحملة التي نفذها الناشطون المدنيون والمدافعون عن الحريات العامة في لبنان، إلى جانب الضغط الإعلامي والاتصالات التي أجرتها بعض الجهات السياسية، في الضغط على السلطات اللبنانية لإخلاء سبيل الشبان المعتقلين بجرم قذح وذمّ رئيس الجمهورية على الفايسبوك.

تم إخلاء سبيل الشبان بعد أقل من أسبوع على اعتقالهم مقابل كفالة مالية قدرها نحو 70 دولار أميركي عن كل موقوف. الملفت في القرار أن قرار القاضي بالإفراج عنهم خالف رأي النيابة العامة، ما يدلّ على نجاح الحملة المدنية في تغيير مجرى الأمور، وهناك أيضاً حديث عن تدخل رئيس الجمهورية شخصياً بعد إدراك الكلفة الإعلامية التي تكبدها بسبب تصرفه القمعي.

إن هذا الانتصار، مهما كان صغيراً، يرهّن على أن الأصوات الحرّة تخيفهم بالفعل، وأن الممارسات القمعية التي كان يمكن أن تمرّ مرور الكرام قبل سنوات باتت اليوم لم تعد اليوم مقبولة.

رغم ذلك، هذا الانتصار لا يجب أن يخدع الناشطين بسهولة المعارك مع النظام اللبناني. الحملة الاعتراضية التي قادها الناشطون والمدوّنون نالت تغطية إعلامية جيدة وكانت فعّالة، لكن إطلاق سراح الشبان لم يكن ليكون ممكناً لولا الاتصالات السياسية التي أجرتها أكثر من جهة بهدف اكتساب أصوات انتخابية في المنطقة في المعركة النيابية المقبلة. إطلاق سراحهم كان مناورة سياسية بين أطراف السلطة ولم يكن بسبب قناعة لدى أيّ منها بوجود الدفاع عن الحريات.

نأمل أن تكون هذه الأحداث بما تحمله من مؤشرات للمستقبل، باباً لتجذير النشطاء المدنيين في الدفاع عن حقوقهم وعن الحريات العامة، حتى نصل إلى اليوم الذي لا يكون الدفاع عن الحرية فيه مجرد ردّة فعل، بل عمل منظّم وواعي وهادف. نأمل أن يأتي اليوم الذي تُسقط فيه كل محاولات تحويل لبنان إلى سجن واسع، لا فقط على الصفحات الالكترونية والمدونات بل أيضاً في الشوارع والمدارس والمنازل وصناديق الاقتراع.

لعلّ أوّل وأهم خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تكون إدراك النشطاء أن القمع هو أحد الأوجه الدائمة والمستمرّة لنظام ديكتاتورية الطوائف في لبنان، وليس مجرد هفوة من الرئيس أو غلطة عابرة مرتبطة بالمزاج السياسي.

النضال للدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطن في لبنان ومنها الحريات، هو عملية مستمرة ودائمة ومعرضة للانتكاس مجدداً في أي لحظة طالما أن النظام الموجود قائم على تحالف الإقطاع الطائفي والمالي والسياسي بوجه الناس العاديين.

الخطوة التالية الطويلة الأمد يجب أن تكون نقل المعركة إليهم، إلى ديناصورات القمع والسجون، إلى النظام العفن الفاسد، إلى إقطاعيات العار والكروش الكبيرة، إلى لحي الضحك على الذقون والعقول، وإلا فمن المرجح أن نجدهم قريباً قد نقلوا المعركة إلينا، إلى منازلنا ومدارسنا وجامعاتنا وصفحاتنا الالكترونية الشخصية، ولن يعاركوننا فقط على آرائنا بل أيضاً على لقمة عيشنا وعرق جبيننا ومأكلنا وملبسنا وكل شيء يمكنهم أن يضعوه في جيوبهم أو تحت رقابتهم.

المعركة لا تزال في بدايتها؛ يريدون تدجيننا ونريد انقراضهم... لكن نطمئنهم أن النتيجة واضحة: الديناصورات على أشكالها تقع، تذكروا ذلك جيداً!

## أسباب عدم حضور "التظاهرة ضد النظام الطائفي"

فبراير 26, 2011

حسناً، العنوان قد يفاجئ بعض الأصدقاء الذين يعرفون حماستنا العلمانية (المتطرفة في نظر البعض)، لكن قبل البدء بالكلام لا بد من التوضيح إلى أن ما سيلي هو مجرد الأسباب الشخصية لنا للامتناع عن حضور تظاهرة يوم غد 27 شباط في بيروت بعنوان "تظاهرة ضد النظام الطائفي" وليست دعوة للآخرين للامتناع عن الحضور، مع العلم أن الأسباب التي سترد في السطور التالية يتم مناقشتها والحديث عنها همساً بين صفوف العديد من الناشطين العلمانيين حالياً.

قد يقول البعض أنه ليس توقيتاً مناسباً أبداً لطرح مثل هذا الموضوع، وربما هم محقون بذلك نظراً لكثرة أعداء العلمانية في هذا البلد. من ناحية أخرى، هذا التوقيت هو أيضاً الأفضل لأنه يعني أنه سيلقي المزيد من الأذان الصاغية الآن. وفي الواقع، إن جو الضغط المعنوي على الناشطين والعلمانيين الذي يسود حالياً هو إحدى مشاكل هذه الحملة. حين يدخل إلى صفوف العلمانيين منطلق "هذا الأمر ليس وقته الآن"، ومنطق "إن لم تكن في التظاهرة فأنت طائفي متخفّ كعلماني" (منطق من ليس معنا فهو ضدنا أو مشكوك بأمره)، وهذه كلّها اتهامات شهدناها ترمى يميناً ويساراً على الصفحات الداعية للتظاهرة، فهذا يعني أن العلمانية باتت انتماء يحاكي الانتماء الطائفي ومفرداته في البلد.

إلى ذلك، إن إيراد الأسباب "التقنيّة" التي دفعتنا إلى اتخاذ قرار عدم المشاركة هو بهدف فتح النقاش حول الأمور الجوهرية التي كان يجب أن تُحسم قبل البدء بالحملة، إن كان الهدف من هذه الحملة هو حقاً تغيير النظام لا التظاهر العشوائي لمحاكاة جو الثورات العربية. الأسباب التي نتحدث عنها هي التالية:

1- **الاختلاف حول الرؤية والهدف:** تعتبر الحملة أن النظام الطائفي هو "السبب" في عدد من الأمور مثل الفساد والتوتر الأمني والتمييز والفقر والبطالة... الخ. وهذا صحيح، لكنه نصف الحقيقة فقط لأن النظام الطائفي كان نتيجة قبل أن يكون سبباً في أي شيء، النظام الطائفي هو نتيجة (كما هو سبب) الطائفية. الطائفية في النظام ليست السبب الوحيد للتدهور الاقتصادي بل هي إحدى العوامل التي تغذّيه، والعجز عن فهم هذه الحقيقة يعني العجز عن معالجة المشكلة الاقتصادية. الحملة تريد معالجة النتيجة فوراً (النظام الطائفي السياسي) من دون

المرور بمعالجة أساس المشكلة (الطائفية الثقافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية) التي نجدها في المجتمع والنفوس والمؤسسات وأماكن العمل والدراسة وطريقة التصرف. النظام السياسي هو انعكاس للمجتمع ولواقع المجتمع بدرجة أو بأخرى. معالجة أساس المشكلة يعني خلق أرضية اجتماعية-سياسية خصبة يمكن إنشاء نظام علماني مستقرّ عليها مع الوقت، وإلا فإن أي إصلاح سياسي يأتي من تظاهرة سيسقط بتظاهرة طائفية مضادة في اليوم التالي. إلغاء النظام الطائفي في ظلّ شعب طائفي لا يعني نهاية الطائفية، بل يعني على الأغلب سيطرة الطوائف الأقوى على الطوائف الأضعف.

2- **التصرف كأن الطبقة السياسية تعيش في الهواء:** هناك نعمة يردّها جميع اللبنانيون تقريباً وهي أنهم لا يريدون زعمائهم، كأن المشاكل التي يعانون منها تأتي من طبقة سياسية فضائية ومنفصلة عن الشعب. الواقع الذي يعرفه الجميع هو أنه هنالك عدد كبير – بل غالبية من اللبنانيين – يدينون بولاء مطلق لزعمائهم الطائفيين ومستعدّين للموت من أجلهم. مشكلة الحملة العلمانية الحالية أنها تتصرف كأنه هنالك وليد جنبلاط وليس هنالك حزب اشتراكي ومجلس طائفة وقرى بكاملها تدعمه وتعتبره حامي مصالح الطائفة، تتصرف كأنه هنالك سعد الحريري فقط ولا يوجد تيار مستقبل وأنصار وشوارع بكاملها تهتف باسمه، تتصرف كأنه هنالك سمير جعجع وآل الجميل وليس هنالك حزب القوّات اللبنانية والكتائب والمناطق التي تؤيدهم، وتتصرف كأنه هنالك نبيه بري وليس هنالك من حركة أمل تعبى عشرات الآلاف في احتفال، وتتصرف الحملة بأكملها كأنه لا يوجد دولة طائفية مصغرة لها جيشها الخاص وتستعمل طائفة بأكملها كدرع بشري لأجندتها اسمها حزب الله.

3- **الاختلاف حول أدوات التحرك:** من الواضح أن الرغبة بالتظاهر – لا الرغبة بتحقيق نتائج – هي التي حرّكت معظم المجموعات العلمانية على الفايسبوك قبل أي شيء آخر، وهنالك رغبة عارمة بمحاكاة التظاهرات العربية من دون أن يكون هناك أرضية تنظيمية صلبة لعمل من هذا النوع. هل التظاهر ليوم واحد في الأسبوع هو فعلاً الاداة الأفعال للمطالبة بالعلمانية في لبنان؟ في هذا الوقت بالذات، لا نعتقد ذلك. التظاهر هو تنويع للعمل الاجتماعي-السياسي لا بدايته ونهايته. إن كانت التظاهرات نجحت في العالم العربي بتحقيق إنجاز ما، فيجب علينا أن نتذكّر أن هذا الإنجاز تمثّل بإسقاط طاغية لم يكن بالإمكان إسقاطه بطرق أخرى، والواقع الذي سمح لتكتيك التظاهر بالنجاح في تلك الأماكن ليس متوافراً في لبنان لأن طغاته الصغار يأتون بالانتخاب الشعبي وليسوا دكتاتوراً آتٍ بانقلاب عسكري. التظاهر كوسيلة لم ينجح حتى الآن لا بتقديم بديل عن النظام ولا ببناء بديل. إن كان الهدف من التظاهر هو إظهار مدى التأييد الذي تلاقيه فكرة العلمانية

وطروحاتها في البلد، فلماذا لا تنتظر المجموعات الفاييبوكية ثلاث أسابيع من الآن للمشاركة في المسيرة العلمانية السنوية التي أضحت محطة هامة للعلمانيين؟ لماذا تجزأة الجهود بهذه الطريقة؟

4- المجموعات غير المتناغمة لن تخرج بنتيجة متناغمة: في محاولة للم شمل المجموعات المتناحرة هنالك دعوات عديدة حالياً لتجاوز الخلافات والتوحد ولها هاشتاغ خاص على تويتر هو #UniteLB. فلنفترض أن كل شخص ينتمي لأي مجموعة استخدم الهاشتاغ يومياً مئة مرة، ستبقى الخلافات بين المجموعات موجودة على أرض الواقع ولا يجب تجاوزها أو طمرها تحت التراب، بل يجب مناقشتها للخروج برؤيا واحدة! تجاوز الخلافات للتوحد يعني عدم حلّ هذه الخلافات، ويعني أن هذه الخلافات ستستمرّ تحت السطح وتدمر أي قدرة على حصد نتائج التحرك فيما بعد. نحن لا نتحدّث هنا عن الخلافات البسيطة كتعريف العلمانية أو المطالب أو الرقم المطلوب لتعريف السرفيس، بل هنالك خلافات جوهرية حول العلمانية والنظام السياسي بين المشاركين، من النوع الذي لا يمكن تجاوزه.

التوحد حول إسقاط النظام الطائفي غير كافي لأن هذا المطلب الفضفاض يجمعنا أيضاً مع أحزاب إسلامية تريد إقامة خلافة جديدة مثل "حزب التحرير". الحملة الناجحة تجتمع على البديل لا على رفض النظام القائم فقط. المجموعات الحالية تعجّ بالخلافات حول لائحة طويلة من القضايا أولها كيفية تطبيق العلمانية، تدخل رجال الدين في الشؤون السياسية (معظم المشاركين الذين أعرفهم يؤيدون منع رجال الدين من التدخل في السياسة ويرفضون أن ينطبق ذلك على حزب الله)، حدود دور الدين في الحياة العامة (معظم المشاركين الذين أعرفهم يعتبرون أن المطالبة بمنع بثّ الآذان بصوت عالٍ هو اعتداء على الحرية الدينية، ويعارضون منع التعليم الديني في المدارس، وبعضهم أيضاً يعتبرون أن "القرآن هو أفضل دستور تعرفه البشرية")، بالإضافة إلى خلافات حول دور الأخلاق الدينية في التشريعات المدنية (كم من المشاركين يؤيد صراحة قانون يمنع تعدّد الزوجات ويحفظ حقوق المرأة في الزواج والطلاق والإرث ويسمح بالتبني ويلغي تجريم المثلية؟)، وحول حدود حرية التعبير (ما مصير المواطن الذي يرسم الأنبياء ورجال الدين بكاريكاتور؟)، والعديد من الخلافات الأخرى التي لا تحضر الآن إلى ذهننا.

كل هذا ولم نتحدّث بعد عن أن الكثير من المشتركين في الحملة ينتمون أو يؤيدون أو يدافعون بشراسة عن أحزاب طائفية ولو أنهم يستعملون تعابير تغلّف ذلك مثل "حفظ الحقوق" و"حفظ المقاومة".

5- المبالغة في الاعتماد على أدوات الإعلام الاجتماعي: هذه مشكلة بسيطة لكنها موجودة. الإعلام الاجتماعي هو أداة تواصل، لا أداة تنظيم ولا حزب سياسي. يبدو أن الإعلام الاجتماعي يعطي المجموعات الناشطة حالياً شعوراً زائفاً بالامتداد الشعبي، وشعوراً زائفاً بكثافة الناس التي ستشارك في النشاط وسوء التقدير هذا له نتائج سلبية. هنالك غالبية من الناس في لبنان لا تكفيها الدعوات الالكترونية. لا يجب الانزلاق إلى التعامل مع الناشطين والمهتمين بالعلمانية كأنهم مخزون من الأرقام يمكن حشدهم بدعوة كلما أراد أحدهم ذلك: هم ناس يجب التواصل معهم وجهاً لوجه والحديث معهم ومناقشتهم في الرؤيا والخطوات التي يجب اتخاذها، والأهم يجب تنظيمهم بأطر حقيقية على أرض الواقع لا حشدهم في صفحات رقمية فقط.

في النهاية، نقول صراحة أننا أوردنا هذه الأسباب لأننا نميل إلى العمل الجذري، البطيء، والطويل الأمد الذي يتم في قلب المجتمع والذي يحقق تغييراً حقيقياً وصلباً فيه، ولا نتحمس كثيراً للتحركات الصوتية التي لا نعتقد أنها تغير كثيراً على أرض الواقع (رغم مشاركتنا السنوية بالتحركات ذات الأهداف الواضحة مثل التظاهرة من إيل إقرار الزواج المدني والمسيرة العلمانية في نيسان). لكن بالتأكيد، يبقى لكلّ رأيه وتبقى تجربة التظاهرة جديرة بالاحترام في بلد تنهش طوائفه بعضها البعض كأكلة لحوم البشر. بالتوفيق غداً للمتظاهرين، ويعطيكم العافية سلفاً!

تحدثنا في مقال سابق عن جوّ معيّن من الضغط المعنوي ورفض النقاش السائد في أوساط بعض المجموعات التي دعت للتظاهر ضد النظام، ولم يكد يمرّ شهر على بداية التحركات حتى كشف جوّ استبدادي خطير عن نفسه خلال التظاهرات تمثّل بمناوشات ومناكفات بين المتظاهرين وبعض المنظمين للتظاهرات، وتوّجت يوم أمس بقيام بعض المنظمين **بانتراع يافطات بالقوّة** من يد متظاهرين آخرين، لأنها كانت تنتقد مباشرة وبالاسم زعماء الطبقة السياسية.

الأمر لم يكن هفوة فردية ولا كان خللاً جانبياً يمكن غضّ النظر عنه كما برّرت المنظمون لأنفسهم. المشكلة موجودة في صفوف الحملة منذ بدايتها حتى اليوم، وهي بكل بساطة تتمثّل بأن الحملة تحمل نفس "الذهنية الطائفية" التي تكافح ضدها.

المقصود هنا ليس الطائفية المذهبية التي تحدث عادة بين الطوائف، بل ذهنية الطائفة التي تهيمن حالياً في صفوف المجموعات المنظمة للحملة؛ أي ذهنية الطائفة التي تريد فرض رقابة على الشعارات والنهج والمفردات التي يستخدمها المتظاهرون، ذهنية الطائفة التي تضيق ذرعاً كلما وجّه أحدهم انتقاداً "داخلياً" لها، ذهنية الطائفة التي تخون العلمانيين المعترضين على شكل التحرك تماماً كما تتعامل الطوائف الأخرى مع المتمردين عليها، وأخيراً، ذهنية الطائفة التي تحرّم نقاشات معينة وتحدّد خطوط حمراء لا يمكن المسّ بها، مثل أسلحة الطوائف والعنف السياسي الداخلي.

رفض الحملة برفع مطالب واضحة وتحديد خطة عمل منظمة كما دعونا سابقاً، زاد من استفحال ذهنية الطائفة لأن كل مجموعة تعتبر نفسها الآن الأمر النهائي وتشغل وقتها بالمعارك الكلامية العلنية والمخزية بين بعضها البعض، رقمياً وفي الشارع.

هذه الذهنية التي يبدو أنها ترفض الاختلاف بالمطلق وتهوى ممارسة العزل الاجتماعي (أو الإلكتروني) ضد من يخالفها الرأي، بدأت سريعاً بممارسة التخوين وانتقلت للقرصنة الإلكترونية للصفحات المعارضة لها وسمحت بتحوّل العنف الكلامي ضد المختلفين عنها إلى عنف حقيقي على أرض الواقع كما ظهر في التظاهرة الأخيرة. كيف يمكن أن نراهن على مجموعات كهذه بتحقيق تغيير وهي بدأت بالتهام معارضيها قبل أن يمرّ شهر على تأسيسها؟ هل نريد استبدال وحوش طائفية بوحوش ناشئة تتبع نفس أساليبها؟

هنالك جذور عميقة لهذه المشكلة: جزء كبير من القادمين الجدد إلى "اللاطائفية" والتحرّكات الحالية، نشأوا وترعرعوا في مؤسسات وعائلات ومدارس وجامعات طائفية بامتياز، وتشرّبوا "عقلية الثنائيات" ورفض الاختلاف وأحادية التفكير من طوائفهم من دون أن يشعروا بذلك. الغالبية منهم يأتون الآن إلى رحاب العلمانية (أو اللاطائفية) وهم يحملون معهم ذهنية طوائفهم.

بالنسبة لذهنية الطائفة، كل شيء هو أبيض أو أسود ولا يوجد احتمالات أخرى. كل شيء بالنسبة للطائفة يقوم على شعار أن "من ليس معنا فهو ضدنا"، ونتائج هذه الذهنية واضحة وضوح الشمس على الصفحات الالكترونية وفي الشارع على السواء. في ذهنية الطوائف، الجماعة هي التي تحدّد الاتجاه العام لا الفرد، والفرد ليس عليه سوى الإيمان الأعمى بالاتجاه الذي تحدّده السلطة أو التزام الصمت كي "لا يشقّ صفوف الطائفة"، وهذا ما يحصل بالضبط على صفحات الحملة وفي نقاشاتها. كلما طرح أحدهم سؤال محرج يقفز آخر ليتهمه أنه يريد تخريب التحرك، فالمطلوب من "الجمهور" لدى الطوائف هو التصفيق فقط، أما التفكير فهو مهمّة رجال الطائفة الكبار دون سواهم (وهم في حالتنا هنا أعضاء اللجان التنظيمية ومسؤولي صفحات الفيسبوك).

في الواقع، وهنا لا بدّ من فتح هامش شخصي-صغير، هناك العديد من العلمانيين ومنهم أنا، يشعرون اليوم للمرة الأولى أنهم ينتمون إلى طائفة تمارس عليهم سطوة الرأي والفعل. المعترضون على تكتيكات التحرك يتهامون همساً فيما قلّة قليلة تعلن رأيها بجرأة، والبعض يعلنون عن رأي في العلن فيما يعبرون عن نقيضه في أحداثهم الخاصة، فيما جزء كبير يشارك بالتظاهرات خوفاً من اتهامه بالتقاعس لا اقتناعاً بجدواها.

في هذا السياق يمكن لصديقنا القديم ألبرت أينشتاين أن يسعفنا، إذ يقول: "لا يمكن حلّ المشاكل بنفس الذهنية أو مستوى التفكير الذي خلقها في الأساس"، وهذا ينطبق تماماً على حالة إسقاط النظام الطائفي.

لا يمكن أن نسقط الطائفية باستخدام ذهنية الطوائف. لا يمكن أن نبي بلداً خالياً من الحروب الأهلية بذهنية إغائية عنفية تخوينية. لا يمكن التغلب على مفهوم الزعامة إن كنّا نتسابق لمدح مؤسسي-صفحة فايسبوكية. لا يمكن أن نحزّر غيرنا من الماضي إن لم تكن عقولنا نفسها حرة من أفكار الماضي وهتافاته وأحزابه. لا يمكن أن نطمئن الناس على مصيرهم إن كنّا نهادن من يرفع بوجههم إصبع التهديد ليلاً نهاراً، وأخيراً لا يمكن أن نصنع حرية إن كنّا نخاف منها في قلوبنا وفي بيوتنا وفي تظاهراتنا وعلى صفحاتنا الالكترونية.

التغلب على النظام الطائفي يبدأ أولاً بالتغلب على ذهنية الطائفة التي تُزرع فينا منذ نعومة أظافرنا والتي اتضح أنها مورست بقوة في معظم الاجتماعات والتظاهرات والتحرّكات والنقاشات لحملة "إسقاط النظام الطائفي".

لا يمكن الانتصار على الطائفية من دون الانتصار على ذهنية الصفوف المرصوصة والخوف من الجماعة والاشتباه بالنقاش والترديد الأوتوماتيكي للشعارات. تغيير من هذا النوع هو مشروع طويل الأمد، لا يتحقق بالضرورة عبر المشي- في تظاهرة أسبوعية في شوارع بيروت. البديل الحقيقي، هو واقع يُبنى، لُبنة لُبنة وخطوة خطوة (وزنقة زنقة إن أردتم)، وليس مجرد شعار يُرفع على يافطة.

## الثورة التي التهمت نفسها قبل أن تبدأ

أبريل 7، 2011

حين بدأت حملة "إسقاط النظام الطائفي في لبنان"، صقّق لها العديد من العلمانيين والمتحمّسين من دون أي تحفظ فيما فضّل قلّة لترتّب بانتظار اتّضح أهداف الحملة وطبيعة القوى التي تنظّمها. البعض، ومنهم نحن، وهم أقلية الأقلية، رأوا في التحرك فوضى عارمة وقوى ومجموعات تريد أن تركب موجة الربيع العربي الثورية لتحقيق مكتسبات شخصية من دون أن يكون لديها رؤيا واضحة وخطة عمل.

فيما مرّت الأسابيع وتنازلت التظاهرات، بدأت الأخطاء الصغيرة التي كانت تظهر هنا وهناك بالتحوّل لخطايا مريعة، تصاعدت فداحتها كل أسبوع، حتى بات التأثير السلبي للتحرك اليوم على قضايا العلمانية والمواطنة والعدالة الاجتماعية أكبر بكثير من أي تأثير إيجابي حققناه خلال السنوات الماضية. هذا ولم نتحدّث بعد عن أن التحرك نجح في تفكيك العديد من المجموعات العلمانية ونشر العداوات في صفوف الناشطين وهدر الطاقة الثورية التي كانت متواجدة في الشارع خلال هذه الفترة. المجموعات التي نظّمت الحملة انغلقت على نفسها وأعلنت نفسها قيادة ثورية تجتمع مع بعضها البعض في مواعيد لا تعلنها لأحد، لتقرّر عن الآخرين ما يجب عليهم فعله، حتى وصلت إلى تدمير التحرك بالكامل.

في المحصّلة اليوم، حقّقت حملة إسقاط النظام الطائفي ما لم يستطع هذا النظام الطائفي تحقيقه منذ نهاية الحرب الأهلية حتى اليوم؛ فهي استولت على لحظة تاريخية لن تكرر، وصادرت حماس شريحة شبابية كبيرة متحمّسة للتغيير، ثم ألقت بها وبالحماس والجهود في البحر، في مكبّ النفايات.

في سياق رؤيتها الاستراتيجية (المعدومة)، رفعت الثورة شعار فضفاض عقيم لا يمكن ترجمته أو صرفه لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في المجتمع على أرض الواقع، ثم حشّدت الجهود في هذا الاتجاه وبددتها.

الحملة هي حتى الآن من أسرع الحملات التي استطاعت خلال وقت قياسي تحويل نفسها من مشروع كبير يتشاركه عدد لا بأس به من اللبنانيين إلى مجموعة معزولة شعبياً وسياسياً وإعلامياً تتخبّط بالانقسامات والمواجهات الداخلية بين أجنحتها المختلفة.

فوق ذلك كلّه، استطاع التحرك أن يغيّر مفردات التغيير الاجتماعي نحو الأسوأ بحيث أصبحت التظاهرة غاية وإنجاز نادر فيما أصبح النقد والتفكير والتخطيط والترويّ تهمة و"نخبوية" و"اندساس".

فوق ذلك كله، لم تنتظر هذه الثورة (التي لم تستحقّ لقبها أساساً) استلام الحكم لكي تبدأ إعدام المعارضين، بل بدأت مسيرتها بقمع المختلفين عنها بالعنف الكلامي على الصفحات الالكترونية وبالعنف الفعلي على أرض الواقع. نشكر القدر على أن بعض "المنظمين" لا يمتلكون سوى صلاحية حذف الأعضاء من صفحات الفيسبوك، لأنهم لو امتلكوا السلطة لكانوا بدلاً من ذلك يوقعون على مراسيم المحاكمات العرفية. الحملة أرادت أن تنفذ لبنان من ديكتاتورية الطوائف، فإذا بها تتحول إلى عشرين طائفة ديكتاتورية تتقاتل مع بعضها بعضاً، وكل منها نسخة منقحة (وأحياناً أسوأ) عن الأحزاب والزعامات التي تحاربها.

في السياسة، اختارت الحملة دفن رأسها في الرمال وتجنّب أي موقف سياسي ذات معنى، فلا هي تعترف بوجود انقسام سياسي حقيقي في البلد، ولا هي تريد أن تفهم مخاوف الطوائف وواقعها الحالي، ولا هي ترى أن وجود واقع طائفي مسلح متمثل بحزب الله يجعله المستفيد الوحيد من أي تغيير في ميزان القوى.

رغم كل هذا الفشل في التخطيط والسياسة الإعلامية والتنظيم والتواصل مع المواطنين والقراءة والتعاطي السياسي، والفشل حتى في إدارة اجتماع بطريقة هادئة، لا يوجد هناك أي طرف في الحملة مستعدّ ليعترف بالخطأ أو ليتحمّل المسؤولية عن أي خلل حصل. الناشطون الأساسيون الذين قادوا الحملة يرمون المسؤوليات على بعضهم البعض وينسبون الانجازات (غير الموجودة) لأنفسهم.

طبعاً، الفشل لا يجب أن يكون مفاجئة حين تكون معظم المجموعات الأساسية التي تنظّم التحرك قد فشلت لسنوات (وبعضها لـ 80 عام) في التقدّم خطوة واحدة نحو تحقيق أهدافها.

القوى السياسية والاجتماعية التي تشكّل صلب قوّة التحرك تتوزّع تقريباً على أربعة:

- الحركة الوطنية - النسخة المنقّحة، وهي تضم اليسار بأطيافه القديمة والجديدة وكل التنظيمات والقوى التي تدور في فلك الحركة الوطنية السابقة التي كانت أحد أطراف الحرب الأهلية، وهي مؤلفة من مومياوات سياسية وأحزاب متحجرة في تفكيرها وأساليبها.
- كوكتيل المجتمع المدني والناشطين المستقلين: بعضهم صادق وناضل لقضاياهم لسنوات فيما بعضهم الآخر مزيف وانتهازي وعاشق لعدسات المصوّرين والتمويل الخارجي.
- مجموعات الشباب المتحمّسة في المدارس والجامعات التي وصلت منذ دقائق قليلة فقط إلى النشاط السياسي والتي لا تندرج ضمن أي إطار تصنيفي. هذه المجموعة هي الأكثر تضرراً من الفشل الحالي الذي أحبطها وأخرج عدد كبير منها من العمل السياسي للأبد.

- وأخيراً لدينا شريحة الشيعية السياسية المنظمة بصفحتها الخاصة ويتراوح واقعها بين الانتماء والاستقلالية، بين الطائفية والانفتاح، وبين الخروج من الطائفة والانضواء ضمن ثوابتها. هذه الشريحة لا تعارض الطبيعة الطائفية للنظام بل تعارض التوازن الطائفي القائم حالياً والذي تعتبره غير مناسب لها. هذا التيار يستعمل الوضع المعيشي بشكل عام كرافعة ويدعو حصراً لإلغاء الطائفية السياسية فيما يرفض أي إصلاح علماني أو أي مسّ بمؤسسات الدولة الطائفية الرديفة مثل سلاح حزب الله والمؤسسات التربوية التابعة له وقوانين الأحوال الشخصية الطائفية وغيرها.

فشل هذه الحملة سيكون قاسياً على الجميع، لأن هذه اللحظة لن تتكرر بسهولة، لكنّه ليس النهاية. في محاولة من المنظمين للضغط على ما تبقى من المشاركين، يقولون لهم أن "هذه هي الرصاصة الأخيرة ومن بعدها الطوفان إن فشلت"، وبذلك يحاولون استخدام التخويف لحثّ الناس على المشاركة. إنه منطوق مغلوطة ومهين: العديد من الشباب سيصيبهم اليأس من العمل السياسي، لكن العديد منهم سينضجون قليلاً وسيشاركون مستقبلاً في تحركات نأمل أن تكون أكثر نضجاً وأوضح رؤية وأشدّ عزمًا.

لو استطاعت هذه الحملة أن تسقط النظام، من الأرجح أن مواجهتها الأولى كانت ستكون مع ناسها، لأن الثورة التي تقاتل نفسها منذ الشهر الأوّل والتي تقمع ناسها على صفحاتها الخاصة والتي تعتدي على ناسها لتوحيد شعار التظاهرات والتي تصف كل معترض بـ "المندس" وكل خصومها بـ "الزبالة"، ستتحوّل بالتأكيد إلى الدولة التي تقمع أبناءها على أرض الواقع "لتوحيد الصف الداخلي أمام المندسين الذين يحاولون تقويض منجزات الثورة".

ثورة تزجر أبناءها وتأكل ناسها قبل أن تبدأ، هي ثورة يجب دفنها قبل أن تبدأ. حان الوقت لنغلق هذه الصفحة، كل ثورة وأنتم بخير.

## تحليل للبنية الاجتماعية والطبقية للنشاط المدني في بيروت

من داخل بيروت، وخاصة في عيون كثر من المنخرطين في النشاط التغييري في المجتمع المدني، يبدو المشهد متنوعاً وحيماً في ظلّ عشرات المبادرات والحملات الجارية يومياً على قدم وساق في هذه المدينة الصغيرة. من خارج العاصمة، وفي أعين الكثير من المهتمّين - المنخرطين على طريقتهم في عمليّة التغيير، يبدو مشهد النشاط التغييري البيروتي جامداً، مغلقاً، وغير متّصل بهمومهم، هذا إن لاحظوا وجوده أصلاً. هل هنالك مشكلة بنيوية اليوم في المشهد التغييري في العاصمة؟

هنالك العديد من الجهود الصادقة والتضحيات الكبيرة التي يقوم بها عدد كبير من الشباب والشبان على امتداد مشهد النشاط التغييري في بيروت، وهنالك حتى الآن بضع انتصارات ملموسة تم تحقيقها. لكن هذا لا ينفي أنه هنالك خلل كبير في هذا المشهد نادراً ما يتم التحدّث عنه. هنالك مشكلة جوهرية هنا نابعة من البنية الاجتماعية والاقتصاديّة (الطبقية) للناشطين في بيروت. فلنقلها صراحة: النشاط التغييري في العاصمة اليوم هو المساحة الحصريّة لأصحاب الامتياز المنتمين للطبقة الوسطى والميسورة، وليس نشاطاً يقوم به المهتمّون والمقموعون لمواجهة ظالمهم. فلنحدّث قليلاً عن ذلك وما يعنيه بالنسبة لمستقبل القضايا التغييرية في لبنان.

ليس نادراً في التاريخ أن يتحوّل النشاط التغييري إلى اختصاص محصور بطبقة محدودة من الناس، هذا ما حصل مثلاً حين فرضت الأحزاب الشيوعيّة نفسها "طلعيّة" العمّال والمجتمع الجديد، وهذا ما حصل أيضاً مع العديد من الأحزاب العربيّة الحاكمة.

المشكلة في تحوّل من هذا النوع هو أن هذه الطبقة تبدأ عادة بالتحدّث مع الناس ومن أجلهم، لكنها تنتقل بسرعة فيما بعد إلى التحدّث باسمهم من دون الاستماع إليهم، وتتفرّغ في فترات لاحقة لتحقيق أجندتها الشخصيّة والسياسيّة على حساب الجميع وخاصة على حساب الناس الذين صادرت أصواتهم.

طبعاً، المشهد ليس بهذه الدراماتيكية في بيروت، لكننا نعتقد أنه يعاني من مشكلة كبيرة بسبب طبيعته الطبقيّة المغلقة. فلنعين عناصر طبقة الناشطين المهيمنة اليوم على النشاط التغييرى:

- **خلفية اقتصادية واجتماعية متقاربة:** معظم الناشطين الاجتماعيين والسياسيين والمدنيين والنسويين والبيئيين ضمن إطار العاصمة يأتون من الطبقتان الوسطى والعليا. الغالبية هم من طلاب أو خريجي الجامعات الأجنبية أو الجامعات الخاصة كالجامعة الأميركية التي تبلغ أقساطها للفصل الواحد أرقام تتجاوز دخل أسر بأكملها. هنالك أقلية من طلاب وخريجي الجامعة اللبنانية لكنهم متحدرون بمعظمهم من عائلات ميسورة مادياً.

الحفنة القليلة التي تأتي من خارج هذه الطبقة عليها بطريقة أو بأخرى أن تصبح منها، إذ عليها أن تمتلك مقدرة مادية ووقت فراغ كافٍ لاتباع أسلوب حياة يقوم على التسكع بالمقاهي يومياً أو أسبوعياً (في شارع الحمرا على وجه الخصوص) والتفرغ للمسيرات وستاتوسات الفايسبوك وتغريدات تويتر. من هم من خارج هذه الطبقة الميسورة قد يستطيعون التسكع لفترة في هذا الجو قبل أن يضطروا إلى الانسحاب بسبب عدم القدرة على مجاراة هكذا وضع أو لأسباب مختلفة (مثل احباطهم من عدم فعالية النشاطات، أو لأن المشهد بأكمله مكوّن من مجموعات مغلقة ومتنافسة من الأصدقاء).

- **وجود مفهوم يحدّد من هم خارج الطبقة ومن هم داخلها:** مفهوم "الناشط(ة)" اليوم يشبه إلى حدّ كبير مفهوم الطليعة الحزبية التي تؤمن أن مهمتها المقدسة هي رفع وعي "الجماهير" وقيادة الثورة فيما بعد. هنالك شعور سائد في أوساط الناشطين بأنهم مميزون ومتفوقون على غيرهم ولهم دور رسالي في المجتمع. كلمة ناشط بحد ذاتها تضع حدوداً بين فئة تنشط وتحقق التغيير الاجتماعي المنشود وفئة يفترض أنها لا تفعل شيئاً.

الكلمة نفسها تعني أيضاً أن التغيير الاجتماعي والسياسي هو اختصاص مجموعة محدّدة من الناس وليس ملكاً للجميع. هذا لا يعني أن طبقة الناشطين مغلقة على الوافدون الجدد، لكن هنالك تشديد ضمني في صفوف الطبقة المذكورة على هويتها التي تعطيها تمايزاً عن الناس العاديين. لذلك نرى مناوشات الكترونية مستمرة لنزع صفة "الناشط" خلال الخلافات بين أفرادها، أو لفرض مستويات هرمية من الناشط "الحقيقي"، يترتب على قمة هرمها "الناشط الأسمى": الشخص الذي يتواجد في كلّ تظاهرة وتحرك ويجمع آلاف الأصدقاء على فايسبوك ويتحدّث باسم الجميع ويضع نفسه مقيماً لأداء الآخرين.

- وجود طريقة محددة لدخول الطبقة وإظهار الانتماء لها: لكي تكون جزءاً من طبقة الناشطين البيروتيين، عليك أن تكون متواجد أولاً في العاصمة، ثم أن تمتلك الكثير من وقت الفراغ لكي تظهر في كلّ التظاهرات والمسيرات التي يقيمها الجميع لتتسكّع من بعدها في مقاهي ممتدّة على شارع واحد في بيروت. على الناشط أن يكون أيضاً فرداً مستقلاً عن كل شيء، ويتصرّف بطريقة فردية لأنه أسمى من كل المجموعات والتنظيمات والأحزاب.

الحزبيين والعاملين في منظمات راديكالية أو غير راديكالية هم غير مرئيين بالنسبة لطبقة الناشطين، وكذلك كلّ الذين يقومون بنشاطهم خارج العاصمة، وكلّ الذين يقومون بأنشطة لا يمكن وضع صورها على الفيسبوك (كالعمل المباشر مع العمّال الأجانب والمعنّفات مثلاً، أو العمل على تطوير تقنيّات الزراعة مع الفلاحين، أو العمل على تشجير القرى، أو العمل على بناء حركة تغييرية طويلة الأمد). باختصار، هنالك طريقة محدّدة لدخول الطبقة: التواجد في بيروت، وقت فراغ كبير، هوية فردانية تعلن انتمائها لكلّ القضايا (أي غير ملتزمة بأي قضية بعينها)، إثبات الحضور في التظاهرات في العاصمة (كأنه مؤمن عليه إثبات إيمانه بحضور صلاة الجمعة أو قدّاس الأحد).

- **التركيز هو على قضايا أصحاب الامتياز:** بما أن معظم الناشطين يأتون من خلفية اجتماعية مرتاحة مادياً نسبياً ولا يأتون من الفئات المهمّشة والمقموعة، فهم يحملون بطريقة غير مباشرة ذهنيّة وقضايا وأسلوب عمل أصحاب الامتياز. المسألة هنا ليست فقط عبر ملاحظة القضايا المحكيّ عنها في أوساطهم – وجزء كبير منها هو أساساً قضايا الطبقة الوسطى والعليا مثل الزواج المدني، منع التدخين، الفساد في البرلمان... الخ – بل بملاحظة القضايا المسكوت عنها وخاصة الفقر والحرمان والمشاكل في مناطق الأطراف.

معظم هؤلاء الناشطون لا يعملون حتى ما هي القضايا المهمّة للفقراء ومناطق الأطراف، وغالباً ما كنت شخصياً أصادف وجوهاً غير متفاعلة وغير مستوعبة لما أقوله حين أحاول أن اتحدّث عن مشكلة تحوّل الغالبية العظمى من مزارعي البقاع مثلاً إلى طبقة مسحوفة من دون أرض بعدما خسروا أراضيهم وأموالهم للبنوك والمقرضين، ومشكلة قيام الدولة اللبنانية بإصدار قانون يمنع الناس في البقاع وعكار والجنوب والجبل من تربية المواشي في القرى من دون رخصة زراعية تجارية (أي حرمانهم عملياً من قدرتهم على إنتاج غذائهم بنفسهم وفتح الباب للمستثمرين الكبار لاحتكار الغذاء)، أو مشكلة قيام الدولة اللبنانية بالتعاون مع شركات دولية وبمساعدة بعض الجامعات الخاصة بفرض بذور معدّلة جينياً على الفلاحين لحرمانهم من بذورهم وإجبارهم على شراءها باستمرار من شركة خاصة، ومثل موجة التصحّر التي تآكل أراضي البقاع الشمالي بالتزاوج مع البطالة العالية التي تآكل

من إمعان الناس، ومثل التمييز والحرمان الذي يتعرّض له أبناء الشمال والبقاع في مؤسّسات الدولة وفي عمليّات التوظيف، ومثل الغياب التام للخدمات الصحيّة والاجتماعية والحياتية عن مناطق الأطراف... الخ.

هذه القضايا كلها ليست موجودة على خارطة هؤلاء الناشطين، وحين يتم التحدّث عنها أمامهم لا يظهرون أي أكتراث حقيقي تجاهها أو قد يردّدون الشعارات الفارغة التي يردّها السياسيون في البلد مثل ضرورة "الإنماء المتوازن" وغيره من الهراء.

- **أسلوب النشاط ملائم لأصحاب الامتياز:** التكتيكات المستخدمة في التحركات هي أيضاً تكتيكات أصحاب الامتياز. أسلوب العمل الذي يقتصر على تظاهرات ومسيرات في بيروت هو أسلوب عمل أصحاب الامتياز لأنه لا يسمح سوى لأصحاب الامتياز الذين يسكنون في بيروت ويمتلكون الكثير من وقت الفراغ بالمشاركة فيه، وهو مهندس بطريقة لا تهدّد سلامة وأمن الذين يقومون به ولا تؤثر كذلك على راحتهم الشخصية أو تعطل برنامج عملهم المهني، بل العكس، إذا تعطيهم زخماً إعلامياً ومهنياً وشخصياً.

لهذا السبب غالباً ما نرى نفس الوجوه في التظاهرات كلّ مرّة، ومعظم هذه الوجوه هي إمّا طلاب في العاصمة أو موظفي جمعيات مدنيّة أو ميسورين مرتاحين في دوامات عملهم وقدرتهم على التحرك. المشكلة هي أن هذا الأسلوب (التظاهر) أثبت عقمه وعدم قدرته على تحقيق نتائج (إلا نادراً)، ومعظم المشاكل الحقيقية لا يمكن معالجتها بهذه الطريقة.

معالجة المشاكل الزراعية في البقاع مثلاً تستوجب وضع أرجلنا في الوحل والتراب والعمل مباشرة مع الفلاحين والحصّادين وأصحاب الاختصاص لمعالجة المسائل على الأرض، ولا يمكن حلّها عبر مسيرة لساعة واحدة في بيروت. إيقاف خطّ التوتر العالي المزمع إنشائه من قبل وزارة الطاقة في منطقة المنصورية استوجب من السكّان الوقوف كدرع بشري أمام الأمن وجرفّات الوزارة لمنعها من العمل، ولم يكن بالإمكان حلّه عبر تظاهرة في بيروت (رغم ذلك، لم نرى ناشطي بيروت يقترحون مدّ يد المساعدة ولا رأيانهم في المواجهة).

- **المقاربة الأيدولوجية هي مقارنة أصحاب الامتياز لا مقارنة الناس المعنيين بالقضية:** قد يعتقد البعض أن النشاط التغييرى المعاصر لا يمتلك مقاربة أيدولوجية للأمور لكن العكس صحيح، وهذه المقاربة اسمها بكل بساطة "أين الدولة؟".

الاتكال على الدولة والتطلع إلى أجهزتها على أنها المآل الأوّل والأخير للحلّ هي مقارنة أيّدولوجيّة يسارية-ليبراليّة تحجب المقاربات الأخرى. لهذا السبب لا يمكن التمييز بين الليبرالي واليساري في مشهد النشاط، فالجميع يحمل نفس الفكرة ويعمل بنفس الأسلوب ويتبع نفس الخطاب، ولو اختلفت المصطلحات قليلاً.

الدولة هي أداة بيد الطبقة الاقتصادية-الدينية-السياسيّة الحاكمة؛ المهمّشون والمسحوقون يعلمون ذلك، والناشطون يعلمونه أيضاً، لكن الفقراء في معظم الأحيان توقّفوا عن توقّع أي شيء من الدولة وأجهزتها ويريدونها فقط أن تدعهم وشأنهم. يريدونها أن تسمح لهم بزراعة الأراضي المشاع وبناء منازلهم وإدارة أعمالهم بأنفسهم من دون حضور دوريات الأمن. يريدونها أن ترفع عن كاهلهم الضرائب المرهقة وديكتاتورية المقرضين وبنوك الإقراض وأن توقّف عن إفقارهم وملاحقتهم وتهجيرهم من قراهم. يريدون من طبقتها الحاكمة أن تتوقّف عن المتاجرة بدمائهم وعنفوانهم للوصول إلى كراسي الحكم.

اعتماد الناشطين لسياسة توّسل الحلول من الحكومة والدولة لا ينفع المهمّشين بشيء ولا ينجز شيء. كان يمكن لنا في هذا الوقت أن ننشأ آلاف الجمعيات التعاونيّة التي يديرها الناس بأنفسهم والتي تحرّهم بشكل مباشر من دون انتظار الدولة. الجمعيات التعاونيّة تسمح للعمّال والفلاحين والطلاب والعاطلين عن العمل والجميع بمساندة بعضهم البعض في بناء قدراتهم وتبادل خبراتهم وإحقاق حقوقهم وتحسين معيشتهم من دون العودة إلى الدولة أو توّسل الطبقات الحاكمة.

بدل تبديد الجهود لسنوات على تظاهرات تطالب بالرعاية الصحيّة من الدولة اللبنانية، كان يمكن إنشاء عشرات المستوصفات الصحيّة والمراكز الاستشفائيّة المحليّة بإدارة ذاتيّة. بدل مطالبة الدولة بتنمية الأطراف الريفيّة كان يمكن إنعاش وتنشيط الجمعيات التعاونيّة الزراعيّة التي تحرّ المزارع مباشرة من سطوة البنوك والحكومة. وبدل مطالبة الدولة بتحسين الخدمة الكهربائيّة كان يمكن إنشاء عشرات اللجان المحليّة لتطوير الأساليب المحليّة لتوفير وإنتاج الطاقة النظيفة والمتجدّدة.

عشرون عام من أيّدولوجية الاتكال على الدولة لم تنفع المهمّشين والفقراء بشيء، بل زادت من اتكاليّتهم على الدولة وأضعفت من ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على تحقيق مطالبهم بأياديهم.

- الإصرار على التحدّث باسم الجميع: نادراً ما تنبع مقارنة أي طرح في المشهد النضالي البيروتي من الناس المعنيين بالموضوع؛ الناشط(ة)، كل ناشط، يريد أن يتحدّث باسم الفلاحين والعمّال والنقابيين والأجانب واللّاجئين والنسوة المعنّفات وسكّان الاطراف وسكّان الضواحي وسكّان العاصمة وكل الطوائف والطبقات، لكنه لا يريد أن يستمع لأيّ منهم يتحدّث عن قضيتّه. فهو كطليعة متخصصة يعتقد أنه يعرف عن قضيتّه الفلاح أكثر من الفلاح، ويعرف عن قضيتّه العامل أكثر من العامل، ويعرف عن قضايا النساء أكثر من النساء، ويعرف عن كل القضايا أكثر مما يعرف عنها أصحابها مجتمعين.

لعلّ أكثر ما يبوح بالهويّة الطبقيّة لمشهد النشاط البيروتي هو ذهنيّة الذنب التي تحرك استراتيجيات النشاط، أي ذهنيّة "يجب أن نفعل شيئاً الآن!" (وهذا الشيء عادة يكون الأمر نفسه: تظاهرة أو مسيرة). ذهنيّة الذنب تنبع عادة من الامتياز الذي يتمتّع به من يشعر بالذنب، وهي تلغي القدرة على التفكير الاستراتيجي وتحوّل النشاط إلى ردّة فعل دائمة على أمر ما، كما أنها تدفع الناشطين لتأييد كل قضية مطروحة على الساحة.

هنالك مصطلح يصف الناشط الذي يدعم كل القضايا في الوقت نفسه: الناشط المحترف.

الناشط المحترف يدعم كل شيء، فهو مناضل لتحرير فلسطين وإرساء العلمانيّة وقيادة الثورة العمّالية والدفاع عن الأجانب وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنقاذ غابات لبنان ومنع هدم الأبنية التراثية وحلّ أزمة السير ومنع التدخين وإقرار الزواج المدني وقوانين الجنسيّة والإفراج عن الأسير جورج عبدالله ودعم الانتفاضة السورية، كلّ في الوقت نفسه.

يمكن للناشط المحترف أن يعلن التزامه بكلّ هذه القضايا لأنه غير ملتزم فعلياً بأيّ واحدة منها. هو ينتقل من قضية لأخرى كمن يغيّر قميصه، لأنّ حياته غير متأثرة فعلياً بأيّ من هذه القضايا ولديه رفاهية متابعتها جميعاً، رغم أن الجهود المصروفة في كلّ مكان في الوقت نفسه تعني أنها لم تصرف في أيّ مكان منهم.

نرى الأمر نفسه في تحديد الناشطين لهوياتهم السياسيّة؛ العديد منهم يهون تجميع الهويّات السياسيّة والأيدولوجيّة كمن يهوى جمع الطوابع، فهم نسويّون ويساريون ستالينيون وليبراليون ومدافعون عن الحرّيّة وأنركييون وبيئيّون ولاعنفيّون وعنفيّون في الوقت نفسه.

لا يهّم إن قالوا إنهم أنركييون ثم توّسلوا الدولة صباحاً ومساءً لتحقيق إصلاحات اقتصاديّة، أو إن وصفوا أنفسهم بأنهم ثوريون راديكاليون ثم انخرطوا في حملة انتخابيّة ببرنامج ليبرالي، أو إن قالوا إنهم نسويون ثم عملوا على إسكات أصوات النساء في مساحتهم التنظيمية، المهم أنهم يتعاملون مع الهويّات السياسيّة كما يتعاملون مع مقتنيات أخرى: يتم استعراضها كمتلكات، كما هي عادة أصحاب الامتياز.

ذلك كلّ سهل مقارنة مع الخطاب الإقصائي الذي يطفو من حين لآخر والذي يقوم على الإقصاء المنهجي لكلّ من يشكّك أو يفكر بطريقة مختلفة عن الطبقة الناشطة المتخصّصة المهيمنة على المشهد.

لقد رأينا ذلك جيداً خلال حملة إسقاط النظام الطائفي، في مساحات نسويّة، في مساحات يساريّة، وعانينا منه حين أطلقنا مبادرة “**راديكال بيروت**” رغم أنها لا تزال حتى الآن مجرد مساحة الكترونية لإنتاج رؤى جذرية بديلة.

هنالك خطاب يركّز على تصوير كل من هو خارج الطبقة المهيمنة على أنه خارج الفعل السياسي ككلّ، ففي نهاية المطاف السياسة التغييرية هي الاختصاص الحصري للطليعة المتنوّرة، ولا يمكن التسامح مع الدخلاء عليها. ردّة الفعل الأولى للعديد من الناشطين على هذا المقال نفسه ستكون بشخصنة القضية والتساؤل كيف يمكن لشخص من خارج الطبقة المتخصّصة هذه أن ينتقدها.

الواقع هو أننا نادراً ما نجد هؤلاء الناشطين في حقول البقاع وسهول عكار وجرد الهرملة أو في هضبات المنصورية أو في الضواحي الجنوبيّة والشرقيّة لبيروت، أو في أيّ من المعارك العديدة التي يخوضها أهل الضواحي والأطراف بصمت ضدّ السلطة والطبقة الحاكمة. رغم ذلك، الأطراف وما يحصل فيها ليست أكثر من مادة لستاتوسات الفايسبوك والمدوّونات بالنسبة للناشطين، وهي غير متواجدة أبداً على خارطة فعلهم السياسيّ. النشاط السياسيّ البيروتي، حتى في رفضه لبنية الهيمنة والتهميش المركزيّة للضواحي والأطراف أعاد إنشاء نسخة أخرى من نفس منطق الهيمنة والتهميش.

صحيح أنه هنالك جهود صادقة لدى البعض وهذا المقال لا يهدف لصرف تلك الجهود، لكن فلنقلها بشكل مباشر: أصحاب الامتياز لا يتأثرون بنتائج فعلهم السياسيّ، فهم ليسوا فلاحين، ليسوا نسوة معتّفات، ليسوا عاطلين عن العمل، وسواء حققوا انتصارات سياسيّة أم لا ستبقى حياتهم مستقرّة مادياً ومعيشياً.

هذا هو السبب الحقيقي في عجز المشهد التغييري عن تطوير أساليبه وتحقيق نتائج. ما يقومون به ليس نشاطاً من أجل التغيير، بل “نشاط من أجل الاحساس بشعور جيّد” *Feel good activism*؛ أي أن الناشطون يقومون به لإرضاء غرورهم على الصعيد الشخصي، بغضّ النظر عن الفعاليّة.

الأهم أن هذه الطبقة تعارض دائماً وأبداً فكرة إنشاء مبادرات جماعية ومنظمات وحركات دائمة لتحقيق التغيير. تنظيمات من هذا النوع تعني إفساح المجال لجميع الناس للانخراط في عملية التغيير، وهذا يعني أن أصحاب الامتياز فقدوا إحدى امتيازاتهم ولم يعودوا تلك الطبقة المغلقة والمميّزة من المتنوّرين.

رغم ذلك، الطريق الحقيقي للتغيير هو تلك الدرب الصعبة المتمثلة بإنشاء مؤسسات وتنظيمات وبنى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية قادرة على تعمل بصمت وصدق ولوقت طويل جداً لتحقيق ما تصبو إليه، وإلا فسنبقى بنفس الحلقة المغلقة لفترة طويلة.

لعلّ صورة الطلاب في الجامعة الأميركية مع يافطة "شي فاشي" المرفوعة بوجه زياد الرحباني تختزل كثافة المشهد والتغيرات التي حصلت في عالمنا العربي بعد الانتفاضات الأخيرة.

أهميّة هذه الصورة أنها أخرجت إلى الضوء ما كان يُحكى همساً لفترة طويلة في صفوف الكثير من الشباب الذين خابت آمالهم من مواقف رمز فني وسياسي كان له أثره الواضحة على وعي جيل بأكمله. الصورة التي اعتبرها البعض جزء من حملة تخوين شريرة مستمرة منذ أعوام بحق شخص تقدّسه الأوساط اليساريّة والعلمانيّة، هي بكل بساطة الحلقة الأخيرة من عملية السقوط المدوي للرموز التي هيمنت لعقود على المشهد الفكري والثقافي والسياسي في لبنان والعالم العربي لعقود.

المشكلة أن الرموز في عالمنا العربي لا تسقط من دون جوقات حداد وتخوين، وزياد الرحباني ليس استثناءً.

في عالمنا العربي نحن معتادون على وضع رموزنا في مصاف الآلهة، نقدّسها ونطبع كلماتها على الجدران ونحفظ آياتها ونتطلّع إليها، لا فقط لتعطينا موسيقى جميلة مثلاً، بل لتخبرنا الموقف السياسي الصحيح أيضاً. لذلك نادراً ما نتحدّث عن رموزنا بطريقة نقدية وصریحة، فما هو مقدّس لا يمكن مناقشته من دون استدعاء الكثير من العواطف والكلمات الكبيرة. هكذا يصبح تناول رئيس جمهورية مصر- في برنامج كوميدي هو نيل من الإسلام وهيبة الدولة، ويصبح رفع يافطة بوجه فنّان موسيقي ومسرحي في محاضرة جامعيّة هو حملة تخوين منهجيّة واستهداف للخَطّ "الوطني" بأكمله.

لكن الرموز اليوم تسقط، شئنا أم أبينا، وهناك رابحون وخاسرون من هذه العملية. الرابحون من عملية سقوط الرموز كثير، أولهم الشعوب التي تحرّرت من سطوة الزعيم ومن جزء من الطبقة السياسيّة والثقافية التي كانت تهرّ للأنظمة طغيانها.

أما الخاسرون، فهناك نوعان: أولئك الذين خسارتهم واضحة، وأولئك الذين لم يستوعبوا بعد أن الخسارة تشملهم أيضاً. من بين الخاسرين الواضحين هنالك الأنظمة الاستبداديّة السابقة من تونس حتى سوريا التي شهدت تحطيم تماثيل الرؤساء والدوس عليها بالأحذية - أو كما في حالة ليبيا، قتل الطاغية بوحشية تحاكي الأساليب التي اتبعتها في حكمه. أما الخاسرين غير الواضحين، فيمكننا أن نقول إنهم يتألفون من الليبراليين التقليديّين واليساريين والإسلاميين.

الإسلاميون لم يستوعبوا بعد أنهم ينتمون لمتاحف التاريخ، وأنهم إن حاولوا الوصول إلى الله على جبل من الجثث فسترفضهم الناس وقد ترفض إلههم أيضاً معهم. لم يستوعبوا بعد أنه لا يمكنهم أن يكونوا نسخة ملتحية عن النظام السابق من دون أن يتوقعوا نفس المقاومة. الليبراليون لم يستوعبوا بعد أن ترك الأمور على حالها سواء في الاقتصاد أم في الثقافة أم في السياسة لن يزيد الجميع سوى فقراً وموتاً، وأنه لا يمكن مواجهة الظلمة الرابضة على قلب عالماً بالحديث حصراً عن حريات التعبير وبعض الحقوق الجزئية المتفرقة هنا وهناك. اليسار التقليدي لم يستوعب بعد أن عملية تجاوز المرحلة السابقة التي تجري الآن، تشملهم هم أيضاً.

يجب على اليساريين خصوصاً أن يتفهموا أنهم لم يعودوا البديل الوحيد على الساحة، ولا الخيار الأكثر تقدماً حتى. اليسار الذي لا يزال يخوض معركته بخطاب الخمسينيات وأحزاب الستينيات وذهنية السبعينيات، كان طوال المرحلة الماضية يحاول اللحاق بالناس التي سبقتهم في الشوارع، لا العكس.

الأزمات والتحوّلات غير المسبوقة التي يعيشها العالم اليوم وخاصة العالم العربي، سواء أكانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، **طاقوية**، أم **بيئية**، تخلط الأوراق لدرجة لم تعد نافعة معها قراءتنا للعالم ضمن الثنائيات السياسية القديمة لليمين واليسار. من الأجدى على الراديكاليين والراغبين بتحقيق تغيير سياسي-اجتماعي جذري في العالم أن يتجاوزوا اليسار القديم نحو رؤى جديدة غير متمركزة حول الدولة والرأسمالية الصناعية وحتمية النمو الاقتصادي.

وها هي عملية سقوط الرموز في العالم العربي لا تميّز بين يمين ويسار، والحادثة الأخيرة مع زياد الرحباني هي خير نموذج. وقوف بعض اليسار العربي ومعظم اليسار اللبناني وكلّ اليسار الغربي إلى جانب نظام الأسد في دمشق عزى اليسار على حقيقته اليوم: تيار قوميّ هرم ومتعب ومنفصل عن الناس لدرجة أنه يتبنّى خطاب الأنظمة الاستبدادية.

في أفضل الأحوال، خطاب اليسار متقاعد فكرياً منذ عقود، خجول تجاه الأنظمة، لا يتحرّك سوى بردّات الفعل، مناوئ كلامي للأصولية التي لا يرى منها سوى وجه مذهبي واحد (وهو عادة معجب بحزب الله ومتغافل عن أصوليته الشيعية)، مرتبك وحائر وغير متناسق تجاه قضايا الديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان وفي بعض الأحيان صامت مريب تجاهها أو معارض صريح لها، وبشكل عام فاقده للرؤية والاتجاه وخطة العمل.

من كان يقرأ مقالات زياد الرحباني في جريدة الأخبار يمكنه ملاحظة هذه العناصر بوضوح. ماذا يبقى من مضمون مقالاته مثلاً إن وضعنا السخرية من رموز اليمين اللبناني جانبا؟

هذه هي المشكلة أصلاً: الرحباني يتحدّث كأننا لا نزال نعيش في الحرب الأهلية اللبنانية أو كأن اليمين اللبناني هو الشيطان الأكبر الذي يخطط ليل نهار مع كل جنرالات الدول الغربية لإنشاء دولة مارونيّة تمتدّ من باريس إلى طهران. لكن الحقيقة هي أن معظم أبناء جيلنا لا يعيشون لا في السبعينيّات ولا في ظلّ حربها الأهلية، ولديهم خصوم أكثر تنوعاً وحنكة وضراوة بكثير من يمين السبعينات، وبعض هؤلاء الخصوم هم من الذين يدعمهم الرحباني ويعبّر عن إعجابه بتجربتهم.

اليمين اللبناني سلّم سلاحه منذ أكثر من عقدين، وهنري كيسينجر لم يعد وزيراً لخارجية أميركا منذ ثلاثون عام، لكن الأنظمة العربية ومنها النظام السوري تبید وتقمع شعوبها هنا والآن، والأصوليتان السنيّة والشيعية تخوضان حرب داحس والغبراء هنا والآن أيضاً، لكن الرحباني لا يزال يريد أن يتحدّث عن السبعينيّات وحروب وصراعات لم تعد موجودة سوى في مخيلته. المدوّن **خضر- سلامة كتب مقالاً يدافع فيه** عن الرحباني قائلاً إن زياد لم يتغيّر، وربّما هذا صحيح، لكن توقّعات أبناء جيلنا ومشاكلهم هي التي تغيّرت. نحن لا نريد خوض حرب أهلية في السبعينيّات، نحن منشغلون بحروبنا الحالية ونريد مواجهة مشاكلنا هنا والآن.

لذلك ليس من الغريب أن يشعر العديد من الشبّان الذين ترعرعوا على مسرحيّات زياد الرحباني واستلهموا منها لسنوات، بالانفصال عن خطابه الحالي وعن خطاب ما يسمّى في لبنان بـ"الخطّ الوطني" بشكل عام.

الرموز تسقط، هذا ما يحصل حين تفشل النخب السياسيّة والثقافيّة عن تقديم طروحات تعبّر عن حال الناس أو تفتح لهم أفق لتغيير واقعهم. هذه الهالة التي تمتّعت بها رموزنا السياسيّة والثقافيّة والفنيّة طوال العقود الماضية أعطتهم حصانة تجاه النقد وسبّبت بالتالي جموداً وعمقاً فكرياً وتنظيمياً شديداً في وجه هيمنة هذه الرموز على المشهد. لذلك، فضلاً عن كسر هالة الطغاة الذين حكموا حياتنا بالحديد والنار لعقود، لا بدّ أيضاً من كسر هالة الأحزاب والمعارضات والشخصيات التي أسرتنا لعقود في خطاب عقيم متحجّر لم يقربنا خطوة نحو العدالة السياسيّة والاجتماعيّة المنشودة.

حين ننظر جيداً، سنستنتج أن بدائل الأنظمة خلال العقود الماضية تحوّلت إلى جزء من الأنظمة، أصبحت مرآة لها، تحمل نفس فكرها وخطابها ومنهجها ولو استعملت مفردات معكوسة أو عارضتها بالسياسة.

لذلك من الطبيعي أن نراها تسقط مع الأنظمة، فهي كما الأنظمة، تنتمي للماضي وواقع الماضي، وعليها أن تذهب لكي يكون بإمكاننا أن نتطلّع أمامنا. رغم كل الظلمة التي تحيطنا الآن، لدينا أمل أن الأفق أمامنا جميل...

تشاء الصدفة هذه المرة أن أكون في بيروت عشية اندلاع انتفاضة 17 أكتوبر 2019 بوجه السلطة الحاكمة، ما أتاح لي للمرة الأولى منذ فترة طويلة بالمشاركة بالكامل في مشهد أوّمن به من دون تحفظات. بعد 13 يوم من الاحتجاجات المدوّية والتي شهدت مظاهر نراها للمرة الأولى في تاريخ لبنان، نجحت الثورة بمطلب أساسي لها هو إسقاط الحكومة.

مستقبل الانتفاضة والمشهد السياسي عامة يبدو غامضاً في هذه اللحظة وبعد تحقّق المطلب الأوّل أرى انه من المناسب أن أشارك بعض الأفكار حول نقاشات أساسية شهدتها الانتفاضة، بعدما امتنعت عن إبداء رأي بها في خضمّ الأحداث، لأن الوقت كان وقت فعل لا وقت كلام، ولأنه في ظلّ الهجوم الشرس للسلطة علينا، لم يكن الوقت مناسباً وقتها لطرح نقدي. في ما يلي بعض الأشياء التي أشعر أنها تستحقّ النقاش حالياً.

## مسألة توحيد المطالب

برزت مسألة المطالب منذ اللحظة الأولى حيث ادّعت السلطة أنه لم يكن هنالك مطلب واضح للحركات. الحقيقة هي أنه كان هنالك مطالب واضحة منذ البداية تمثّلت بإسقاط الحكومة أولاً وإزاحة الطبقة السياسية القديمة ثانياً، لكن هنالك من دون شكّ لائحة طويلة جداً من المطالب لمختلف الفئات وبعضها متناقض.

الفئات المتضرّرة من النظام السياسي-الاقتصادي الفاسد في لبنان هي كثيرة تشمل كافة فئات المجتمع تقريباً، من النساء إلى العمّال إلى الطلاب إلى العاطلين عن العمل إلى متقاعدي الجيش إلى معلّمي المدارس إلى أصحاب الأعمال، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الفئات مطالب متنوّعة ومتناقضة كما أنه من الطبيعي لقوى مدنيّة وسياسية مختلفة أن تطرح حلولاً متنوّعة ومختلفة للأزمة. كل ذلك يعني أنه حين يتعلّق الأمر بأبعد من إسقاط الحكومة ورفض الطبقة السياسية السائدة، ستشكّل لائحة المطالب معضلة لن يكون بالإمكان تجاوزها بسهولة.

المعضلة هي هذه: كل حركة احتجاج تخسر الكثير من تأثيرها وقدرتها على إحداث تغيير إن لم يكن لديها مطلب واضح وموحد، ولا اعتقد أن الانتفاضة الحالية تتوحد على أبعد من إقالة الحكومة السابقة، إنشاء حكومة حيادية وإجراء انتخابات نيابية مبكرة. قد يقول أحدهم أنه هنالك مطلب موحد بإسقاط النظام أو بإلغاء الطائفية السياسية أو بهذا الأمر وذلك، لكن شعار "إسقاط النظام" يعني أمور مختلفة جداً بالنسبة لمختلف مكونات الانتفاضة، وإلغاء الطائفية السياسية هو بالتأكيد ليس شعاراً موحداً حيث لم نسمعه سوى في بيروت تقريباً.

لا اعتقد أن مسألة المطالب هي مشكلة أو نقطة ضعف لأننا في نهاية المطاف أمام انتفاضة شعبية عفوية ستحقق الهدف منها بشكل كامل إن أجبرنا السلطة على انتخابات نيابية مبكرة، ولا يجب أن نتوقع منها أن تخرج ببرنامج ثوري كامل موحد من نقاط مفصلة تغطي الاقتصاد والمعيشة والسياسة والقوانين والكهرباء والنظام المالي. هنالك من دون شك مجموعات ومبادرات تطرح أجوبة كاملة على كل هذه الأمور، لكنّها لا تتحدث باسم كل الفئات الشعبية التي خرجت إلى الشوارع.

## الثورة الراقصة

اتّسمت الثورة في لبنان بمظاهر الفرح، من الرقص إلى الأغاني إلى الدبكة إلى الضحك والنكات، وكل هذه الامور أثارت حفيظة خصوم الثورة كما اعترضت عليها بعض الفئات المحافظة من صفوف الانتفاضة نفسها. لعلّ أهم ما قامت به الثورة هو الانتصار الظاهري لثقافة الفرح والحياة والانفتاح على ثقافة الانغلاق والسوداوية والأصولية الدينية.

في بعض الأحيان في الشارع، بدت الموسيقى كأنها أفضل وسيلة عملية لإبعاد الأصوليين الدينيين عن الصفوف. قبل أن يقول أحدهم أن الثورة يجب أن تحوي الجميع أقول لهم لا: الثورة يجب أن تضع الأصولية الدينية ضمن خصومها لا أن تحاول أن تتكيف معها في صفوفها. نعلم جيداً ما الذي يحصل للثورات حين تضمّ الظلاميين تحت جناحها ولا يجب على التغييرين أن يرتكبوا الخطأ نفسه مرّتين. يكفي تكيفاً مع الظلاميين والإسلام السياسي، واعتقد أن كل انتفاضة وثورة في العالم العربي يجب أن تكون من الآن وصاعداً موسيقية وراقصة لكي تغربل الظلاميين من صفوفها بطريقة سهلة.

أما اليساريين الذين يزعجون من مظاهر الفرحة في الثورة ويعتقدوا أنها يجب أن تكون دائماً وجوه مجهّمة وأغاني الشيخ إمام وقبضات مرفوعة، فالأفضل لهم أن يخترعوا آلة عودة بالزمن ويذهبوا إلى روسيا في العام 1917 ليمارسوا صراطهم الثوري المستقيم هناك. هنالك وقت للأغاني وهنالك وقت للمواجهات، واعتقد أن المنتفضين كانوا يعلمون ذلك جيداً من دون أن يتفلسف عليهم أحد بذلك.

### “هذه الثورة ليست سياسية”

لعلّ أكثر التصريحات المضحكة هي حين سمعت أحدهم يقول إن هذه الثورة ليست سياسية. أفهم المواطن اللبناني حين يقول ذلك، يقصد أنها ليست حزبية أو تابعة لإحدى القوى السياسية السائدة. الحقيقة هي أن كل ثورة وكل احتجاج هو فعل سياسي أولاً وأخيراً، لأنه يسعى لإحداث تغيير في الواقع السياسي.

المعضلة ليست هنا، المعضلة هي في بعض الشخصيات والمجموعات الناشطة التي يُفترض أنها تعلم ما تحدث عنه، والتي خرجت لتقول إن هذه الانتفاضة لا تريد التعاطي في السياسة أو اتخاذ مواقف سياسية. ما يُقصد عادة في هذا الكلام هو أنهم لا يريدون اتخاذ موقف معارض لوجه السلطة الحقيقية في لبنان. بعبارة أدق: يريدون أن يتجنبوا القول إنه هنالك فريق سياسي يتمثل بحزب الله على رأس الهرم، يشكّل العامود الفقري للسلطة اللبنانية الفاسدة ويشكّل القوة الأساسية المضادة للثورة التي تريد الحفاظ على الأمر الواقع بالدماء إن اقتضى الأمر. هذا لا يعني أن بقية القوى السياسية أفضل أو أنظف من حزب الله، لكنّ القوى الأخرى لا تمتلك ربع ما يمتلكه هذا الحزب من سلاح ومؤسسات وتشدّد ديني ورغبة بالحفاظ على موقعه في النظام.

هنالك العديد من الأشخاص الذي يقفون في الجزء المائع من خندق “الممانعة”، تفاجئوا مؤخراً بخطابات أمين عام حزب الله المهاجمة للثورة وتفاجئوا أكثر بإرساله لبلطجيّته أكثر من مرّة إلى الساحات لإخماد الانتفاضة في النبطية وصور والبقاع وبيروت وغيرها من المناطق. حزب الله وإلى جانبه حركة أمل كانا الطرف السياسي الوحيد الذي استخدم العنف في هذه الجولة وبدا أنهما مستعدّان لإراقة الدماء لإخماد الثورة والحفاظ على الأمر الواقع. ذلك ليس بمفاجأة للذين وقفوا مع الثورة السورية وشاهدوا حزب الله يشارك في حرب أهلية وفي قتل وحصار شعب آخر للحفاظ على الأمر الواقع في بلد ثانٍ، لكنّه على ما يبدو مفاجأة للكثير من المجموعات اليسارية والعلمانية في بيروت التي لا تزال تتردّد في اتخاذ موقف واضح من هذا الأمر.

من الواضح أن أي تغيير حقيقي إيجابي في لبنان سيكون عليه أن يصطدم بحزب الله عاجلاً أم آجلاً، كونه الحاكم الفعلي في النظام السياسي اللبناني والمستفيد الأول والأكبر منه، وسيكون على أي حركة ثورية في جولات المواجهة المقبلة مع السلطة أن تضع خزعبلات "لا نتعاطى السياسة" جانباً، وأن تتخذ موقف سياسي واضح من حاكم ولاية لبنان وحزبه.

### خلق بدائل طويلة الأمد هو المهمة الثورية الأولى

الفشل في لبنان هو فشلان: فشل الطبقة السياسية الحاكمة بحكم البلد، وفشل الفئات الراضية بخلق بديل. بعد 29 عام على انتهاء الحرب الأهلية، لا تزال الأحزاب الكبرى والأكثر حضوراً شعبياً في لبنان هي نفس أحزاب الحرب الأهلية، فيما لم تستطع الفئات الراضية إنشاء مؤسسة جديدة واحدة أو حزب بديل واحد لديه أكثر من عشرة أعضاء دائمين في صفوفه.

إن حصل وجرت انتخابات نيابية جديدة اليوم، من الأرجح أن نفس القوى السياسية التي انتفضنا بوجهها ستعود بأكثرية إلى المجلس النيابي غداً، مهما كان القانون الانتخابي.

القوى السياسية الحاكمة في لبنان لها حضورها، لها تنظيماتها، ماكينات الانتخابية، ومؤسساتها الصحية والتربوية والرياضية والعسكرية الخاصة. لها أيديولوجيات وقيادات سياسية وكوادر ومؤسسات إعلامية. ما الذي تمتلكه القوى البديلة في وجهها؟ لا شيء باستثناء لحظات الغضب الشعبي العابرة.

الفئات الراضية للنظام لم تستطع خلال العشريين عام الأخيرة إنتاج مجلة الكترونية مستدامة حتى، ومعظم الأحزاب والمجموعات الجديدة تحولت بسرعة إلى ملحقات للسلطة أو انكفأت على نفسها بحضور محدود جداً.

ما يجعل من هذه النقطة خطيرة هو أنه هنالك ذهنية سائدة بقوة ترفض كل محاولة وكل دعوة للتنظيم وإنشاء مؤسسات، خوفاً من تكرار تجربة الأحزاب ربّما، أو ببساطة لأنها لا تريد لأحد أن يصل إلى أبعد مما وصل إليه. نحن نحتاج لعشرات المؤسسات البديلة ولعشرات المجموعات والأحزاب والطروحات، التي تنتج كل منها خطابها وطروحاتها وقياداتها، لكي يكون بالإمكان تقديم بديل فعلي عن الطبقة السياسية الحالية، وإلا فسنبقى في نفس الدوامة.

غياب هذه البدائل كان واضحاً في الحراك الحالي حيث كان هنالك ضياع تكتيكي في بعض اللحظات من دون القدرة على التصعيد أو التراجع أو تحديد الخطوات التالية. حتى حماية المتظاهرين من البلطجة، وهو موضوع كان سيحدّد في الكثير من اللحظات مصير الانتفاضة، كان موضع نقاش ورفض في بعض الاوساط - رغم أن كل الانتفاضات الشعبية في العالم تنشأ لجانها الخاصة لحمايتها وتنظيمها وتسيير أمورها. ظهرت هنالك فجوة كبيرة في الثقافة السياسية أيضاً في صفوف المحتجّين، يمكن للمؤسسات البديلة أن تعالجها كون ذلك يشكّل نقطة ضعف لنا في مواجهة مؤيدي السلطة المؤدلجين.

طبعاً سيقول أحدهم أن عدم وجود قيادات وممثلين لهذه الانتفاضة كان من نقاط قوّتها وأوافق على ذلك تماماً، وأضيف أن من أفضل الأشياء التي حصلت في هذه الانتفاضة هو غياب المتسلّقين والوصوليين وشخصيّات الناشطين الذين أفسلوا الحركات السابقة بانتهازيّتهم وقصر نظرهم وعدم قدرتهم على التنظيم والتكتيك. هذا لا يعني أنه يجب رفض بروز بدائل بالمطلق، بل اعتقد أن انتاج بدائل حقيقية تتمثل بمجموعات سياسيّة منظمة وبمؤسسات إعلامية وتربوية واجتماعية ورياضية بديلة، هو المهمّة الثورية الأولى والأكثر أهمية.

شخصياً، البدائل التي آمل برؤيتها هي تلك المؤسسات الأنركية بطبيعتها، التي تركّز على إعادة السلطة للناس وإتاحة تأمين مقوّمات حياتهم ومعيشتهم اليومية محلياً بدل الاعتماد على منظومات مركزية، والتي تهدف على الأمد البعيد إلى تمكين المحلّيات على حساب الدولة المركزية، لكن جذوري الأنركيّة هي التي تتحدّث الآن ولن نتوسّع بها كي لا نتجاوز موضوع المقال.

إلى أين نتجه من هنا؟ لا أعلم، لكن ما هو واضح أنها الفرصة الأخيرة للطبقة السياسية اللبنانية للتنجّي والفرصة الأخيرة لنا لإنشاء بدائل حقيقية، لأن الأزمة إن استمرّت بوجهها الحالي، الانفجارات القادمة في السنوات المقبلة لن تكون رقصاً وأغاني. في هذه اللحظة الآن، وربّما على غير عادة، لدي أمل إيجابي للأفضل.

للعصابة الحاكمة في لبنان: ستكون حرباً

أبريل 29 - 2020

حول ضرورة استخدام العنف في وجه السلطة

ليس هنالك من طريقة لقول هذا الأمر بشكل مختلف: الطبقة الحاكمة في لبنان لن تفهم سوى لغة القوة، لن تفهم إلا حين يصبح كل ما تملك وكل ما هو غالٍ على قلبها في النار.

هذه ليست دعوة للعنف المفتوح والعشوائي، لكنها بالتأكيد دعوة لشحن حرب على السلطة وحاشيتها وممتلكاتهم. لا يجب أن يكون لدينا أوهام حول الأهداف التي نريدها من ذلك، فنحن لا نريد أن "نرّبي" هذه السلطة، ولا نريد أن نزرع الخوف في قلوبهم أملاً باستحصال بعض الحقوق، بل نريد أن ندمّرهم وكل ما يملكوه، لكي يرحلوا عن البلاد أو يعلّقوا من على حبال المشانق في الشوارع. كلن يعني كلن.

لا نريد أن ننزلق إلى مواجهة الفقراء بفقراء آخرين وعلينا أن نواجه الطبقة السياسية مباشرة، لا فقراءها، وهذه الطبقة السياسية لها أسماء وعناوين ومؤسسات، ولا شيء منها يجب أن يسلم متناً. أما حياتهم، من هم على رأس الهرم، فهي الثمن الذي يجب أن يدفعوه إن بقوا في الحكم. لا يجب أن نقبل بأقل من ذلك.

**العنف آتٍ لا محالة**

في كلّ اشتعال للعنف يحتدّ النقاش حول "السلمية والعنف" حيث ينقسم العدد الأكبر من الناس بين مؤيد ومحذر من "الدعوات للعنف"، لكن الحقيقة هي أن العنف لم يحصل يوماً من خلال دعوة، العنف الشعبي هو ردّة فعل طبيعية على سلطة ظالمة، يخرج من تلقاء نفسه ويتوقّف من تلقاء نفسه حين يزول هذا الظلم.

من السخافة أن نعتقد أن بضعة جمل مكتوبة أو محكية يمكن أن تدفع مئات وآلاف الناس للتضحية بسلامتهم وأمنهم لمواجهة الدولة بالصرخات والقنابل الحارقة، ومن الأسخف أن نعتقد أن الحديث عن "الحضارية" و"السلمية" يمكن أن يملأ المعدات الخاوية وأن يمحو الألم الذي نعيشه كل يوم، نحن الذين لم يعد لدينا شيء لنخسره أصلاً.

العنف آتٍ، وهو آتٍ وسيتصاعد لأن السلطة الحاكمة في لبنان ظالمة ولا تكثرث لنا لو صرخنا بوجهها لسنوات. نحن لا نتعاطى هنا مع رجال دولة ومفكرين أو حتى مسؤولين فاسدين يخافون سخط الناس أو سياسيين يقلقون على نتائجهم الانتخابية المقبلة، بل نتعاطى مع مجرمين وزعماء عصابات لا يفهمون سوى اللغة التي يتحدثون بها كل يوم: لغة المال والقوة، والناس تعرف ذلك.

العصابة الحاكمة هي التي تتحمل مسؤولية العنف

عند كل اشتعال للعنف تراهن السلطة على انقسام الانتفاضة في وجهها وتبدأ بدفع فئات من الانتفاضة لانتقاد بعضها البعض والتخاصم على أساس التأييد أو المعارضة للعنف. لن أخوض هنا في تفاصيل هذا الانقسام لكن علينا أن ننتبه إلى أنه لا يخدم سوى السلطة التي تتحمل في الأساس مسؤولية الوصول إلى هذه الحالة.

العنف هو بكل بساطة نتيجة رفض السلطة الاستماع للاحتجاجات السلمية وتماديها في الظلم لسنوات وأشهر، ولم يكن العنف يوماً لأن أحدهم استيقظ صباحاً وأراد فجأة أن يحرق مصرفاً في الشارع.

لا اعتقد أنه هنالك طائل من إقناع الأيديولوجيين السلميين بالعنف، لكن آمل أنه إن كان أحدهم يقرأ هذه السطور وخاصة من هم في موقع مسؤولية في قوى الانتفاضة "السلمية"، أن يدركوا أن الموقف الصحيح لتحقيق النتائج التي يريدونها هي تحميل السلطة مسؤولية هذا العنف وإبقاء صدورهم في مواجهتها هي ومطالبتها بمعالجة جذر المشكلة لإخماد هذا العنف، بدل أن يديروا ظهرهم للسلطة وينوبوا عنها في مواجهة المنتفضين في الشوارع.

عليهم أن يدركوا، أنه تكتيكياً، الجناح المتطرف والعنيف هو الذي يدفع السلطة السياسية للتجاوب لمطالب الجناح السلمي بعد أن تنفذ منها خيارات الاستمرار في المواجهة.

## حرب طويلة الأمد

حين نتحدث عن العنف، يعتقد البعض أنه يجب أن يكون شاملاً من دون قيود وأن يشمل كل شيء والجميع، وهذا حسن لو أن الأمر يتعلق فقط بالانتقام. الانتقام من السلطة هو طبعاً جزء من الأمر، لكننا نريد أيضاً أن نحقق أهدافنا وأن نرفع الظلم وأن نستحصل أكبر ما يمكن من الحقوق من دون أن نعيد الدورة نفسها ونخسر مكتسباتنا مراراً وتكراراً، ومن دون أن ننزلق أيضاً إلى حرب خاسرة بشروط السلطة ولعبتها.

في نهاية المطاف نحن نتعاطى مع أمراء حرب لهم ميلشياتهم وكلابهم الطائفية فضلاً عن مؤسسات الدولة العسكرية، وحتى ولو حصلنا على كل أموال وأسلحة العالم لا يوجد ضمانات أننا سنخرج من حرب مباشرة من هذا النوع بانتصار. كل من يقول إن العنف يجب أن يخلو من الاستراتيجية والأهداف وأنه يجب خوض حرب تقليدية مفتوحة هو إما مندسّ أو غاضب مقهور يدفعه غضبه لعدم التفكير.

في الحالة الأخيرة (المقهورون الذين يدعون للعنف من دون قيود)، الغضب مفهوم لكنني سأقول أمراً هنا قد لا يعجب البعض: يمكننا أن نخوض معركة حامية واحدة بالغضب وعلى الأرجح ألا نحقق الكثير من النتائج، أو يمكننا أن نتحوّل إلى كابوس للسلطة، نخطط بحنكة وبرودة وإصرار لحرب طويلة الأمد نعلم أنها ستمتد لسنوات ولا نريد منها تسجيل المواقف لأنها لا نقبل فيها بأقل من الانتصار.

طبعاً لا اتحدث هنا أيضاً عن أن الشارع المنفجر يجب أن ينتظر أحداً ليخطط في مكتب ما، بل اتحدث عن الناشطين والقوى المنظّمة الموجودة في الشارع التي يجب أن تركز مهمتها على وضع إطار للعمل يحقق نتائج، بدل أن تبقى ملعونين بحلقات ردّات الفعل التي لا تحقق الكثير.

خوض حرب طويلة الأمد يعني أننا يجب أن نفكر عشر- خطوات للأمام وأن نسبق السلطة دائماً بخطوة، ويعني أننا يجب أن نستغلّ نقاط قوتنا ونقاط ضعفهم، ونواجههم حيث نحن أقوى وهم ضعفاء. بعبارة أخرى، اتصوّر حرب طويلة الأمد تستهدف لتدمير كل ما يعود لأعضاء الطبقة الحاكمة كمتلكاتهم وقصورهم وسياراتهم ومؤسساتهم الاقتصادية والتمكّن منهم ومن حاشيتهم عندما تسنح الفرصة حتى رحيلهم عن البلاد أو سجنهم أو موتهم.

اعتقد أن التالي سيكون محط خلاف: يجب تجنّب استهداف الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالأمر قدر المستطاع وتجنّب المواجهة المباشرة مع قوى الأمن والجيش لسببين: السبب الأول هو أن كل إسالة للدماء ستدخل القضية في وحول بشعة من السهل تحويلها طائفيّاً أو مناطقيّاً وستخسر. الانتفاضة والمطالب المرفوعة جزء كبير من شرعيتها فوراً وسيتم وضعها في مواجهة مباشرة مع العائلات أو الفئات التي سالت منها الدماء، وستنزلق

المواجهة بسرعة من انتفاضة بوجه سلطة فاسدة إلى مواجهة بين فئات شعبية متصارعة (سيكون فيها فقراء على الجهتان، كي لا نخدع أنفسنا بشعارات طبقية في غير مكانها).

والسبب الثاني هو أن المواجهة من هذا النوع محدّدة نتيجتها سلفاً بالخسارة، فنحن سنكون نواجههم حيث نحن ضعفاء وهم أقوياء، يضعون بوجهنا فقراء معدمين مثلنا، لكنهم أفضل تجهيزاً وتدريباً وتنظيماً منا، من دون أن تتأثر السلطة السياسية بشيء.

لا اتحدّث هنا عن رمي الحجارة على قوى الأمن في الشوارع فهذا أمر طبيعي ويحصل في كلّ العالم ولا يستحقّ النقاش أصلاً، لكنني اتحدّث هنا عن بعض الدعوات التي تعتقد أن فتح مواجهة مباشرة مع قوى الأمن والجيش هو الخطوة التالية، وهذه الدعوة أقل ما يمكن وصفها به هو أنها قصيرة النظر أو مشبوهة.

هذا لا يعني أيضاً أن امتناع القوى الثورية عن الاشتباك مع الجيش والأمن يضمن أن هذه المؤسسات ستقف على الحياد خلال المواجهة القادمة، ولا يجب علينا أن نتوهم أن تعاملنا معهم بطريقة مختلفة يعني أنهم سيتوقفون عن أن يكونوا حراس السلطة وأداتها للقمع، لكن هذا لا يجب أن يغيّر من استراتيجية التعاطي معهم. إضافة إلى ذلك، التركيز على مؤسسات الطبقة الحاكمة حصراً قد يساهم في إضعاف إرادة القتال في المؤسسات الأمنية وامتناع بعض الضباط عن تنفيذ أوامر القمع لأننا لا نعطيهم دافعاً إضافياً ليقوموا بعمل السلطة القذر.

## وماذا بعد الحرب؟

لا نستطيع أن نمتلك كل الأجوبة، والجواب الذي نملكه الآن هو أننا وصلنا إلى حائط مسدود مع السلطة وعلينا الانتقال إلى تدميرها وكل ما تملكه بدلاً عن مطالبتها بالعدالة.

الطريق برأيي يتمثل بإقصاء كافة أعضاء الطبقة السياسية الحالية عن الحكم، قسراً أو طوعاً، بالقوة أو بالانتخاب، لأن الهدف الأساسي يجب أن يكون الاستيلاء على السلطة السياسية أو على أكثر ما يمكن منها، وتفكيك الدولة المركزية، وإقامة فيدرالية أو لامركزية تعطي صلاحيات كبيرة للمحليات على حساب الدولة المركزية وتكون قائمة على العدالة الاقتصادية-الاجتماعية والحريات وحقوق الإنسان.

اعلم أن كلمة فيدرالية تقلق الكثيرين لكن بعد الطبقة السياسية الحالية اعتقد أننا نكون أغبياء إن سمحنا لطبقة أخرى بتسلم الدولة المركزية بدل تفكيكها وإعطاء السلطة للمحليات. شخصياً لا ثقة لي بتاتاَ بفكرة الدولة أصلاً ولا أؤمن بأي طرح يريد تكبير مؤسسات الدولة وتسليم المزيد من قطاعات المجتمع للحكومة، فالحكومات المركزية هي مجرد عصابة أخرى مهما حملت من شعارات. يجب تقصير المسافة بين السلطة والناس لا تكبيرها، بشكل يجعل المحاسبة أسهل وبشكل يقلص من كمية السلطة والثروات المتاحة لمن هم في الحكم.

لكن هذه كلها نقاشات لوقت آخر. الوقت الآن هو وقت الحرب.

## الفصل الثالث: ما بعد الربيع العربي

لم نكتب كثيراً خلال فترة الانتفاضات العربية لأن الوقت لم يكن وقتها للكلام بل للفعل، ورغم ذلك رأينا وقتها أنه من المهم الإضاءة على بعد الجوانب التي لا يتحدّث عنها أحد ومواجهة بعض الأسئلة التي كانت تتجنّب النخب طرحها.

أولى المقالات هنا تحاول أن تعيد انتباهنا للصورة الكبرى في أزمنا الوجودية الحضارية التي من شأنها أن تساعدنا على فهم الواقع في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية ونفض بعض الأوهام حول أمور مثل الثورة والأنظمة والبديل الإسلامي.

المقالات الأخرى حاولنا من خلالها طرح الأجوبة التي تتجنّب نخبنا الثقافية الإجابة بشكل مباشر عنها: الواقع السياسي الجديد في المشرق، قضية الأقليات الطائفية والأنظمة السياسية المرتبطة بها، وأخيراً أسباب انفصال النخب السياسية والثقافية عن الواقع.

إنه فصل قصير لكنه يحمل الكثير من الأفكار في جعبته.

## نحو أفق أبعد من الثورات العربية

ليلة سقوط زين العابدين بن علي والبداية الرسمية لما بات يُعرف اليوم بالربيع العربي صادفت أن تكون نفس ليلة توقيع كتابي الأول **الأزمة الأخيرة** في بيروت؛ خلال التوقيع سادت على الأجواء النقاشات حول مستقبل الأنظمة العربية بين وجوه الناشطين المبتسمين، فيما تراجع موضوع الكتاب بخجل إلى الخلفية.

الصدفة هذه كانت بالنسبة لي مليئة بالمعاني، الكتاب الذي نُسي- موضوعه في تلك الليلة يتناول أهم القضايا التي يواجهها جيلنا، قضية مستقبل حضارتنا وسقوطها الحتمي والبطيء الذي يقف خلف معظم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح العالم اليوم. طغى الحدث على المشهد وغابت الصلة التي تربط بينه وبين جذور الأزمة من أعين غالبية الحضور. رغم أن معظم اللذين تواجدوا في المكان وقتها كانوا من خيرة الناشطين السياسيين والمدنيين والبيئيين في بيروت وأوسعهم ثقافة، إلا أنه كان من الصعب عليهم أن ينظروا أبعد من الحدث الآني.

قصر- النظر هذا طبع مرحلة الانتفاضات العربية بقوة وهو أيضاً لسان حال معظم القوى السياسية في العالم ووسائل الإعلام التي تتخبط لتفهم حقيقة ما يحدث والتي تغرق بتحليل الأحداث الآنية والتلهي بها بدل النظر إلى جذر الأمور. هذا ما نريد أن نقوم به هنا، الحديث عن الجذور.

## رفضاً لتطويب الثورات

من مظاهر الغرق في الأحداث الآنية هو التمجيد الدرامي للثورات والتعامل مع القوى الإسلامية كأنها مفاجأة لم يعلم أحد بوجودها قبلاً.

كل ثورة هي طبعاً عمل شجاع وهي نتيجة عملية طويلة من التراكم، كما أنها تؤدي إلى تغييرات دراماتيكية في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. الثورات ليس أمراً يمكننا تجاهله، لكن ما نتجنب ذكره عادة عند الحديث عنها هو أنها هي في معظم الأحيان نتيجة فشل طويل الأمد في إحداث تغيير، وليس- حدثاً قائماً على النجاح. هذا الفشل هو ما يؤدي إلى انفجار على شكل ثورة، والانفجار هو أمر لا يمكن التحكم به أو التنبؤ

بنتائجه. لذلك ما يحصل عادة هو أنه ما يهدأ غبار الانتفاضات، ندرك أن الأمور عادت لتستقرّ بأيدي قوى الأمر الواقع، سواء أكانت الجيش، القوى الإسلامية، أم فلول النظام السابق.

الثورة التي تحصل قبل نضوج الظروف الاجتماعيّة والسياسية لها قد تؤدّي في بعض الأحيان إلى عكس التغيير المرجوّ منها، وقد تقطع الطريق حتى على مسيرة بطيئة من التغيير الملموس وتستبدلها بفترة مطوّلة من الفوضى تطيح بالإنجازات السابقة. هذا لا يعني أن أنظمة الطغيان والفساد تستحقّ الاستمرار، بل يعني أن الثورة ليست أمراً جيداً أو سيئاً لمجرّد كونها "ثورة"، يمكنها أن تكون الاثني معاً.

قد يعتقد أحدهم أننا نقصد تونس أو مصر أو سوريا أو أيّ دولة عربيّة أخرى، لكننا نتحدّث عن كل ثورة وعن أمثلة تاريخية. الثورة البلشفيّة مثلاً عام 1917 في روسيا أنهت حكم القياصرة الظالم، لكنها أنهت أيضاً سلسلة الإصلاحات الحقوقية التي كان يقوم بها هذا الحكم وأنشأت فيما بعد أسوأ نظام شمولي في التاريخ.

ما نقوله لا يعني أن الثورة تتحمّل مسؤولية الفوضى أو الأحداث المؤسفة التي تحصل خلالها أو بعدها، من يتحمّل مسؤولية ذلك هو من يمسك بيده مفاتيح الربط والحلّ في البداية، أي النظام السياسي. حين يسدّ النظام الطريق على التغيير ويمشي. على شعبه بالدبابات، هو وحده من يتحمّل مسؤولية كل الدماء التي تسيل (إلا حين تتحوّل الثورة إلى نظام جديد).

القول إن الثورة يمكن أن تؤدي عكس الهدف لا يعني أيضاً أنه يجب على القوى التغييرية أن تتساهل مع الأنظمة أو تخفّف من مطالبها أو تخاف من احتمال الثورة، لكنه يعني أنه لا يجب على هذه القوى أن تُدفع إلى الثورة فيما هي ليست مستعدّة لذلك بعد، خاصة إن لم تكن مؤهّلة للتعامل مع مرحلة ما بعد الثورة. الراجح الوحيد في هذه الحالة هو قوى الأمر الواقع التي ستكون أكثر تنظيماً وقوّة من القوة الثورية والتي ستعود لتتسلّم مقاليد الحكم ما أن تهدأ الفوضى. وهذا ما حصل في ثورات العالم العربي.

الربيع العربي كان مفاجئاً للجميع لأنه لم يحصل نتيجة تراكم نضالي طويل الأمد، لم يحصل بعد أن كانت القوى السياسيّة تعمل لسنوات على بديل للنظام، لم يحصل بعدما أصبحت مفاهيم مثل المشاركة السياسية المفتوحة وحقوق الناس والعدالة الاجتماعية قيم سائدة في المجتمع وبوصلة القوى الحيّة فيه، لم يحصل بعدما تخطّينا أيديولوجية الاستبداد الديني وعمائم التحريم، ولم يحصل بعدما تم تفرّغ الأنظمة الاستبدادية من عناصر قوّتها.

صحيح أنه كان هنالك تمرد على الأنظمة هنا وهناك، لكن مطلب التغيير السياسي والاجتماعي الشامل لم يكن مطروحاً. الطغيان المتزايد لأنظمتنا دفعنا كشعوب إلى الثورة قبل الأوان بعد انسداد الأفق السياسي للتغيير، لكننا لم نكون مستعدون بعد للتعامل مع ما سيأتي بعدها. دخلنا الثورات وأعيننا على صورة الدكتاتور، فغاب عن نظرنا كل الطغاة الصغار اللذين يقفون خلف الصورة.

### استيقاظ الشعوب أم عصر الانهيارات؟

خلال العام الماضي، لم تقتصر التغييرات السياسية على العالم العربي، هنالك نحو 125 دولة في العالم شهدت تظاهرات واحتجاجات تطالب بإصلاح أو إسقاط الأنظمة السياسية في نفس الفترة.

للحظة، بدا وكأن العالم بأجمعه على شفير ثورة عالمية شاملة، وهذا بالفعل ما آمن وبشّر به آلاف الناشطين حول الكوكب. الغالبية الساحقة من المحللين والناشطين يحتفلون اليوم بـ"استيقاظ الشعوب" وبـ"الفجر الآتي" ويبشّرون بيوتوبيا مقبلة علينا، والبعض يغرق في تبني نظريات المؤامرة، لكن هل هذا فعلاً ما يحصل؟

لا نعتقد ذلك.

نظريات "استيقاظ الشعوب" و"المؤامرة" تفشل حتى الآن في تقديم تفسير مقنع حول أسباب وتوقيت كل هذه الانتفاضات. البعض يردّ الأسباب إلى الانترنت وتقنيات الاتصال المتطورة، والبعض الآخر يتحدث بعبارات غامضة عن "الوعي السياسي" أو "اللحظة المناسبة"، وقلة تتحدّث عن الأزمة الاقتصادية الصامتة التي تلقي بثقلها على العملية السياسية. الإجابة الأخيرة هي الوحيدة التي تحمل في طياتها القليل من الصحة. رغم أن حدوث انتفاضات شعبية هو أمر إيجابي، إلا أن وصفها بالثورة العالمية لا يعبر عن حقيقة ما يحصل: ما يحدث هو انهيار عالمي، لا ثورة عالمية.

**السقوط البطيء لحضارتنا الصناعية** أمر سبق وتحديثنا عنه في **عدة مقالات**، ومن المفيد إعادة التذكير به هنا.

مجتمعنا المعاصر يقوم على شبكة متطورة جداً من الطاقة المرتكزة على النفط والتي تغذي كل شيء نقوم به؛ نحن نستعمل هذه الطاقة لنزرع الطعام، لنبرّده وننقله، نستعملها لصناعة الملابس والأثاث والأدوية والسيارات والكمبيوترات، لبناء المدن والمباني ولصيانة الصرف الصحي وإنشاء

الطرق والإضاءة والتدفئة والتنقل، ونستعملها للاتصال ببعضنا البعض والترفيه ولتحريك الجيوش ونقل الأموال والبضائع. نستعملها في كل شيء نقوم به، كل يوم، كل لحظة.

كل نمط حياتنا، حكوماتنا، اقتصادنا وتفاصيل حياتنا اليومية، كلها تتركز على الطاقة وهذه الطاقة تأتي بمعظمها من الوقود الأحفوري، أي النفط، الغاز، والفحم. هذه الموارد اليوم تعيش أزمة بنيوية غير مسبوقة لا يمكن حلها بأي وسيلة سياسية لأن أسبابها هي بكل بساطة جيولوجية وفيزيائية واقتصادية بنيوية.

الأزمة البنيوية هذه تقف خلف الركود الاقتصادي العالمي الذي نعيشه اليوم، وخلف العديد من الصراعات السياسيّة من فنزويلا إلى إيران، وهي تترك آثار خطيرة جداً على الاستقرار السياسي والاجتماعي في كل مكان. ارتفاع فاتورة الطاقة يعني تصاعد الأزمات الاقتصادية وتراجع مستويات المعيشة، زيادة الفقر، تصاعد أسعار الغذاء وكل السلع الأولية، إفلاس الخزائن العامة (فاتورة الطاقة تصل في بعض البلدان إلى 20% من الناتج القومي)، تآكل القوّة السياسيّة للحكومات وعجزها عن أداء دورها الاجتماعي. هذه كلّها عناصر كافية لإشعال أزمة سياسيّة طويلة الأمد ودفع الشعوب للثورة، اعتقاداً منها أن الحلّ هو في تغيير شكل النظام القائم.

في ذروة أزمة الطاقة في صيف عام 2008، شهدت عشرات البلدان احتجاجات سياسيّة، ترتبط بطريقة أو بأخرى بأزمة الطاقة، وأدى بعضها إلى سقوط حكومات. تقرير مجلس الاستخبارات الأميركية للعام 2010 حدّر أيضاً من أن عدد من الدول الفقيرة قد يتحوّل إلى "دول فاشلة" بسبب أزمة الطاقة، وعدّد دول الشرق الأوسط على أنها أوائل الدول التي ستسقط في هذه المشكلة. لكن حين حصلت احتجاجات عام 2011، لم ينتبه أحد إلى تماثلها مع احتجاجات عام 2008، ولم يذكر أحد التحذيرات الاستخبارية من تأثير أزمة الطاقة على العالم العربي.

حين نتفحص الوقائع والأرقام يبدو لنا بوضوح أن موجة الاحتجاجات السياسية حول العالم هي قبل كل شيء ردّة فعل على الأزمة الاقتصادية العميقة الناتجة عن أزمة الطاقة. في الأنظمة التي لا تستطيع استيعاب الحراك السياسي، أتت الاحتجاجات على شكل ثورة، لكن السبب يبقى ذاته. لهذا السبب، من الطبيعي أن تبدأ الاحتجاجات في تونس في مناطق الأطراف ضمن الطبقات الشعبية، وأن تكون بشائر الثورة المصرية بدأت في العام 2007 مع الفئات الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية كالعامل والطلاب، وأن تكون مناطق الأطراف المهمّشة في سوريا هي الأكثر تمرداً على النظام.

تحوّل مصر— إلى مستورد للنفط مثلاً في العام 2006 بعد أن كانت مصدراً له، حرمت النظام من الكثير من الأموال وقوّضت قدرته على تقديم الخدمات الاجتماعية وضبط الوضع السياسي، وحين اندلعت الثورة بعد خمس سنوات، كان النظام عجوزاً ومنهكاً ومفلساً.

من المهم أن نفهم هذه الأسباب لكي نتجنّب مطبّ توقع تحسّن كل شيء بعد الثورات؛ المشكلة الحقيقية التي تقف خلف الثورات لا يمكن حلّها عبر تغيير الأنظمة السياسيّة فحسب. صحيح أن الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية، لكننا نعيد هنا قول ما كتبناه مرّة في **مقال حول ثورة مصر**:  
“الديمقراطية لا تستطيع تحويل رمال الصحراء إلى تراب يُزرع، ولا الصحف الحزّة أو المدوّنات إلى وجبة طعام، ولا تستطيع استخراج النفط من الآبار بعد نفاذها”.

هذه المعطيات كافية ربّما لتغيّر نظرتنا حول الربيع العربي: المشكلة ليست في الأنظمة الديكتاتورية فحسب، بل هي أعمق من ذلك بكثير، والحلّ لا يمكن أن يكون عبر مجرد ثورة. العالم العربي خصوصاً لا يوجد فيه أي بنية تحتية مؤهلة لبناء مجتمع قابل للحياة بعد النفط.

يجب أن نعيد النظر بكل شيء نعرفه عن بنية حضارتنا ومستقبلها وأن نبتكر ثانياً حلول قادرة على التعامل مع السقوط البطيء للعالم الصناعي على كلّ المستويات، الطاقوية، الغذائية، الاجتماعية، السياسيّة، الاقتصاديّة، والروحيّة. تبعاً لذلك، يجب أن ننظر بشكل مختلف تماماً إلى السؤال الذي طرحناه في العنوان حول ما إذا كانت الثورات ربيعاً عربياً أم خريف إسلامي.

### الحلّ الإسلامي ليس مجرد بديل سياسي

من الطبيعي أن تكون القوى الإسلامية البديل الأقوى عن النظام في الفترة الأولى بعد سقوطه، كونها أكبر قوّة سياسيّة واجتماعيّة في معظم الدول العربية. صحيح أن القوى المدنيّة والعلمانيّة والأهليّة غير الإسلاميّة كانت العامود الفقري للثورات (في بدايتها على الأقل)، إلا أنها في حالتها الراهنة غير قادرة على منافسة الإسلاميين الأكثر تنظيماً وتمويلاً وإصراراً.

ارتباك التيارات اليسارية والعلمانيّة في كفيّة التعامل مع القوى الإسلاميّة يعود إلى سوء فهمها لأمر أساسي جداً: البديل الإسلامي ليس مجرد بديل سياسي!

شعار “الإسلام هو الحلّ” ليس المقصود فيه كرسّي الحكم، المقصود فيه هو كلّ شيء على الإطلاق.

القوى السياسيّة العلمانيّة تتعامل مع الإسلاميين على أنهم خصم سياسي، فيما يواجههم الإسلاميون على أنهم خصم حياتي، وهنا يميل الميزان بوضوح لمصلحة الإسلاميين.

باستثناء بعض المفكرين الشجعان وبعض المبادرات المدنيّة المحليّة، لا تجرؤ معظم القوى السياسيّة على انتقاد الرؤية العقائديّة للإسلام في الشؤون الحيّاتيّة والسياسيّة، وتكتفي بالتذمّر من طروحات الإسلاميين من وقت لآخر فيما يعمل الإسلاميون ليل نهار على تغيير المجتمع بالكامل. هكذا تجري عمليّة الأسلمة على قدم وساق وتتقدّم في كافة شرايين المجتمع فيما القوى العلمانيّة تغرق في النوم ولا تستيقظ إلا حين تصل الأسلمة إلى مراحلها الأخيرة في المجلس النيابي على شكل قانون يتيح تعدّد الزوجات.

الخريف الإسلامي بدأ في الواقع منذ عشرات السنوات، واجهته الأنظمة حيناً، وقمعته أحياناً، لكن عمليّة الأسلمة استمرّت حتى باتت جزء طبيعي من المشهد العام وقوّة سياسيّة واجتماعيّة كبرى. لماذا يستغرب البعض إذاً أن تدخل الأسلمة إلى مبنى الحكومة بعد أن دخلت إلى بيوت وقلوب ملايين العرب من المغرب إلى البحرين؟

عمليّة الأسلمة في مجتمعاتنا هي في مرحلة متقدّمة جداً، لم تعد مجرد طرح، هي شبكات اجتماعيّة ومؤسسات وأحزاب وقنوات تلفزيونية وجمعيات خيرية وأسلوب حياة وامتداد اجتماعي وطروحات فلسفيّة وممارسات دينية تعطي الناس معنى وهدف وأمل في عالم يفتقد للمعنى والهدف والأمل!

لذلك قلنا إن الإسلاميين ليسوا مجرد بديل سياسي، بل هم بديل حياتي شامل في زمن مأزوم، في زمن يبحث فيه الجميع عن بوصلة تساعدهم على معرفة الاتجاه الصحيح لحياتهم في عالم تبدو فيه جميع الاتجاهات خاطئة وخطيرة. وهذا ما يجب على العلمانيين أن يدركوه: لا يمكنهم مواجهة طرح حياتي شامل بطرح سياسي محدود.

الشيوعيون واليساريون العقائديّون سيدركون فوراً صحّة هذه المقولة، كون الشيوعية طرحت نفسها في الماضي على أنها أسلوب حياة كامل، لكن الطرح الشيوعي جرّب مئات المرّات وفشل، وهو طرح غير قابل للحياة في الوقت الحالي لأسباب عديدة لا يكفي هذا المقال لمعالجتها.

وهنا يبدو الربيع العربي عاملاً إيجابياً في وجه الأسلمة لا العكس؛ فهو أخرج إلى الضوء الواقع الإسلامي الذي كان يختمر لعقود في الظلّ، ووضعه تحت المجهر. الصدمة التي تعاني منها القوى العلمانية اليوم جرّاء تقدّم الإسلاميين هي أمر إيجابي لأنها قد تدفع هذه القوى لإدراك حجم المواجهة وإعادة النظر بأساليب عملها واعتماد سياسة أكثر حزماً تجاه زحف الظلاميين. القوى العلمانية يمكنها أن تستفيد من واقع أن الإسلاميين سينشغلون بمتاعب الحكم وسيعانون من ارتداداته ولن يستطيعوا الحفاظ على نفس الصورة النقيّة التي عملوا على بنائها لسنوات.

يبدو سقوط الأنظمة الاستبدادية خطوة في الاتجاه الصحيح أيضاً حتى ولو كان الإسلاميون هم المستفيد الأول من ذلك في الوقت الحالي. البعض يعترض على إسقاط الأنظمة لهذا السبب تحديداً – أي يخوّفون الناس من إسقاط الأنظمة بالقول إن الإسلاميين ستسلمون الحكم. يفوت هؤلاء

المحلّين واقع أن الحالة الإسلامية نمت وترعرعت بسبب هذه الأنظمة، ويفوتهم أيضاً أن سقوط الطاغية يعني إفساح المجال لمواجهة مباشرة بين العلمانيين والإسلاميين من دون وجود نظام فاسد يجرح العلمانيين ويغذي الإسلاميين ويقمع الإثنين معاً. إذا ما انتصر العلمانيون في مواجهتهم هذه، سيكون بإمكانهم تحويل الخريف الإسلامي الرابض على قلوب شعوبنا إلى ربيع مليء بالكثير من الألوان والحياة.

إلى ذلك، المسألة كما سبق وقلنا ليست قضية علمانية في مواجهة إسلام سياسي فحسب، بل هي أزمة وجودية تطال أسس حضارتنا نفسها وتتطلب من القوى التي تريد حلاً حقيقياً أن تخرج بنظرة جديدة إلى الحياة والإنسان والعالم، نظرة تستطيع أن تقدّم أفقاً لعالم ما بعد الانهيارات الكبرى.

في هذا المجال، هنالك تفوّق واضح للطرح الإسلامي في الوقت الحالي. المشكلة الإسلامية تبدو أكثر خطورة حين نفهمها على ضوء السقوط البطيء للحضارة الصناعية؛ صورة الإسلامي الذي يمتطي حصاناً في شوارع بيروت، القاهرة أو تونس، تحمل معنى أبعد بكثير من سرالية المشهد: الإسلام السياسي ليس فقط بديل حياتي متكامل، بل هو الأيدولوجيا الأكثر قدرة في الوقت الحالي على التأقلم مع الانهيار القادم.

لذلك، هنالك الكثير من العمل بانتظارنا في الأيام والسنوات المقبلة نحن العلمانيين والباحثين عن حلول لأزمنا الإنسانية الكبرى. هذا العمل يبدأ أولاً بإيجاد نظرة (أو نظرات!) جديدة متكاملة للحياة أبعد من الطرح العلماني المحدود وأبعد من طروحات اليسار التراثي، نظرة تستطيع أن تقدّم حلولاً حقيقياً لطريقة العيش والكينونة في القرن الحادي والعشرين. هنا نعود لننّبّه إلى أن "تطويب الثورات" على أنها أمر جيّد بالمطلق يقف في وجه تكوين هكذا نظرة، لأنه يبقى أذهاننا وخططنا أسيرة التفكير الآني الذي يركّز على الأحداث السياسية الخارجية والوجوه التي تتناوب على الحكم.

النظرة الجديدة التي نسعى لها لا يجب أن تقدّم فقط بديلاً سياسياً أو تشغل نفسها بالنزاع على كرسي الحكم. البديل السياسي هو في الواقع آخر طروحاتها.

عليها عوضاً عن ذلك أن تقدّم بديلاً حياتياً متكاملًا في كافة المجالات، وهذا البديل الحياتي هو الذي سينتج وقعه السياسي فيما بعد. الأسئلة التي يجب أن تنطلق منها النظرة الجديدة لا يجب أن تكون جزئية مثل "ما هي أفضل طريقة للحكم"، أو "ما هي أفضل طريقة لتوزيع الثروات"، بل يجب أن تكون أسئلة وجودية أساسية: ما هي الطرق الفضلى للعيش، كأفراد وجماعات، بشكل متناغم مع الذات، مع الآخرين، مع الأرض ومع المقدّس؟ ما هي الطريقة التي تضمن ألا ترث بناتنا وأبناؤنا مجتمعاً ميتاً وأرض جرداء وروح خاوية؟

حين نبدأ بامتلاك الحد الأدنى من الأجوبة على هذه الأسئلة نستطيع أن نقول إن العمل الفعلي قد بدأ. وعندها يمكن للربيع الحقيقي أن يزهر. وإن الغد لناظره قريب!

يعيش المشرق – وكلّ العالم العربي – حفلة جنون ودماء لم نشاهدها من قبل في تاريخنا. في ظلّ هذا الجنون، تعيش الأوساط البديلة – من علمانيين ويساريين وأنركيين ونسويين وناشطين مدنيين واجتماعيين – حالة من التشوّش والضياع، رغم أن المرحلة تستوجب أقصى درجات الوضوح والجدية. حالة التشوّش تبقى بطبيعة الحال أفضل من الاصطفاف الخجول أو الفخور إلى جانب الطغاة، جزمات العسكر، أو عمائم الإسلاميين، وهو مطبّ وقع فيه عدد كبير ممن ذكرناهم آنفاً.

حالة التشوّش والضياع في أوساط الناشطين المستقلّين واضحة، وخصوصاً في المشرق ومصر. حيث تختلط الذرائع الدينية والمشاعر الطائفية بالشعارات السياسيّة بالوقائع الطبقيّة والأبعاد الدولية، لتغذي أزمة لا يعرف أحد أين تبدأ وأين تنتهي.

لذلك، وبهدف تحقيق القليل من الوضوح – نشارك بعض ما توصلنا إليه من خلاصات، لعلّها تساعد من يقرأ على الخروج باستنتاجاته الخاصّة.

## 1) الجذور الحقيقيّة للأزمة

فهم جذور الأزمة ضروري لكي نفهم كيف ستتطور في المستقبل وما هي الحلول المستحيلة وتلك الممكنة. البعض يلجأ إلى تحليل الأحداث، القوى السياسيّة، أو الأجندات الدولية التي أدّت إلى اندلاع الربيع العربي والأزمات التي تلتها، إلا أن جذور الأزمة هي في الواقع في مكان آخر.

جذور الأزمة تعود بكل بساطة إلى **الانهيار الحضاري**: الرأسمالية الصناعية تنهار ببطء على وقع **معضلة الطاقة التي تغذيها** ومجموعة أخرى من العوامل، وهذا يؤدي إلى تآكل مستويات المعيشة، ازدياد عدد المهمّشين، وانهيار الإجماع السياسي الذي كان يمكن من خلاله لدكتاتور أن يحكم من دون تحدّ (اقرأ كيف ساهم ذلك في **خلق ظروف الثورة المصرية**).

التوقيت له أسباب سياسيّة طبعاً، لكن الجذور اقتصادية وبنوية، وهذه الظروف لا يمكن تغييرها بتغيير رئيس أو حكومة. نحن نعيش آخر أيام روما، لكن روما هذه المرّة ليست امبراطورية، بل هي كل الحضارة الحديثة. لقد كتبنا حول هذا الموضوع منذ أعوام، لكننا للأسف لم نستطع تخيل أن آخر أيام روما ستكون قبيحة لهذه الدرجة.

## (2) هذا اسمه انهيار

الأزمة إذاً ليست ببساطة أزمة مواجهة بين تيار سياسي وآخر، بل هي أعمق من ذلك بكثير. الانهيار الشامل الذي يشعر به الناس بشكل فطري يعني أن الطروحات التي تعيد النظر بأساس نمط حياتنا وتقرح نمطاً بديلاً – كالطروحات الإسلامية والطائفية والقبلية – هي **الأكثر قدرة على تثبيت وجودها في الشارع**. هذا بدوره يعطي الصراع بعداً وجودياً بين أنماط حياة متناقضة في كل شيء؛ متناقضة في رؤيتها للدولة والمجتمع والعمل السياسي والحريات وتفاصيل الحياة اليومية والإنسان نفسه.

هذا ما نراه في مشهد تحالف الليبرالية والعسكر في مواجهة الإسلاميين في مصر، وحرب الإسلاميين الشيعة مع الإسلاميين السنة في سوريا، العراق، ولبنان. انتصار أي طرف، ليس بالنسبة للأطراف الأخرى مجرد انتصار سياسي، بل انتصار وجودي يهدّد وجودها ونمط حياتها ومستقبلها بحدّ ذاتها. في ظلّ هذه المواجهات الشاملة، نسأل أنفسنا مرّة جديدة: أين هي الحركات البديلة وما هي الرؤى التي تطرحها في مواجهة هذا العفن الذي يقاتل بعضه بعضاً؟

## (3) كل عنوان سياسي أو أيديولوجي للأزمة هو هراء

الأزمة ليست مواجهة بين الوطنيين والشيطان الأجنبي الأكبر المستعمر الامبريالي، ليست مواجهة بين الاحتلال الغاشم والمقاومة النبيلة، وليست مجرد مواجهة بين أنظمة دموية وثورات بيضاء. كل هذه العناوين الأيديولوجية الهرائية تحاول إضفاء بُعد تبريري لموت الناس، وهي تفشل في ذلك فشلاً ذريعاً. نحن نعيش مزيج من الصراع على السلطة، تناحر مجموعات أثنوية-دينية على نفوذ وثروات متضائلة وعناوين أيديولوجية فارغة، وصراع أجنادات دوليّة متصادمة تتنازع بدورها على المزيد من النفوذ والثروات.

هذا لا يعني أن الطغاة وضحاياهم يتساوون، لكنّه يعني ببساطة أنه لا يوجد خيار أبيض وأسود بالمطلق فيما يتعلّق بالاصطفاف مع قوّة سياسية أو أخرى. في الواقع، لا يمكن الاصطفاف مع أيّ قوّة سياسية على الإطلاق. كل القوى السياسية المتصارعة حالياً سيئة وتتاجر بدماء ضحاياها وتحترف بدماء أعدائها ولو كانوا أطفالاً.

للمفارقة، هذا يعني أيضاً أنه هنالك خيارات سياسيّة وأخلاقيّة صحيحة يمكن الالتزام بها وتوجيه الناس إليها بغضّ النظر عن القوى السياسية الفاسدة. القضية المحقّقة لا يمكن التخلّي عنها بسبب فساد المدافعين عنها، وإحدى هذه القضايا المحقّقة، أنه بين الطغاة والحرّية، الخيار دائماً حرّية.

#### 4) نحن نكره ونقتل بعضنا البعض بأيادينا

يعتقد بعض العلمانيون أن الممارسة العلمانية الصحيحة تقتضي. نفي وجود أي بعد طائفي للصراع ورمي مسؤولية أي مجزرة أو تفجير أو مزاج طائفي على الاستعمار والخارج. للأسف، الواقع يقول أنه هنالك بعد طائفي للأزمة لا يمكن نكرانه (خصوصاً في المشرق بين السنّة والشيعية)، تماماً كما يوجد هنالك أبعاد طبقية (الفقراء في مواجهة الطبقة الوسطى المترعرة في حضن الأنظمة والعسكر)، وإثنية (الأكراد في مواجهة حكم الأسد العنصري في شمال سورية)... الخ.

لقد قضينا جزءاً لا يستهان به من الأعوام الـ 2000 الأخيرة نضطهد بعضنا بعضاً ونذبح بعضنا بعضاً ونخوض حروباً دورية على بعضنا بعضاً حتى بات تاريخنا تاريخ طوائف تتناقل كراهيتها لبعضها البعض من جيل لآخر. نحن لا نحتاج للأجنبي لنكره بعضنا ونقتل جيراننا، فنحن بارعون في ذلك من دونه.

الاعتراف بالبعد الطائفي للنزاع لا يعني الاستسلام للأمر الواقع، بل هو الخطوة الأولى لفهم الواقع واكتشاف كيفية معالجته بدل الغرق في شعارات علمانية أيديولوجية لا تقدّم ولا تؤخّر بشيء.

#### 5) نحن نعيش حرب المئة عام

بالنسبة للتاريخ، نحن نعيش حرب المئة عام منذ عام 1948 على الأقل، إذ لم يمرّ عشرة أعوام كاملة في المشرق العربي ومصر من دون حرب. لماذا نقول ذلك؟ لأن العديد من الناس تأمل أو تعتقد أنه هنالك أفق لحلّ الأزمة التي يعيشها المشرق قريباً، وخصوصاً أن السياسيين من الطرفين يردّدون على مسامعنا كل أسبوع أننا اقتربنا من الحسم والنهاية.

الحقيقة هي أن الأزمة التي نعيشها هي طويلة جداً، لا نعرف تحديداً متى ستنتهي، ولا نعلم ما إذا كانت انتهت حقاً إن هدأ الوضع بين فترة وأخرى. هذه الملاحظة تعني أننا يجب أن نغيّر الطريقة التي نقود بها صراعاتنا، وخصوصاً حول النقطتان التاليتان.

## 6 لا يوجد حلول سحرية

فكرة أن الأزمة هي على أبواب حلّ قريب تعود جزئياً إلى الإيمان بوجود حلول سحرية، وهذه الحلول قد يكون اسمها "تنجّي الرئيس"، "رئيس جديد"، "الجزمة العسكرية"، "الانتصار الحاسم"، وقد تكون على شكل أيديولوجية نعتقد أنها ستعطي الخلاص النهائي ان اعتنقها جميع الناس في الوقت المناسب (قد تكون الأيديولوجية إسلامية أو علمانية).

من المهم أن ندرك أن الأزمة عميقة لدرجة أنه لا يوجد في المرحلة الحالية أي حلول شاملة أو سحرية؛ لن يكون هنالك حزب سياسي أو جيش أو أيديولوجية أو ثورة شعبية مثالية تقوم بتصحيح الأمور بشكل شامل ونهائي ويعيش الجميع من بعدها بسعادة إلى الأبد. هذه نظرة طفولية للسياسة **يقع فيها للأسف العديد من العلمانيين والحركات البديلة** (اسألوا اللبنانيين خصوصاً). السفينة المشرقية تغرق، وعزف الكمان خلال هذا الوقت لن يؤدي سوى إلى الإحباط لأن الناشطين سيكتشفون عاجلاً أم آجلاً أن الموسيقى لا تنقذ السفن من غضب البحر.

## 7 اختيار المعارك بحكمة

الخلاصة السابقة تقودنا إلى خلاصة أكثر أهميّة: العديد من الصراعات التي نخوضها حالياً هي صراعات عبثية، ونتائجها قد تُمحي بلحظة واحدة بعد انفجار سيارة مفخخة تعيد عطش الناس للدماء. هذا يعني أن المسرحيات التي تقوم بها التيارات المدنية من وقت لآخر لإضفاء صبغة كرنفالية على السياسة، هي بالفعل مضبعة للوقت.

كثيرات بديلة، علينا توفير طاقتنا ومواردنا واختيار معاركنا بحكمة على ضوء واقع الانهيار، وذلك ممكن عبر طرح أسئلة بسيطة مثل: ما التأثير المباشر لما نقوم به على سير الأمور؟ وما المكسب الذي سيبقى منه بعد استقرار غبار الانهيار؟

## 9) ضرورة مقاومة كل السلطات

الانهيار الذي يحصل حالياً يعني أن أولئك الذين يمتلكون المال والسلطة والقوة سيمتلكون المزيد منها، وأولئك الذين لا يمتلكون شيئاً سوف يمتلكون أقل مما لا يمتلكوه أساساً. حين نكون في حرب، أي معنوه في الشارع يحمل بندقية يمتلك سلطة أكبر من أي إنسان آخر، والجيش والميليشيات تستحوذ حينها على سلطات هائلة في مواجهة الناس.

حين نكون في أزمة اقتصادية وبطالة، أي معنوه يمتلك شركة لديه سلطة أكبر بكثير على موظفيه من أي وقت مضى، وحيثان المال وكرتيلات الاقتصاد ستستحوذ حينها على سلطات هائلة في مواجهة الناس.

حين نكون في انهيار، كل ملتحى ومؤمن يمتلك سلطة أكبر بكثير من أي شخص آخر، والجوامع والكنائس والعمائم تستحوذ حينها على سلطات هائلة في مواجهة الناس. هذا هو المشهد.

إن لم نقاوم السلطة، كل سلطة، بعناد، وإن لم نختر تمكين الناس في حياتهم لتحريرهم من الحاجة إلى رجل دين أو مدير شركة أو ضابط في الجيش لتأمين قوتهم وسلامتهم وحياتهم، فهذا يعني أننا مقبلون على حقبة مظلمة جداً من العبودية لجلابيب رجال الدين، لربطات العنق الأنيقة، ولعصي-العسكر.

## 9) أين قبيلة من لا قبيلة لهم؟

في مراحل تاريخية كهذه، الناس تعود إلى الأساسيات، إلى العائلة والعشيرة والمنطقة والطائفة والحزب والدين. فيما هي تعتقد بأنها أكثر أمناً بهذه الطريقة، تكون في الواقع تطبق الخناق على سجنها الذي بنته حول نفسها.

أما من هم خارج العائلات والطوائف والأديان السائدة ومن هم خارج منطق العصر-ككل، ماذا يفعلون بأنفسهم؟ الغجر الذي يعيشون غربة فكرية ونفسية عن عائلاتهم ومجتمعاتهم ولا يستطيعون طأطأة الرأس والمشى مع القطيع، هؤلاء ماذا يفعلون؟

في الواقع، الحلّ في الحالتان يبدأ من المكان نفسه. سواء كنا نتحدّث عن حالة انغلاق الناس في دوامة تلتهمهم بدل أن تحييهم، أو كنا نتحدّث عن الغرباء الذي لا يجدون لهم مكان بين ناسهم، هنالك حاجة ماسة لبناء مساحات بديلة عن سجون الجيوش والطوائف والعشائر والعمائم.

نحن بحاجة لفضاءات تتيح للناس التنفّس بدل أن تطبق على أنفاسهم. نحن نحتاج لمساحات تضمن للناس حقوقهم الأساسية من مسكن وغذاء وكرامة وأمن من دون أن يضطروا لتوسّل هذه الأمور من سلطة، سواء كانت السلطة ترتدي بذلة مرقطة أم عباءة قاتمة. نحن بحاجة لمؤسّسات تربوية واجتماعية وصحية ورياضية وبيئية وسياسية واقتصادية تؤمّن الاستمرارية المادية والمعنوية للأوساط البديلة وتؤمّن استمرارية الفكر الحي والثقافة الإنسانية التحررية التي نريد لأولادنا أن يترعرعوا في ظلّها. وأهم من كلّ ذلك: نحن نحتاج لقبيلة من لا قبيلة لهم، وإلا فسنكون القبيلة التي تنتمي فقط لصفحات منسية من التاريخ.

## (10) لن نحقق شيئاً من دون رؤيا

التشوّش الذي تعاني منه الحركات والأوساط البديلة يعود لدرجة كبيرة إلى غياب الرؤيا الفكرية والمنهجية لواقع العالم اليوم. بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتناثر الأيدولوجيات البديلة عن الرأسمالية والليبرالية في مهب الريح، لم يبق هنالك على الساحة سوى الأيدولوجيات الدينية لمأى الفراغ. الأيدولوجيات الدينية لم تقدّم للناس برنامج سياسيّ فحسب، بل قدّمت لهم رؤيا حياتية شاملة للمجتمع ولحياتهم الشخصية على السواء. وهذا ما يحتاجه العالم اليوم.

نحن لا نعاني من أزمة سياسة أو حكم فحسب، بل نعاني من أزمة وجود شاملة تطال كل نواحي حياتنا. نحن ضائعون بين التقدّم التكنولوجي الذي يتيح لنا أن نكون آلهة الكوكب وبين الانهيار الحضاري الصامت الذي يسحقنا تحت أقدام من يمتلكون المال والسلطة. المنظومة التي تقود حياتنا اليوم قائمة على رؤيا قويّة جداً تقول بأنّ العالم والمرأة ومعظم الرجال والأرض ومخلوقاتنا هي ملك يمكن لطبقة من الناس يمكنهم أن يتصرّفوا بها كما يشاؤون لتحقيق الربح والسلطة تحت شعارات براقّة مثل التقدّم والسعادة. النتيجة أن هذه المنظومة تسحق الجميع تحت عجلاتها، سواء كانوا فقراء أو نساء أو أطفال أو ملوّنين أو مختلفين أو مهمّشين أو عمّال أو حيوانات أو غابات أو أنهار أو جبال.

لا عجب إذاً بأننا نتخبّط، فنحن لا نمتلك رؤيا تساعدنا على قراءة العالم وفهمه وتوضيح ما نريده منه؛ نحن سائرون بردّات الفعل، نثور هنا وننكفأ هناك من دون هدف واضح أو استراتيجية فعّالة.

الرؤية لا تعني بالضرورة أيّدولوجية مغلقة، بل يمكن أن تكون مجموعة من المبادئ التي تنير نظرتنا للحياة والكون والإنسان وتعبّد رؤيا استراتيجية للعمل كما **طرحنا في مشروع الجذور مثلاً**.

“الرؤيا هي نهر متدفّق”، كتب المؤلّف دانييل كوين مرّة، وكم من أنهار متوتّبة نحن بحاجة لها في هذا الزمن!

## شبح الذمّة: كيف يمكن معالجة مخاوف الأقليات

يوليو 16, 2012

العيش كأهل ذمّة، أو أسوأ، عدم العيش على الإطلاق، هو عبء تاريخي لا يزال يلقي بظلاله على أقليات المشرق. هذه الأقليات التي تعيش اليوم على الخوف فيما قادتها وأحزابها يتاجرون بمشاعر القلق، الإحباط وهاجس الدفاع عن النفس لكي تبقى عروشهم في مكانها.

عبر ردّة فعلها الحائرة حيناً والواثقة حين آخر، عبر نبرتها المرتفعة حيناً والمنخفضة حين آخر، وعبر سلاحها الذي يرفعه بعض منها كلما شعر ببرايات "الأكثرية" من حوله، تعتقد هذه الأقليات أنها تبعد عنها هاجس "الذمّة"، لكنها في الواقع تقرب نفسها من حالة الذمّة أكثر من أيّ وقت مضى— بعدما أغلقت مجتمعاتها وحوّلت أفرادها إلى أبناء ذمّة للخوف، للتخيّلات، للعمامة، وللجريمة المستترة بقضايا المقاومة والصمود.

الخوف هو العنصر الرئيسي- الذي يرسم اليوم استراتيجيات القوى السياسية في طوائف الأقليات؛ سواء أكانت مسيحية، شيعية، علوية أم درزية. حين نتفحص خطابهم عن قرب، يمكننا أن نلاحظ فكرتان متناقضتان تهيمنان على سياساتهن وقراراتهن، وكلتاهما تجدان جذورهما في خوف يلامس أحياناً الرعب المرّضي.

تقول الفكرة الأولى في هذه الأوساط أنه إن لم تكن هذه الأقليات حاكمة فستكون محكومة ظلماً ومضطهدة حُكماً.

هذه الفكرة لديها تفرّعات خطيرة، منها إيمان سلطات الأقلية أنه لا يمكن لحكمها أن يستمرّ إلا بالحديد والنار، ومنها أيضاً أنه على الأقليات أن تتحالف وتتضامن وتنصر- بعضها بعضاً بوجه "الغول"، ظالمة كانت أم مظلومة. ليس خافياً على أحد، أن هذه الفكرة هي المبرّر الرئيسي- في الشارع لدعم غالبية العلويين لحكم الأسد، وهي الفكرة الرئيسية في سياسات حزب الله والتيار الوطني الحرّ في لبنان المستخدمة لإبقاء شارعهم في حالة خوف وانغلاق.

الفكرة الثانية السائدة، تقول إن الأقليات يجب أن نكون دائماً إلى جانب خيار الأكثرية الطائفية خوفاً على نفسها، وبالتالي يجب أن تكون مع حزب الله في لبنان مثلاً، أو مع الثورة في سوريا، لا اقتناعاً منها بأحقية القضية، لكن خوفاً على المصير.

التيار الوطني الحرّ في لبنان مثلاً لديه متعة خاصة في استحضار "ثمن الخيارات الخاطئة"، ويقصدون بها خيار حمل السلاح في الحرب الأهلية عند الشارع المسيحي، كلما شعر أن البساط يتحرك من تحته نحو الخصم. هنالك العديد من القوى على الجهة الأخرى تبرّر دعمها للثورة السورية بالخوف من "المارد السيّ" إن استلم السلطة.

الناشطون والقوى اليسارية والتقدمية والعلمانية سيرفضون هذه المقولات على الأرجح، خاصة أن خطابهم يركز دائماً على جهل أو تسخيف للدوافع الطائفية للأحداث في المشرق. ذهنيتهم هذه هي تحديداً ما يمنعهم عن فهم الواقع والتعاطي معه، وهو ما حوّل القوى اليسارية عبر السنين إلى متحجّرات منفصلة عن الواقع ومحدودة التأثير.

صحيح أن الأنظمة الحاكمة والحكومات الأجنبية تستغلّ وتغذّي الطائفية، وصحيح أنه هنالك عدّة أنظمة سياسية في المشرق تستخدم ورقة الطائفية والخوف من الآخر لإبقاء الأقليات مصطفةً ورائها، إلا أن هذا لا يعني أن التوتر بين الطوائف غير موجود، ولا يعني أن الخوف غير مبرّر على الإطلاق.

تاريخ بلادنا مضرج بالدماء والأحقاد بين الطوائف؛ يكذبون علينا حين يخبروننا أننا كنا نعيش بسلام ووثام حتى مجيء الأجنبي. في اجتماع السقيفة، لم يكن السفير الأميركي هو من حرّض المسلمين على بعضهم البعض، ورئيس الوزراء البريطاني ليس هو من شجّع الحسم العسكري في أحداث كربلاء. في كل المعارك التي خاضها الجميع ضد الجميع في كافة المراحل التي مرّت فيها الدولة الإسلامية من الأمويين حتى العثمانيين، لم نقاتل بعضها البعض بأموال فرنسية أو بأسلحة روسية الصنع.

الخوف لا ينشأ من فراغ، والخوف لا ينشأ من أوهام، الخوف ينشأ من الجروح التاريخية التي لم تندمل بعد. الدروز مثلاً تعرّضوا للاضطهاد من قبل كل خليفة مسلم منذ انهيار الدولة الفاطمية حتى نهاية الإمبراطورية العثمانية؛ وللمفارقة، الفترة الوحيدة التي لم يتعرّضوا فيها للظلم كطائفة كانت في ظلّ الحكم الذاتي لجبل لبنان، الحكم العلوي في سوريا، والاحتلال الإسرائيلي. لذلك حين نقول إنه هنالك عدد كبير من الدروز في إسرائيل ينخرطون في الجيش الإسرائيلي، فهذا الواقع لم يأتي من فراغ، بل أتى من تاريخ دموي كان الدروز فيه دائماً الجهة التي تتلقّى السيف، لا الجهة التي تحمله.

الشيعة مثلاً لاحقتهم لعنة التهجير والإبادة الجماعية أكثر من مرة، آخرها كان في ظلّ حكم محمد علي المصري في القرن التاسع عشر، حيث تم تهجير وإبادة مناطق شيعية بأكملها في فلسطين وجبل لبنان. حين أصبح لبنان دولة مستقلة، تم إهمال أبناء الطائفة الشيعية والمناطق ذات الغالبية الشيعية كأنها لا تنتمي للدولة. لذلك حين برزت القوى السياسية والشيعية وقررت حمل السلاح والتعامل مع الدولة كأنها مشتبه به، فهي لم تكن سوى ردة فعل طبيعية على تاريخ طويل من الظلم والتهميش.

الأمر نفسه يتكرّر مع المسيحيين؛ في معظم فترات الحكم الإسلامي كان المسيحيون أبناء ذمة (بعكس ما تخبرنا به كتب التاريخ)؛ كانت بيوتهم وكنائسهم وأملاكهم (وأبنائهم أحياناً) تتعرض للمصادرة كلّما شعر الخليفة بالحاجة للمال، كانوا ممنوعين من حمل السيوف، ركوب الخيل، أو الانضمام للجيش أو الدخول في وظائف الدولة، ممنوعين من بناء الكنائس ودقّ أجراسها (من هنا يأتي شعار بعض القوى المسيحية اليمينية "بدها تضلّ جراسنا تدقّ")، كانوا ممنوعين من شراء الأراضي أو حتى من توظيف مسلمين لحرث الأرض. تاريخياً، كلما تعرضت الدولة الإسلامية لقلقل، كان المسيحيون ينالون نصيبهم من التهجير والإبادة. تاريخ مسيحي الشرق هو تاريخ هجرة وظلم، آخرها ما تعرض له مسيحيّو العراق. لذلك حين قرّرت القوى المسيحية في لبنان حمل السلاح في الحروب الأهلية اللبنانية، فذلك لم يكن سوى ردة فعل طبيعية على تاريخ طويل من الإبادة والحروب التي حولتهم إلى لاجئين وأبناء ذمة في بلدانهم.

لا نقصد من سرد التاريخ أن نبرّر سياسة الخوف لدى الأقليات، بل أن نفهمها، لأن فهم هذه المشكلة هو المدخل الوحيد لمعالجتها، وإلا فإن التاريخ سيكرّر نفسه كمأساة في كلّ مرة، كما يحصل اليوم.

كيف يمكن العمل على معالجة هذه المشكلة؟

لا يوجد أجوبة سهلة. المشكلة موجودة على عدّة مستويات: هنالك حكم طائفي هشّ يعزّز النزعات الطائفية في سوريا، لبنان، العراق، وفلسطين (ومعظم الدول العربية الأخرى لكننا نتحدّث هنا عن المشرق)، وهنالك فرز طائفي على المستوى الجغرافي يعزّز العزل بين الطوائف، وهنالك ذهنية طائفية متجدّدة يغذيها عدد هائل من المؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية والاجتماعية، فضلاً عن التداخلات العالمية الأخرى بصراع الطوائف.

لذلك يجب العمل على استئصال أسباب المشكلة بدل التلهّي بنتائجها. هذا يعني أن الحديث عن "النوايا الحسنة" وأهمية "العيش المشترك"، و"مدّ اليد إلى الآخر"، هو كلام أدبي لا يقدم أو يؤخر. إقامة نشاط يحتفي بـ"التعايش" يعود من بعده المشاركون إلى مناطقهم الطائفية المغلقة كأن أمراً لم يحصل هو أيضاً فولكلور لا يؤثر على الأحداث. الأمر نفسه بالنسبة لاقتراح إنشاء حكم مدني علماني، الذي هو أيضاً من قبيل الأمانى التي لا يوجد لها اليوم أي أفق على أرض الواقع (خاصة في ظل غياب قوى علمانية ومدنية قادرة على التأثير على مجرى الأحداث).

ما العمل إذا؟

ربّما علينا أولاً أن نعترف بحقيقة مزعجة هي أنه لا يوجد وسيلة شافية لمعالجة المشكلات الطائفية الحالية بشكل مباشر وآني، عجلة الأحداث الحالية أكبر من أن توقفها حجرة صغيرة. من المنطقي في هذه المرحلة أن نقول إن وجود قوّة علمانية سياسية أمر ضروري إن كنا نريد لهذه البلاد أي مستقبل. لكن في ظلّ غياب هكذا قوّة، يمكن للقوى المدنية المحلية أن تبدأ بالعمل على ثلاث مستويات: فكري، سياسي، ومحلي:

- العمل على تعزيز الفكر العلماني في أوساط كافة الطوائف بدون استثناء، مع ما يعنيه ذلك من خوض مواجهة فكرية مباشرة مع الفكر الديني والأصولي السائد (وهو ما كانت القوى المدنية واليسارية خجولة جداً في القيام به).
- إيجاد مساحات عملية مشتركة ومؤسسات فعلية لتثبيت العلمانيين وتعزيز حضورهم في الأمكنة المحلية، خاصة أن المشكلة الرئيسية للقوى العلمانية هي تسرب العلمانيين إلى طوائفهم بعد فترة من النشاط الشبابي. هذه المساحات يمكن أن تكون فيزيائية (مثل تجربة "البيت العلماني" في بيروت)، مؤسسة اجتماعية، إذاعة راديو، جمعية... الخ.
- العمل بشكل مباشر على إنشاء وتعزيز المشاريع الحياتية المباشرة في المناطق المحلية لأن ذلك يتيح للناس اكتشاف قضاياها الحقيقية وتركيز طاقتهم على تحسين ظروف حياتهم بدل التقاتل مع جيرانهم. المشاكل الحقيقية التي يجب على الناس معالجتها اليوم هي تلك المتعلقة بالانهيار الاقتصادي والطاقي والبيئي الجاري على قدم وساق (تصحّر المناطق الشمالية والشمالية الشرقية في سوريا مثلاً هو أحد اليوم العناصر الخفية التي تغذي الثورة والطائفية على حدّ سواء بين سكان هذه المناطق). إن وصولنا إلى عتبة الانهيار الاقتصادي والبيئي من دون وجود وعي حول طبيعة هذه المشاكل سيعزّز الطائفية إلى درجة غير مسبوقة لأن كل مجموعة ستنهمك في لوم المجموعة الأخرى وستعتقد أن تحسين الأمور مرتبط بتغيير الوجهة الجالسة على كرسي الحكم، أو بإبادة الطائفة الأخرى التي تنافسهم على مصادر المياه وخيرات الدولة.

الاحتمال الأخير الذي يجب علينا أن نعيد النظر به هو مسألة الفيدرالية (الزميل جو حمورة كتب عدّة مقالات مهمّة عن الفيدرالية على [هذا الرابط](#)). صحيح أن هذه الكلمة تخيفنا، وصحيح أننا نهم كل من ينطقها بالخيانة، إلا أن الواقع يقول إن معظم صراعات الطوائف تبدأ بحاكم ظالم جالس على عرش العاصمة. ربّما الفيدرالية هي الطريقة الوحيدة لكي نخفّف الاحتكاك بين الطوائف ولكي تعيش كل جماعة في منطقتها بسلام نسبي من دون أن تستفزّ أو تظلم الجماعة الأخرى. هل يمكن للفيدرالية أن تكون حلاً في بلاد متنوعة عرقياً وثقافياً وطائفيّاً لهذه الدرجة؟ لا أعلم، لكن ما أعلمه بالتأكيد هو أن شكل الدولة المركزية الموحدة في لبنان وسوريا والعراق قد فشل، ونتيجته حتى الآن كارثية.

كنت في دوام العمل في حزيران الماضي حين تم الإعلان عن نتيجة استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، حيث صوت نحو 52 في المئة من الناخبين البريطانيين لصالح خروج دولتهم من الاتحاد. شاهدت وقتها صدمة الزملاء البريطانيين في المكتب ومعظمهم من الإدارة العليا للشركة، وذ هولهم بنتيجة الاستفتاء. اعتبروه أنه يعبر عن تخلف فئات السكّان غير المتعلّمين والريفيين والكهولة والعنصريين في أنحاء بريطانيا، في وجه "المتعلّمين والمثقفين" الشباب الذين يرون المستقبل مع الإتحاد الأوروبي.

حين تم الإعلان عن فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في نوفمبر، حصل أنني كنت أيضاً في دوام العمل، وشاهدت ردّة فعل الزملاء الأميركيين والغربيين مباشرة أيضاً، فضلاً عن مئات التعليقات التي قرأناها جميعاً على مواقع التواصل الاجتماعي إثر هذا الحدث. الصدمة هنا كانت نفسها: طبقة "المثقفين" – أو بتعبير اقتصادي وسياسي أدقّ – الطبقة الوسطى المنتمية للييسار الليبرالي – اعتبرت أن جحافل الجهلة، العنصريين، الريفيين، اتخذت قراراً يعبر عن جهلها وعنصريتها.

رغم اختلاف المكان والزمان، إلا أن ردّة الفعل في أوساط نخب الطبقة الوسطى كانت موحّدة ومتشابهة في الحالتان، وهذه ظاهرة تستوجب أن نتوقف عندها قليلاً لما تحمله من دلالات.

الدلالة الأولى هي أن المفاجأة التي عاشتها النخب الثقافية خلال هذين الحدثين تدلّ قبل كلّ شيء عن الانفصال الهائل عن الواقع الذي تعاني منه هذه النخب. نخبنا الثقافية والإعلامية والسياسية، في الغرب كما في العالم العربي، وخصوصاً بشقها الليبرالي واليساري، قضت السنوات العشر-الأخيرة في فقاعات منعزلة تتحدث فيما بينها بحلقات ثقافية مغلقة وستاتوسات على تويتر فيما يتغيّر العالم من حولها بشكل جذري من دون أن تلاحظ.

الدلالة الثانية هي أن تفسير هذه النخب لنتيجة الاستفتاء البريطاني والانتخابات الأميركية يعبر بدوره عن أيولوجية فوقية مغلقة، تنظر إلى الواقع من منظار عقائدي بحت وتحكم على كل ما هو خارجها بأنه جاهل ورجعي. النقطة الأخيرة تستحقّ أيضاً أن نتوسّع بها قليلاً.

حين ننظر إلى ردّة فعل النخب الليبرالية على رئاسة ترامب مثلاً، نجدهم يطلقون على مؤيديه وعلى ترامب أحكام أخلاقية "تكفيرية" من قبيل أنه كاره للنساء، عنصري، جاهل، رجعي... الخ. الأمر نفسه حين ننظر للاستفتاء البريطاني؛ هنالك كاتب عربي ليبرالي شهير علّق على تويتّر بأن نتيجة الاستفتاء "هي انتصار للريف على المدينة وللجهلة على المتعلّمين وللرجعية على التقدمية". نلاحظ أن هذه النخب تضع نفسها في موقع إطلاق الأحكام الأخلاقية ولا تناقش القضايا الحقيقية كالسياسات الاقتصادية والأوضاع المعيشية التي كان لها التأثير الأكبر في الأحداث السياسية. النخب هذه تزعم أنها تعرف كل الأجوبة من دون أن تطرح أي أسئلة: الناس قاموا بهذه الخيارات لأنهم متخلفون وعنصريون وانتهى النقاش.

الحقيقة هي أن الناس صوّتت ضد الطبقة السياسية والثقافية المهيمنة – الاتحاد الأوروبي وحاشيته في الحالة البريطانية والطبقة السياسية الأميركية في حالة ترامب، لا لأن الناس عنصريون ومتخلفون، بل لأن الطبقة السياسية والاقتصادية والثقافية المهيمنة مسؤولة عن أسوأ الأزمات التي ضربت العالم خلال العقود الأخيرة. الاستفتاء البريطاني كما الانتخابات الأميركية، يعبران عن رفض عموم الناس لطبقة سياسية تركت العالم أفقر وأسوأ وأكثر ظلمة من أي وقت مضى.

انتصار حزب سيريزا اليساري الجذري في الانتخابات اليونانية، والانتصارات العديدة التي حقّقها الإخوان المسلمون في عدّة أنحاء من العالم العربي بعد انتفاضات العام 2011، وانتصار اليساري "الجذري" جيريمي كوربين في رئاسة حزب العمّال في بريطانيا، هي كلها تعبيرات مختلفة عن موجة الرفض هذه. الناس اليوم يضعون آمالهم في القوى السياسية غير التقليدية التي تأتي من الهامش حاملة وعود كبيرة بالتغيير الجذري. هذا لا يعني أن القوى الجديدة هذه أفضل من تلك القديمة، لكن ذلك موضوع آخر.

جميعنا تقريباً نعلم بأن الوضع الاقتصادي والمعيشي- لدى جيل أهلنا وأهلهم من قبلهم هو أفضل بكثير من جيلنا نحن. كان يمكن في الماضي لرجل واحد أن يعيل عائلة كاملة من عمله وحده، وأن يمتلك منزل خاص ويؤمّن لأولاده تعليم مدرسي ورفاهية لا بأس بها. في المقابل، بالكاد يمكننا إعالة أنفسنا اليوم حتى حين نعمل في وظيفتان وعدّة أعمال جانبية. هذه الأمور كلّها أوجدت غالبية مسحوقة ويائسة تكافح يومياً للبقاء فيما الطبقة السياسية السائدة ونخبنا الثقافية لا يرون شيئاً من معاناتنا.

لذلك حين تأتي قوّة سياسيّة تشعّرنا بأن صوتنا مسموع وتقول لنا أنها تريد أن تقلب الأمور رأساً على عقب وأن الطبقة السياسية السائدة يجب أن تكون وراء قضبان السجون، سيكون من دواعي سرور كثيرين ممّا أن يصوّتوا لها.

أين النخبة الثقافية السائدة من هذه القضايا وهذا النقاش؟ الجزء الأول من نخبة الثقافة مشغول بتقبيل مؤخرات زعماء الطوائف وجزمات العسكر وعمائم الشيوخ، فيما الجزء الثاني "اليساري-الليبرالي" مشغول بالتذكي على الآخرين على فايسبوك وإطلاق الهاشتاغات على تويتر، فضلاً عن أنه مهووس حالياً بتوبيخ الرجال والحديث عن الأعضاء التناسلية والتفضيلات الجنسية.

إلى ذلك، المشكلة الأكبر في أوساط النخب الثقافية "البديلة" هي أنها باتت تعتنق أيولوجية التقدم اعتناقاً دينياً، وتعتقد أنها سلاحها في وجه "التخلف". هذا الإيمان يرسخ لدى هذه النخب وهم خطير جداً متمثل بإيمانهم، بشكل غيبي وغير عقلائي، بأن العالم يتجه بشكل حتمي ليكون أكثر تقدمية وانفتاحاً وعدلاً وتقدماً تكنولوجياً، وأن كل المؤشرات التي تعاكس ذلك هي مجرد مشكلات مؤقتة وجانبية.

النتيجة الوحيدة لإيمان أعمى من هذا النوع هي أن هذه النخبة ستكون أول من ينصدم من الواقع حين تستمر الحضارة في مسيرها نحو سقوطها التام، وستكون أقل الناس استعداداً للتعامل مع العالم الجديد الذي سيولد على أنقاض حضارتنا.

حين تم انتخاب ترامب، شاهدت الكثير من التعليقات التي اعتبرت أن وصول ترامب إلى البيت الأبيض هو أحد مؤشرات نهاية العالم. المفارقة هي أن انتخاب ترامب هو بالفعل إحدى النقاط البارزة في **عملية السقوط البطيء للحضارة الحديثة** الذي حللناه بالتفصيل سابقاً. الفارق هو أن صعود القوى والشخصيات الشعبوية وشبه الفاشية والانزلاق نحو الفوضى والاستبداد هو من عوارض المراحل الأخيرة في انهيار الحضارات، وليس من أسبابها؛ الحضارات تسقط لأسباب متعلقة بالموارد لا بسبب الحكومات الفاسدة.

المفارقة الأهم هي أن انفصال النخب الثقافية والاجتماعية عن عامة الناس وعن الواقع هو عادة ظاهرة أشد بروزاً في المراحل الأخيرة أيضاً من عمر أي حضارة. امبراطوريات روما والقسطنطينية سقطت حين كانت نخبة الاجتماعية تتجادل حول جنس الملائكة وتتنقياً الطعام في الحفلات لكي يتسنى لها حشو أجسادها بالمزيد من الطعام، وحضارتنا ستسقط فيما نخبة الاجتماعية تناقش حجم نهود حور العين وتسريحة شعر دونالد ترامب.

## الفصل الرابع: في مواجهة الإسلام السياسي

بعد 12 عاماً من الكتابة عن وبائنا الديني، مرت منطقتنا بخلافة إسلامية دموية وحروب مذهبية وطائفية دمّرت مدناً بأكملها وهجّرت ملايين الناس من عدّة بلدان عربية وخاصة في المشرق.

رغم انحسار الموجه الدينية لدرجة كبيرة بعد تذوّق ملايين الناس لطعم العيش بظلّ المنطق الظلامي، لا تزال بلداننا ومجتمعاتنا بعيدة جداً عن بناء واقع قائم على احترام الإنسان بغضّ النظر عن إيمانه، ولا يزال إيماننا بإله غاضب يقودنا بجلجلة من الآلام، ولا يزال الله أحد أكبر أزماتنا ومشاكلنا.

في شارع ضيق في الضاحية الشرقية لبيروت، المشهد كلاسيكي جداً. هنا تختلط الطوائف وتفترق. يجمعها الفقر، انقطاع الكهرباء، السيارات الهاربة من الميكانيك، أغاني جورج وسوف وهيفا وهبه... وتفترقها صور الزعماء على شرفات المنازل.

رغم الطقس العاصف، تبدو حركة الشوارع كأنها عادية... إلا أنها ليست عادية. قرب الدكان الصغير في الحيّ، يشكّل صوت رمي النرد على طاولة الزهر جزءاً أزلياً من يوميات المسنّين، وعلى الجهة المقابلة، يتحوّل الحلاق المحليّ عند كل مساء لمقرّ الشبان العاطلين عن العمل.

المخاوف الأمنية من تفجير ما، هي محور الحديث الدائر لدى الحلاق حيث يتسمّر الشبان أمام التلفاز الذي ينقل الشعائر الكربلائية مباشرة من العراق. في مشهد سريالي، يقاطع أحد الشبان صوت الضجيج ويسأل كأنه يستفتي الحاضرين: هل تعلمون ما هي أمنيّتي؟

كان الجواب البديهي من أحدهم هو أن أمنيّته هي بالتأكيد الذهاب لزيارة المقامات المقدّسة في بلاد ما بين الرافدين. ينظر السائل إلى حلاقه بنشوة: "أمنيّتي أن أذهب، وأن استشهد في انفجار خلال زيارتي". الجملة سريالية لدرجة أننا قد نستبعد للوهلة الأولى أن يقولها إنسان سوي، لكن لم يكن هنالك أي علامة تعجب أو استفهام لدى معظم الحاضرين. في استعراض عجيب لـ "التقوى" تنافس الشبان في السريالية: يجيب أحدهم أنها أجمل شهادة، وآخر يشرح كيف أنه بذلك يوقّر بذلك الانتظار في القبر حتى يوم القيامة ويذهب مباشرة لملاقاة ربّه، وصديقه يضيف أنه يضمن الجنّة لوالديه أيضاً، والأخير يؤكد أن الشهادة خلال قتال "الآخرين" هي أفضل بكثير. في لحظة لا تخلو من الجنون، تحوّل الحديث عن الموت إلى ما يشبه الحديث عن "بوليصة تأمين" على الآخرة بين بائع وشارٍ محتمل.

بدا للحظة كأن الموت هو أفضل ما يمكن أن يحصل لك في المشرق في هذه الأيام. الحق يقال والأخبار اليومية تظهر أن الموت ليس بالتأكيد أسوأ ما يمكن أن يحدث لك هذه الأيام.

مرّ المشهد المذكور كأن مضمونه طبيعي جداً، كأن تمّي الموت في انفجار هو الأمر الطبيعي الذي قام به البشر منذ البداية. لكنّ الأمر لا ينتهي هنا؛ ففي ضاحية أخرى من ضواحي "بلاد الله الواسعة"، فلنقل إحدى ضواحي بغداد مثلاً، يمكننا تخيل مشهد مشابه يحدث في الوقت نفسه.

هناك، في شارع ضيق أيضاً تختلط الطوائف وتفترق. يجلس شبّان لا يختلفون عمّن تكلمنا عنهم سوى باللهجة ومذهب الولادة، ويشاهدون النقل المباشر للمسيرة ذاتها. السؤال نفسه يسأله آخر: هل تعرفون ما هي أمنيّتي؟ يجيبه أحدهم:

“ألا نرى مسيرات للروافض في العراق في يوم ما”. ينظر السائل إلى صورة أخيه الذي راح ضحية ميليشيات طائفية، ويقول كأنه يضرب له وعداً: “ليس ذلك فقط، أمنيّتي أن أذهب إلى هناك واستشهد وأرسل أكبر عدد منهم إلى جهنّم”. لم يكن هنالك كذلك أية علامة تعجب. وردّد الحضور الآيات نفسها التي استعان بها الشبّان في بيروت لتأكيد الجنّة للشهيد.

بين الأمنيتان والضاحيتان، كان هنالك فتاة صغيرة تُدعى مهى تبلغ ستّ سنوات من العمر، تحوّلت إلى رقم آخر على نشرات الأخبار. مهى التي نتحدّث عنها لم تكن تعرف شيئاً عن الجنّة المعبّدة بالنار عندما انتزعت قنبلة بشرية حياتها في ديوالي الشهر الماضي. وكل أمانيتها كانت عبارة عن حقيبة جديدة للمدرسة وزيارة مدينة الحيوانات حين تهدأ الأوضاع الأمنية. بالنسبة لوالديها، ولآلاف الضحايا غيرهما، أيّ نعيم سماوي لن يعوّض النعيم الذي كانوا يشعرون به لحظة احتضان طفلهما الصغيرة كل مساء.

منذ عدّة سنوات وأماني الجنّة تحصد سنوياً أرواح ألف مهى في العراق وسوريا ولبنان وكل مكان تقريباً في العالم العربي، “أماني الجنّة” هذه دمّرت ثورات وحطمت أحلام شعوب بأكملها بمستقبل فيه كرامة وحرية وسلام، والغريب في الأمر أن الضحايا والمعتدين على السواء مقتنعين أن المكان نفسه فوق الغيوم سيستقبلهما بعد الموت.

قد يكون تمّيّ الجنّة ليس جديداً على سكان هذه البقعة من العالم، لكن الجديد هو أسلوب الوصول إليها. بالنسبة للأطفال وكبار مثل مهى، أجمل جنّة كانت نزهة مرحة بعد الظهر مع صديقاتها في الشارع. أما بالنسبة لمن يتمّي الاستشهاد في انفجار، طريق الجنّة هي تلك التي تمرّ فوق جثثنا المحترقة: جنّة لا مكان فيها لأطفال كمهى سوى في بزّادات المشراح.

تمّيّ الجنّة يمرّ حكماً عبر الجنون، وليس هنالك من معتدين وضحايا فيه، بل وحوش وضحايا يعتدون على بعضهم بعضاً، يهربون من واقعهم الأليم عابرين على جثث جيرانهم إلى مكان يتخيّلونه أفضل... ضحايا يخلقون من بعضهم بعضاً جيلاً جديداً من الوحوش.

اليوم يعتقد الآلاف ممّا أنهم يعبرون الطريق السريع إلى الجنّة، فيما لا يسلكون سوى أسرع طريق إلى الجحيم. الطريق إلى الجحيم يمرّ عبر الله، عبر أجسادنا، عبر موتنا.

في عالم البيولوجيا هنالك حالات نادرة جداً تدفع المخلوقات الحيّة الأخرى لارتكاب الموت، وتتم عادة بعد التقاط طفيليات مرضيّة نادرة **كالسبينوكوردوديس تيليبي** التي تدفع الحشرات للانتحار في المياه لكي يكون بإمكان المخلوقات الطفيلية التكاثر هناك. فهل يكون الله هو وبائنا الطفيلي الخاص، لعنتنا القديمة، التي تدفع من يؤمن بها لارتكاب نفس النوع من الانتحار؟

يخيّل إليّ أحياناً أن الله الذي نعبد في هذه البلاد ليس سوى "موت"، ربّ الموت والجفاف والظلمة والعالم السفلي الكنعاني، الذي يقال عنه أن عطشه للموت لا يرتوي وأن ثغره الجائع يمتد من السماء حتى الأرض وابتلع قرى بأكملها ويصحّر ما تبقي من البلاد.

وكم من قرى وأناس يبتلعهم هذا الإله الغاضب اليوم.

"الطريق السريع إلى الجنّة" ليس اسم أحدث أغنية شعبية، بل عنوان أسوأ أمراضنا المعاصرة.

يُروى عن "القديس" المسيحي توما الأكويني (1225-1274) الذي يُعتبر من أهمّ المفكرين المسيحيين في العصور الوسطى، أنه كان في الدير راهباً مع سائر زملائه الرهبان. كان معروف عنه أنه رجل بسيط ساذج لدرجة أن زملائه كانوا يتندرون عليه طوال الوقت.

في إحدى المرّات، وقف زملائه الرهبان بجوار النافذة وناداه أحدهم وهو يتصنّع الدهشة: "تعال يا توما وأنظر إلى السماء لترى هذه الأبقار الطائرة في الجو!". فأسرع توما نحوهم لينظر، فانفجر زملاؤه في الضحك ساخرين متهكمين. هنا التفت إليهم توما بوجهه المتجهّم وقال: "ممن تسخرون؟ لقد كان من الأسهل عليّ أن أتصوّر أبقاراً تطير في السماء من أن أتصوّر رهباناً يكذبون.!"

توما الأكويني بنى فلسفة فيما بعد تم استخدامها من قبل الكنيسة الكاثوليكية لتبرير قتل الوثنيين والطوائف المسيحية الأخرى في أوروبا مثل الكاثار، ومن من أقواله في كتاب: "Summa Theologica" إنهم (الهراطقة) يستحقّون، لا أن يتم فصلهم عن الكنيسة عبر الحُرم فقط، بل فصلهم عن العالم عبر الموت.

المثير في قصّة الأكويني هذه، أنها تشبه واقعنا بعد ثمانمائة عام على حدوثها إلى درجة مؤلمة. فكم من الأسهل علينا اليوم أن نتخيّل بأن كل الكون والعقل والإنسان يخطئ من أن نتصوّر أن رجل الدين والسياسة والفكر يخطئ.

في ثقافتنا السائدة، من الأسهل علينا أن نكذب الحقائق العلمية القائمة على الدليل والبرهان وأن نصدّق القرآن والكتب المقدّسة، لأننا كتوما الأكويني، لا نعتمد في رؤيتنا للحقائق على عقولنا الخاصّة بل نسلّم أمرنا لعباءة من هنا وقصاصة ورق من هناك. بالنسبة لشعوب العالمين العربي والإسلامي، لا العمامم تخطئ ولا السلطان... والأبقار يمكن أن تطير.

ما يؤلم أكثر من ذلك كلّه، أن حجم الأكاذيب التي يطلقها "رهبان اليوم"، رجال دين أم سياسيين أم تجّار فكر كانوا، هي أكبر وأخطر بكثير علينا من كذبة "البقرة الطائرة".

يقولون لنا أن جيراننا كفّار ومشركين ومضللّين ومتخلفين ومختلفين عنّا ويطمعون بنا وعلينا هدايتهم أو قتالهم... ونصدّقهم.

يقولون لنا أن المرأة أنقص عقلاً وديناً من الرجل... فنقمعها ونصدّقهم.

يقولون لنا أن جسدنا عورة وخطيئة وأن عقلنا يجب ان يسكت حين يتلمّس رحاب الكون... ونصدّقهم.

يقولون لنا أن حريّاتنا وحقوقنا الطبيعية التي تُولد معنا يوم نُولد هي اختراع غربي لا حقّ لنا بها... ونصدّقهم.

يقولون إن الحاكم الذي قضى عمره في نهب البلاد والعباد هو أب الفقراء... ونصدّقهم.

يقولون إن جزمات أجهزة الأمن القابعة على قلوبنا وأقلامنا هي لمصلحتنا... ونصدّقهم.

يقولون إن قطعة قماش صغيرة على رأس الفتاة تحميها من حيوانيّتنا وتحميها من لهيب النار... ونصدّقهم.

يقولون إن الرسم ممنوع والموسيقى حرام والفرح مكروه وأن أحبّ الألوان إلى قلب الله هو الأسود... ونصدّقهم.

يقولون لنا أن الإنسان الذي خُلِقَ ليخلُق هو أعجز من أن يفهم هذا العالم وأصغر من أن يعيش وفقاً لحقيقته الداخلية... ونصدّقهم.

يقولون لنا أننا عاجزون، أننا عبيد لإله، رعايا لحاكم، ويقولون ويقولون ويقولون... يقولون الكثير، ونحن نصدّق الكثير.

يبدو أننا ننظر من نفس النافذة التي نظر منها توما الأكويني، ونتصرّف بنفس السذاجة التي تصرّف بها توما الأكويني. وحالتنا منذ ألف عام ونيّف لا تزال هي هي.

ربّما حان الوقت أن نكفّ عن رؤية الأبقار الطائفة!

"ماذا نفع عندما يكون هذا الدين عقيدة لمليار من البشر. هل من اللائق اهانة البقر في الهند؟ او اهانة تماثيل بوذا في الشرق الاقصى-؟ أليس من الاجدر مخاطبة القوم بما يفهمون؟"

من تعليق على أحد المدونات اللادينية

\* \* \*

من حسن حظ البشرية أن شعار "احترام المعتقدات" تم تجاوزه خلال عصور النهضة، وإلا لكتنا حتى اليوم نحرق كلّ رجل يقول إن الأرض ليست مسطحة.

اشتعل النقاش مجدداً حول حدود حرّية التعبير بعد قضية صفحة "الله" على فايسبوك، وهي صفحة هزليّة ادّعى منشؤها أنه الله، قائلاً فيها: "بعد مرور ما يقارب 1400 سنة على موت محمد نبيّ ومصطفاي، خشيت على نفسي- من النسيان، فعمدت لإرسال نبي إليكم يذكركم بي ولأتواصل مع مخلوقاتي وعبادي مرة اخرى، ولكن وجدتمكم قد لحقتم بركب الحضارة والتطور ففضلت أن أفعل المثل.. فلتدعوني وتعبدوني هنا وسأستجب لكم.. التوقيع: الله ربكم."

كما هو متوقّع، انتهت القضية بهرج ومرج شمل كل الفضاء الالكتروني العربي حيث هبّ عشرات الآلاف من المتديّنين يستنكرون "إهانة الدين من قبل شخص كافر ومجنون."

بعد انتشار مئات الدعوات للجهاد الالكتروني واختراق موقع الصفحة أكثر من مرّة، تم إغلاقها في ظلّ انتشار الدعوات لهدر دم القائمين عليها ودم كل من يتجرّأ على التناول على الدين والله.

بغضّ النظر عن استطاعة قضيّة سطحيّة كهذه تحريك نخوة مئات آلاف العرب الذين لم توقظهم قضايا وجودية أهمّ منها بكثير، تعيد هذه المسألة طرح أسئلة أساسية حول حدود حرّية الرأي واحترام معتقدات الغير.

العالم العربي بشكل عام، دولاً وشعوب، يميل لوضع خطوط حمر كثيرة حول حرية التعبير، تبدأ بصحة الرئيس وتمرّ بعمامات رؤساء المذاهب والرموز والمفاهيم الدينية. اختراق هذه الخطوط الحمر لا يؤدي إلى تحرك أجهزة الأمن فحسب، بل يستجلب ردّة فعل قاسية من الناس أنفسهم، وهذا ما ننوي مناقشته هنا.

### حين يتحوّل الآخر إلى محكمة وشرطة

بالنسبة لبعض المتشدّدين الدينيين الذي دعوا لإغلاق صفحة الله، لا يمتلك الإنسان

حرية الاعتقاد من الأصل: الإلحاد بحدّ ذاته هو تهمة بالنسبة لهم. أحد المواقع الإسلامية باسم (المرصد) اتّهم القائمين على الصفحة أنهم "إلحاديون" و"ناشطون من أجل التنصير".. يبدو أن التنصير هو تهمة أيضاً.

من الواضح في هذه الحالة أن "احترام المعتقدات" بالنسبة لهؤلاء هو من جهة واحدة فقط: يجب على الآخرين احترام معتقداتهم هم، لكنهم أنفسهم غير ملزمون باحترام المعتقدات الأخرى كالإلحاد.

هنالك ظاهرة خطيرة لكن جديرة بالدراسة في مجتمعاتنا: تحوّل المواطن إلى محكمة وشرطة، إلى قاضي وجلّاد، لمجرد أنه وضع نفسه في منصب الدفاع عن "المقدّسات".

لم تكن شعوب المنطقة بهذه الدرجة من التحجّر طوال تاريخها. في الماضي، كان القادة السياسيون والدينيون هم من يحرض الجماهير على التحرك لقضية لها علاقة بالمقدّسات.

مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية روح الله الخميني، افتتح العصور الظلامية الإسلامية عام 1989 بفتوى إهدار دم سلمان رشدي بسبب كتاب "آيات شيطانية"، ورفع كاتباً روائياً إلى مصاف العدو رقم واحد بنظر "الأمة الإسلامية". تحوّل غضب الجائع بسهولة من غضب على الحاكم إلى غضب على رواية، ورفع صوته من أجل قضايا تافهة لا تغير شيئاً من واقع حياته، فيما بقيت العمامات والخوذات مرتاحة على كراسي الحكم وتضحك على سذاجته.

عصر الصحوة الدينية في العالم العربي هو عصر النوم الثقافي والاجتماعي والأخلاقي: الشيء الوحيد الذي استيقظ خلال هذه السنوات هو مومياوات التحريمات وأنماط التفكير والتكفير التي عفا عليها الزمن، ومن هذه المومياوات التي كان يجب أن نبقها في قبرها، فكرة "احترام المعتقدات". حتى الليبراليون والتحرريون وقعوا في الفخ وأصبحوا يتحدثون عن احترام المعتقدات بنبرة برّاقة ونغمة حدائوية، لكن هل احترام المعتقدات هو حقاً من أعمدة الحرية أو هو من جثث القرون الوسطى التي عادت للحياة لتملأ ثقافتنا عفونة؟

### من "تابو المعتقدات" إلى الصراع الفكري

في كل تحوّل تاريخي، تنشأ الخطوط الحمراء حول المعتقدات القديمة كرّدة فعل طبيعية للقوى المحافظة التي تقاوم التغيير في المجتمع. قد تحمل هذه الحدود أسماء شتى وترتدي قناع فلسفات مختلفة، إلا أن اسمها المعاصر هو "احترام المعتقدات" الذي يعني على أرض الواقع تقديس السائد ورفض أي مساس به منعاً لبروز أي فكر أو واقع جديد.

"احترام المعتقدات والتقاليد والعادات والمقامات" هو سبحة طويلة يرددها المتشدّدون الدينيون في مواجهة خصومهم، بل إن بعض العلمانيين يتمسّكون بها بدورهم، والنتيجة في كافة الأحوال هي واحدة: إسكات النقاش وتحوّل مقارعة الدعوات الرجعية إلى "تهمة" (تهمة التعرّض للمعتقدات باتت شائعة في النقاشات) وتسطيح النقاش الاجتماعي والسياسي إلى حدوده الدنيا.

المحصّلة النهائية للإيمان بهذا المفهوم هي إحكام قبضة القوى المحافظة على العقل الجماعي، خنق الصراع الفكري وترك المجتمع عالقاً في القرون الوسطى، رافضاً رفضاً قاطعاً لأي فكر نقدي فلسفي أو ثقافي يمسّ بالأسس الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تحكم حياته.

لذلك نرى أنه يمكن لمتشدّدين الدينيين في العالم العربي أن يدعوا للقتل والتكفير والتخوين من دون محاسبة، ومن دون أن يمسّهم أحد، بينما يمكن أن يتعرّض كاتب مفكّر مثل نصر— حامد أبو زيد للنفي والتهديد بالسجن والقتل لمجرّد أنه تحدّث عن ضرورة القيام بقراءة إنسانية جديدة للقرآن.

“احترام المعتقدات” ليس سوى أداة بيد السلطات السياسية والدينية لفرض سطوتهم وهرائهم بالقوة، لا فقط في العالم العربي، بل في العالم الغربي أيضاً الذي وقع بدوره في هذا الفخ<sup>1</sup>.

سوط “احترام المعتقدات” لا يريد أن يحدّ من حريات التعبير على مواقع مثل فايسبوك وغيرها، بل هدفه الأكبر هو خنق أي امكانية لولادة طروحات جديدة في الفلسفة والقيم والعلاقات المجتمعية، ويطلّ حتى العلم (قيام الكنيسة الكاثوليكية بإحراق العلماء في القرنين الخامس عشر-والسادس عشر خير شاهد على كيفية استخدام هذا المفهوم من قبل السلطات<sup>2</sup>).

هذا المفهوم يتمدّد باستمرار لدرجة أنه بات يشمل الآن خياراتنا الشخصية البحت: تناول الطعام في شهر رمضان مثلاً هو “عدم احترام للمعتقدات” أيضاً، وفي بعض الدول هو تهمة قانونية .

شعار احترام المعتقدات هو مجرد بوابة لكم الأفواه ومنع الناس من المسّ بما هو متحرّج، وبدلاً من الوقوع في فخّه، على التحرّرين أن يطرحوا شعارهم الخاص بوجهه: الناس تستحقّ كل الاحترام، أما المعتقدات فلا حقوق لها.

## قدسيّة المعتقدات VS قدسيّة الإنسان

إننا نسلّم هنا بضرورة احترام الغير ومراعاة طقوسه واحترام الأماكن المقدّسة والشعائر الدينية، وهذا أمر بديهي. لكننا نشدّد على ضرورة التمييز بين احترام الغير (وضمناً حقّه في التعبير عن معتقداته بحريّة) وبين احترام معتقداته نفسها، بمعنى الامتناع عن انتقادها.

المعتقدات، ولو أضفنا إليها كلمة “مقدّسة”، ليست

---

<sup>1</sup> اعتمدت الأمم المتحدة مؤخراً قراراً ببناء على اقتراح من منظّمة المؤتمر الإسلامي يشجّع الحكومات على سنّ قوانين تجرّم “المسّ بالمعتقدات”. وهناك اليوم اقتراحات قوانين في معظم دول أوروبا الغربية تحمل الاتجاه نفسه، ومنها اقتراح قانون في فرنسا وآخر في بريطانيا يجرمّ “إهانة الأديان”. وعلّق الممثل البريطاني الشهير، روان أتكينسون الذي لعب دور Mr.Bean على هذا الاقتراح في مجلّة التايمز قائلاً: “إن رويت نكتة دينية جيّدة وثاقبة، يجب التهليل لك. إن رويت نكتة سيئة، يجب السخرية منك أو لعنك. لكن فكرة أنك إن أخبرت أي واحدة منهما، يمكن ملاحقتك في المحكمة، هذا في الواقع أمر مدهش.”

<sup>2</sup> كانت الكنيسة الكاثوليكية تحاكم العلماء بتهمة الهرطقة وحمل معتقدات “متعارضة مع الإيمان الكاثوليكي”. وتم إحراق العديد من العلماء بسبب هذه التهم، أشهرهم جيوردانو برونو (في الويكي هنا [http://en.wikipedia.org/wiki/Giordano\\_Bruno](http://en.wikipedia.org/wiki/Giordano_Bruno)) الذي تحدّث عن لانهائية الكون قبل الفيزياء المعاصرة بخمسة قرون.

فوق النقد، مهما كان هذا النقد قاسياً، ومهما كان شكله ساخراً.

المعتقدات ليست خيراً بذاتها وليست كياناً مستقلاً له حقوقه التي لا تمسّ، بل العكس: العديد من المعتقدات هي شرّ خالص يجب مواجهته بحزم: المعتقد القديم في بعض المجتمعات الذي كان يدعو للتضحية بالبشر- لاكتساب عطف الآلهة هو مُعتقد جدير بالمواجهة لا بالاحترام، والمعتقد القائم على حقّ الذكر بارتكاب جريمة قتل للدفاع عن "الشرف" هو في نفس الخانة، وكذلك المعتقد الذي يعتبر أنه يجب قتل المرتدّ عن الإيمان.

اسأل من يجابهك بضرورة احترام معتقدات الغير، هل كان يجب السماح باستمرار الأضاحي البشرية بحجّة احترام معتقدات الأديان القديمة؟ هل كان يجب السماح باستمرار ممارسة وأد الأثني في الجزيرة العربية بحجّة احترام التقاليد؟

إن كانت هذه الأمثلة غير كافية، فلنتصوّر قطار مكتظ في الهند التي يقدّس هندوسها البقر. إن واجه السائق قطعياً من البقر يمرّ على السكة فجأة، هل يجب عليه أن يضجّي بالقطار والناس التي على متنه لإنقاذ الأبقار؟

هل احترام المعتقدات أهم من احترام الإنسان؟

في الواقع هذا ما يحصل الآن بالضبط: بحجّة عدم المساس بالمعتقدات والتقاليد، ممنوع عليك أن تحرّك ساكناً أمام كل الفقر والموت والقمع الذي تعيش في ظلّه.

بحجّة عدم المساس بالمعتقدات والتقاليد، ممنوع علينا أن نرفع الصوت لرفض ختان الإناث وإخضاع النساء وإذلال البشر.

بحجّة عدم المساس بالمعتقدات علينا التزم الصمت بوجه عمائم الكراهية والتحريض الديني والوعود الخرافية، الدموية، المدمّرة، بجنة لم يرها أحد.

بحجّة قدسيّة المعتقدات، لا يمكنك أن تعلق على خطبة دينية تشجّع الاهل على ضرب أولادهم إن تركوا الصلاة، وتشجّع الرجل على ضرب زوجته إن لم تطيعه.

بحجّة احترام المعتقدات، يجب مشاهدة مرضى الكلى والقلب يموتون عبثاً أمام عينك لان بعض الأديان تمنع استئصال الأعضاء الجسديّة من المتوقّين.

بحجة احترام المعتقدات، يجب معاداة أي تقدّم علمي يتعارض مع النصوص المقدّسة، ومنع أي اختراع زنديق يهدف لتسهيل حياة البشر—ومعاناتهم، وحجب أيّ نور من شأنه أن يسمح العفونة التي تسيطر على مفاصل حياتنا.

إننا نرعي كرامة الإنسان في القمامة للحفاظ على كرامة نصوص ومعتقدات وضعها إنسان آخر من لحم ودم مثلنا.

يجب تغيير العلاقة بين احترام المعتقدات واحترام الإنسان: يجب أن يقف مفهوم "احترام المعتقدات" عند حدود احترام الإنسان لا العكس.

إذا كان هناك بشري يعتقد أنه يجب ارتداء سروال فضفاض تنفيذاً لمشية إلهية فهذه معتقداته وهذا شأنه، أما إن كان يعتقد أنه يجب أن يلتهم كبذ زوجته إرضاءً لأرواح الأسلاف، فهذا لم يعد شأنه بل بات شأنًا مجتمعيًا، ولم يعد يدخل ضمن إطار "احترام المعتقدات" بل هو من معارك "احترام الإنسان" ويفرض علينا صراعاً فكرياً شاملاً فيه منتصرون ومنهزمون.

القبول بوضع ضوابط وخطوط حمراء على حريات التعبير بحجة احترام المعتقدات يعني فتح الباب أمام سلسلة من الضوابط التي لا تنتهي: إن قبلنا اليوم بجعل رسم الرسل وانتقاد المفاهيم الدينية جريمة، غداً سيصبح التعبير عن عدم الإيمان بالله وكتبه جريمة، وبعد غد سيصبح كل شيء جريمة، المشي في الشارع والشعر واللباس والموسيقى والتفكير والفرح والاعتراض على قرارات الرئيس وهراء العمامات.

النتيجة النهائية لذلك هي مجتمع ممنوع من التفكير، ممنوع من التشكيك، ممنوع من التغيير. مجتمع يستبدل عقول الجميع بآلات تسجيل رتيبة تكرر نفس الشريط الأسود من دون توقّف.

إلى ذلك، الصراع من أجل دحر المعتقدات البالية هو أمر لا بدّ منه، ولا يمكن خوض صراع من هذا النوع بخجل وتردد. لا يمكن خوض صراع من هذا النوع ونحن نؤمن أنه يجب "احترام المعتقدات". لا يجب احترام سوى المعتقدات الجديرة بالاحترام، أما تلك التي تسعى لتدمير كرامة الإنسان والقضاء على حريته وعقله وإرادته، فلا مكان لها تحت الشمس. هنالك صراع وجودي بين من يريد الحياة والارتقاء وبين من يريد الموت والتجبر، ولا يوجد مكان في هذا الصراع للمواقف الخائفة من تخطي الخطوط الحمراء.

معتقدات وموروثات مجتمع اليوم، انتقلت في السنوات السابقة من حالة جمود إلى وضعية الهجوم على كل مجالات الحياة، بانقضاض يشبه رقصة الموت الأخيرة لرجل محتضر، فهل نلتزم الصمت ونسمح لها أن تأكل أكبادنا بحجة "احترامها" أم نواجهها بكل شجاعة للدفاع عن وجودنا، عن مستقبلنا؟

## تفجير الاسكندرية: المنفذ واحد لكن الجناة مئات الآلاف

يناير 6, 2011

حين انفجرت السيارة المفخخة أمام كنيسة القديسين مرقص وبطرس في الاسكندرية ليلة رأس السنة هذه (عام 2010)، انهمك الجميع في العالم العربي، سياسيين ورجال دين، في عملية نكران جماعية، فدفنوا رؤوسهم في الرمال وتظاهروا بسوية بعدم وجود أي مشكلة اجتماعية أو ثقافية في العالم العربي.

الأمر مشابه عند كل حادثة من هذا النوع وما أكثرها في السنوات الأخيرة: يرفض الجميع تحمّل أي مسؤولية، ويتنافس "الخبراء" بلوم "الأيادي الخارجية" و"الصهيونية العالمية" و"المؤامرة الكبرى"، والبعض قد يتنازل قليلاً ليقول إن المشكلة هي في بعض المتطرفين القابعين على هامش المجتمع.

لا أحد يريد مواجهة الحقيقة أو الاعتراف بها، وهذه الحقيقة هي التالية: مجتمعنا ليس بخير، يأكله العفن من أوله لآخره، وتفجيرات من هذا النوع ليست سوى تعبير هذا العفن عن نفسه.

الجميع يريد أن يتهرب من المسؤولية فيما المسؤولية تطل الجميع... نعم، الجميع.

حين ضغط الإسلامي المتشدد على صاعق التفجير ليلة رأس السنة أمام الكنيسة، لم يكن ينقذ سوى المرحلة الأخيرة من عملية تربوية - ثقافية - اجتماعية طويلة ومعقدة تحصل في العالم العربي منذ فترة طويلة ويشارك بها الجميع، يشارك فيها رئيس الدولة والنواب والإعلاميين ورجل الدين على التلفاز وخطيب الجامع والمثقف وأستاذ المدرسة وبائع الخضار وضابط الأمن والأمهات في المنازل.

إننا نتحدث هنا عن التربية التاريخية والمستمرة في مجتمعنا للفوقية والكرهية تجاه المختلفين دينياً في العالم العربي، تربية عنصرية تبدأ من عبارة "الحمد لله أنا مسلم" التي تعلّمها الأمهات لأطفالها، تمرّ بمنع الإفطار العلني في شهر رمضان ولا تنتهي عند التحريض الإرهابي المباشر ضدّ "المشركين والنصارى والكفار".

عملية إنتاج مستمر للكراهية تظهر نتائجها بوضوح حين يتظاهر مئات آلاف المسلمين في مصر على جريمة قتل المواطنة المصرية مروة الشريبي في ألمانيا (وهي قُتلت لأسباب عنصرية) فيما لا يتظاهر إلا بضعة عشرات حين يُقتل المئات من أبناء بلدهم في جريمة أسوأ من ذلك بأضعاف حصلت في الاسكندرية، لا في أوروبا البعيدة.

تربية على الانغلاق، تظهر نتائجها بوضوح حين نرى تظاهرات تحتج على منع بناء المآذن في سويسرا ولا نرى تظاهرات تحتج على إحراق منازل الأقباط في القاهرة والصعيد لأنهم مارسوا فيها شعائرهم الدينية، وحين نرى تظاهرات تحتج على منع النقاب في دولة لا يعرف أحد موقعها على الخارطة، فيما لا نرى أحد يعترض على الاضطهاد الذي تعاني منه كل الأقليات الدينية والفكرية والجنسية في العالم العربي.

الجميع يريد أيضاً أن يبرئ الدين من كل شيء، كأن كل الجماعات المتشددة والإرهابيين والفتاوى الغربية العجيبة التي تعتاش على الموت هي جماعات بوذية أتت من الشرق الأقصى، وليست مجموعات موجودة في مجتمعاتنا من عشرات السنين وتستهلم منهجها من القرآن والأحاديث والسنة والتاريخ الإسلامي.

جملة "قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ" لم ترد في بيان للقاعدة في الصومال، بل هي الآية 29 من سورة التوبة في القرآن، ومثلها جمل كثيرة تفوق في العدد تلك التي تدعو للسلم والتسامح.

جملة "لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقه"، ليست منسوبة إلى نجم الفضائيات الدينية يوسف القرضاوي، بل هي حديث قاله محمد نفسه.

حد الردة والرجم والجلد وقطع الأيدي والذميمة ليست بدعاً لشيخ مغمور في بلاد فارس، بل هي أحكام وضعها ومارسها الرسول نفسه. من أمر بإعدام نحو 900 أسير من بني قريظة وسبى نسائهم وأطفالهم واستولى على ممتلكاتهم ليس زعيم ميليشيا طالبانية في أفغانستان، بل هو الرسول نفسه، ومن أمر باغتيال خصومه وحتى الشعراء منهم مثل الشاعر أبا عفك والشاعرة عصماء بنت مروان ليس أمير جماعة التكفير والجهاد في العراق، بل هو الرسول نفسه أيضاً وأيضاً.

من الذي يخبر المؤمنين في الكثير من الجوامع ألا يتسامحوا مع أصحاب الدين المختلف وألا يشاركوهم احتفالاتهم الدينية وألا يسمحوا لبناتهم بالزواج من غير مسلم وألا يعملوا لدى ربّ عمل غير مسلم؟ هل هو الرئيس الأميركي جورج بوش أم ممثل من كاليفورنيا أم هم شيوخنا الذين درسوا في مدارسنا الدينية وترعرعوا في مدننا وقرانا؟

كيف يمكن أن يكون لدينا مجتمعاً متسامحاً إن كان رجال الدين يخبرون الأهل في بلادنا أنه يجب عليهم أن يادّبوا أطفالهم بالضرب إن تركوا الصلاة؟ هذا التحريض على ممارسة العنف على أطفالنا أنفسهم هو بثّ من وكالة الاستخبارات الأميركية أم هو خطبة الجمعة الماضية في الحيّ الذي نسكن فيه؟

نريد أن نتظاهر كأن الدين بريء من نفسه لأننا لا نريد أن نواجه الحقيقة.

معالجة نتائج جريمة من هذا النوع، لا يتم بتكنيس الأرض من الشظايا وتطبيب الجرحى والتعزية بالشهداء، بل يتم بإعادة نظر شاملة بكامل البنية التربوية والثقافية والاجتماعية التي يقوم عليها مجتمعنا وأنظمتنا السياسية.

هذا التفجير ليس الأوّل ولن يكون الأخير، إلا إن قررنا يوماً أن نكفّ عن الاختباء وراء أصابعنا ونعترف أنه هنالك مشكلة كبيرة في البنية الأساسية لمجتمعنا وثقافته.

قد يكون رجل واحد ضغط على صاعق التفجير ليلة رأس السنة في الاسكندرية، لكن من حصر- ذهن الرجل المهياً لارتكاب فعل من هذا النوع هم مئات الآلاف. على أمل أن نستفيق ونعالجها قبل أن تنفجر العبوات التالية.

من تابع أيّ من خطابات الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يستطيع أن يكتشف بسهولة رؤية حزب الله للمجتمع ككل وموقفه الحقيقي من مسألة الحريات والحقوق.

الطبيعة الدينية المغلقة والمتشدّدة لحزب الله معروفة لكن هنالك رفض تام لنقاش هذا الأمر في أوساط العلمانيين والتحرريين واليسار، وخاصة في لبنان وسوريا. معظم الخلافات العلنية مع حزب الله تحصر- انتقاداتنا بالسياسة ولا تتجرأ على انتقاد طبيعة الحزب الدينية وعقيدته، وهي برأينا جوهر المشكلة. هذا ما نريد الحديث عنه اليوم.

### فيلم "براءة المسلمين" كمثال

لعلّ أكثر ما يساعدنا على استدلال عداوة الحزب للحريات وانغلاقه الديني هو موقفه من فيلم "براءة المسلمين".

"براءة المسلمين" هذا هو فيلم قصير باللغة الانكليزية صنعه شخص مغمور على الانترنت ونشره على يوتيوب أوائل العام الحالي، مدّته 14 دقيقة، وينتقد تصرّفات النبي وأفعاله والجدور الدينية لعدد من الآيات.

في أيّ مكان آخر، لن يكثر أحد لمقطع على يوتيوب، لكن في العالم العربي، وجدت العمائم فيه فرصة جديدة لإلهاء الناس بذاك العدو الوهمي البعيد الذي يريد النيل من كرامتهم.

في الأعوام السابقة ارتكب الظلاميون الإسلاميون مئات الجرائم بحق أبرياء وكان نصر الله بالكاد يعلّق عليها بجملة بسيطة، لكن مقطع على يوتيوب استوجب من ظلّ الولي الفقيه أن يخصّص خطاباً كاملاً له وأن تقوم وسائله الإعلامية بتعبئة حادّة مستمرّة منذ أسابيع كأنها نهاية العالم.

المشكلة الأكبر أن موقف نصرالله لم يقتصر على رفض العمل المذكور، بل اعتبره "عدواناً حربياً، ودعا للردّ عليه وفقاً لهذا الأساس. فلنقل ذلك مئة أخرى: بالنسبة لنصر الله، إنشاء مقطع على يوتيوب هو مساوٍ في الجريمة للاعتداء العسكري. قد يكون ذلك منطقياً للإسلاميين المغسولي الدماغ، لكنه يجب أن يكون جرس إنذار هائل للعلمانيين والتحرّرين الذين لا يزالون يعتقدون أنه بالإمكان التعايش مع هذا الحزب.

في أكثر من خطاب له الأسبوع الماضي، لم يستخدم نصر الله سوى كلمة عدوان للحديث عن الفيلم، داعياً لموقف حازم كي لا يتكرر هذا الأمر. ما الذي يريده الأمين العام؟ يريد إصدار قانون دولي ملزم لكلّ الدول والحكومات في العالم يجرمّ الإساءة إلى الأديان السماوية وأنبيائها حتى "يعرف الجميع أن من يكتب أو يرسم أو ينتج فيلماً سينمائياً أو تلفزيونياً أو ينشر - أو أو... سيعاقب في أي مكان من هذا العالم ولن يجد له حامياً ولا مدافعاً". بعبارة أخرى: يريد أن يكون الولي الفقيه الأمر النهائي لكل من يريد أن يعبر عن فكرة ما في العالم.

نصر الله يريد أن يفرض قانوناً يستطيع بموجبه التضيق على حريات التعبير في كافة أنحاء العالم وملاحقة الفنانين والمخرجين والرسّامين والكتّاب اللذين يتجرّأون على تخطّي الأطر المفروضة من المؤسسات الدينية، من أي جنسيّة كانوا وأينما كانوا.

الولي لا يتوقّف عند هذا الحدّ، بل يريد من لبنان أن "يقوم بدوره كرسالة"، وهو ما يعني بالنسبة له أن يقود حملة القضاء على الحريات في العالم عبر طلب عقد قمة إسلامية يقترح فيها "تجريم الإساءة إلى أنبياء الله العظام وإلى الديانات السماوية والكتب السماوية".

الموقف المذكور ليس غريباً عن نصر الله الذي شجّع في العام 2006 على قتل الكاتب الباكستاني سلمان رشدي (مؤلف رواية آيات شيطانية)، عملاً بفتوى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية روح الله الخميني الصادرة عام 1989. نصر الله قال وقتها: "لو قام مسلم ونفذ فتوى الامام الخميني بالمرشد سلمان رشدي لما تجرّأ هؤلاء السفلة على ان ينالوا من الرسول لا في الدنمرك ولا في النرويج ولا في فرنسا".

فتوى الخميني بإهدار دم مؤلف بسبب كتاب ليست سياسة طارئة على عقيدة حزب الله، بل هي جزء أساسي منها. في خطابه الأخير يقول أمينه العام أن هذه الفتوى "كانت لها جدوى عظيمة جداً، ومنعت عدواناً هذا النوع لسنوات طويلة. وبالفعل الكتاب حوصر، المؤلف حوصر، المكتبات التي تباع أو دور النشر أو أو.. حصلت نتائج ممتازة على هذا الصعيد".

إصرار حزب الله على استعمال كلمة عدوان عند الحديث عن عمل فنيّ، وتمجيده لسيف التحريم الذي استلّه الخميني من مقابر التاريخ، تشير إلى أمر واحد، نعرفه مسبقاً: عقيدة حزب الله، بما خص مواقفها من حقوق الإنسان وحريات التعبير، هي ببساطة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على المستوى الوطني والدولي.

يبدو أن حزب الله في نشوته النابعة من فائض القوّة، يريد تطبيق شريعة الأمر الواقع في كلّ مكان، لا في لبنان فقط.

## شريعة الأمر الواقع

شريعة الأمر الواقع هي ببساطة دولة حزب الله المتمثلة بفرض معايير الشريعة الإسلامية على المجتمع من دون وجود قانون إسلامي مُعلن. هذا هو الحال في لبنان، وخاصة في المناطق التي يحكم السيطرة عليها طائفياً وأمنياً وسياسياً.

هذا الفرض يتم عبر عدّة عناصر: بقوّة الإقناع، بقوّة الإرهاب، بقوّة المال والخدمات الاجتماعية، وعبر الضغط الاجتماعي والإعلامي، والسلاح.

معظم المنظّمات الإسلامية حول العالم تستعمل إحدى هذه الوسائل أو جميعها لدفع عمليّة الأسلمة قدماً وفرض شريعة الأمر الواقع على الأرض قبل إقرارها في قصور الحكم. هذه الظاهرة لا تقتصر بالتالي على حزب الله أو على لبنان، لكن حزب الله كان الأكثر نجاحاً في تطبيقها.

المرحلة الأولى من إنشاء شريعة الأمر الواقع هي التغيير الثقافي: جعل الرؤية الدينية محور حياة المجتمع وإطار تفكيره وثقافته، وهذا ما نجح به حزب الله بشكل كبير.

الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الشخصية لجزء كبير من الشيعة اللبنانيين تتمحور اليوم حول الدين. سواء أكنّا نتحدّث عن الزواج، التعلّم، معايير الأخلاق والنجاح، طبيعة الطعام وطريقة اللباس والتبرّج، النشاطات اليومية وحتى الهوايات، كلها تتمحور حول الدين بطريقة أو بأخرى.

إقحام الرؤية الدينية لحزب الله في كلّ شيء لم يمرّ بسلام بطبيعة الحال، خاصة عندما تعارضت العادات الدينية الجديدة مع العادات الاجتماعية التي يبلغ عمرها مئات إن لم يكن آلاف السنوات (مثل الرقصة اللبنانية التقليدية "الدبكة"، الاعراس والأفراح المختلطة بين الرجال والنساء، المصافحة باليد، الموسيقى، العلاقة مع الناس من الطوائف الأخرى، وطبيعة العلاقات بين الجنسين بشكل عام).

شريعة الأمر الواقع تطلّ أيضاً الأمور الشكلية الأخرى مثل الامتناع عن تناول الطعام في رمضان (بسبب الضغط الاجتماعي غالباً)، عدم توافر الكحول في المطاعم والمتاجر (لا يوجد متجر في الضاحية الجنوبية أو جنوب لبنان يبيع الكحول علناً مثلاً)، والتضييق على الحفلات والمعارض الفنيّة، سواء أكانت خاصة أم عامة (هنالك العديد من الأمثلة على ذلك في بعلبك والضاحية الجنوبية والجنوب وأمكنة أخرى).

مركزية الدين في المجتمع تقوم أيضاً على شبكة معقدة من المؤسسات الدينية التي تفوق مؤسسات الدولة فعالية وانتشاراً. المؤسسات الدينية هذه تبدأ من التعليم مثل مدارس المهدي والجامعة الإسلامية وما بينهما، وتمرّ بالمستشفيات ومؤسسات المساعدة الاجتماعية في الزواج والسكن والاهتمام بالأيتام والعجزة والأرامل، وتصل إلى المؤسسات السياسية والدينية الكبرى.

النتيجة الأخيرة لشبكة المؤسسات هذه هي أن الوكيل الشرعي للولي الفقيه في لبنان هو الحاكم الفعلي في حياة الناس اليومية، لا في السياسة فقط، حيث يستطيع عملياً أن يقول للناس كيف يجب أن تعيش حياتها وكيف تتصرّف وما هي الخطوط الحمر ومن تنتخب وحتى ماذا تشاهد على التلفاز وتستمع على الراديو. إن لم تكن هذه النتيجة هي شريعة أمر واقع، فماذا تكون إذًا؟

### مشكلة الفصل الطائفي

المشكلة مع حزب الله لا تقف هنا؛ الحزب نجح خلال ثلاثة عقود في القيام بإعادة هيكلة ثقافية ودينية وسياسية شاملة للجزء الأكبر من الطائفة الشيعية. لقد استطاع تحقيق 90 % من أجندته على الأقل، لكن نتيجة النجاح المذكور هي بناء جدار هائل بين الطائفة الشيعية وبقية الطوائف اللبنانية.

صحيح أن كلّ القوى الطائفية الأخرى تمتلك مؤسساتها وأجنداتها وجدرانها الخاصة وتشترك برغبتها بإنشاء مناطق "صافية" طائفيًا، إلا أن نجاح حزب الله في تحقيق هذا الهدف أدى إلى نشوء هوة كبيرة بين غالبية الطائفة الشيعية وبقية الطوائف.

هذه الهوة هي اليوم هوة ثقافية واجتماعية وجغرافية قبل أن تكون سياسية.

جزء كبير من الطائفة الشيعية مجمّد ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ومسجون بالسطوة المطلقة لولاية الأمر الواقع وللشبكة الضخمة من المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية التي يحكمها حزب الله.

العزلة الجغرافية أيضاً ليست سهلة على الإطلاق: يمكن لأي شيعي اليوم أن يولد في ويعيش في وسط شيعي صافٍ مئة في المئة، حيث سيتعلّم في مدرسة شيعية مئة في المئة، ويشاهد برامج شيعية على التلفاز مئة في المئة، ليتخرّج من بعدها ويعمل في مؤسسة شيعية مئة في المئة، فيما هنالك

مؤسسات شيعية مئة في المئة ترسم الاستراتيجية السياسية لطائفته بأكملها. هذا النمط من العيش الطائفي المغلق هو الاستثناء لدى الطوائف الأخرى، لا القاعدة – القاعدة هي الاختلاط لا العزلة.

هذه العزلة تتوسّع يوم بعد يوم، حتى يكاد يصبح من المستحيل تخيّل حزب الله في دولة واحدة مع بقية اللبنانيين. من ترعرع في أحياء مختلطة دينياً يعلم جيداً تأثير الحزب على البيئات المحليّة حين يصبح له وجود فيها. رغم أن حزب الله لا يمتلك سياسة طائفية فجّة (لديه سياسة طائفية مبطنّة)، إلا أن طبيعته الدينية-الطائفية الثقيلة تؤدي في كافة الأحوال إلى تعميق الشرخ الطائفي أينما وجد.

المشكلة إذاً ليست في العناوين السياسيّة فحسب، بل هي في طبيعة حزب الله نفسها؛ الخلافات حول الاستراتيجية الدفاعية والسلاح وتكتيكات البلطجة التي يستعملها الحزب لتحقيق أجندته السياسية هي أوجه متفرّعة عن المشكلة الأساسية.

المعركة مع الإسلام السياسي، خاصة بالنسبة للعلمانيين واليساريين اللبنانيين، يجب أن تشمل حزب الله، إن لم نقل تبدأ به كونه الحالة الإسلامية الأكثر تنظيماً وتقدماً وخطورة.

صحيح أن بروز ظاهرة كحزب الله هو ردّة فعل على حقبة طويلة جداً من التهميش طاوت اللبنانيين الشيعة، لكن الردّ على ذلك ببناء كانتون منعزل لا يحلّ هكذا مشكلة بل يزيدا سوءاً.

حزب الله يوهم العديد من اللبنانيين أن الشيعة هم كتلة واحدة تطيع الولي الفقيه بشكل أعمى وتنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض عليهم والتهام الدولة والطوائف الأخرى، وهو يوهم أتباعه في الوقت نفسه أن بقية اللبنانيين يريدون الانقضاض على الشيعة وتهجيرهم من البلاد لولا حزب الله وبنادقه.

هذه الدائرة المغلقة لا تؤدي سوى إلى نتائج سلبية، والنتائج السلبية ستطال غالبية الطائفة الشيعية أولاً قبل بقية اللبنانيين.

المارونية السياسيّة في السبعينات ارتكبت خطأً مشابهاً عندما اعتقدت أن القوّة المؤقتة تتيح لها هضم حقوق باقي الطوائف، والسنيّة السياسيّة ارتكبت الخطأ نفسه في التسعينات حين تعاملت مع البلد كأنه ملكيتها الخاصة، وها هي الشيعة السياسيّة تكرر الخطأ لكن بشكل أكثر خطورة بكثير من التجربتين السابقتين.

تجربة المارونية السياسية انتهت بحرب أهلية مدمرة دامت 15 عاماً، وتجربة السنّية السياسية كانت سلم أهلي مدمر وخانق استمرّ 15 عاماً أخرى، ماذا ستكون إذاً نتيجة الشيعة السياسية؟ يخطأ حزب الله كثيراً حين يتأمل نتائج مختلفة في الوقت الذي يتّبع فيه نفس السياسات التي أدّت إلى حرب أهلية في الماضي.

منذ ثلاثون عاماً، جلست مجموعة من العقول الفدّة في شقة متواضعة في ضواحي بيروت ووضعت تصوراً لما يجب أن يكون عليه المجتمع خلال عدّة عقود من الزمن، وبدأوا بالعمل على خطّتهم ولم يكلّوا أو يتعبوا أو يحدوا عن هدفهم قيد أنملة لعشرات السنوات. هذه المجموعة أصبحت فيما بعد حزب الله؛ ربّما علينا كعلمانيين أن نتعلّم منهم لكي نعرف كيف يمكننا مواجهة هكذا حالة وإنقاذ البلاد قبل دخولنا في أنفاق حروب أهلية لا تنتهي.

## قيادة المرأة للسيارة أمر دخيل على ثقافتنا... وقضايا أخرى

أكتوبر 15, 2017

عندما زار مالكولم إكس بيروت في العام 1964، كان له التعليق التالي<sup>3</sup>:

“حين مشيت في الشارع، تصرفات وملابس النساء اللبنانيات لفتت نظري فوراً. في الأرض المقدسة (يقصد السعودية)، النساء هناك كنّ متواضعات جداً، عربيات وأثويات جداً وشعرت بتناقض بارز مع أولئك النساء اللبنانيات النصف-فرنسيات والنصف-عرب اللواتي عبّرن في تصرّفاتهنّ ولباسهنّ عن حرية أكبر وجرأة أكبر. رأيت بوضوح التأثير الأوروبي الواضح على الثقافة اللبنانية. شاهدت كيف أن القوّة الأخلاقية لبلد ما، أو ضعفه الأخلاقي، يمكن تقديرها فوراً من خلال تصرفات ولباس نساءه، وخصوصاً الشباب منهم”.

كلام مالكولم إكس ليس جديداً علينا في العالم العربي طبعاً، حيث أننا نسمعه مئات المرات كل يوم من شيوخ ثقافة العورة والحرام، لكن ما أريد معالجته اليوم هو الجملة التالية: “رأيت بوضوح التأثير الأوروبي الواضح على الثقافة”.

هذه الجملة تعبّر عن فكرة سائدة في العالم العربي والإسلامي، وهي أن أشياء مثل الحرية والعقلانية واستقلال المرأة والتحرّر في اللباس والتفكير والفعل هو خزعبلات غربية دخيلة على ثقافتنا في العالم العربي ومتناقضة مع أخلاقنا وقيمنا الأصلية.

تعبيراً عن هذه الفكرة، نسمع يومياً الكثير من الهراء من شيوخ التحريم وقضاة الأخلاق الذين كانوا يقولون لنا أمور مثل أن السماح لقيادة المرأة للسيارة في السعودية هو دعوات غربية تهدف لتخريب ثقافتنا وإفساد نساءنا.

يغيب عن عقول شيوخنا الكرام أن السيارة بحد ذاتها هي اختراع “دخيل على ثقافتنا” يستخدموه هم يومياً، لكن المشكلة ليست هنا، المشكلة هي في جهلهم المدقع بثقافتنا الحقيقي وهم الذين نصّبوا أعينهم مدافعين وحماة للثقافة.

<sup>3</sup> مالكولم أكس كان من أبرز الشخصيات التاريخية في حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة في الستينيات من القرن الماضي اعتنق الإسلام وقام بعد بضعة سنوات بزيارة مطولة إلى السعودية حيث أدى مراسم العمرة قبل أن يتوقف في بيروت لبضعة أيام في طريقه للعودة إلى الولايات المتحدة. مصدر الاقتباس من كتاب: The Autobiography of Malcolm X, page 217. على الرابط التالي المزيد عن مالكولم أكس على ويكيبيديا

النساء مثلاً، كنّ يمتطين الخيل والإبل قبل الإسلام وخلالها وبعده، وركوب النساء للخيل – أو قيادتهنّ للسيارة – هو الأصل في ثقافتنا والتحرير هو الدخيل عليها.

في الحقيقة، كل ثقافة التحريم والتكفير هي الدخيلة على ثقافتنا الأصلية في كافة أنحاء العالم العربي، وسأذهب للقول إن الأديان “التوحيدية” وأخلاقها وتشريعاتها هي كلها دخيلة على ثقافتنا، لأن ثقافتنا الأصلية هي ثقافة الحرية والحب والجمال والنبذ والموسيقى والشمس والعلم والعقل والانتشاء الروحي بالوجود. فلنتحدث عن ذلك قليلاً.

### أدياننا الأصلية هي أديان التعدّد والتسامح لا التشدد والانغلاق والتوحيد

هنالك مثل عربي في “الجاهلية” يقول: “عندما تدخل قرية أحلف بألهتها”.

المثل هذا هو جزء من ثقافة عربية نسمّيها نحن “جاهلية”، لكننا متأكدون من أمر واحد عنها وهي أنها كانت قائمة على احترام آلهة وأديان الجميع. الثقافة “الجاهلية” تلك كانت مكّتها مركزاً لكافة طوائف وأديان الجزيرة العربية، قبل أن يأتي نبي أصرّ على هدم وقتل ونفي كل شيء مختلف عنه وإبقاء إلهه وحده فيها. ثقافتنا الأصلية، ونقصد بها ثقافة ما قبل الأديان التوحيدية، هي ثقافة تعدّد المعتقدات والأديان وثقافة الانفتاح لا ثقافة الانغلاق – حيث أننا لم نعرف اضطهاداً دينياً أو قتلنا بعضنا البعض باسم آلهتنا قبل أن يأتي “النبي” موسى من الصحراء ويجلب معه يهواه الغاضب.

الحديث عن أدياننا القديمة قبل اليهودية والمسيحية والإسلام يستوجب أكثر بكثير من مجرد مقال واحد، لكن ما نريد الإشارة إليه باختصار أن الأديان التوحيدية كانت انتصارات عسكرية وسياسية بحت وانكسارات فلسفية وثقافية هائلة، ولم تكن تطوّراً سلمياً طبيعياً لثقافتنا القديمة.

الأديان الإبراهيمية كانت انتصار للسيف والسلطة بوجه الناس وحرّيتهم، انتصار لفكر التشدد والتكفير على فكر التعدّد والتفكير، كانت انتصار للمطلقات الإيمانية على الحرية الروحية. كانت انتصار لثقافة الأجوبة النهائية على ثقافة السؤال والبحث، انتصار للكنيسة والجامع والكنيس على المكتبة والرواق ومعابد الهوا الطلق. كانت انتصار للكاتب المنزلة المجمّدة في كلماتها على الفلسفة والكتابة والعلم الدائم التحوّل والتغيّر. كانت انتصار للصحراء وإله الصحراء على الغابات والسهول والجبال والأنهار وآلهة الغابات والسهول والجبال والأنهار.

**الباحث الألماني جان آسمان**، الذي قضى- عمره في أبحاث علمية عن الأديان القديمة، يوثق جيداً الهزيمة الفكرية والفلسفية التي مني بها الشرق مع الانتصار السلطوي للفكر التوحيدي فيه – وهو انكسار بدأ في مصر أولاً مع عبادة آمون ثم استمرّ مع اليهود والمسيحيين والمسلمين من بعدهم.

يوثّق آسمان كيف أن أسوأ ما قدّمه التوحيد للعالم هي فكرة أنه يوجد دين محقّ ودين خاطئ – وهو تمييز لم يعرفه العالم قبل نشوء التوحيد. النتيجة الوحيدة لهذا التمييز عبر التاريخ كانت التكفير الديني الذي تحوّل إلى عنف واضطهاد وألّفى عام من الألم والموت.

ثقافتنا تفتخر كثيراً أنها موطن نشوء الأديان التوحيدية، لكن الحقيقة هي أن الأديان التوحيدية كانت أسوأ ما قدّمناه للعالم على الإطلاق.

### نساؤنا مقاتلات وملكات ومفكرات لا “عربيات أنثويات خانعات”

نظرة واحدة في أي كتاب تاريخ عن بلادنا كافية لتخبرنا أن ثقافتنا الحقيقية لم تكن يوماً ثقافة قمع النساء وسجنهنّ وراء عباءة سوداء والتعاطي معهنّ كفقاسات للأطفال ومخلوقات أدنى درجة من الرجال.

معظم آلهتنا القديمة هي إناث كنا نزور معابدها ونطلب مشورتها ونسمع حكمة كاهناتها ونرقص لها ونشكرها على خيراتها لنا. ثقافتنا القديمة، رغم شوائبها العديدة، كانت ترى العالم وكل شيء فيه وقتها كما هو فعلاً: ثمرة تلاقح الطاقة الأنثوية مع الطاقة الذكورية – من دون أن تتوهم، كما نتوهم الآن، أن الإناث هم مجرد عبء على هذا العالم. تاريخنا السياسي أيضاً حافل بملكات غيرن وجه العالم مثل زنوبيا وبترا، وصروحنا العلمية والفلسفية كان فيها أسماء مثل هيبتايا وثيونا وغيرهما.

نساء هذه البلاد كنّ كاهنات قبل أن كاهنات تأتي ثقافة تعتبر حيضهنّ نجاسة وتمنعهنّ من الصلاة أيام الدورة. كنّ يحكمن ويعلمن ويتعلمن قبل أن تأتي ثقافة تعتبر شهادتهنّ مساوية لنصف رجل. نساء هذه البلاد كنّ يتملكن ويتاجرن ويسافرن ويكتبن الشعر ويرقصن ويلبسن أجمل الملابس الزاهية قبل أن تأتي ثقافة تريدهم أن يجلسوا بين أربعة حيطان للعمر كلّه.

باختصار، نساء هذه البلاد كنّ أكثر حرية قبل أن تأتي ثقافة معضلتها الكبرى هي إن كان يجوز تعطر النساء قبل الخروج إلى الشارع. كلمة “اللات” كانت بركة لا شتيمة، والمرأة كانت امرأة، لا عورة.

\*

ثقافتنا هي ثقافة الحياة وحب الحياة لا ثقافة عبادة الموت وانتظار يوم القيامة

تحدّثنا باختصار شديد عن مثالان يظهران كيف أن ثقافة التحريم هي الثقافة الدخيلة علينا، لكن الموضوع لا يقتصر- على التسامح الديني والنظرة للمرأة.

أينما نظرنا في مجالات الحياة سنرى تناقضاً صارخاً بين ما كانت عليه ثقافتنا الأصلية وما هي عليه الثقافة الدخيلة عليها:

انتقلنا من مكتبات الاسكندرية وبغداد والاختراعات العلمية وصروح الفلسفة إلى داعية تليفزيوني يحاول أن يقنعنا أن الشمس تدور حول الأرض.

انتقلنا من الثقافة التي اخترعت النبيذ والبيرة والعرق ورقصة الدبكة إلى ثقافة تجلد أبناءها وتتوعددهم بالنار حين يفرحون ويعزفون ويرقصون.

انتقلنا من ثقافة تحبّ الحياة وتحترف بكل شيء فيها إلى ثقافة تخاف من الحياة وتحرم كل شيء فيها... لكن انتصارهم لم يكن نهائياً.

في وجه كل هذا السواد الذي يكتسح حياتنا، لا بدّ من الإصرار على مغامرتنا لإعادة اكتشاف الحياة والحب والجمال، لا بدّ من الكفاح لكي ينفذ النور إلينا رغماً عن عشق هذه الثقافة الدخيلة للظلام. لدينا الكثير من الأمور الجميلة التي يمكننا أن نعطيها للعالم بعد. لذلك، في المرة التالية التي نسمع فيها شيخاً يقول إن قيادة المرأة للسيارات أو استماعنا للموسيقى أو ممارستنا للحب أو تعبيرنا عن الفرح هي أشياء دخيلة على ثقافتنا، علينا أن نتذكر أنه هو وأمثاله هم الدخيلون على ثقافتنا لا العكس.

## الفصل الخامس: كي تنجح الثورة

في الأعوام الممتدة بين عامي 2011 والعام الحالي 2021، يبدو كأن الجميع يعلم بضرورة التحرك من أجل تغيير واقعنا، لكن لا أحد يعلم كيف يمكن القيام بذلك.

الأنظمة قامت على مدى عقود بتدمير ممنهج لكافة الأطر والمؤسسات والمجموعات التي كان يمكن أن تشكّل بنية تحتية ثقافية وتنظيمية وسياسية لتغيير من هذا النوع، والنتيجة هي أننا نبدأ من الصفر تقريباً. مقاربتنا النقدية لعملية التغيير تهدف دائماً لتحسين فعاليتنا ولنقل طموحاتنا من الأحلام للواقع، وهذا هو الهدف من المقالات في هذا الفصل.

في الواقع، لقد ألفنا كتاباً كاملاً حول المعضلات الجوهرية التي تحدّد من فعالية النشاط التغييرى العصري ونشرناه في العام 2013 بعنوان "لعنة الألفية: لماذا يفشل النشاط التغييرى"، وطرحنا فيه تشخيص كامل للمشكلة. المقالات التالية الواردة هنا هي بمثابة ملحق لذلك الكتاب لكنها تضيف أيضاً بعض الأشياء التي لم نذكرها فيه.

كُثر منّا يحلمون بتغيير العالم لكن بالنسبة لمعظمنا لا يتعدّى ذلك مرحلة الحلم.

هنالك قلة قليلة تحمل حلمها معها على مرّ السنوات والظروف، تستمرّ بالقتال والرقص وتحفظ بروحها الحرّة مهما كان الواقع حولها أليماً، منتظرة أحياناً الفرصة المناسبة لخوض معاركها. بالنسبة لسلطات الأمر الواقع والقوى التي تضيق الخناق على كوكبنا الصغير، أشخاص كهؤلاء هم خطيرين.

### (1) الخطير لا يريد إرضاء الجميع

الخطير يعلم أنه لا يمكن إرضاء الجميع مهما فعل، ويعلم أن محاولة التغيير بحد ذاته ستخلق له الكثير من الأعداء. أما الحالم، فهو يأمل ويؤمن بأن الجميع سيكون راضياً ومتوافقاً على كلّ شيء لتحقيق التغيير، بل أنه في معظم الأحيان يعتقد أن معارضة الناس أو القوى الاجتماعية أو السياسية للمشروع التغييرى هو نتيجة سوء فهم فحسب، لا نتيجة اختلاف جوهري في المصالح والتطلّعات والأهداف.

الخطير يعلم أنه هنالك مؤسسات وجماعات مستفيدة من الأمر الواقع، وأخرى متواطئة، وأخرى صامتة، وأخرى لامبالية، وأخرى متضرّرة، ولا يضيّع وقته بمحاولة جمع كل هذه الفئات تحت سقف واحد، ويعلم أن عمله سيؤدى إلى اصطدامه ببعضها عاجلاً أم آجلاً.

### (2) الخطير يواجه

البُنى، المؤسسات وقوى الخصم، لا الأفكار والأفراد فحسب.

الحالم يعتقد أنه يمكن إرضاء الجميع لأنه يرى أن معركته هي في معظم الأحيان تدور حول مفاهيم تجريدية يتفق عليها الجميع لفظياً مثل: محاربة الفساد، محاربة الظلم، الفقر، البطيركية، الطائفية، القمع... الخ. لكن الخطير لا يكتفي بذلك، بل يريد تحديد مصدر الفساد، مصدر الظلم، مصدر الفقر، مصدر البطيركية، مصدر الطائفية، ومصدر القمع.

الخطير يعمل على تحديد البنى المؤسسية والثقافية والمادية والسياسية التي تولد وتنتشر- وتستفيد وتدافع عن الأمر الواقع المتردي ليواجهها بشكل مباشر.

الخطير يعلم أن مواجهته ليست مع فكرة فحسب، بل مع قوى قد تقوم بكل ما هو ممكن للدفاع عن سلطتها وثروتها ومصالحها.

الخطير يعلم أيضاً أن مواجهته ليست مع أفراد محددين، فالأفراد هم نتاج المنظومة السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية. ورغم أنه يواجه خصومه في السلطة بشجاعة إلا أنه يعلم أن استبدال الأفراد بأفراد آخرين لا يحل المشكلة، فالخطير يعلم أنه يحتاج إلى إسقاط شامل للبنى السائدة وإعادة بناء بديل يفتح الطريق للعالم الجديد.

### (3) الخطير يفكر بشكل استراتيجي لا بردات فعل

الخطير هو مقاتل يعلم أن القتال لا يحسمه من يسدّد ضربات القوية في البدء، بل من يبقى واقفاً على رجليه عند قرع جرس النهاية. الحالم يريد أن يرمي كل ما في حوزته من لكمات وضربات بوجه خصمه في الثواني الأولى من القتال، مستهلكاً طاقته بسرعة وهازماً نفسه قبل أن يهزمه أحد.

أما الخطير فهو كلاعب الشطرنج، يفكر بتحركاته أربع وخمس خطوات إلى الأمام قبل أن يقوم بها فعلياً - لا خوفاً من السلطة، بل رغبة بالانتصار. الخطير يعدّ نفسه لصراع طويل الأمد مع خصومه قد يمتد لسنوات أو حتى لقرون، ويريد أن يتفوّق عليهم لا بالضجيج، بل بالحنكة والصبر والاستراتيجية والقوة. الخطير يخطّط ببرودة عقله، ويقا تل بحرارة قلبه.

### (4) الخطير يركّز على القوة، لا على الصورة

الحالم يركّز على الصورة المثالية التي يريد إظهارها للإعلام والرأي العام ويعتقد أنها أهم ما يملكه، كما يركّز أحياناً على اكتساب الشهرة الشخصية ويعتقد أنها رافعة للقضية. أما الخطير فهو يركّز على اكتساب القوة، ويعلم أن القوة هي التي تحدّد الصورة في نهاية المطاف.

الخطير يعلم أهمية الصورة، لكنه يعرف أيضاً أن خصمه متخصص ومتفوق بصناعة الصورة التي يريد، وأنه مهما كانت صورة حركة التغيير ناصعة، فهي لا تستطيع تحقيق شيء من دون القوة العددية، المادية، والمعنوية.

لذلك الخطير لا يسعى لبناء صورة جميلة يعوّل عليها للمطالبة بالتغيير من السلطات والشركات والكنائس، بل يعمل لتحقيق التغيير بشكل مباشر بقوّته الخاصة من دون انتظار أحد.

#### 5 الخطير يعلم ما هو الثمن وهو مستعدّ لدفعه

الخطير يعدّ عدّته بشكل دائم ويحضّر نفسه يومياً لدفع ثمن قضيته براحته وماله وحرّيته وسلامته الجسديّة وحياته، ولا يرتعب عندما تقترب أبواب السجن أو عصا العسكر من جسده. هو يقبل أن يحمل كل هذه المخاطرة في الظلّ، من دون أن يتباهى بها على الشاشات أو مواقع التواصل الاجتماعي.

#### 6 الخطير هو راديكالي يسعى لتغيير شامل في نمط حياتنا والبنى التي تحكمنا

الخطير الحقيقي لا ينتظر أو يطالب بإصلاحات محدودة في القوانين أو سياسات الحكومة أو بتغيير أسماء النواب وما شابه، ولو كان يرحّب بهكذا انتصارات مرحليّة ويفهم ضرورتها.

الخطير هو راديكالي لا يخاف من أن يُنعت بالمتطرّف ولا من أن يُنعت بالإصلاحي، لا يخاف من أي وصف يطلقه الآخرون لأنه يعلم أنه يسعى لقلب كل منظومة العبودية السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية المهيمنة على حياتنا، ويعمل على إيجاد بدائل تفتح طرقاً جديدة في التفكير والعيش والفعل الإنساني في العالم.

## 7) الخطير هو حالم!

يحلم بالشمس والحب والحرية من دون طغاة ودول قمعية وحدود وهمية وبنوك تصادر لقمة عيشنا وديون تقبض أرواح الفقراء، من دون منظومة تصادر أجسادنا وحریتنا وآلة تأكل جبالنا وأنهارنا وهوائنا وغاباتنا، من دون سجون تتنكر بزّي الدين ومن دون عصي- عسكر تضرب الناس باسم الوطن...

الخطير هو حالم أولاً وأخيراً، وإلا لما كان خطيراً من الأساس!

غالباً ما يشعر الناشطون العلمانيون والراديكاليون التحرريون بالعجز إزاء الأحداث العاصفة والحروب الطاحنة التي يمرّ بها العالم العربي. هذا العجز لا يطال فقط عدم القدرة على الخروج بمواقف ورؤى واضحة تتجاوز ثنائية الطغاة والظلام، بل هو أيضاً **عجز عملائي تكتيكي على الأرض** – عجز عن القيام بالنشاطات التي تستطيع خلق أمر واقع جديد. هنالك فراغ هائل في مخيّلة الأوساط البديلة تدفعها لتكرار نفس التظاهرة والنشاط مراراً وتكراراً من دون كلل ومن دون التوقّف للحظة للتفكير بأسلوب مختلف.

بما أن التظاهر من دون سياق تنظيمي تعبوي سابق هو مجرد ظاهرة صوتية، وبما أن معظم مشاريع الأعمال التغييرية الحالية هي مشاريع رقمية لا تؤثر كثيراً على الواقع، نقترح هنا عشرة نماذج مختلفة لمشاريع تغييرية حقيقية يمكن البدء بها منذ اليوم – ولا تشمل التظاهر ولا المشاريع الرقمية.

قبل الخوض بها، نلفت النظر إلى أنه برأينا المتواضع، المشروع الرئيسي- الذي يجب العمل عليه هو خلق حركات علنية منظمّة ذات رؤى وأهداف واستراتيجيات واضحة تعمل على مقاومة سيستيم العبودية المثلثة لرأس المال والسلطة والدين وبناء مجتمعات محلية مستدامة وحرّة.

## 1) الجبهة العلمانية – النوادي العلمانية

ما نقصده بالجبهة العلمانية هو العمل على إنشاء تجمّع سياسي يضمّ الأطراف العلمانية غير الحزبية (كالنوادي العلمانية في الجامعات، الجمعيات النسوية، ناشطي الحملات التي تعمل على قوانين معيّنة، بالإضافة إلى بعض المجموعات الناشطة شبه الحزبية كالمجموعات اليسارية وغيرها)، بهدف دفع الأجندة العلمانية والتغييرية إلى الأمام عبر الضغط لتغيير القوانين والسياسات العامة والقرارات الحكومية (أمثلة من لبنان: الزواج المدني، الجنسيّة، قانون حماية المرأة من العنف الأسري...).

أهمية إنشاء هكذا جبهة هو توحيد المجموعات الناشطة المختلفة على برنامج موحد وخطة عمل واحدة، ووضع كل الجهود والموارد في مكان واحد بدل الاستمرار في التشتت الحالي. الميزة الثانية لهذا مشروع هو وجود جسم دائم ومنظم يدعم الأجندة العلمانية في وجه التقدم المنظم للأصوليين الدينيين وتشريعاتهم في المجتمع - الجبهة العلمانية هي خط دفاع بكل بساطة: علمنة في مواجهة الأسلمة. المهم هنا هو تحديد الهدف: جبهة سياسية من هذا النوع لا تهدف لتغيير سياسي شامل، لكنها تضغط بقضية محددة جداً هي العلمانية والقوانين المدنية.

عند عدم توافر الظروف لإنشاء جبهة علمانية بالشكل الذي نوصيه، يمكن دائماً إنشاء نوادي علمانية في الجامعات تساعد على نشر ونقاش الفكر التنويري التحرري من خلال المعارض والفيديو والمحاضرات والحوارات. تجربة **النادي العلماني في الجامعة الأميركية في بيروت** هي نموذج يحتذى به.

## 2) موائد الطعام المجاني

نحن معتادون على موائد الإفطار الرمضانية التي يبادر إليها السياسيون في رمضان لحصد عطف الفقراء أو أصواتهم الانتخابية، لكن لماذا لا تبادر المجموعات الراديكالية إلى تحويل هذا النوع من الموائد إلى جزء دائم من عملها؟  
الغذاء هو حق لكل مخلوق حيّ وتقديم الطعام بشكل مجاني ودوري هو فعل يعود بالخير المباشر على الفئات الضعيفة، كما أنه فرصة ممتازة للتواصل مع أكثر الفئات المسحوقة في المجتمع وتعريفها (وتحريضها) على النظام غير العادل الذي جوعها وشردها.

## 3) تعاونيات مشاريع الأعمال

التعاونيات هي تجربة عرفتها العديد من بلدان العالم العربي وخصوصاً لبنان ومصر التي شهدت العديد من التعاونيات الغذائية والزراعية والحرفية. في التعاونية، يقوم عدد من الأشخاص بوضع مدخراتهم سوية لإنشاء مشروع صغير أو متجر بأسعار منخفضة، ما يجعله نافعاً لأفقر الفئات، ويتم توزيع الأرباح بالتساوي على المساهمين بالتعاونية بدل أن يكون هنالك مالك واحد أو مجلس إداري يحصد كل شيء.

مشاريع الأعمال الكبرى تحقّق سنوياً أرباح خيالية لأنها تحتفظ بالأرباح وتعطي العمّال رواتب مضحكة – مثل سلسلة متاجر سبينيس في لبنان التي يقول مديرها العام مايكل رايت أن أرباحها في العام الماضي لامست المليار دولار. المليار دولار في حالة شركات كبرى مثل سبينيس تدخل إلى جيبية شخص واحد أو بضعة أشخاص على الأكثر، لكن في حالة التعاونيات، يحصل العمّال على حقوق أكثر (كونهم في معظم الأحيان من عائلات المساهمين في التعاونية) كما أن عائدات التعاونية تعود للناس المساهمة فيها، لا لطبقة مغلقة من المدراء.

#### (4) تعاونية إنعاش الزراعة المستدامة (الفردية والعائلية)

نتحدّث هنا عن خطوة أبعد بعد من التعاونية الغذائية وهي التعاونية الزراعية التي تعمل خصيصاً على إنعاش الزراعة العائلية والمنزلية، لا الزراعة الصناعية للمساحات الشاسعة من الأراضي.

يمكن لهذا تعاونية أن تقدم سلفات مالية ومساعدات عينية وبذور جاهزة وأن تنشر المعرفة وتقوم بورش العمل وتبادل الخبرات حول الأساليب الزراعية المنزلية المستدامة مثل **الزراعة المعمّرة** المستدامة permaculture التي تتيح للناس تأمين 30 % على الأقل من غذائهم اليومي من خلال حديقة صغيرة.

الإحياء الزراعي من هذا النوع يعزّز مناعة الأفراد والعائلات والقرى تجاه الأزمات الاقتصادية والسياسية في وجه حصار الطغاة، حيث يوفّر بفاتورة الطعام ويضمن وجود غذاء على موائدها مهما كانت الظروف في البلد.

#### (5) تعاونية البناء الطبيعي

هنالك ثلاث مهام لهذا تعاونية:

أ. مساعدة الأعضاء على بناء وصيانة وإصلاح كل ما يتعلّق بالأمور المنزلية بكلفة أقل (من خلال الأعضاء الذين يتمحور مجال عملهم حول هذه الأمور حيث تقوم التعاونية بمهمة الوصل بين صاحب المنزل والعامل المختصّ ويعود ذلك بالنفع على الجهتين).

ب. المساعدة على تدعيم وإعادة تصميم البيوت لجعلها أكثر متانة وصحية وبيئية وذلك يساعد على تخفيف فاتورة الكهرباء والتدفئة والتبريد وتعزيز سلامة وصحة الساكنين في المنزل، خصوصاً أن معظم أبناء الطبقة المسحوقة يعيشون في مباني ومنازل غير ملائمة وعلى شفير السقوط في أية لحظة.

ج. نشر- وتصميم مباني مرتكزة على **البناء الطبيعي المستدام**، كالمباني الطينية والترابية والحجرية المستخدمة قديماً من المواد المحلية، والتي تتمتع بثبات أكبر وبخصائص سكنية أفضل بكثير من المباني المعاصرة من ناحية التدفئة والتبريد والتهوية والشمس، وهي لا تحتاج لمهندسين متخصصين أو رخص بناء من السلطات السياسية، والأهم أن كلفتها هي أقل بخمس مرّات على الأقل من كلفة البناء بالباطون والحديد. وهي فوق كلّ ذلك صديقة للبيئة ويمكن للسكان المحليين بناءها من الموارد المحلية فقط من دون الاعتماد على أحد. كل ما يتطلبه الأمر هو الإرادة ومعرفة طريقة البناء.

## 6) دار نشر البروباغاندا الراديكالية

في ظلّ زحمة الستاتوسات والنشرات الإخبارية، هنالك نقص مثير للدهشة في الطروحات الراديكالية وهذا ينعكس سلباً على ثقافة الشباب المهمم بالتغيير. نحن من دون شك بحاجة إلى عشرات مراكز الانتاج المعرفية التي تنتج وتناقش الطروحات الجذرية وتحرض الفئات المهمشة والمسحوقة على التمرد وتشجّع الناس عموماً على البدء بالتحوّل الاقتصادي الاجتماعي البيئي بجهودهم الخاصة، وتفكّك منظومة الاستعباد المعقدة التي تحكم كافة تفاصيل حياتنا. وكلّ ذلك يجب أن يكون باللغة العربية.

وربّما أقرب ما يمكن فعله كمشروع في الوقت الحالي هو دار نشر- الكتروني أو وركي ينشر- الفكر والتحليلات الراديكالية والمعلومات العملية المفيدة بشكل دوري ومنظم.

## 7) البيت الراديكالي

نعود هنا إلى تجربة البيت العلماني في بيروت بين عامي 2008 و2009، الذي كان مركز تنويري مهم للعلمانيين في بيروت في فترة كانت الأحزاب الطائفية فيها تضيّق الخناق على ما تبقى من مساحات حرّة في البلد. وجود مساحة فيزيائية جغرافية غير رقمية يمكن فيها للراديكاليين أن يلتقوا، أن يتحاوروا، أن ينظّموا أنفسهم، وأن يقوموا بورش العمل والاجتماعات والتحركات على أرض الواقع، هو أمر أكثر من مهم للمشروع الراديكالي التحرري.

## 8) صندوق المنح التعليمية

كراديكاليين تحرّرين غالباً ما نجد أنفسنا وحيدين من دون دعم مادي في مفاصل حياتية مهمّة كالجامعة مثلاً، ونحن الشباب الآتون من عائلات فقيرة من دون سند إقطاعي أو حزبي.

لذلك، هذا الاقتراح بسيط جداً: إنشاء صندوق من تبرّعات دورية لأعضاء المجموعات الناشطة يقدّم ثمن التسجيل في المدرسة أو الجامعة للناشطين الراديكاليين التحرريين الذين لا يتوافر بحوزتهم المبلغ المطلوب. قد لا يتجاوز المبلغ المقدم مئة دولار، لكن هذا المبلغ بالنسبة لأطفال عائلات كثيرة هو الفارق بين إكمال التعليم والتوقّف عنه.

## 9) مشاريع التشجير المركز

زراعة شجرة والاهتمام بها – وخصوصاً في العالم العربي المتصحّر، هو برأينا المتواضع أفضل مشروع راديكالي يمكن لأي شخص أن يقوم به في أيّ وقت. لكن الزراعة العشوائية لبضعة أشجار في مكان ما ثم نسيانها لا يأتي بالكثير من النتائج، ولذلك اخترنا تعبير "التشجير المركز" لهذه الفكرة.

ما نقصده بالتشجير المركز هو اختيار منطقة جغرافية محدّدة تحتاج بشدّة للأشجار ووضع خطة منظمّة وطويلة الأمد لتحويلها إلى منطقة خضراء مع ما يعنيه ذلك من مشاريع تشجير متتالية واهتمام مستمرّ.

في حالة لبنان مثلاً، تخطر على بالنا ضرورة إعادة تخضير منطقة جبال لبنان الشرقية وسهل البقاع التي فقدت غطائها النباتي بشدّة، لكنها لم تستحوذ على اهتمام الجمعيات البيئية البرجوازية كونها منطقة ريفية فقيرة.

## (10) تدريب خلايا المقاومة السرية

كل حركة تحرّرية في التاريخ كانت تضمّ جناحاً يتهمه الإعلام بأنه متطرّف، وكان دور هذا الجناح رئيسي في نجاح هذه الحركات بتحقيق أهدافها.

في زمن قائد حركة التحرر الهندية المهاتما غاندي كان هنالك الوطنيون الهنود الذين شنّوا حرب عصابات على الجيش البريطاني، وفي زمن قائد حركة الحقوق المدنية السوداء الأميركية مارتن لوثر كينغ كان هنالك مالكوم أكس والفهود السود وغيرهم من المجموعات السوداء المسلّحة، وفي زمن قائد حركة مناهضة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا نلسون مانديلا كان هنالك تنظيم رمح الأمة الذي شنّ حرب تخريب وتفجير على مؤسسات الدولة... الخ. يمكن إيجاد آلاف الأمثلة المشابهة من حول العالم من أماكن مثل إيرلندا الشمالية، فلسطين، النيبال، فنزويلا... الخ.

رغم ذلك لا يزال **هنالك تحريم شبه تام على الحديث حتى عن امكانية استعمال تكتيكات عنفيّة في الحركات الراديكالية**، رغم أنها تواجه خصوماً فاشيين وظلاميين ورأسماليين لا يتوانون للحظة عن استخدام القوّة في وجهها.

إلى ذلك، التكتيكات العنفيّة لا تعني بالضرورة الاعتداء على الناس واستهداف الأشخاص، لأن المنظومة الرأسمالية الصناعية اليوم يمكن تعطيلها من خلال طرق كثيرة لا تتضمّن إيذاء أي شخص بريء.

قد يقول البعض أن التكتيكات العنفيّة لا تحصد سوى نتائج سلبية، خصوصاً أن من يقاتل اليوم هم الأصوليون والظلاميون وفاشييو الطغاة، لكن المشكلة ليست في أن هؤلاء يقاتلون من أجل ما يؤمنون به. المشكلة هي أننا نحن لا نقاتل من أجل ما نؤمن به. وهذا هو المشروع العاشر الذي يمكن تنفيذه اليوم: تدريب الخلايا الراديكالية السريّة، محارب تلو آخر.

هنالك نغمة سائدة في أوساط العلمانيين واليساريين والتحرريين تتذمر من التقدم الواضح للإسلاميين على كافة الأصعدة. بعض القوى العلمانية واليسارية تبرّر هذا التقدم بطرق غير منطقية كقولها إنه يعود إلى أجنّادات ومؤامرات دولية، وبعضها يتعامل معه بنكران تام وفوقية شنيعة فيشيرون إلى أنه ليس سوى دليل آخر على تخلف شعوبنا وجهلها.

للأسف، يبدو أن الهدف الوحيد لانتشار هذه التبريرات الخاطئة هو إعفاء العلمانيين من التعامل مع الواقع كما هو ومعرفة الأسباب الحقيقية لفشلنا نحن ونجاح الإسلام السياسي. لا نهدف للقول إنه لا يوجد دعم خارجي مشبوه للإسلاميين يساهم في نجاحهم، ولا نقول إن الإسلاميين لا يستغلّون الجهل لنشر عقيدتهم وبسط سيطرتهم السياسية، فهذه أمور معروفة، لكنها في رأينا ليست العوامل الأساسية التي جعلتهم ينجحون في مواجهتنا. فيما يلي العوامل الداخلية التي نعتقد أنها تساهم بذلك:

### 1) التفوق الاستراتيجي للإسلام السياسي

تأسست الأحزاب الإسلامية والشيوعية في الوقت نفسه تقريباً في العالم العربي، فالحزب الشيوعي في لبنان وسوريا تأسس في العام 1924 فيما تم تأسيس الإخوان المسلمين في العام 1928، لكن كان هنالك فارق أساسي في أسلوب العمل، بحيث ركّز الإخوان المسلمون على تأسيس المدارس والجمعيات التي أوجدت فيما بعض الحاضنة الاجتماعية والثقافية للإخوان، فيما ركّزت الأحزاب الشيوعية على العمل السياسي والانتخابات والتظاهرات.

بعد انحسار المدّ اليساري في أوائل التسعينيات، كانت الأحزاب اليسارية والشيوعية مجرّد هياكل عظيمة بالكاد تستطيع تنظيم تظاهرات، فيما كانت القوى الإسلامية أصبحت شبكات هائلة من المدارس والجوامع والمؤسسات الخيرية والأحزاب السياسية.

الأمر نفسه تكرر بعد التسعينيات، إذ فيما كان العلمانيون واليساريون من همكون بمعارك داخلية وجانبية وبنقاشات أيديولوجية وسياسية عقيمة شلتّ فعاليّتهم في المجتمع، كان الإسلاميون يبنون أنفسهم على أنهم المدافعون عن الطبقات الشعبية والبدليل الشامل عن الأنظمة الاستبدادية السائدة في العالم العربي.

السيناريو نفسه تكرر بعد الحرب سقوط صدام حسين في العراق عام 2003، حيث نظّم الإسلاميون أنفسهم عسكرياً وخاضوا المعارك ووضعوا الخطط وأنشأوا التنظيمات المقاتلة فيما كان اليساريون ينزلون في تظاهرات خجولة ضد الحرب. ومن بعدها أتت تنظيمات كداعش والنصرة وأنصار الشريعة وما شابهها لتظهر حجم البنية التحتية التي بناها الإسلاميون خلال السنوات السابقة، فيتفاجأ بهم العلمانيون واليساريون كأنهم كانوا غائبين عما كان يجري في بلادهم طوال السنوات الماضية.

رکز معظم الإسلاميون على العمل الطويل الأمد، فيما كانت أعين اليساريين على أحداث آنية لا تقدّم أو تؤخّر كثيراً على سير التاريخ في منطقتنا.

## (2) التفوق الأيديولوجي والعقائدي للإسلام السياسي على الطروحات العلمانية الخجولة

فيما يقدّم الإسلاميون نظرة شاملة للحياة والمجتمع والوجود تبدأ من سبب وجود الكون وتصل إلى كيفية الاستحمام وطريقة ممارسة الجنس، يكتفي الآخرون بطروحات جزئية وهزيلة كطرح سياسي هنا ومفهوم فكري هناك ويبتعدون عن كلّ ما من شأنه أن يبدو كأنه رؤيا كاملة.

هنالك عقدة لدى العلمانيين واليساريين والتحرّرين تجعلهم يحجمون عن تقديم أي رؤيا فلسفية متكاملة لمشروعهم بسبب خوفهم من أن يظهروا كأنهم مجرد شموليين آخرين في مواجهة شموليين إسلاميين. هذا الخوف مفهوم لكته يشكّل نقطة ضعف كبيرة لنا، إذا لا يمكن مواجهة نظرة حياتية شاملة بطرح سياسي محدود.

الناس تبحث عن أسلوب حياة لا عن بيان سياسي، تبحث عن أسلوب في التفكير والعيش والوجود لا عن تغيير قانون من قوانين الدولة فحسب. الناس ببساطة تبحث عن إجابات كبرى في عصر انهيارات كبرى، ونحن بحاجة لرؤيا روحية وثقافية واجتماعية شاملة تكون بمثابة بوصلة حياتية في زمن يحتاج فيه الجميع لإعادة اكتشاف الطريق.

### (3) التفوق التكتيكي للإسلام السياسي على التنظيمات العلمانية واليسارية والتحررية

فيما يتوحد معظم الإسلاميين على هدفهم الاستراتيجي المتمثل بإقامة مجتمع إسلامي مثالي وإعادة الخلافة الإسلامية، تتبع القوى الإسلامية تكتيكات متنوّعة جداً لملاحقة هذا الهدف ولا تحصر نفسها بتكتيك واحد كالقوى التحررية. من بين الإسلاميين من يركّز على الدعوة والبناء الثقافي، ومنهم من يركّز على العمل السياسي والانتخابي، ومنهم من يمتشق السلاح في وجه الدولة، ومنهم من يقاتل بأساليب حرب العصابات ومنهم من يستخدم التفجيرات الإرهابية على الأبرياء.

في المقابل، العلمانيون واليساريون والتحرريون يستخدمون أسلوب واحد في العمل ولا يزالون يطبعون بياناً بعد بياناً ويقومون بنفس النوع من التظاهرة والاعتصام كلما أرادوا التحرك بشأن قضية. كل الأصوات التي تشكك في جدوى التظاهر العشوائي والبيانات والتكتيكات السياسية التقليدية تواجه في أوساط اليسار والعلمانيين بالتخوين والتشكيك، وكل دعوة لاستخدام تكتيكات أكثر جذرية في مواجهة السلطة يواجهها العلمانيون بالاتهامات والرفض.

نحن لا نقول إنه على العلمانيين واليساريين أن يصبحوا إرهابيين ويمارسوا العنف العشوائي، فتقديرنا للحياة هو ما يميّزنا أساساً عن خصومنا الظالمين، لكننا نقول إننا يجب أن نعيد النظر بأسلوب عملنا ونفسح المجال لصعود قوى جذرية من بين صفوفنا تستخدم تكتيكات أكثر فعالية في مواجهة السلطة.

### (4) التفوق التنظيمي للقوى الإسلامية في مواجهة التشتت العلماني واليساري

فيما هنالك عشرات التنظيمات الإسلامية التي يتراوح حجمها ما بين مئات الآلاف والعشرات والتي يتراوح انضباطها ما بين الجيش الهرمي والنادي الجامعي، نكاد لا نستطيع أن نجد تنظيم علماني أو يساري واحد فعّال في أيّ من البلدان العربية.

الثقافة السائدة في الأوساط العلمانية واليسارية الناشطة هي ثقافة ترفض التنظيم والانضباط وتركّز على المبادرات الفردية العشوائية والشبكات الرخوة من الناشطين.

منذ العام 2011، شهدنا عشرات المحاولات في مختلف أنحاء العالم العربي لتأسيس تنظيمات علمانية وتحرّرية، واصطدمت معظم هذه التجارب بالثقافة الفردانية السائدة في صفوف اليساريين والمتمثلة برفض التنظيم وقلّة الانضباط وبصراعات الأفراد التي لا تنتهي (بعض التنظيمات ظهرت فيها صراعات داخلية على السلطة وغيرها وهي لم يتعدّ عدد أعضائها العشرات).

إنّنا نريد أن نواجه الإسلاميين والأنظمة، فالطريقة الوحيدة لذلك هي عبر تنظيمات قوية تستطيع أن تكون مقاومة منظمّة حقيقية في وجه الظلمة.

## 5) التفوق الأممي للإسلاميين

من سخرية القدر أن يكون الإسلاميون في القرن الواحد والعشرين هم أكثر أمميّة وعالميّة من اليساريين في كافة أنحاء العالم. هنالك عشرات الجنسيّات المختلفة التي تقاتل في صفوف الإسلاميين في سوريا والعراق، وهنالك مئات المنظمات الإسلامية التي تجمعها مظالم تنظيمية كالجمعيات الإسلامية في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها، وهنالك علاقات وثيقة بين معظم التنظيمات الإسلامية في معظم أنحاء العالم بحيث تدعم بعضها بعضاً من أندونيسيا إلى الولايات المتحدة مروراً بالعالم العربي.

في المقابل، هنالك في بيروت وحدها نحو خمس تنظيمات يسارية وعلمانية لا تتحدّث مع بعضها بعضاً، فيما لا يوجد ولا حتى مؤتمر يقيم في العالم العربي جمع تحته تنظيمات علمانية ويسارية من عدّة بلدان.

فيما يتعامل الإسلاميون على أن المعركة هي معركة عالمية شاملة ويخوضونها في وجهنا على هذا الأساس، لا نزال نحن غارقون في الحدود القومية والتنظيمية التي لم تنفعنا بشيء لعقود طويلة. إنّنا نريد أن نحقق تكافؤاً في المعركة في وجه الإسلاميين، علينا أن ندرك أن المعركة مع الظلاميين والسلطات والأغنياء هي معركة عالمية، تستوجب رؤية أيّدولوجية عالمية وتنظيمات عالمية بكلّ ما للكلمة من معنى.

## 6) القدرة على انتاج الكوادر والقيادات لدى الإسلاميين

منذ بضعة أسابيع، توفي الرفيق اللبناني باسم شيت الذي كان يشكّل محرّكاً رئيسياً للقوى اليسارية الشابة في لبنان وكانت وفاته خسارة لا تعوّض للمشهد التغييرى في هذا البلد الصغير.

المشكلة أن هذه القصّة تكرّرت في لبنان قبل رحيل الرفيق باسم، وتكرّر مع اليساريين في كافة أنحاء العالم العربي: هنالك شخّ هائل في القيادات والكوادر لدرجة أن غياب شخص واحد يؤثّر على كلّ العمل العلماني واليساري في بلد بأكمله.

الإسلاميون لا يعانون من هذه المشكلة مثلنا نحن. صحيح أنه هنالك قيادات لا يمكن استبدالها إن ذهبت، لكن المشكلة هي أننا لا نملك سوى قلّة من القيادات والكوادر ولا يوجد لدينا آلية لإنتاجهم بشكل مستمرّ لأننا نفتقر للتنظيم. القيادات والكوادر ينبثقون من التنظيم لا من الفراغ.

إلى ذلك، الثقافة السائدة في صفوفنا ترفض وجود قيادات رغم وجود عدد هائل من المتناحرين على مواقع القيادة.

## 7) التفوّق المالى للإسلاميين

هنالك أمر غالباً ما يتم تجاهله عند الحديث عن نجاح الإسلاميين وهو أنهم يمتلكون قاعدة مالية صلبة غير مرتبطة في البدء بأي تمويل أجنبي.

من يعرف الأحزاب والقوى الإسلامية عن قرب يعلم أنها جدّية جداً في تأمين مصادر تمويلها بنفسها وأنها تحصل على رسوم واشتراكات شهرية من الأعضاء فضلاً عن المشاريع التجارية العديدة التي تنخرط بها، وهي كلّها تؤمّن لها أرضيّة مالية كافية للقيام بالنشاطات والتحركات التي تريدها.

أما العلمانيين والتحرّيين، الذين يصرفون أحياناً عشرات الدولارات خلال سهرة مع أصدقائهم، فمعظم تنظيماتهم لا تستطيع طباعة ملصق واحد من دون الاستدانة أو إطلاق حملة تبرّعات. في كلّ تنظيم يساري عرفته، هنالك تقريباً إهمال كامل للشأن المالى، كأن المال هو شرّ يجب الابتعاد عنه حتى ولو عني ذلك الإفلاس المستمرّ للمنظمة وشللها الدائم بسبب ذلك.

إن كنّا نريد أن نكون جدّيين في معركتنا، علينا أن نكون جدّيين في إيجاد الاستمرارية المادية لمنظّماتنا وأفرادنا؛ فنحن نخوض حرباً، وشئنا أم أبيينا، الحروب تحتاج للمال.

## 8) الالتزام الحياتي التام للإسلاميين بقضيتهم

هنالك آلاف الإسلاميين المستعدّين للموت من أجل قضيتهم، وآلاف غيرهم مستعدّين لملاقاة قضبان السجون وعصي-رجال الأمن من أجل قضيتهم؛ في المقابل هنالك عشرات اليساريين غير المستعدّين لحضور نشاط يساري ما لأنهم يريدون احتساء القهوة في مكان آخر.

هذا لا يعني أن كل إسلامي هو ملتزم بقضيته حتى الموت، ولا يعني أنه لا يوجد تحرّرين مستعدّين للقتال، بل يعني أنه هنالك فارق واضح في نسبة الالتزام الحياتي بالقضية حين نقارن بين الاثنين.

هذا الفارق يعود بجزء منه إلى أن الإسلاميين يتاجرون بالدين والوعود الكاذبة بحياة ثانية في الجنّة ما يسهّل على أتباعهم التضحية بأنفسهم طمعاً بالوهم الذي باعته لهم العمامة، لكنه يعود بجزء منه أيضاً إلى ظروف عمليّة على الأرض: وجود رؤيا شاملة وعمل جدّي على تحقيقها هو أمر يخلق الظروف المناسبة لبروز أفراد يتمتّعون بنسبة أعلى من الالتزام بقضيتهم.

من الصعب خلق الحماس لدى الشباب حين كلّ ما يقوم به اليسار هو إطلاق بيانات أو المشي- في تظاهرات ممّلة. وهذا ما يأخذنا إلى العامل الأخير والأهم الذي يساهم بالتفوّق الحالي للإسلاميين.

## 9) الإسلاميون يصنعون الأحداث، لا يأخذون المواقف منها

كلّ حركة ناجحة في التاريخ لم تنجح بسبب قدرتها على أخذ الموقف الصحيح من الأحداث، بل بسبب قدرتها على خلق هذه الأحداث. الحركة البلشفية الروسية لم تنجح لأنها اتخذت الموقف الصحيح من الحكم الاستبدادي لقيصر-موسكو، بل لأنها أشعلت ثورة بوجهه، والثورة الفرنسية لم تدخل التاريخ لأنها قدّمت شعار "الحرية، المساواة، الأخوة"، بل لأنها شتّت حرباً مفتوحة على الحكم الملكي.

اليوم، معظم الحركات الإسلامية تعمل على خلق الأحداث؛ إنشاء الخلافة الإسلامية مثلاً، السيطرة على آبار النفط، إسقاط الحكومات... الخ، وهذا يعود إلى أنها اكتسبت النضج الكافي وعناصر القوة المطلوبة للوصول إلى هكذا مرحلة.

أما نحن... نحن منشغلون باتخاذ المواقف من الأحداث والقضايا وبالجدال على فيسبوك وإدانة مواقف الآخرين من الأحداث والقضايا، بدل العمل على إنشاء عوامل قوّتنا لخلق هذه الأحداث أو التأثير فيها.

إن كُنَّا نريد أن نعود إلى خارطة هذا العالم، علينا أن نعمل على صنع الأحداث، لا أن نكتفي بالتفرّج عليها من بعيد.  
هنالك الكثير من الظلمة أينما التفتنا، والعالم ينتظرنا...

هنالك من دون شك تحولات كبيرة طرأت على أجواء النشاط التغييرى والأوساط اليسارية خلال السنوات القليلة السابقة.

رغم أن هذه التحولات باتت جليّة خلال الفترة الأخيرة، إلا أن معظم التحزيرين والمنتمين لهذه الأوساط يبدون كأنهم غافلون عنها تماماً.

كنّا كتبنا فى الماضى فى كتاب "لعنة الألفية" عن مجموعة من الأفكار التى تعتنقها التيارات التغييرية الحديثة والتى سببت لها فشل تلو آخر، لكن منذ إصدار الكتاب فى العام 2013 حتى اليوم، ترسخت بعض هذه الأفكار كأيدولوجيات لا منازع لها وتحولت إلى مسخ فكرى بشع يحظم قضاياه تحطيماً يميناً ويساراً. فيما يلى نتحدث عن بعض من أسوأ هذه الأفكار.

### فكرة الاختباء فى المساحة الآمنة Safe Spaces

المساحة الآمنة هى مفهوم يقوم بالأساس على أنه يجب توفير حيز مريح للفئات المعرّضة للعنف والظلم، لى يتمكن الأفراد من مناقشة قضاياهم والعمل عليها بحرية ومن دون خوف. هذا يعنى فى الممارسة أنه لا يمكن حضور الرجال مثلاً فى حلقة لدعم النساء اللواتى تعرّضن للاغتصاب، لأن وجود الرجال فى هكذا حلقة سيؤدى إلى توتر بعض المشاركات ويناقض الهدف منها. لطالما كان هذا النوع من المساحات الآمنة موجوداً فى المجتمع، ولا اعتقد أنه هنالك شخص منطقي يمكن أن يعترض عليه. مشكلتنا مع هذه الفكرة الآن هى أن اليسار وناشطى الانترنت قرّروا أن الهدف هو تحويل كل شيء إلى مساحة آمنة كبيرة يريدونها أحياناً أن تشمل العالم بأجمعه.

فى الممارسة، يعنى ذلك أن أوساط التغيير خلقت مفهومها الخاص للمجتمع المثالى – على الطريقة الدينية – وتحاول تطبيقه على نفسها وعلى الآخرين تماماً كما يحاول الظلاميون تطبيق نموذجهم الخاص للمجتمع الإسلامى.

اليسار حالياً، وخصوصاً بشقّه الغربي، يحفل بحملات لمنع أساتذة جامعات من إلقاء محاضراتهم ومنع صحافيين من كتابة مقالاتهم وطرد موظفين من أعمالهم وحتى منع مطوري ألعاب من إطلاق ألعابهم الالكترونية بحجة أنهم لا يعتقدون قيم إنسانية معيّنة أو يهدّدون "المساحة الآمنة" للنساء أو لأقليات أخرى.

في العديد من الأحيان، يكفي أن تكون رجلاً لكي تعتبر الأوساط التغييرية (وخصوصاً بشقها النسوي) شريكاً سلفاً بكل الجرائم التي تحصل في العالم. هذه الأجواء التي بدأت بشكل أساسي في الغرب تنتقل بقوة الآن إلى صفوف التيارات اليسارية العربية، وخصوصاً في صفوف الأفراد الذين يعيشون على الانترنت.

الهوس بالمساحة الآمنة هو أيضاً إحدى الديناميات التي تساهم بتفتيت الشبكات اليسارية وتغذية النزاعات الداخلية فيها، حيث أن الصراعات الشخصية والتشهير الالكتروني تبلغ أعلى مستوياتها الآن وكلها قائمة على اتهامات متبادلة بين الناشطين أنفسهم حول سلوك شخصي. (أو جنسي) أو ستاتوس فايسبوكي ما لأحدهم. دراما الفايسبوك تشكّل اليوم خبز وملح الناشطين، والأمر كلّه مثير للشفقة.

### ثقافة الاستياء والرقابة – أو صدمة الكاريكاتور المسيء للرسول بنسختها اليسارية

حين قام الإسلاميون منذ بضعة سنوات بإحراق السفارات واغتيال الفنانين اعتراضاً على رسوم كاريكاتورية اعتبروها مسيئة للإسلام، استطاع معظم اليساريون وقتها اتخاذ موقف عقلائي وأدركوا مستوى الظلامية والسخافة والنفاق الذي أظهرته القوى الإسلامية المتمثل باحتجاجها على الرسوم الكاريكاتورية والسكوت عن قطع الرؤوس.

للأسف، يقف اليساريون وناشطوا الانترنت في موقف مشابه اليوم، حيث أصبحوا يعترضون ويحتجون على كلّ نتاج فكري وثقافي لا يتوافق مع أيديولوجيتهم ويلهيههم ذلك عن القضايا الحقيقية والأكثر أهمية.

تارةً يحتجون على مسلسل تلفزيوني لأنه يظهر مشهد اغتصاب، وتارةً يغضبون من إعلان لأنه استفزازي بحق شيء ما، وتارةً يغضبون عليك أيضاً لأنك وصفت أحدهم بالسمين في صورة على فايسبوك. الناشطون اليوم يقفون أيضاً في الكثير من الأحيان جنباً إلى جنب مع الإسلاميين في رفض النتاجات الفكرية والفنية التي يعتبرونها تسيء للدين – حتى حين تقول شيئاً على وسائل التواصل الاجتماعي ينتقد الدين من دون موارد، ستجد

”المثقفين” يعترضون عليك قبل الإسلاميين. في اليسار العصري، لا تستطيع أن تتحدث عن الإسلام أو قضايا النساء والعمّال أو دونالد ترامب أو أي شيء آخر إلا ضمن الحدود والمفردات والتعابير الذين يحدّدونها لك.

بين الهوس بالمساحة الآمنة وسيادة ثقافة الاستياء يبدو أن اليسار اليوم مهووس بحماية نفسه من الآراء المختلفة بحجة أن كل الآراء الأخرى هي متخلّفة وعنصرية ورجعية وغير مقبولة.

### سياسات الهوية

فيما كان اليسار التقليدي يدعو لتجاوز الهويات الدينية والعرقية والجنسيّة والتعامل مع الإنسان كإنسان، يقف اليسار العصري ليقول لنا أن هذه الهويات هي أهم شيء وأنه علينا التعامل مع بعضها البعض ومع العالم على أساسها.

اليسار العربي مهووس بالهوية: جزء منه يعتنق العروبة كهوية مطلقة على الطريقة القومية، وجزء منه مهووس بالهويات الجندرية والتفضيلات الجنسية.

اليسار الغربي أسوأ حالاً حيث أن اللون والعرق يشكّل بالنسبة له هوساً آخر لا نجده كثيراً في العالم العربي (لكن هنالك ناشطون كثر في العالم العربي يتدمّرون من “الرجل الأبيض” رغم أن ظالمهم الأكبر هو ابن بلدهم نفسه).

سياسات الهوية هذه تضع النقاش السياسي في الأعضاء التناسلية، وتقزّم القضايا الصراعية الكبرى إلى مسائل متعلّقة بالهوية الشخصية والتفضيلات الجنسية. التعرّض للاضطهاد يصبح شرفاً والمزايدات حول من هو أكثر تعرّضاً للاضطهاد تهيمن على النقاش.

الناشطون يتنافسون على اكتساب التعاطف ويتعاملون معه كرصيد يمكنهم من تحسين موقعهم الشخصي والسياسي والمهني.

هنالك هرميّة ضمنيّة تحدّد قيمة كل شخص (والآراء التي يحملها)، يترتّب على أعلاها من يعتقد أنه الأكثر اضطهاداً، فيما يجلس الأقلّ اضطهاداً (الرجال والأكثرية) في أسفل الهرم. غالباً هنالك توقع مسبق أن رأي من ينتمي للأكثرية لا قيمة له، وأنه عليه أن يصمت وينصت فقط.

بما أنه لا يوجد طريقة علمية لقياس الاضطهاد، ما يحصل الآن هو أن من يسيطر على النقاش هو الأكثر عصابية والأقل توازناً فكرياً ونفسياً لأن هذه الذهنية جعلته صاحب الصوت الأعلى ورفعته إلى منزلة "الضحية-المخلص" (أو ما يعرف بعقدة المسيح، لكن ذلك حديث آخر).

## فكرة الامتيازات الشخصية ومسؤولية الفرد

حين تكون الهوية الشخصية هي القضية سيكون السلوك الشخصي الوسيلة.

تحدثنا بإسهاب في الماضي عن **عدم جدوى التركيز على السلوك الفردي لإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي**، حيث أن سلوك الأفراد محكوم بالبُنى المؤسسية والمادية والثقافية في المجتمع، ومن الأجدى التركيز على مواجهة هذه البنى وبناء منظومات بديلة. لكن هذا المنطق هو كلام فضائي بالنسبة للطبقة السائدة من الناشطين والمثقفين الذين لا يضاهاي هوسهم بالهويات سوى هوسهم بالسلوك الشخصي.

الأوساط التغييرية العصرية تؤمن أنه هنالك مجموعات شريرة بطبيعتها (مثلاً الرجال، البيض) يتمتع كافة أفرادها بامتيازات *privilege*، وهنالك مجموعات خيرة بطبيعتها (النساء، السود) يتعرض كافة أفرادها للاضطهاد. في هذه النظرة الضيقة للعالم، الأفراد الذين ينتمون للمجموعات الشريرة يمارسون شرورهم بشكل يومي من دون أن يعلموا ذلك لأنهم مبرمجون على الشر- (اليسار الغربي له حتى اسم لذلك هو *micro-aggression* أي الاعتداءات الصغيرة)، وعليهم بالتالي أن يعيدوا إنتاج أنفسهم للتخلص من هذه السلوكيات - وطبعاً هم بحاجة دائماً للإرشاد من قبل أحد أفراد المجموعات الخيرة الذين عليهم أن يتدخلوا باستمرار ليصححوا سلوك أولئك ويعيدونهم إلى الصراط المستقيم.

المشكلة هنا هي أن هذه الرؤيا بأكملها كاريكاتورية وتبسيطية وغير واقعية، لكن المشكلة الأكبر هي أنها تحوّل مجتمع الناشطين إلى مجتمع مهووس بالسلوك الفردي والرقابة القمعية المتبادلة بين أفرادها.

مجتمع الناشطين اليوم يقترب لدرجة كبيرة من مجتمعات المتشددين دينياً، حيث أن الجميع يخاف من الجميع ويمارس رقابته على الجميع ويحاول فرض سلوكياته وأخلاقه ومفرداته على الجميع.

لا اعتقد أنه يمكن للقوى التغييرية أن تقدّم هدية أفضل من هذه لسلطات الأمر الواقع، حيث أن التركيز على السلوك اليومي والأفراد يحوّل الاهتمام من المؤسسات والبنى التي تحكم حياتنا إلى الأشخاص الذين يعيشون معنا، ويصبح صراعنا مواجهات عبثية يومية مع أصدقائنا وعائلاتنا وبعضنا البعض بدل أن يكون مع المؤسسات الكبرى، وهذا ما يحصل حالياً.

## ثقافة الخوف من العالم

الأفكار السائدة حالياً في الأوساط التغييرية الليبرالية واليسارية تعبّر لدرجة كبيرة عن خوف من العالم وتمثّل رفضاً للتعامل مع الواقع كما هو. ذكرنا في مقال سابق أن **الطبقة السائدة للمثقفين والناشطين انفصلت لحدّ كبير عن الواقع**، ونضيف هنا على هذه الفكرة لنقول إنها الآن بصدد تطوير فلسفة كاملة تبرّر انعزالها عنه.

فكرة المساحة الآمنة مثلاً هي عبارة عن بناء فقاعات منعزلة تحميها من "شور" العالم. داخل هذه الفقاعات لا يوجد أي شخص أو فكرة تتعارض مع أفكارنا أو تشعرنا بعدم الراحة أو تحدّد قناعاتنا أو تذكّرنا بالواقع.

حين ننظر إلى ثقافة الاستياء من كلّ شيء والخوف من كل شيء والهوس بالهويات الشخصية والسلوك الفردي، نرى أن هذا الوسط عالق في طفولية غريبة، يهرب من الواقع وينزعج منه من دون أن يواجهه، يضيّع معظم وقته على أمور هامشية ونزاعات فردية من دون أن ينظّم نفسه لمواجهة متكاملة مع سلطات الأمر الواقع ومن دون بناء بدائل مؤسسية حقيقية.

المشكلة هي أن هذه الممارسات والأفكار تؤدّي إلى نفور الناس من أوساط النشاط التغييرية ومن قضايا التغيير بشكل عام، مع ما يعنيه ذلك على المدى البعيد من نتائج سلبية على الجميع. لكن هذا الأمر لا يجب أن يكون مفاجئاً لنا، فأوساط التغيير المهيمنة اليوم لا تريد تغيير الواقع، تريد الهروب منه والتدّمّر على وسائل التواصل الاجتماعي لا أكثر.

إن كانت هذه الطبقة تعتقد أن "المساحات الآمنة" التي تريدها هي صورة عن مجتمع المستقبل الذي تحلم به، فلديّ خبر لهم: العالم الذي تريدهونه سيكون مملاً وميتاً ومخوقاً تحت قبضة السلطة التي تتحكم بكلّ شيء فيه، فضلاً عن أنه مطابق تماماً للفلسفة الدينية التي تسعى بدورها لإنشاء عالم محتط بكتاب الله.

الوجود هو بحدّ ذاته صراع وحركة، الجمود هو سمة اللاشيء، هو سمة الموت والفراغ، لا الحياة. كل الوجود من أصغر ذرّة تراب إلى أكبر مجرّة في الكون يشارك في رقصة رائعة من الولادة والحب والموت والفرح والألم والتحوّل والوجد التي تتم مبادلتها بين جميع أجزاءه. حسناً، بعيداً عن الفلسفة، ما أقصده هو أننا بالتأكيد نريد عالماً أكثر عدلاً وأكثر دفئاً من الواقع البارد الذي نعيش فيه، لكن هذا لا يعني أن العالم الجديد يجب أن يكون رمادياً وجامداً كما يتخيّله الدينيون واليساريون والليبراليون.

العالم سيبقى دائماً في حالة صراع وسيكون هنالك دائماً معضلات علينا مواجهتها لأن هذه طبيعة الحياة. الفارق الأساسي هو طبيعة العالم الذي سنعيش فيه وطبيعة معضلاته وكيفية تعاملنا معها.

ليس الهدف أن نعيش في عالم لا صراع فيه، بل أن نعتنق الصراع وأن نتعلّم كيف نكون محاربين وعشاقاً ورهباناً يملئهم الجمال والخير في دربنا الجميلة هذه.

سيكون هنالك دوماً أولئك الذين يريدون للعالم أن يموت وأن يطابق كتبهم وأفكارهم، وسيكون هنالك دوماً أولئك الذي يريدون أن يغمضوا أعينهم وينصرفوا عن العالم، كما سيكون هنالك دوماً قبيلة من المحاربين الذين يعتنقون الحياة.

الصراع الحقيقي هو صراع البرية الأولى مع هوس الحضارة، مع الهوس بتنظيم العالم وإخضاعه وفقاً لفكرة أو كتاب، السؤال هو إلى أي فئة منهم نريد أن ننتمي؟

الثورة، كل ثورة، هي لحظة تاريخية غالباً ما تكون أكبر بكثير من المشاركين فيها. إنها ظاهرة أكبر من الفعل السياسي اليومي رُسم مسارها مسبقاً واختمر على مدى عشرات السنوات في السياسات والبُنى الاجتماعية والسياسية التي تحكم البلد.

منذ اندلاع انتفاضات العالم العربي في العام 2011 وصولاً إلى الانتفاضة اللبنانية المستمرة منذ أكتوبر 2019، نلاحظ أن القوى المنخرطة في الثورة تكرر في أحيان كثيرة نفس الأخطاء التي أفشلتها في الماضي. بما أن الثورة هي لحظة نادرة لتحقيق تغيير حقيقي – تغيير يعني الفارق بين الحياة والموت لملايين الناس – سنتحدث هنا بطريقة نقدية عن هذه الأخطاء، لا بهدف الانتقاد بل للمساعدة على ملاحظتها وتجنبها.

### الخطيئة الأولى: عدم وجود هدف واحد، بسيط، واضح، قابل للقياس عملياً وزمانياً

هنالك بعض الجاهلين الذي يكرّرون الجملة التالية عند كل ثورة: لا يجب أن يكون هنالك أهداف للثورة.

هؤلاء هم أعداء الثورة أكثر من السلطات لأن الثورة الخالية من الأهداف هي ثورة خالية من المعنى والفعالية. الهدف هو الشيء الأساسي الذي سيجمع الناس من أجله.

على هذه الأهداف أن تكون واضحة لا شعاراً عاماً يمكن إلباسه أي شيء. الأهداف الغامضة والشعارات العامة تتيح المجال أمام أجزاء من الطبقة الحاكمة بالتسلل إلى الثورة والتسلق على ظهرها. الأهداف الواضحة أيضاً تساعد الناس على تحديد انخراطها بالثورة وموقفها منها.

شعار “إسقاط النظام” مثلاً، قد يعني نية إنشاء نظام إسلامي أو ديمقراطية اشتراكية أو فيدرالية جديدة أو حرب أهلية، وسيضم تحت جناحه أطراف متناقضة ومتصارعة كما أنه سيؤدي إلى مخاصمة فئات شعبية ستفهمه على هواها. شعارات “محاربة الفساد” و “استرداد الأموال المنهوبة” مثلاً هي أيضاً شعارات عمومية فارغة لدرجة أن الطبقة الحاكمة في لبنان والعراق تبنتها كإحدى شعاراتها، فهو لا يحدّد الخصم ولا يسمّي الأسماء

بأسماؤها ولا يحدّد ما الذي يريد تحقيقه تحديداً. فلنقارن ذلك الشعار الفضفاض مثلاً مع شعار محاكمة الرؤساء الثلاث ومصادرة ثروتهم: شعار من هذا النوع لا يوجد فيه مكان للالتفات والهراء، ولا يترك مجالاً للسلطة للالتفاف عليه.

إطلاق عشرات الأهداف هو أيضاً أمر سلبي لأنه يشدّت الانتباه والجهود في اتجاهات مختلفة ومتناقضة ويسمح لقوى من السلطة بالادعاء بانتمائها للثورة.

لا يمكن للهدف أن يكون غير محدّد في المكان والزمان أيضاً لأن ذلك يبّد من اندفاع الثورة ويؤدي إلى اليأس من تحقيق التغيير. الثورة فيها شعور طوارئ، فيها غضب واستعجال، ولا يمكن للقدرة على تعبئة الناس أن تستمرّ بنفس الوتيرة لأشهر وسنوات.

أخيراً، يجب على الهدف أن يحدّد وسيلة تحقيق التغيير بوضوح. هنالك في نهاية المطاف وسيلتان لتحقيق التغيير السياسي: الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات أو الاستيلاء على السلطة عبر العنف. الثورة التي تعلن أنها لا تريد أن تصل إلى السلطة (كما حصل في لبنان والعراق)، هي ثورة تعلن عن نفسها أنها لا تشكّل تهديداً للسلطة الحاكمة ويمكن تجاهلها.

### الخطيئة الثانية: عدم وجود حركات منظمّة لها أهداف واضحة وملتزمة بتحقيق أهداف الثورة.

لا يوجد قيمة للأهداف إن لم يكن هنالك قوى منظمّة تعمل على تحقيقها. صحيح أن الثورات هي ردّات فعل اجتماعية غير منظمّة لكن إن أردنا تحقيق تغيير حقيقي طويل الأمد، يجب أن يكون هنالك قوى منظمّة ملتزمة به لأن القوى المناوئة للتغيير هي بدورها قوى منظمّة.

قلنا سابقاً أن **خلق بدائل سياسية واقتصادية واجتماعية عن مؤسسات النظام القائم يجب أن يكون المهمة الثورية الأولى** والأكثر أهمية. سنكرّر قول الأمر نفسه هنا:

نحن نحتاج لعشرات المؤسسات البديلة ولعشرات المجموعات والأحزاب والطروحات، التي تنتج كلّ منها خطابها وطروحاتها وقياداتها، لكي يكون بالإمكان تقديم بديل فعلي عن الطبقة السياسية الحاليّة، وإلا فسنبقى في نفس الدوامة.

طبعاً في لبنان كما في بقية أنحاء العالم العربي، هنالك بعض الحركات اليسارية المنظمة التي تشكّل جزءاً فاعلاً في الثورة لكنّها ليست كافية. فهي أولاً حركات صغيرة لم تستطع بعد تشكيل منافسة حقيقية للقوى السياسية الكبرى، كما أنها غالباً ما تقوم على إعادة تدوير الطروحات اليسارية التي فشلت في الماضي، حاملة نفس النزعات السلطوية والأيدولوجية التي دمّرت اليسار السابق.

اعتقد أن كلا اليسار واليمين غير قادران اليوم على الإجابة بفعالية على تحديات **الانهيار البطيء للحضارة** ولا يزالان يعملان وفقاً لقواعد لعبة العالم القديم الذي انتهى. رغم ذلك، اعتقد أن وجود حركات منظمة إن كانت يساراً أو يميناً أو ما يتجاوزهما، هو أفضل من عدم وجود حركات على الإطلاق.

أعداؤنا منظمون وملتمسون بأهدافهم من عصابات الدولة إلى عصابات المصارف إلى عصابات الأمن والظلاميين، ولا نستطيع مواجهتهم كأفراد معزولين.

### الخطيئة الثالثة: عدم وجود آلية واضحة لإبعاد الأشخاص غير المناسبين والمتسلّقين من صفوف الثورية

كل حركة منظمة في التاريخ وكل ثورة تدخل عاجلاً أم آجلاً في معضلة التعاطي مع المتسلّقين والأشخاص غير المناسبين في صفوفها. إن لم يكن هنالك آلية واضحة للتعاطي معهم مثل إبعادهم عن صفوف التنظيم أو عزلهم إعلامياً وسياسياً على لائحة سوداء للثورة، ستنمو ظاهرة الطفيليات وتتكاثر. الطفيليات قد تصبح مع الوقت وجوه بارزة وتتسلّم مواقع قيادية تؤثر على كل مسار الثورة، لأن السلطة والإعلام يفضّل عادة التعاطي معهم على التعاطي مع الراديكاليين الثوريين.

في الانتفاضة اللبنانية مثلاً، هنالك بعض المحاولات من هذا النوع لكن عدم وجود هدف واضح سمح لعدد كبير من الطائفيين والطفيليين والمتسلّقين التحدّث باسم الثورة وتشويشها بشكل مباشر أكثر من مرّة.

## الخطيئة الرابعة: على الثورة تحقيق أهدافها بسرعة قبل فسادها المحتوم

العديد من الناس لا يستطيعون التعامل مع هذه المعضلة: كل ثورة كبرى ستفسد عاجلاً أم آجلاً. الأمر نفسه ينطبق على الحركات السياسية.

هنالك أسباب علمية وراء ذلك: يمكن للثورة تحقيق أهدافها فقط حين تصبح حركة كبرى، قوية، حسنة التنظيم وبمتناولها الكثير من الموارد، أي يمكن للثورة تحقيق أهدافها في اللحظة نفسها التي تكون في ذروة قابليتها للفساد.

هذا الفساد ليس بالضرورة فساد القائمين عليها رغم أن السلطة والثروة قد تفسدهم بسرعة، ما نقصده هو الفساد الذي سيظهر على شكل صراعات على السلطة والموارد وتغيّرات في الأولويات. هذا الفساد نراه أحياناً منذ بدايات الثورة حتى. هذا يعني أنه على الثورة أن تحقق أهدافها بأسرع ما يمكن في ذروة قوتها وعدم انتظار أي شيء.

## الخطيئة الخامسة: على التحوّل الذي تقوم به الثورة أن يكون غير قابل للعكس ولا يستوجب تدخّلها المستمرّ للحفاظ عليه

من الصعب شرح هذه الفكرة لأن كل شيء في الواقع السياسي والاجتماعي قابل للعكس مع الزمن لكن هنالك اختلاف بالدرجات.

على سبيل المثال، منع تدخّل رجال الدين في شؤون السياسة والمجتمع هو أمر صعب التحقيق من دون الضغط المستمرّ من الثورة وهو قابل للعكس بسهولة. في المقابل، إصدار قوانين للزواج المدني الإلزامي وإلغاء القضاء الديني والامتيازات الضريبية للمؤسسات الدينية عبر قوانين تشريعية نهائية هو أمر يصعب عكسه فيما بعد ولا يستوجب الضغط المستمرّ من الثورة للحفاظ عليه مقارنة مع الحالة الأولى.

تأميم أو خصخصة قطاع اقتصادي هو أمر أصعب للعكس من مجرد إصلاح الشركة أو تحقيق تغييرات إدارية فيها. تغيير شكل البلد من دولة مركزية إلى فيدرالية حيث تمتلك كلّ منطقة أنظمتها ودستورها الخاص، هو أمر أصعب للعكس مقارنة مع إصدار مرسوم تنفيذي بتوسيع اللامركزية الإدارية.

التغيير الثوري الحقيقي هو التغيير الذي لا يمكن للقوى المناهضة للثورة أن تجهضه بسهولة بعد فترة قصيرة من تطبيقه. لا نقول إن كل ثورة يجب أن يكون لها أهداف جذرية من هذا النوع (لأن بعض الثورات مجرد انفجار اجتماعي يمكن معالجته من دون تغييرات جذرية)، لكن على القوى

الثورية أن تعي أن الأهداف التي تستوجب منها التدخّل والضغط المستمر للحفاظ عليها لن تكون مستدامة وليست واقعية، وعليها بالتالي أن تفكّر بتحقيق أهدافها بطريقة لا يمكن إجهاضها بسهولة بعد فترة.

## الفصل السادس: معضلات الحركات التغييرية

إن كان هنالك من كلمة واحدة يمكن أن تصف شعوري تجاه الحركات التغييرية العصرية فهي هذه: خيبة الأمل.

في زمن نعيش فيه أزمة وجودية غير مسبوقة، لم ترتق أي من الحركات التحريرية والتغييرية إلى مستوى التحدي بل العكس هو الذي حصل.

في زمن غير مسبوق من الخواء الروحي والركود الاقتصادي والتأزم السياسي والبطالة العارمة والتفكك الاجتماعي والهراء الثقافي والتحول التكنولوجي والأوبئة والكوارث البيئية، في زمن شهدنا فيه تحوّل عشرات الدول إلى بلدان فاشلة وشاركنا مع الملايين من الناس بالتعبير عن رغبتنا العارمة بمستقبل أفضل بثورات وانتفاضات، نرى الحركات التغييرية تتخبّط يميناً ويساراً وتعلق بنقاشات عقيمة وأساليب عمل متحجّرة وتفشل بتقديم ولو بارقة أمل صغيرة في أيّ ميدان من الميادين.

على مدى السنوات كنا نتمنى ونسعى في أحيان كثيرة لخلق تلك الحركة التغييرية التي نحلم بها، والنظرة النقدية التي نقدّمها في هذه المقالات كانت تهدف للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. صحيح أن معظم كتاباتنا هي كتابات نقدية لكن هذا الفصل يتناول بشكل خاص أزمة الحركات التحريرية الموجودة بموقع يسار البوصلة السياسية كونها تاريخياً حاملة لواء التغيير. بذلك، نتحدّث بشكل مفصّل عن أزمة اليسار وعن معضلات تيارات محدّدة برز نجمها خلال السنوات الأخيرة، منها الأثرية (التي لا تزال طرحنا السياسي)، النسوية، البيئية، إضافة إلى مقال نقدي يحلّل حركة زائتجايست بعد بروزها رقمياً خلال الفترة اللاحقة للانتفاضات العربية واستخدمناها كمثال تحليلي لكافة الحركات العصرية المشابهة لها.

السقوط البطيء للرأسمالية الصناعية الذي يجري اليوم على قدم وساق يغيّر كل المعادلات الاقتصادية والسياسية ويرمي العديد من الإجابات الأيدولوجية الجاهزة التي كتّا نملكها في السابق في مهبّ الريح.

طبيعة الأزمة الوجودية التي يعيشها عالمنا تتطلّب أسئلة وإجابات لم نألّفها سابقاً. رغم ذلك، معظم حركاتنا السياسية وفلاسفتنا وسياسيّونا ومثقفونا لا يزالون يكرّرون على مسامعنا الأجوبة القديمة التي لم تعد تفيدنا بشيء، ويعيدون تدوير نفس طرق التفكير التي أدّت إلى هذه الأزمات من الأساس. لعلّ أبرز هذه الإجابات المكرّرة هي اليوم "الإجابة اليسارية".

صحيح أن اليسار هو تيار فلسفي وسياسي متنوع جداً، لكنّه، باستثناء بعض التيارات الأنركية والإيكولوجية المحدودة، يشترك بكافة أطرافه بالتركيز على محورين أساسيين هما الدولة والعدالة في توزيع الثروات، ولا يزال حتى اليوم على المنوال نفسه رغم أن طبيعة أزمنا المعاصرة تتخطى هاتين المسألتين بأشواط هائلة.

### طبيعة الأزمة

المشكلة الأولى في الإجابة اليسارية هي أنها تفشل في تشخيص الأزمة وجذورها؛ بالنسبة لليسار الأزمة هي ببساطة أزمة توزيع ثروات وسلطة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المهمّشة، إلا أن الواقع هو أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

المعضلة الوجودية التي نعيشها في وقتنا الحالي ناتجة عن طبيعة حضارتنا الرأسمالية الصناعية نفسها، لا عن شكل أو لون السلطات فيها ولا تقتصر على مشكلة في توزيع الثروات.

السيستيم الذي نعيش جميعاً في ظلّه ونشارك كلّنا في صناعته بطريقة أو بأخرى هو سيستيم استعبادي يرتكز على السعي خلف الربح والسلطة على حساب الحياة والعافية البشرية والإيكولوجية.

هذا السيستيم نعيشه على المستوى الفردي كنمط حياة كامل: هنالك أجهزة ومؤسسات تحتكر أساسيات الحياة وخاصة الغذاء والمسكن والأمان، وبالتالي يجب علينا أن نضع عقولنا وأجسادنا وكل حياتنا وكل ما فينا تحت تصرّف أشخاص آخرين (العمل) مقابل حفنة من الأوراق تتيح لنا الحصول على أساسيات الحياة.

هذه قصّته باختصار. السيستيم مرّكب بطريقة تجعل من شبه المستحيل على أيّ فرد الهرب من هذه الدوامة.

ما يحرك هذا السيستيم في العمق ليس هدفاً مادياً فحسب، بل هو رؤية أيّدولوجية شاملة تعتبر أن كل الحياة على الأرض مسخّرة لخدمة الإنسان، أو بالأحرى مسخّرة لخدمة لمجموعة محدودة جداً من البشر المتربّعين على قمّة الهرم. هذا السيستيم الشامل هو موزاييك من الأفكار والمؤسسات السياسية والعسكرية والمالية والأيّدولوجية والدينية والإعلامية. السلطات السياسيّة ليست سوى جزءاً واحداً من أجزاء كثيرة تغذي بعضها بعضاً.

الأزمات التي تلقي بظلالها علينا هي بدورها ليست نابعة مباشرة السلطات السياسية، بل:

لها جذور إيكلوجيّة: حضارتنا قائمة حرفياً على تحويل الحياة إلى موت من أجل القليل من الدولارات.

لها جذور جيولوجيّة فيزيائيّة: الطاقة التي أتاحت بناء حضارتنا الصناعيّة تتقلّص ببطء.

لها جذور روحيّة: هنالك أزمة وجوديّة في نظرنا للعالم ولأنفسنا

لها جذور اقتصاديّة: النظام الاقتصادي الذي يحكمنا مجنون بكل ما للكلمة من معنى.

الأزمات السياسيّة في معظمها هي نتائج لتلك الجذور لا العكس.

الأزمة إذاً عميقة وتتجاوز النظريات التقليديّة في الاقتصاد والسياسة؛ نحن نعيش عصر- نهاية النموّ، نهاية حقبة كاملة من التاريخ البشري وانحدار حضارة بأكملها على وقع الأزمات الطاقويّة والإيكلوجيّة والاقتصاديّة.

للأسف، الإجابة اليسارية لم تستوعب بعد عصر الانهيار الإيكلوجي والسقوط الحضاري الشامل ولا تزال في القرنين التاسع عشر- والعشرين حينما كان الجدل يدور حول توزيع الثروات وشكل الحكم. التركيز اليساري لا يزال دائراً حول السلطات والتقديمات الاجتماعية وحقوق المهاجرين

والأقلّيات ووضع الجامعات والتعليم والخدمات الصحيّة والطبقة السياسيّة وما شابه ذلك من قضايا يوميّة، في ظلّ إهمال شبه كامل لجذور الأزمة الإيكولوجية، الطاقويّة، الاقتصادية والروحيّة.

الإجابة اليسارية التي كان من المفترض أن تكون إحدى أكثر الإجابات شموليّة ومنهجية حول أزماتنا الإنسانيّة تتخبّط اليوم في قضايا سياسيّة واجتماعيّة جزئية بدل مواجهة السيستيم ككل.

بالنسبة لمعظم القوى اليساريّة، كل الأزمات يمكن حلّها حين تصل الطليعة العمّالية إلى الحكم لتعيد توزيع الثروات وتقضي- على الرأسماليّة. وهنا لبّ المشكلة في اليسار: الأزمات التي نتحدّث عنها لا يوجد لها حلول يمكن أن تتيح استمرار نفس نمط الحياة كأن شيئاً لم يكن، سواء كانت الطبقة الحاكمة هي من العمّال أم من غيرهم.

لن نستيقظ غداً لنجد أن الآبار النفطية امتلأت بأعجوبة، ولن نستيقظ لنجد أن كل السهول والغابات والأنظمة الإيكولوجيّة التي حوّلناها إلى موت وصحاري عادت إلى مكانها، ولن نستيقظ لنرى بلداننا تنتج ما يكفي من الغذاء لجميع المواطنين، نحن نعيش في زمن انهيار الامبراطوريّة، ولسنا الحضارة الأولى في التاريخ التي تنهار بهذا الشكل.

الرأسماليّة الصناعيّة لن تستمرّ طويلاً، لكن اليسار لا يزال يتعاطى معها كأنها ستبقى قائمة إلى الأبد.

### البديل المركزي لا يحلّ المشكلة

المشكلة الثانية في الإجابة اليسارية اليوم هي أنها لا تزال تقترح النوع نفسه من الحلول المركزيّة التي أثبتت أنها لا تجدي نفعاً. الدولة تشكّل العامود الفقري لمعظم الفلسفات السياسيّة اليساريّة من أقصى الماركسيّة وصولاً للييسار الليبرالي.

معظم الأسئلة والأجوبة اليساريّة لا تزال تتمحور حول "ما هي أفضل طريقة للحكم؟"، "كيف نتخلص من الطبقة الحاكمة؟"، "ما هو دور الدولة تجاه المواطنين وما هي حقوق المواطنين تجاه الدولة؟"، "أي طبقة يحق لها حكم الدولة؟"، "ما هو دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وتوزيع الثروات؟" ... الخ.

لهذا السبب، معظم الطروحات اليسارية مرتبطة بالدولة بطريقة أو بأخرى ونادراً ما يتم التشكيك بضرورة الدولة وبالخلل الجوهري في الأنظمة المركزية التي تحتكر الغذاء والمسكن والأمن والدواء والروحانيّة والمعرفة... الخ.

ما تقترحه "الإجابة اليسارية" هو نسخة مختلفة عن الأمر نفسه: نظام مركزي فيه سلطات "حمراء" تحتكر انتاج وتوزيع الغذاء والمسكن والحقوق والأمان.

هي تقترح نظام يبقى فيه الإنسان مضطراً للعمل من أجل الحصول على احتياجاته الأساسية، ونظام يتمحور حول وجود سلطة مركزية قهرية تنظّم حياة الأفراد.

التاريخ يخبرنا أنه لا يمكن أن يكون هنالك نظام حكم مركزي من دون أجهزة ردعية؛ ولا يمكن وجود حكم نظام مركزي من دون تراتبية سياسية واقتصادية ومعنوية تضع أناساً فوق أناس آخرين. الاختلاف الوحيد بين النموذج اليساري التقليدي هو في أسلوب توزيع الثروة وظروف العمل، لا في جوهر السيستيم أو طبيعة الحياة.

الفلسفة التي تقوم على إخضاع الكوكب والإنسان لسلطة أقلية تعتقد أنها تمتلك مفاتيح الحقيقة هي ذاتها على اليمين واليسار: الهدف بالنسبة للإثنين هو إنتاج الثروة المادية والتسمك بالسلطة إلى ما لانهاية على حساب الجوهر الإنساني نفسه.

اليمين يؤمن بتوزيع الثروة عبر السوق الحرّ واليسار يؤمن بتوزيع الثروة عبر الدولة أو تعاونيات العمّال، لكن لا أحد بينهما يشكّك في الهوس بالتقدّم المادي وتنظيم الوجود البشري وفقاً لنماذج ذهنية. لا أحد بينهما يشكّك بقدرسيّة هوس النموّ الاقتصادي الذي يلتهم الكوكب ويقوّض روح الإنسان.

## السلطات لن تحلّ المشكلة

المشكلة الثالثة في الإجابة اليسارية اليوم تكمن في تركيزها الشديد على السلطات السياسية في زمن لم تعد السلطات السياسية فيه صاحبة القرار.

محورية الدولة في الفكر اليساري أنتجت مع الوقت نمطاً معيّناً في التفكير السياسي يتمثل في إلقاء اللوم في أي أزمة، مهما كانت طبيعتها، على الدولة أو الطبقة الحاكمة من جهة، والتطلّع إلى الدولة والطبقة الحاكمة على أنهما مصدر الحقوق والحلول لكلّ الأزمات من جهة أخرى.

معظم اليسار في العالم ينظّم عمله على أساس مطالبة السلطات بفعل ما، سواء كان هذا الفعل قانون أو سياسة أو قرار معيّن. عمل معظم الناشطين اليساريين، حتى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم خارجين عن الأطر، يتمحور حول الاحتجاج أمام السلطات والضغط عليها وتوجيه المطالب إلى مؤسساتها، أي التعامل مع السلطات على أنها مصدر الحقوق والحلول.

اليسار هو أحد أكثر التيارات المؤهّلة لإدراك واقع أن السلطة الحقيقيّة ليست في يد الحكومات بل في يد الشركات والمؤسسات الماليّة والدينيّة والعسكرية، وأن الاحتجاج أمام الحكومات والضغط عليها ومطالبتها بأي شيء هو مثل مطالبة بائع البوظة في الشارع بتقديم طبخة تقليديّة تطعم مئة شخص.

رغم ذلك، تصرّ معظم تيارات اليسار على توّسل المطالب من الحكومات فيما تترك الشركات العالميّة والمؤسسات الماليّة والأجهزة التي تمتلك السلطة الحقّة بالاستمرار بتدمير الكوكب والإنسان. هنا يقع اليسار في تناقض، فهو يعيش جنباً إلى جنب مع الشركات الكبرى التي تحتكر الغذاء والخدمات والحقوق فيما يوجّه غضبه على جسم ميّت هو الحكومة.

من ناحية أخرى، يفوت الحركات اليساريّة أن سلطات العالم مجتمعة غير قادرة على حلّ الأزمات التي نتحدّث عنها. كل ما يمكن لسلطات العالم أن تقوم به هو تقوية سلطتها على حساب الناس، لكن لا يمكنها تقديم أية حلول حقيقية لأيّ أزمة في المدى المنظور.

يجب بدأ العمل على مواجهة أزماتنا بأنفسنا بشكل مباشر بدل تضييع الوقت بمطالبة الحكومات والشركات بتنظيف الفوضى التي خلقوها بأنفسهم. طبيعة الأزمات الموجودة لا يمكن حلّها عبر حكومات تحكمها مصالح انتخابيّة تتبدّل كل أربع سنوات، هذا مع العلم أن الغالبية الساحقة من الحكومات والسياسيين والأحزاب حول العالم يجهلون طبيعة المشكلة من الأساس وفات الأوان لهم لاستيعابها.

المشكلة الأكبر في هذه الحالة، أن تركيز القوى اليساريّة على الدولة كضمانة ومصدر الحقوق يعيقها عن إدراك أهميّة الشروع في بناء مجتمعات صحيّة تكون هي الضمانة لكلّ الحقوق.

السقوط البطيء للرأسماليّة الصناعيّة يؤدي حالياً إلى التداعي التدريجي للمؤسسات التي كانت تضمن في الماضي القليل من حقوق الإنسان، كالإعلام والقوانين والرأي العام وما شابه ذلك.

من هنا تتعاظم أهميّة إعادة بناء مجتمعات ومؤسسات قادرة على منعنا من الانزلاق إلى عصور مظلمة حين تنقطع الكهرباء. في ظلّ انهيار المؤسسات التقليديّة، سيعود الناس إلى كنف المؤسسات "الطبيعيّة" مثل العائلات والعشائر والطوائف الدينيّة والأصوليات، مثلما يحصل منذ

الآن في بلدان عديدة، وهذه القوى تعمل منذ الآن على إعادة تشكيل المجتمع على صورتها فيما القوى التقدمية والمدنية غارقة في معارك سياسية جانبية.

القوى المتنورة في معظم أنحاء العالم، ومنها قوى اليسار، تخسر- المعركة منذ الآن لمصلحة القوى التقليدية التي تعمل على قدم وساق في قلب المجتمع (مثال: عملية الأسلحة)، هذا مع العلم أن القوى التقليدية متفوقة علينا أساساً لأنها مؤهلة بشكل فطري للتعامل مع العالم الآتي.

### لا يمكن الحؤول دون انهيار الرأسمالية الصناعية

المشكلة الأخيرة والأهم في رأينا التي تعاني منها الإجابة اليسارية هي جهلها التام أن الرأسمالية الصناعية دخلت في مرحلة السقوط البطيء منذ عدة عقود على وقع انكماش الطاقة التي أتاحت لها التوسع لقرون من الزمن من دون انقطاع.

هذا الجهل يترافق مع جهل تام آخر بما يعنيه السقوط البطيء للرأسمالية الصناعية. رغم أن اليسار يتحدث كثيراً عن انهيار الرأسمالية الصناعية إلا أن معظم تياراته لا تدرك أن هذا الانهيار ليس مجرد سقوط نظام سياسي بل هو انهيار لأسلوب الحياة الذي نعيشه حالياً.

الأزمات التي نتحدث عنها تعني أنه لا يوجد أي خيار سياسي قادر على عكس مسار السقوط البطيء للحضارة. صحيح أنه هنالك سلطات وأشكال من الحكم قادرة على التعامل مع الأزمة بشكل أفضل من نظيراتها، لكن لا يوجد أي سلطة أو أي خيار سياسي في العالم قادر على تحدي قوانين الطبيعة وإعادة عقارب الساعة للوراء.

الرأسمالية الصناعية دخلت في مرحلة الانكماش والتقلص. صحيح أننا لا نستطيع التنبؤ بشكل المستقبل لكننا نستطيع أن نقول بثقة أنه سيشبه الماضي أكثر. حضارتنا تتحول يوماً بعد يوم إلى ما يشبه أفلام الخيال العلمي التي نرى فيها مدن مسيجة لا تزال تتمتع بالتكنولوجيا والكهرباء تنتشر حولها مجتمعات زراعية تعيش في القرون الوسطى. هذه الصورة نراها منذ الآن في البرازيل والصين والولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا والعالم العربي.

الأمر لن تعود أبداً إلى سابق عهدها وتضييع الوقت بمطالبة السلطات بتحسين مستوى المعيشة وتقديم خدمات أفضل للفئات الضعيفة لن يكون له من نتيجة سوى إضعاف مناعة هذه الفئات على التعامل مع الواقع حين تتوقف الآلات عن العمل وتعجز الدولة عن الاستمرار بتقديم الخدمات.

حصول العمّال على المزيد من الحقوق هو بالتأكيد أمر جيّد، وإعادة تنشيط النقابات وما شابه هو أيضاً جيّد، لكن كل المكاسب التي سيربحها العمّال في الوقت الحالي ستكون مؤقتة لأن الرأسماليّة الصناعية بأكملها تتراجع. المصنع الذي قد ينجح فيه العمّال بالحصول على حقوق أفضل اليوم قد لا يكون موجوداً بعد عشر- سنوات؛ وبالتالي إن صرف المجهود على تحسين وضع العمّال بدل صرفه على بناء البديل الحيّاتي الشامل لهم هو مثل المطالبة بالحصول على راديو ومكّيّف هوائيّ في سيّارة متجّهة إلى الهاوية.

صحيح أن الصراعات العمّالية والسياسيّة ستتضاعف خلال الفترة المقبلة وستبدو أكثر أهميّة من أي وقت مضى؛ لكن الانخراط فيها لن يغيّر من مجريات الأمور في معظم الأحيان.

نحن مقبلون على حفلة جنون مطوّلة للجنس البشري سنرى فيها القوى السياسيّة تلوم بعضها بعضاً على تردي الأوضاع، الدول الكبرى والصغرى ستخوض المزيد من الحروب على الموارد من أجل الحفاظ على مستوى معيشة شعوبها، الشركات ستدوس أكثر على حقوق الإنسان للمحافظة على هامش ربح يتقلّص باستمرار، والكثير من الزعماء سيعدون شعوبهم بالخلّاص على حساب التخلّص من سلطة ما أو من فئة مشاغبة في المجتمع (كالأجانب، الملونين، أقلّيّة دينية أو فكريّة ما... الخ).

نحن في العالم العربي نعيش في ظلّ حفلة الجنون هذه منذ الآن، لكن قليلون ممّن يتوقّفون للحظة للتفكير بالصورة الكبرى.

مجرى بعض هذه الصراعات قد يؤثّر على مستقبلنا لكن الطريق نحو مستقبل قابل للحياة لا تمرّ عبر الانخراط العشوائيّ والمرهق في كل هذه الصراعات الجانبيّة، بل يجب التوجّه لمعالجة جذر المشكلة وبناء مجتمعات وحركات اجتماعيّة-سياسيّة-بيئيّة-روحيّة شاملة تستطيع أن تكون حركة مقاومة صلبة وصبّام أمان للمستقبل في الوقت نفسه.

## هدم السجن بدل المطالبة بحقوق للسجناء

السيستيم الذي نعيش في ظلّه هو سجن كبير بكل ما للكلمة من معنى؛ جميعنا جزء منه بدرجات متفاوتة، وهو مقبل على عواصف كثيرة ستترك معظم الحركات السياسية مرتبكة وعاجزة.

مشكلة الإجابة اليسارية في زمننا الحالي أنها تطالب بتحسين ظروف السجن بدل المطالبة بهدمه وهي عاجزة عن رؤية غيوم العاصفة التي تتجمّع فوق سمائه.

القوى اليسارية تطالب أن يسمح لنا السجان بالعمل لساعات أقلّ والخروج إلى الباحة لوقت أطول في النهار، أو تطالب في أقصى الأحوال أن يتولّى السجناء أنفسهم إدارة سجنهم، لكنها لا تتوقّف لحظة لتشكك بهذا السجن الكبير من أساسه ولا تستطيع تخيل الحياة خارجه. السجن بالنسبة لها ليس سجناً بل هو واقع تعجز عن تخيل بديل له.

لكن البدائل موجودة دائماً... ولإيجادها، علينا أن نتجاوز أمور كثيرة، وأولها اليسار.

لماذا مات اليسار وماذا يعني ذلك للعالم الجديد

سبتمبر 20, 2016 ، نُشر المقال التالي على موقع الجمهورية على [هذا الرابط](#)

كنت قد بدأت بالكتابة حول معضلات اليسار المعاصر كمساهمة في ملف **“اليسار والحرية”** في موقع الجمهورية، وكان مضمونه يكمل طرحنا حول **“لماذا يجب تجاوز اليسار”** الذي قمنا بنشره منذ ثلاثة أعوام. بلغ النصّ نحو أربعة آلاف كلمة قبل أن أدرك أن كتابة ورقة نعوه للييسار لا يحتاج لأكثر من صفحة واحدة.

معظم الرفاق اليساريين سيرفضون هذا الطرح جملة وتفصيلاً، وقد يشيرون إلى أن موت اليسار هو أقدم أمانى الفاشية والظلامية وأن أكثر ما نحتاجه اليوم هو عملية إعادة إحياء له. سأحاول في نعوه هذا المقال أن أشرح لماذا اعتقد أن العكس هو المطلوب: دفن اليسار بات ضرورة لكي تتمكن قوى التغيير من بناء حركة جديدة (بل حركات عدّة) على قدر التحدّيات التي يطرحها العالم اليوم.

الملف الذي نشرته جريدة الجمهورية كان من المفترض أن يعبر عن تجدد الحيوية الفكرية للييسار وأن يطرح المساهمين فيه حلولاً للمعضلات اليسارية الحالية، لكنّي كلّما قرأت مقالاً منه شعرت كأن كل كلمة فيه تضيف حفنة إضافية من التراب على قبر اليسار، والشعور هذا ينطبق على كلّ أدبيات اليسار التي اطلعت عليها خلال السنوات الأخيرة من أينما كانت في العالم.

من الواضح أنه هنالك عالم جديد في طور التشكّل خلال السنوات الأخيرة، وهو عالم قلنا عنه أنه **سيكون أكثر شبيهاً بالماضي منه بالمستقبل** نظراً لطبيعة الأزمة الشاملة التي تقف خلف تحولاته.

العالم الجديد هذا سيكون مزيجاً من أسوأ كوابيسنا وأجمل أحلامنا، سيكون عالماً قديماً، محلياً، متسم بالصراعات القاسية والتحوّلات الجذرية، تقف فيه التكنولوجيا الفائقة التطوّر جنباً إلى جنب مع انقطاع الكهرباء عن ضواحي المدن، وتقف فيه أحدث السيارات إلى جانب الأطفال الحفاة في الشوارع.

العديد من الأفكار والتصنيفات القديمة لا مكان لها في هذا العالم الجديد، ومنها التصنيفات التقليدية لليمين واليسار. المشهد الذي وصفناه آنفاً لا ينبع من التفاوت الطبقي الكلاسيكي الذي نعرفه جيداً في ظلّ الرأسمالية، بل هو أيضاً ناتج عن عملية سقوط بطيئة للحضارة تتشابه مع مرحلة سقوط الإمبراطورية الرومانية وعتبة دخول الإنسانية في العصور المظلمة.

العالم الجديد هذا يطرح علينا تحدّيات كبرى لم نواجهها من قبل، ونحتاج لأدوات جديدة ولأسلوب جديد في التفكير والعمل والعيش لكي يكون لنا دور في بناء المستقبل الآتي. اليسار العالق بين ستالينية القرن العشرين وليبرالية القرن الحادي والعشرين غير مؤهل للقيام بهذه المهمة وفيما يلي بعض الأسباب التي تفسّر افتراضنا هذا.

### بين ستالينية الماضي وليبرالية الحاضر: هل بقي هنالك معنى لكلمة يسار؟

هنالك بعض الأسئلة التي أوردتها ملف الجمهورية من قبيل "كيف يكون المرء يسارياً في هذا الزمن؟"، و"هل يقدم اليسار أجوبة وحلولاً لمشكلاتنا الراهنة؟". هذين السؤالين يعبران تماماً عن لب إحدى المشكلات الرئيسية في اليسار.

معظم اليسار لا يزال يتعامل مع نفسه كأنه هوية ودين مغلق يحرم على المؤمنين به البحث عن أجوبة خارجه أو تجاوز مسلماته الفكرية خوفاً من "التكفير اليساري".

من السهل جداً أن نرى مثلاً كيف أن السؤالين المذكورين يحاكيان نفس الأسئلة تماماً التي تُطرح في أوساط الإسلاميين، منها "كيف يكون المرء مسلماً في هذا الزمن؟"، و"هل يقدم الإسلام أجوبة وحلولاً لمشكلاتنا الراهنة"، وكلاهما أسئلة تفترض أن الأيدولوجيا - اليسار أو الإسلام - غير قابلة للنقاش.

السؤال الأصح لأي مهتم بالتغيير يجب أن يكون: "ما هي الأجوبة والحلول لمشكلاتنا الراهنة؟"، قد يتضمّن الجواب اليسار وقد لا يتضمّنه، لكن يجب ألا ننطلق من اليسار لنحصل على حلول لأزمات العالم، بل يجب أن ننطلق من أزمات العالم لكي نحصل على حلول، بغضّ النظر عن التصنيف الأيديولوجي لهذه الحلول.

برأينا الشخصي، التحليل الطبقي الماركسي- والتحليلات الاقتصادية اليسارية هي أدوات ضرورية لفهم الواقع لكنّها مجرد أداة واحدة من بين عدّة أدوات لا بدّ من استعمالها للتعامل مع واقع اليوم.

أستطيع أن أرى اعتراضات بعض اليساريين على الفقرة السابقة بوضوح؛ سيقولون إن اليسار اليوم هو متنوع جداً ويضم تيارات متنوعة من بيئيين ونسويين وأنركيين وماركسيين وديمقراطيين وغيرهم. هذا الاعتراض لا يشكل إجابة مقنعة على الفقرة السابقة بل يلقي الضوء على مشكلة أخرى هي التَشَوُّش الفكري السائد اليوم على صفوف اليسار.

مأساة اليسار أنه يعاني من معضلة الإرث: القليل من التجديد وسيعاني من جمود فكري مميت، والكثير من التجديد وسيعاني من تمييع فكري مميت.

المدلول الأيديولوجي والسياسي لكلمة اليسار بات فضفاضاً لدرجة أن الكلمة لم تعد تعني شيئاً على الإطلاق. حتى أن الاقتصاد الاشتراكي، الذي كان تاريخياً الصفة الجامعة لطروحات لليسار لم يعد اليوم نقطة التقاء بين تيارات اليسار المختلفة (ونقطة الالتقاء هذه غير كافية أساساً لأن الإسلاميين واليمين القومي المتطرف يؤمنون باقتصاد ذا نمط اشتراكي أيضاً).

يقول **الأستاذ فادي بردويل** في تحليل صائب أن اليسار التقليدي فقد خلال العقود الأخيرة إجماعه على أقاليمه الثلاثة وهي القضية الوطنية والمسألة الاجتماعية وإشكالية الحداثة (العلمانية، الحرية الفردية، العقلانية)، وبات يشكل تيارات متناقضة سياسياً وفكرياً، لكن ما لم يقله الأستاذ بردويل هو أن ذلك يجعل من كلمة "يسار" كلمة لا معنى لها على الإطلاق.

هنالك تيارات في اليسار تتقاطع مع الليبرالية والرأسمالية وحتى مع اليمين والإسلاميين أكثر مما تتقاطع مع بعضها البعض، ولهذا اعتقد بأن تعبير "الانتماء إلى اليسار" لم يعد يعني شيئاً، لأنه قد يعني أمور متناقضة مع بعضها البعض لأشخاص وتيارات مختلفة.

### اليسار الحديث هو مزيج أكاديمي-ليبرالي بعيد عن الواقع اليومي

هذا التشطّي بين محاولة الحفاظ على هوية يسارية تقليدية واعتناق خطاب وأفكار جديدة خلق يساراً هجيناً لا يقلّ غرابة عن الهجين الماركسي-القموي الذي ساد في العالم العربي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

اليسار اليوم هو خليط غير متناسق يضم اليسار التقليدي والطروحات القومية والليبرالية الفردانية والنسوية التحررية جنباً إلى جنب. الغائب الأكبر من اليسار الحالي هو من دون شك الطروحات الطبقيّة، والحاضر الأكبر هو الحريات الشخصية والقضايا النسوية وسياسات ردّات الفعل وخطاب توّسل الحكومات لتحقيق "المطالب".

هذا التحوّل في الهوية الفكرية لليسار يعكس بدوره تحوّلاً في التركيبة الديمغرافية للتيارات اليسارية التي تبدو بشكل متزايد أشبه بناي سياسي واجتماعي لأبناء الطبقة الوسطى.

لعلّ هذا التحوّل أيضاً يفسّر هيمنة الخطاب الأكاديمي الجاف والمنفصل عن الواقع على أدبيات اليسار وخطابه. كل من يحاول أن يقرأ منشورات اليسار اليوم، سواء كان غربياً أم عربياً، سيعاني من صعوبة بفهم الكتابات اليسارية وهذا ليس لأن الكتابات اليسارية الحالية متقدّمة فكرياً بل لأنها باتت مملّئة بكمية هائلة من الهراء الأكاديمي.

ابتداءً من أواخر الستينيات، انسحب اليسار الغربي إلى الجامعات وبات مع الوقت أيولوجية الأساتذة والباحثين المتفزّعين، والنتيجة اليوم هي أن الخطاب اليساري هو بمعظمه خطاب نظري منفصل عن الواقع وأقرب لحلقة نقاش أطروحة دكتوراه منه لفكر ثوري.

نستطيع تخصيص مقالات بأكملها تعالج كل فكرة عجيبة خرج بها اليسار المعاصر، من ما بعد الكولونيالية والنسوية التقاطعية وصولاً لفكر ما بعد الحداثة، لكن ذلك سيكون على الأرجح مضيعة للوقت، فكل ما قامت به هذه الإضافات هي وضع طبقة من التشوّش فوق طبقة من التشوّش، حتى بات بعض اليسار يعتنق فكرة أنه ليس هنالك من منهج واحد يمكّننا من فهم الواقع وليس هنالك من حلول مشتركة لمشاكل العالم (وهذا التأثير الأساسي لفكر ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثة – المفكر **فيفك تشيبر** يقدم نقداً شاملاً لهذه المقاربة).

ماذا تقدم هذه المصطلحات وهذه الطبقة من المثقفين اليساريين لحياة المهتمّين في الضواحي؟ للآباء والأمهات الذين يعملون بوظيفتين لتعليم أولادهم؟ ماذا يقدّم هذا اليسار للشباب المستعدين لركوب قوارب الموت بحثاً عن مستقبل لهم وراء بحار بلدانهم ولملايين الناس الذي يسحقهم النظام يومياً والذين لا يرون من الأنظمة سوى خوذ الأمن وربطات عنق الرأسمالية وعباءات رجال الدين التي تتحالف كلّها ضدهم؟

سيجيب أحدهم أن اليسار سيقدّم لهؤلاء الناس الأدوات الفكرية لفهم واقعهم، لكن في ذلك احتقار هائل للناس، فهل تعتقدون أن من يبيع ملابسه ليدفع ثمن رحلة على قارب للموت لا يعلم أن العالم مكان غير عادل وأنه هنالك طغاة يجب دفنهم وحكومات يجب التمرد عليها وأغنياء يجب استرجاع حقوقهم منهم؟

كل شخص مهمّش وكل شخص فقير يعلم بالفطرة بأن الترتيبات الاقتصادية والسياسية التي يعيش في ظلّها هي غير عادلة بحقّه، وأنها تفيد الأغنياء على حسابها هو، فهل يحتاج هذا الشخص لمصطلحات فاخرة ليسيّ بها واقعه، أم يحتاج لأخوية من المقاتلين إلى جانبه تتيح له انتزاع حقوقه من السلطة؟

### اليسار العصري يجلس على يسار السلطة ومفتون بأيدولوجية التقدّم

من المؤسف أن اليسار خلال العقود الأخيرة تحوّل إلى جزء من السلطة، إمّا عبر المشاركة المباشرة فيها أو عبر تبني خطابها ومنهجها.

في العالم العربي جلس جزء كبير من اليسار على يسار الطغاة وقبّل بالفتات السياسي الذي كان يحصل عليه من الحكم مقابل الاضطلاع بدور استيعاب تملل الفقراء والتنظير لضرورة بقاء الطاغية في الحكم.

في أوروبا حكم اليسار الديمقراطي عدّة بلدان لعقود واتبع سياسات دولة الرعاية الاجتماعية والتسامح الثقافي وتمكين المرأة وحقق معظم ما أراد تحقيقه اليسار في تلك القارة.

أما اليسار الذي بقي خارج السلطة، فهو مسحور بالسلطة، يتعامل معها كأنها أب كّي القدرة، يخاف منها تارة ويغضب عليها تارة أخرى ويلومها على وضعه أحياناً ثم يطالبها بتحقيق مطلب آخر بنعومة ورفق في أحيان أخرى. في كلّ ذلك تبقى أنظار اليسار موجهة للسلطة ومفتونة بها بشكل دائم، كأن السلطة هي كل ما هناك في المجتمع الذي يعيش فيه.

يفوت اليسار أن معظم الحكومات باتت أجسام فارغة لا حول لها ولا قوّة، وأن بعضها هي مجرد عصابة معادية لشعوبها، وأن توسّل أي تغيير منها هو مضيعة للوقت. السلطة الحقيقية اليوم هي في الشركات والجيوش والمؤسسات الدينية والمنظّمات العقائدية وما شابه، ومع هذه السلطات ليس هنالك من مكان للمطالبات السياسية، هنالك مكان فقط للمواجهة والصراع.

الفاشيون والإسلاميون يعلمون كل ذلك جيداً؛ يعلمون أن أجندتهم لا مكان لها في أروقة الحكومات، وانشغلوا خلال العقود الماضية بعمل أكثر نفعاً بكثير، أي بناء مؤسساتهم الخاصة والتمدّد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. في هذا الوقت، لا يزال اليسار ينظّم نفس التظاهرات في نفس الأماكن من المدينة.

هذا لا يعني أن مطالبة الحكومات باحترام حقوق الناس هو مضيعة للوقت، لكن الصراع مع الحكومات هو جزء صغير فقط من النضال. حكومات القرن الواحد والعشرين لا رجاء منها ولا نستطيع تضييع وقتنا بانتظار الحكومة لتقوم بشيء ما فيما يُحكّم الظلاميون والفاشيون والأغنياء قبضتهم على رقابنا.

إلى ذلك، الجزء الأكبر من طرح اليسار يتماهى تماماً مع عقيدة المنظومة العالمية المهيمنة: اليسار يدافع عن التقدم التكنولوجي ومسحور بإنجازات الرأسمالية ويتبنى العلم كأنه عقيدة.

إلى ذلك، بات التركيز الأساسي لليسار منصباً على اكتساب حقوق اقتصادية وسياسية للناس في ظلّ الرأسمالية بدلاً من أن يكون منصباً على تدمير الرأسمالية وبناء بديل لها. تحقيق المساواة القانونية والثقافية في ظلّ الرأسمالية لا يعني شيئاً: لن تعاني الرأسمالية من أي أزمة حين نصبح جميعنا نسخة قابلة للاستبدال عن بعضنا البعض، سوداً وبيضاً وذكوراً وإناثاً وملحدين ومؤمنين.

الرأسمالية تريدنا أن نكون جميعنا مجرد براغ قابلة للاستبدال في ماكينتها الضخمة. التركيز على القضايا الفردية على حساب التركيز على العدالة الاجتماعية متوافق مع أجندة الرأسمالية وليبس متعارضاً معها.

إلى ذلك، الهوس بالتقدم التكنولوجي والقبول الأعمى لكل تكنولوجيا جديدة تقذفها الرأسمالية علينا من دون حسّ نقدي، هو أيضاً مشكلة جدية في صفوف اليسار. بعض التيارات اليسارية باتت تربط جزءاً من طروحاتها بآمال تكنولوجية وعلمية مضحكة وتعتقد بسذاجة أن الرأسمالية ستخلق الأدوات التي تؤدي إلى نهايتها. هذا الاعتقاد هو خطأ منهجي قديم في الماركسيّة ويعود اليوم إلى الحياة من جديد كأننا لم نتعلم أي دروس من الرأسمالية خلال المائتي عام المنصرمة.

لا أرى في الحماس التكنولوجي لليسار أي اختلاف مع الرأسمالية التي باتت توسّعها في المرحلة الحالية يعتمد بشكل مباشر على الابتكار التكنولوجي على حساب الفقراء والبيئة في بلدان العالم الثالث.

عدم تشكيك اليسار **بدين النمو السائد في الرأسمالية** يجعلني أشعر أن اليسار أصبح الراعي الأيديولوجي للرأسمالية، يدافع عن علمها وتقنياتها ويحمل مطالب ترفع من كفاءتها التشغيلية ويهتم بمعالجة بعض الشوائب هنا وهناك من دون أن يشكك بالفكرة الأساسية التي تقوم عليها ألا وهي التقدم والنمو الاقتصادي المستمر.

## زمن الانهيار يستوجب رؤى شاملة لا مواقف سياسية

جرت محاولات كثيرة خلال السنوات الماضية لإدخال أبعاد فكرية جديدة إلى اليسار، نسوية وتحزبية وبيئية وحتى روحية، لكن للأسف فشلت هذه المحاولات حتى الآن بتقديم نظرة فكرية شاملة ومتناسقة تنافس الأيدولوجيات الشاملة الأخرى – كالإسلام السياسي مثلاً. الطروحات البيئية والنسوية والروحية لا تزال حتى الآن طروحات ملحقة ومقحمة إقحاماً باليسار ومتصارعة فيما بينها على الأجندات والأفكار داخله.

إحدى أهم الأبعاد التي يبرز فيها النقص اليساري هي البعد الروحي والحياتي المباشر. الروحانية بمعناها البسيط هي كيفية رؤيتنا لدورنا في الحياة ولعلاقتنا مع أنفسنا، مع الآخرين، ومع العالم من حولنا. الدين هو مجرد تقنين لهذه الرؤيا ضمن طقوس وتشريعات ومعتقدات.

الإسلام هو دين، الإلحاد وفلسفة العلم هي أديان، والرأسمالية الحديثة هي أيضاً دين يعبد المال ويؤمن بالتقدم الأزلي عبر أنبياء التكنولوجيا والعلم. اليسار كان له دين هو الشيوعية، مع منهجه الخاص وأنبيائه وكتبه المقدسة وأعياده وطقوسه.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، خلع اليسار عن نفسه رداء الدين العلماني، فأنكر أنبيائه وتخلّى عن كتبه المقدسة ولعن طقوسه الحمراء وأعلن أنه لا عقيدة رسمية له، وأصبح مجرد أفكار سياسية حول الدولة والعدالة الاجتماعية. في هذا الوقت، تقدّم الإسلاميون والفاشيون ليملئوا الفراغ وقدموا لأتباعهم رؤيا شاملة للحياة والوجود فيما كان اليسار ينطوي على نفسه أكثر وأكثر في قضايا جزئية وجانبية.

لا يوجد سوء تقدير أسوأ من الذي ارتكبه العلمانيون والليبراليون واليساريون خلال السنوات الماضية: اعتقدوا أن زمن الدين والفلسفة والأيدولوجيات الشاملة قد انتهى بل وضعوا أنفسهم في موقف المعادي لأي فكر يزعم أن له رؤيا حياتية كاملة بحجة أن كل فكر من هذا النوع هو شمولي وسيء. اعتقدوا أن زمن العولمة يعني تخلي الأفراد عن كل هوياتهم السابقة وتحولهم بشكل سحري إلى مواطنين في القرية العالمية الرأسمالية، فيما الواقع يقول إن معظم الناس هم في أشد الحاجة لفكر حي يرشد حياتهم في واقع يتسم بالضيق والقسوة والفوضى.

أزمات العالم اليوم شاملة لدرجة أننا نحتاج لحلول شاملة ولرؤى شاملة، **نحتاج لأساليب جديدة في التفكير والعيش والوجود**، ولا يمكن الاضطلاع بمهمة من هذا الحجم بمجرد موقف سياسي هنا ومقال تحليلي هناك.

كان يمكن للروحانية الحرة والفلسفات الطبيعية أن تقدّم بعداً روحياً وحياتياً مهماً لليسار وأن تقدّم نظرة جديدة للوجود والإنسان نواجه بها الظلمة المحيطة بنا، لكن ما حصل في الواقع هو أن اليسار أصبح أكثر رفضاً مع الوقت لكل ما هو روحي ولكل ما هو "غير سياسي"، حتى أن العديد من اليساريين يوزعون انتماءاتهم على عدّة تيارات ويخفون بشكل خاص معتقداتهم الروحية الشخصية خوفاً من سخرية رفاقهم.

اعتقد أنه فات الأوان على اليسار أن يبني هذا النوع من الرؤى الشاملة، خصوصاً بما يحمله من عبء فكري تاريخي، إضافة إلى أنه مبني حالياً على ثقافة ليبرالية وفردانية معادية لكل ما هو روجي ورافضة بالملق لأي طرح حياتي كامل. كل ذلك يجعل اليسار ملامساً للعبثية، وهذا ما سنناقشه تالياً.

## هل أصبح اليسار ذو ثقافة عبثية؟

لا يوجد أي شك بالنسبة لي بضرورة الدفاع عن العمال وعن الطبقات المهمشة، وكل من يقوم بذلك يستحق كل الدعم والمساندة، لكن الدفاع عن الطبقات المهمشة هي مهمة استقال منها معظم اليسار منذ فترة طويلة.

معظم اليسار يؤدي فقط واجبات لفظية تجاه الطبقات المسحوقة فيما يتلوه بقضايا ونقاشات لا تهم أحداً سوى الناشطين البرجوازيين في اليسار. في المقابل، النقابات والتنظيمات العمالية خارج اليسار تخوض معظم معاركها منفردة في وجه السلطات، فيما تقترب التيارات الإسلامية والفاشية من الشارع ونبضه أكثر من أي وقت مضى وتحمل في العديد من الأحيان قضاياها المباشرة.

من المفارقات أن الفاشية باتت أكثر قرباً من العمال فيما أصبح اليسار أكثر برجوازية.

كل ذلك كان يمكن أن يمرّ لولا العبثية القائمة التي تهيمن على أجواء اليسار. من ناحية أولى، هنالك عبثية فكرية سبق وأن تحدّثنا عنها: إن كنت ترفض تقديم فكر متكامل ومتصل بالواقع وتصرّ على اعتناق مزيج هجين من الأفكار المتناقضة فهذه عبثية لأنها لا تؤدي إلى أي نتيجة.

هنالك أيضاً عبثية تنظيمية: اليسار "المودرن" يرفض فكرة التنظيم وكل ما يرتبط به، وهو بغالبه الساحقة عبارة عن أفراد متفرّقين لا تجمعهم سوى شبكات التواصل الاجتماعي. حتى التنظيمات التي من المفترض أن تقدّم دليلاً على أهمية التنظيم في العمل السياسي، هي بمعظمها مشلولة فكرياً وتنظيمياً لأنها غالباً ما تتبنى نفس الأفكار العبثية التي تتبناها بقية الحركات التغييرية.

هنالك أيضاً نوع من العبثية الشخصية تنتشر في صفوف اليساريين، ومن الشائع أن نرى العديد من اليساريين ينتقلون مع الوقت من اليسار الهادف إلى عبثية متشائمة لا ترى أي قيمة في أي فكرة أو عمل. هذا الشعور العبثي يجد جذوره مع مفكرين يساريين أثروا على اليسار في الماضي مثل ميشيل

فوكو وجيل دولوز وجاك ديريدا، ويصل إلى اليساريين الحاليين. الصحافي اليساري المخضرم خالد صاغية، والذي نشأ العديد من أبناء جيلي على متابعة مقالاته، يقول:

“أتساءلُ أحياناً من أين أتتني تلك الطاقة؟ فأنا منذ لجوئي إلى الصحافة هرباً من الهندسة، ابتكرتُ زاوية «يوميات» بثُّ معها كـBipolar يتنقلُ بين مقالٍ سياسي متوتّر بحماسته، ومقالٍ عبثيٍّ لا يرى على هذه الأرض ما يستحقُّ الحياة. حتى الآن، وفيما أنا أكتب هذه السطور، لا أعرف ماذا أفعل، وما إذا كنتُ أكتبها بحماسةٍ سياسية أم بعبثيةٍ مطلقة.”

هذا مثال واضح عن الضياع الذي يهيمن على اليساريين، واعتقد أنه نتيجة طبيعية للضياع الفكري والتنظيمي الذي يهيمن على اليسار ككل.

### اليسار مات لكن المعركة لا تزال مستمرة

رغم أنني على الصعيد الشخصي- لا أزال أرى نفسي- على أقصى اليسار- من حيث رفضي- المطلق للمنظومة الرأسمالية المهيمنة المعادية للإنسان والحياة وإيماني بضرورة إسقاطها التام وبناء عالم متوافق أكثر مع الفطرة الطبيعية - إلا أنني أصبحت مقتنعاً بشدّة بأن اليسار كفكر هجين وتنظيمات ضعيفة لم يعد مؤهلاً للتعامل مع أزمات العالم الحالي (اعتراف: لعلّ أقصى اليسار الذي أوّمن به يلتقي أكثر مع أقصى اليمين لا مع اليسار التقليدي الذي بات بدوره يتشارك الكثير من الأفكار والسياسات مع اليمين التقليدي).

المؤشرات تظهر أن اليسار قد يعيش انتعاشاً كبيراً خلال السنوات المقبلة مع عودة الطروحات الماركسية والطبقية في ظلّ استشراس الرأسمالية والظلامية الدينية، لكن ذلك لن يؤدي إلى الاختفاء العجائبي للمعضلات اليسارية التي ذكرتها هنا، بل اعتقد أنه سيجعلها أكثر حدّة وبروزاً.

حتى وإن انتعش اليسار واستطاع تسلّم السلطة في بعض البلدان، لن تنفع الحلول التي يؤمن بها في حلّ الأزمات التي يواجهها العالم: حلول اليسار كان يمكن تطبيقها في العصر- الذي كانت فيه الحضارة الصناعية في أوجّها وهي حلول تحتاج لأجهزة دولة فعّالة ولتوافر طاقة رخيصة وتوازن سكاني وموارد بيئية ضخمة، وهي كلّها أمور لم تعد متوافرة ولا ممكنة في زمن السقوط البطيء للحضارة.

الإيمان الأعمى للييسار بفكرة التقدّم وعدم تشكيكه بالأسس البيئية والطاقيّة التي تقوم عليها الحضارة الصناعية هو نقطة ضعفه الحالية، والإسلاميين والفاشيين هم أكثر قدرة بكثير على التكيف مع عصر سنرى فيه الأحصنة والسيوف جنباً إلى جنب مع السيارات والهواتف الذكية.

اليسار مات، واعتقد أن من يكثر حقاً لمصير هذا العالم ولمصير الناس التي يحبّها، يجب أن يعترف بذلك لأن دفن اليسار هو الخطوة الأولى لبدأ المعركة من جديد.

هنالك معركة مصيرية قائمة حالياً مع الرأسمالية والظلامية الدينية والفاشيين، وهذه المعركة ستحدّد وجه العالم الذي سنعيش في ظلّه خلال السنوات المقبلة. الخيار لنا: هل نريد خوض أهم معركة في عصرنا بأسلحة قديمة ومهترئة أم نريد أن ننتصر؟

## لماذا زائتجايست ليست حركة تغييرية

ديسمبر 14, 2013

في العام 2007، اشتعل عالم الانترنت بفيلم جديد يتحدث عن مؤامرات دينية ومالية وسياسية مظلمة للسيطرة على العالم. الفيلم اسمه زائتجايست وتضمّن مزيجاً من المعلومات التاريخية الصحيحة والمعلومات الخاطئة، بعض نظريات المؤامرة، أفكار ساذجة حول الاقتصاد السياسي، وأفكار صحيحة نسبياً حول الاقتصاد المالي.

وصل الفيلم إلى الملايين عبر الانترنت، وكان بالنسبة للعديد من أبناء جيلنا الشباب مدخلهم نحو إدراك وجود مشكلة في هذا العالم. بعد تحوّل الفيلم إلى ظاهرة، التقى مخرجه الأميركي بيتر جوزف، مع باحث علمي مغمور يبلغ 90 عاماً من العمر يُدعى جاك فريسكو، وهو مهووس قديم بـ"تطبيق أحدث تكنولوجيا الكمبيوتر لتنظيم الشؤون البشرية".

اجتماع الاثنين أذى إلى إطلاق حركة تدعو لعالم مختلف وترتكز بشكل أساسي على طروحات فريسكو.

نجحت الحركة التي أطلق عليها اسم "زائتجايست" (أي روح العصر-) في اجتذاب آلاف المتطوعين والمتحمسين خلال السنوات الأخيرة. الحركة تزعم **على موقعها الرسمي** أنه لديها أكثر من 350 ألف عضو، وأكثر من 120 فرع فاعل في عشرات الدول حول العالم. هنالك الكثير من الناشطين الشباب يتحمسون لها ومنهم في العالم العربي.

للهولة الأولى، قد يبدو للناظر من بعيد أن حركة زائتجايست هي التعبير الحديث الأكثر اكتمالاً عن روح العصر وقضية التغيير. رغم ذلك، العديد من الراديكاليين، ومنهم نحن، يرفضون أخذ الحركة على محمل الجدّ، بل يرونها تخدم السلطات وقوى الأمر الواقع بشكل مباشر. كيف يمكن لحركة تدعو لتغيير البنية العالمية بشكل شامل أن تُتهم من قبل من يشاركوها الهدف نفسه بخدمة السلطات وإضعاف حركة التغيير الحقيقية؟ هذا المقال يهدف لشرح ذلك.

## أيدولوجية زائتجايست باختصار

الحركة تتفق مع التيارات الراديكالية حول أساس المشكلة حيث تعتبر أن أصل معضلات "كالفقر، الفساد، الانهيار، التشرّد، الحرب، المجاعة، وما يشابهها من عوارض هو نتيجة منظومة اجتماعية عفى عليها الزمن".

كما الحركات الراديكالية الأخرى أيضاً، لا تؤمن الحركة بالإصلاح المؤقت لأن "الهدف النهائي هو إقامة نموذج اقتصادي-اجتماعي جديد يرتكز على إدارة وتصنيع وتوزيع مسؤول للموارد عبر ما يُعتبر المنهج العلمي في التفكير بالمشاكل وإيجاد حلول مناسبة لها".

حتى الآن، يبدو أن الحركة تتفق مع التيارات الراديكالية التاريخية كالماركسية والأنركية وحركات الشعوب الأصلية والمناهضة للحضارة التي ترفض بنسب متفاوتة الرأسمالية والدولة والبُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بأكملها – وهذا ما يجعل من الحركة جذابة للعديد من الراديكاليين الذين قد يرون فيها فرصة لتحقيق ما فشلت التيارات اليسارية السابقة في تحقيقه.

حين ننظر أبعد من هذا الشعار الأوّلي، يصبح طرح الحركة غامضاً ومشوشاً، وعلى المرء أن يقرأ مئات الصفحات من أدبيات الحركة لكي يقف على حقيقة المجتمع الذي تطمح له والاستراتيجية التي تقترحها لتحقيقه.

هدف الحركة وجوهر طرحها هو إقامة نموذج اقتصادي غامض يُدعى "اقتصاد الموارد". اقتصاد الموارد هو وفقاً لزائتجايست اقتصاد "يقوم على أخذ مقارنة تقنية مباشرة للتنظيم الاجتماعي بدلاً عن المقاربة المالية أو حتى السياسية". لكن ماذا يعني ذلك؟

**تقول الحركة** بأنه يعني "تحديث آليات عمل المجتمع إلى أكثر الطرق المتطورة والمثبتة التي يقدّمها العلم، وترك الآثار السيئة والموانع السابقة التي يخلقها نظامنا المالي الحالي كالتبادل المالي، الأرباح، الشركات، وغيرها من العناصر البنوية والمعنوية".

الشرح لا يزال غامضاً ومصاغ بتعابير يتفق عليها الجميع (ومنهم الرأسماليون أنفسهم)، وهو غامض بالفعل في كلّ مكان تتحدّث فيه الحركة عن اقتصاد الموارد.

جوهر اقتصاد الموارد على ما يبدو، هو أنه يقوم على إلغاء المال من الاقتصاد كوسيط للتبادل – حيث تعتبر الحركة أن المال هو مصدر معظم الشرور الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها عالمنا. لكن ما هي آليات إلغاء المال وكيف سيتم تحقيق ذلك؟ لا تعين مئات الصفحات التي كتبتها الحركة عن الموضوع على شرح ذلك بوضوح، لكن هنالك وجه آخر للمسألة.

الوجه الآخر لاقتصاد الموارد هو في أدبيات الحركة المكننة المعلوماتية الشاملة. الحركة تدعو لتطبيق منظومة تكنولوجية معلوماتية شاملة على كامل الكوكب، تقوم بمراقبة الموارد الطبيعية وتنظيم عملية انتاج وتوزيع السلع والموارد الطبيعية على سكان الكوكب وتنظيم الغذاء، التنقل، الترفيه... الخ.

المجتمع المثالي الذي تتخيله حركة زائتجايست هو مجتمع ينظمه ويحكمه حاسوب كلي القدرة والمعرفة يقوم بتوزيع خيرات الأرض على البشر- بشكل عادل في عالم من دون مال، من دون سجون، من دون حروب، من دون فقر، ومن دون سياسيين وحكومات وجيوش. بعد هذه النقطة، تكمل الحركة طيرانها فوق حدود الواقع وتطرح على كل مؤمن بالتغيير معضلات لا يمكن تجاهلها.

### ديكتاتورية الحاسوب الأكبر

المشكلة الأولى في طرح زائتجايست هي أن المجتمع الذي تطرحه الحركة هو مجتمع ديكتاتورية الحاسوب، تتولى فيه الآلات مهام تنظيم المجتمع البشري واتخاذ القرارات المصيرية فيه - أو تقوم بهذا الدور مجموعة من العلماء بانتظار وصول الحاسوب الكلي القدرة إلى السلطة. من يعتقد أن في الأمر مبالغة ما عليه سوى أن يقرأ ما يكفي من أدبيات الحركة.

عند الإجابة على سؤال "ما هي الملامح الرئيسية لاقتصاد الموارد - الحل الذي تقترحه الحركة؟"، **تحدد الحركة ستة عناصر:**

(1) غياب المال والسوق.

(2) المكننة الشاملة للعمل (أن تقوم الآلات بكل العمل).

(3) التوحيد التكنولوجي للأرض عبر مقارنة المنظومات.

(4) الوصول للملكية.

(5) منظومات انتاج مستقلة للمدن والمناطق.

(6) العلم كمنهج للحكم.

زيتجايست تصف هذه المنظومة الجديدة **بكلمات كهذه:**

“الخطوة الأولى هي استطلاع شامل لجميع الموارد الطبيعية على الكوكب. ثم يجب وضع احصاءات الاستهلاك، مراقبة نسب نفاذ الموارد، والخروج بنسب التوزيع بشكل منطقي... الخ. بكلمات أخرى، مقارنة منظوماتية كاملة لإدارة موارد الأرض، وإدارة انتاجها وتوزيعها، مع وضع هدف الفعالية القصوى، المحافظة على الموارد، والاستدامة. عند معرفة الخصائص الرياضية المرتكزة على كل المعلومات المتاحة في هذا الوقت، ودمجها مع آخر التكنولوجيات الحديثة للزمن، أطر العمل الاجتماعية للقطاع الصناعي تصبح واضحة بذاتها، ويمكن التوصل للقرارات عبر الحوسبة المعلوماتية لا عبر الرأي البشري. هذه المرحلة التي يصبح فيها الذكاء الاصطناعي أداة مهمّة للحكم (السياسي والاجتماعي)، لأنه فقط القدرة الهائلة للمكبيوترات على الحوسبة والبرمجة تمكّنها من القيام بالضبط الاستراتيجي لأمر كهذه بشكل فعّال ومباشر.”

العناصر الستة المذكورة أعلاه تبدو للوهلة الأولى عادية، وحتى غامضة بعض الشيء - والشرح الذي يليها في أدبيات الحركة ليس أقل غموضاً. لكن المسألة الأهم بالنسبة للراديكاليين - وخصوصاً اللاسلطويين منهم، هي أن ما يوصف هنا هو في جوهره ديكتاتورية الحاسوب الأكبر.

غياب المال والسوق يعني أنه هنالك جهة مركزية عالمية تنظّم التبادلات الاقتصادية والانتاج والتوزيع بين مختلف الأطراف، وهذه الجهة بالنسبة للحركة هي الحاسوب (الأخ) الأكبر. كذلك الأمر بالنسبة للمكننة الشاملة للعمل، إذ إن إسناد الآلات مهمّة انتاج وتوزيع كل شيء نستخدمه على وجه الكوكب يعني أنه هنالك جهة مركزية تنظّم وتقرّر وتشغّل وتصنّع وتصنّون هذه الآلات. وهذه الفكرة يتم تأكيدها مجدداً عند حديثها عن التوحيد التكنولوجي للأرض ببرامج معلوماتية واحدة مركزية تقيس الموارد وتحدّد مستويات الانتاج وتقرّر التوزيع العادل للثروات.

يتم تأكيد النقطة نفسها مجدداً عند الحديث عن العلم كمنهج للحكم في هذه اليوتوبيا الجديدة. بالنسبة للحركة، الآراء البشرية معرّضة للخطأ والصواب وتتأثر بالكثير من العوامل غير العلمية، أما المنهج العلمي فهو واضح ولا يوجد فيه الكثير من المجال للخطأ. في الديكتاتورية المعلوماتية الجديدة التي تقترحها زيتجايست إذاً، لا يوجد حتى مساحة للتشكيك بقرار الحاسوب، فقراره مرتكز على العلم الذي يرفرف عالياً فوق محدودية العقل والقلب البشري.

وإذا أضفنا إلى كلّ ذلك إصرار الحركة على أنه لا مكان للحكومات السياسية في عالمها الجديد لأن الحواسيب ستكتسب القدرة على اتخاذ القرارات بناء على معادلات رياضية، يصبح الأمر واضحاً: إنها ديكتاتورية حاسوب غير منتخب وغير قابل للمحاسبة ولا يمكن الإطاحة به.

المشكلة أن الحركة لم تخبرنا أي معادلة رياضية سيستعملها الحاسوب حين يقتر أنه يجب قتل أو سجن شخص ما؟ ومن هو الذي سيكتب هذه المعادلة ويبرمجها في الحاسوب؟ الحركة طبعاً تتجنب الإجابة على هكذا أسئلة.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يتم استبدالها في طرح زائتجايست ببرامج مركزية للحاسوب العالمي، بنخبة من العلماء تعتنق المنهج العلمي كأيدولوجية وتحدّد للبشرية كيف يجب عليها أن تحيا - النتيجة في الحالتان هي نفسها: هنالك جهة تحدّد وتقرّر وتقولب حياة الناس بحجة امتلاكها منهج وعقيدة تخولها معرفة مصلحة الناس أكثر من أنفسهم.

لو كان ستالين حياً لدمعت عيناه فخراً بطرح كهذا. لحسن حظّ اللاسلطويين الذي يشكّل هكذا سيناريو كابوسهم الأسوأ، الحركة لا تملك خطة عمل واضحة لتحقيق هذه اليوتوبيا، وهذه المعضلة الثانية في طرحها.

### لا يوجد طريق إلى الجنة

حركة زائتجايست تعد الناس بعالم خالٍ من الحروب والفقر والجوع والفساد، وتقول إن هذا العالم سيكون قائماً على اقتصاد موارد ينظّمه الحاسوب الأكبر، لكنها لم تخبرنا كيف يمكن لنا تحقيق هذا الهدف.

أدبيات الحركة خالية بشكل شبه تام من أيّ خطة من هذا النوع. رغم أنها تصف العالم الذي تحلم به بتعابير دقيقة وتفصيلية، إلا أن خطة العمل - التي من المفترض أن تكون تفصيلية وواضحة، هي غائبة بالكامل.

ما هي خطة العمل التي ستأخذنا من عالم ينوء تحت وطأة مشاكله، إلى عالم مثالي يبدو كأنه مصنوع من أفلام الخيال العلمي؟ الحركة بالكاد تجيب على ذلك، وإجاباتها القليلة عليها غير مقنعة.

الحركة تزعم على موقعها الإلكتروني وصفحاتها أنها تمتلك خطة عمل، لكن لا أحد يعلم تحديداً ما هي عند السؤال عنها. هنالك إجابات غامضة عن "ثورة في الوعي البشري" ستكون وحدها كفيلة بتحقيق التغييرات المزعومة.

زائتجايست لا تؤمن بالسياسة التقليدية من انتخابات وتظاهرات وما شابه (ونحن نشترك معها في ذلك)، وهي لا تؤمن بالثورات العنيفة واللاعنفية على السواء، وهي لا تؤمن بإقامة البدائل بشكل مباشر على الأرض لأن ما تقترحه يتطلب تطبيقه على كامل الكوكب في وقت واحد، ولا تؤمن

بالمواجهة المباشرة مع السلطة. ماذا يبقى إذاً من أساليب للنشاط؟ إن كانت لا تريد التغيير عبر الانتخاب ولا عبر الثورة ولا عبر العمل المباشر؟ لا يبقى سوى الكلام – وهذا بالفعل ما برعت الحركة به لسنوات عبر وثائقيات وفيديو وكتب ومواقع وستاتوسات لا تنتهي.

هنالك اعتقاد في زايتهجايست تعبّر عنه أدبيات الحركة وأفلامها بأن النظام الرأسمالي "قائم كلياً على معتقدات وعلى ثقنتنا نحن بآلياته"، وبالتالي فإن تغيير المعتقدات كافٍ لتحقيق انهيار النظام – كأنه قائم فقط في رؤوس الناس، لا على أرض الواقع المادّي.

صحيح أن السيستيم المهيم يقوم على **رؤيا شاملة يؤمن بها الأفراد** – وقد تناولنا هذا الموضوع على مدوّنتنا سابقاً – إلا أن القول إنه قائم بالكامل على الإيمان به وأن تغيير المعتقدات كافٍ لإزالته فهو أبعد ما يكون عن الواقعية والعلمية.

السيستيم المهيم قائم على الواقع المادّي: هنالك مؤسسات ودبابات وخزانات حديدية ورجال شرطة يفصلون بين من يملكون كل شيء ومن لا يملكون شيئاً، وهذه المؤسسات والدبابات والخزانات والبنادق غير موجودة في رؤوس الفقراء، بل على أرض الواقع.

صحيح أيضاً أن تغيير قيم الأفراد والجماعات هو الخطوة الأولى للتأثير على الواقع المادي – فالخطوة الأولى في التحرّر من العبودية هي القدرة على رؤية السلاسل الموضوعية حول عنقنا – لكنها الخطوة الأولى فقط، وكل من يقول إنها كافية لإسقاط المنظومة بأكملها هو إمّا ساذج، إمّا السلطة. وفي المقطع التالي سنشرح السبب.

## هل يمكن تغيير العالم من دون مواجهة سلطات الأمر الواقع؟

**تعرف زايتهجايست نفسها** بأنها "حركة تدعو للاستدامة وتقوم بالنشاط الاجتماعي ونشاطات توعية عبر شبكة من الفروع الدولية والإقليمية، الفرق، والفعاليات السنوية، والإعلام والعمل الخيري".

محاولة إقامة نظام عالمي جديد باستعمال "نشاطات التوعية والإعلام والعمل الخيري" في وجه السلطات وقوى الأمر الواقع هو كمحاولة الانتصار في معركة عسكرية في وجه الدبابات والجنود باستعمال قفازات الملاكمة. هكذا تعريف ومستوى نشاط للحركة يناسب جمعية مدنية بيئية تعمل على إقامة طرق جديدة للدراجات الهوائية في المدينة، لا حركة تضم مئات الآلاف وتسعى لإلغاء الحكومات وإنهاء الرأسمالية وإحالة الجيوش والمؤسسات الدينية إلى التقاعد.

الحركة تقول في فيلم "زيتجايست المضي. قدماً" أن "هذه المجموعة (في السلطة) سوف تحاول كل ما يمكن فعله للبقاء في السلطة، وهذا ما يجب عليك أن تبقيه في ذهنك. سيستعملون الجيوش والبحرية والكذب وكل شيء لديهم ليبقوا في السلطة. لن يستسلموا ببساطة لأنهم لا يعرفون نظاماً آخر يعزز نوعهم".

هذه هي فعلاً الحقيقة، فالطبقة الحاكمة وقفت ضد التغيير الاجتماعي والسياسي واستعملت العنف والمال والدين والترفيه لقمع الثورات ومحاولات التغيير في كافة المراحل التاريخية. معظم الحركات التغييرية في التاريخ كانت دموية لأن الطبقة الحاكمة نادراً ما تقبل التخلي عن امتيازاتها طوعاً.

لكن يبدو أن حركة زيتجايست نفسها لا تؤمن بعبارتها هذه لأن أسلوب العمل الذي تقترحه وغياب أي إشارة في أدبياتها إلى ردّ الفعل المرتقب من السلطات وكيفية التعامل معه يشير بوضوح إلى ذلك.

المشكلة أكبر من ذلك أيضاً: الحركة تعتبر أنه لا يوجد ضرورة للمواجهة مع السلطات وتدعو إلى تجنب ذلك مستخدمة تبريرات شتى. تارة تقول الحركة أن بروز نظام جديد سيجعل من النظام القديم عقيماً والناس ستتخلى عنه بسرعة، وتارة تعتبر أن ثورة الوعي كفيلة وحدها بإحداث التغيير، وتارة تعتبر أن المواجهة مع السلطات أمر لا نفع له على الإطلاق كون المشكلة هي مشكلة قيم ومعتقدات. أقرب ما تمتلكه الحركة من رؤيا لكيفية حصول الانتقال إلى المجتمع الجديد لا يتضمن أي نوع من الصراع مع السلطات الحالية، حيث **تقول على موقعها:**

"أطروحة الحركة هي أن الضغط الناشط والتعليمي الذي سيتم توليده، مترافقاً مع الفشل المستمر للنظام الحالي، سوف يكبح ويتجاوز المؤسسات السياسية، التجارية والوطنية الحالية بشكل مباشر ويفضح العيوب الكامنة فيها ويقدم حلول لها. الهدف الانتقالي عندها، حين يتم اكتساب حضور وقدرة ضغط عالمية كهذه، هو تطبيق نموذج اقتصادي يتبع المبادئ العلمية فيما يتعلق بالعوامل التقنية التي تتيح الخير البشري والمسؤولية الصحية والبيئية لأجيال قادمة".

الطرح يشير إلى قصور في فهم ما يحدث للمجتمعات التي تعاني من انهيارات تاريخية ويوحى كأن إقامة نظام عالمي جديد سيتم بطريقة اختيارية من دون صراع ومواجهات ومشاكل – كأن السلطات السياسية والنخب الاقتصادية والشركات والمؤسسات الأمنية والعسكرية وكل القوى التي ترحب المال والسلطة والنفوذ من استمرار الأمر الواقع سوف تقرّر فجأة التخلي عن سلطاتها وإحراق أموالها وتعطيل دباباتها وكاميراتها المراقبة والتحوّل إلى نساك متواضعين في البرية، تاركين المجال لمخرج سينمائي لإقامة يوتوبيا شاملة تحكم الكوكب بدلاً عنهم.

أي حركة يمكن أن تفكر أن هكذا احتمال موجود على أرض الواقع هي حركة لم تدرس التاريخ ولا تعرف شيئاً عن العالم الحقيقي.

حتى بالنسبة للمفكر اليساري المعتدل نعوم تشومسكي، حركة زائتجايست هي تهديد لحركة التغيير لا للسلطة، يقول تشومسكي **في إيميل حول رأيه بحركة زائتجايست:**

“أنا لا اعتبر أن حركة زائتجايست هي حركة ناشطة. بالعكس، هي تبدو بالنسبة لي حركة سلبية مضللة بعناوين جذابة، لكنها تنهار عند الدراسة. منها هي فكرة أنه يجب علينا “وقف دعم السيستيم” و”عدم محاربتة”، لأن الهدف يجب أن يكون السعي وراء التغيير وتجاوزه فحسب. هذا يعني أنه يجب علينا أن ننسحب إلى السلبية. لا شيء ترحب به السلطة أكثر من ذلك. مشاعري هي أنه مهما كانت نوايا قادة الحركة والمشاركين بها صادقة، الحركة هي مضللة بشكل جدي. هي لا تقود نحو التغيير بل تهدده عبر تشجيع السلبية والانسحاب من المواجهة، وتقدم شعور زائف أنه هنالك بديل حقيقي يتم اقتراحه، لكن بتعايير غامضة جداً ومنفصلة عن الواقع لدرجة تجعل البديل في الحقيقة خالياً من أي معنى.”

على أرض الواقع بعيداً عن المثاليات، السيستيم الحاكم هو سجن، والطبقة الحاكمة تستفيد من السجناء لتحصيل الثروات والسلطة وإرضاء الجنون، وهنالك حراس لهذا السجن مهمتهم الحؤول دون هروب السجناء أو تمردهم لأن السجن من دون سجناء لا يدر شيئاً على السجناء. لا يمكن تخيل التخلص من السجن من دون مواجهة مع الحراس بطريقة أو بأخرى.

لو كان هنالك سجين يقول لزملائه في الزنزانة أنه يمكن لهم إقناع الحراس بفتح أبواب السجن وإطلاق السجناء وهدم جدران السجن بأكمله عبر بعض الفيديوهات وبوستات الفايسبوك، وأنه عليهم ألا يواجهوا الحراس وألا يحفروا الأنفاق وألا ينظموا أنفسهم أو يخططوا تمردهم، لكان زملائه اتهموه أنه مجنون أو عميل للحراس. فهل زائتجايست عميلة للحراس؟ نحن لا نعتقد ذلك، لأن الحركة العميلة للحراس كانت لتكون حركة تغييرية في المطاف الأول، وزائتجايست ليست حركة تغييرية، بل حركة إيمانية، وهذا ما سنتحدث عنه تالياً.

## زائتجايست: دين التقدم – النسخة 2.0

**دين التقدم** كما سبق وتحدثنا عنه سابقاً في كتاب بنفس العنوان، هو الفلسفة المهيمنة حالياً على الاقتصاد والسياسة والثقافة والتي تعتبر أن مصير البشرية وهدفها الأسمى هو الاستمرار بالتقدم المادي إلى ما لانهاية، ولا يمكنها تخيل أي بديل أو طرح لا يتمحور بطريقة أو بأخرى حول التقدم.

زائتجايست بطرحها القائم على التكنولوجيا والمنهج العلمي والعالم التكنولوجي المتطوّر الخالي من الحرب والجريمة والفقير، هي في جوهرها نسخة أخرى عن دين التقدّم، إذ إن التقدّم المادي كهدف ومصير لا يتم التشكيك به للحظة في أدبيات الحركة، بل الخلاف هو على شكل هذا التقدّم.

الحركة ترى أن الرأسمالية تفشل في تحقيق تقدّم البشرية المادّي وتقرّح بديلاً تعتبره أكثر فعالية من الرأسمالية في تحقيق هذا الهدف المقدّس. مسائل مثل الحدود البيئية والسكانية على الموارد التي تقف في وجه التقدّم اللانهائي هي غير موجودة في طرح الحركة ولو كانت تصرّ على رمي كلمة "الاستدامة" بين كلّ بضعة أسطر.

الحركة في الواقع تذهب خطوة إضافية في اعتناق دين التقدّم حيث تتبني كافة عناصر الحركة الإيمانية الغيبية: الحركة تحلم بجنة مثالية آتية في المستقبل لا محالة، فقط إن قام عدد كافٍ من الناس باعتناق الإيمان الجديد (اقتصاد الموارد وأيدولوجية الحركة)، المخلّص هو التكنولوجيا والحاسوب الخارق الذي سينظّم العالم بطريقة أكثر عدلاً وجمالاً من الإله الإبراهيمي نفسه، والأيدولوجية هي المنهج العلمي الذي لا يحتمل الخطأ والصواب وهو موحى إلى الرسول جاك فريسكو وتلميذه النجيب جوزف بيتر.

هنالك تماثل مثير للقلق بين إيمان الحركة بتسريع يوم القيامة (إقامة المدينة الحاسوبية الفاضلة) عبر اعتناق عدد كافٍ من الناس لأيدولوجيتها، وإيمان كافة الأديان الإبراهيمية بأن اعتناق (أو تخلي) عدد كافٍ من الناس عن أيدولوجيتها كفيل بالقيام بالأمر نفسه.

غياب خطط العمل المنظّمة والوسائل السياسية والتنظيمية ليس غريباً عندما نفهم أن الحركة تقوم على نفس المبادئ الدينية التي يقوم عليها كل دين غيبي. بالنسبة لها، العالم سيكون مكاناً أفضل بطريقة أوتوماتيكية من دون الحاجة لثورات وانتخابات ومواجهات إن أصبح جميع الوثنيين الملحدين مؤمنين زائتجاستيين.

سلوك الحركة يظهر تناظراً كبيراً مع سلوك المؤمنين الأصوليين. كل حوار يدخل فيه أعضاء الحركة هو حوار تبشيري باتجاه واحد يريد أن يفرض أيدولوجية زائتجاست على الكفار الجاهلين بشتى الوسائل، ونقول ذلك بعد تجارب شخصية وحوارية مع أعضاء الحركة قمنا بها منذ العام 2008، مع أعضاء غربيين وعرب على السواء.

حين لا يقتنع المحاور بأيدولوجية زائتجاست أو ينتقدها، إجابة الأعضاء له هي إما اتهامه بالجهل أو بالحقد. الخلل بالنسبة لأعضاء زائتجاست لا يمكن أن يكون أبداً في طرحهم ومقاربتهم بل هو دائماً في الطرف المقابل، وذلك لأن التزامهم بزائتجاست هو ببساطة قائم على الإيمان الغيبي لا على التقييم العقلاني والمنهجي المستمر للطرح.

## مشكلة الرهان على التكنولوجيا

لقد تحدّثنا في السابق أيضاً عن **مشكلة الإيمان بالتكنولوجيا كأساس للحلول السياسيّة والاقتصاديّة**، ولقد استعملنا حركة زائتجايست كمثال وقتها. وهنا سنضيئ على نقطة إضافية حول عدم قدرة التكنولوجيا على تحرير الإنسان.

ما تفشل حركة زائتجايست في فهمه أن التكنولوجيا ليست أداة قائمة بحد ذاتها، بل هي أداة تنبثق من، وتعكس البنية السياسيّة والاجتماعية والاقتصاديّة للمجتمع الذي تتواجد فيه.

في مجتمع متساوي وغير هرمي، التكنولوجيا هي شبكة صيد أو رمح يتعلّم كل شخص راشد في القبيلة أن يصنعها بيده وتخوّله تأمين قوته من دون العودة إلى أي سلطة اقتصاديّة أو سياسيّة أخرى.

في مجتمع يقوم على مركزيّة زراعية هرمية، التكنولوجيا هي محراث وإهراءات حبوب وعربات يجرّها الخيل تستوجب تقسيم عمل وسلطات سياسيّة واقتصاديّة وجيوش من العبيد يعملون في الحقول لتأمين قوت الطبقات العليا.

في مجتمع يقوم على مركزيّة صناعية معلوماتية، التكنولوجيا هي طائرات وحواسيب وبرامج معلوماتية تستوجب شبكات هرميّة تمتد على كافة أطراف الكوكب وتجعل من المستحيل على معظم سكّان الكوكب أن يأمّنوا قوتهم بأنفسهم من دون الاعتماد على هرميّة سياسيّة-اقتصاديّة معقّدة.

انتاج لابتوب بسعر منخفض مثلاً ليس ممكناً من دون بنية هرمية قاتلة تتألف من التالي:

– حكومات تستطيع الدخول إلى أية أرض وتعددين ما تريده منها من معادن وموارد تحتاجها لصناعة الحواسيب، بغضّ النظر عن الضرر الإيكولوجي وحاجات السكان الأصليين وظروف عمل عمّال المناجم.

– مصانع تجميع وتركيب في المناطق الفقيرة وفي أحزمة البؤس حول المدن تجبر الناس على العمل في ظروف أشبه بالعبودية في أجور بالكاد تكفي قوتهم اليومي (مصانع آبل في الصين نموذجاً)، وبنية سياسيّة واقتصاديّة تخلق عدداً كبيراً من الفقراء بشكل مستمرّ لرفد معامل العبودية بعدد كافٍ من العمّال.

– بنية ضخمة من المؤسسات الدعائية تقنع المستهلكين من الطبقة الوسطى بضرورة شراء حواسيب محمولة جديدة، لكي تكون العمليّة الاقتصاديّة مربحة.

من دون هذه البنية الهرمية القمعية التي تتيح لمجموعة مغلقة أن تعتدي على الأرض وعلى الفقراء من دون محاسبة أو اعتراض، لكان انتاج حاسوب محمول أمر مستحيل أو مرتفع التكلفة للغاية، كان يمكن ليكون سعره في السوق عشرات آلاف الدولارات. معظم المنتجات الصناعية حولنا، من الحاسوب إلى الثياب التي نرتديها، يتم انتاجها بنفس الطريقة ولم تكن لتكن موجودة من دون منظومة غير عادلة قائمة على الاستغلال.

التكنولوجيا الصناعية والمعلوماتية المتطورة ليست ممكنة من دون الرأسمالية الصناعية، من شبه المستحيل تحقيق نفس نسبة التقدم التكنولوجي والرخاء الموجودة حالياً من دون بنية اقتصادية-اجتماعية عالمية غير متوازنة كما هو موجود حالياً.

الخطأ الثاني هو عدم إدراك زيتجايست أن الحضارة الصناعية والمعلوماتية هي بأكملها غير ممكنة من دون مصدر رخيص وهائل للطاقة هو النفط. واقع الانحدار الطاقوي الذي نعيش في ظلّه يعني أن المستقبل سيكون أكثر شبهاً بالماضي، لا بالمستقبل الذي نتخيله في أفلام الخيال العلمي. وهنا زيتجايست تقع في الخطأ القاتل بالافتراض أنه يمكن إنشاء حضارة تكنولوجية متطورة من دون نفط – وهذا الأمر مستحيل كما يعلم كل من درس أزمة الطاقة المعاصرة.

الخطأ الثالث الذي تقع فيه الحركة هو إيمانها الضمني بالاتجاه الأحادي الخير للتكنولوجيا – فكل اختراع جديد يتم الاحتفاء به على صفحاتها كأنه مقدمات للجنة المنتظرة.

من تفاعل مع الحركة فترة كافية يستطيع أن يلاحظ بوضوح افتتان الاعضاء بتكنولوجيا الطابعات الثلاثية الأبعاد، التي يفترضون أنه من شأنها تغيير النظام الاقتصادي وإعطاء كل شخص القدرة على أن يتحوّل إلى منتج بدل أن يكون مستهلك. فلنعالج هذا المثال قليلاً لنرى كيف تفشل الحركة بمعالجة التكنولوجيا بشكل منهجي.

المشكلة الأولى في مسألة الطابعات الثلاثية الأبعاد هي أنها غير قادرة على انتاج معظم الأمور التي يعد بها متحمسوها، فهي قادرة حتى الآن على انتاج نماذج بلاستيكية أو أمور محدودة جداً. لكن فلنتخطى هذه المسألة قليلاً ونسلم جدلاً أن التكنولوجيا تخضت هذه المسألة. المشكلة التالية التي نواجهها هي أن الطباعة الثلاثية كما كل آلة انتاج، تحتاج إلى مواد أولية معينة لإنتاج السلع. والمواد الأولية هذه هي مواد صناعية دقيقة مثل اللدائن الحرارية، السبائك المعدنية أو سبائك التيتانيوم، الألومينيوم أو الحديد، لدائن بلاستيكية أو معدنية، بودرة معدنية أو سيراميكية، رقائق معدنية، رقائق بوليمر (مكوثر)... الخ.

هذه المواد تحتاج لعملية تصنيعية طويلة ودقيقة تستوجب نفس الهرمية الانتاجية القمعية التي ذكرناها سابقاً من منجم المعادن مروراً بالتصنيع وصولاً للمستهلك، وتطرح بالتالي نفس المشاكل التي تحدّثنا عنها آنفاً.

قيام الملايين من المستهلكين بشراء الآلات الطابعة الثلاثية الأبعاد لصناعة منتجاتهم يعني بروز طبقة جديدة من مالكي وسائل الانتاج الذين يحكمون مفاصل السيستيم – ولا نقصد هنا مالكي الطابعات الثلاثية الأبعاد، بل مالكي مناجم ومصانع اللدائن الحرارية والسبائك والرقائق المعدنية التي تمكّن الطابعات الثلاثية الأبعاد من العمل. الحصول على هذه المواد الأولية بكميات صناعية كبيرة يستوجب إبقاء نفس البنية القمعية القائمة الآن.

إلى ذلك، حتى ولو افترضنا أن الطابعات الثلاثية الأبعاد تحوّلت إلى أداة سحرية تمكّنتنا من صناعة أي شيء نريده، هذا يعني أن الجماعات الدينية والسياسية والإثنية المتطرّفة في كافة أنحاء العالم ستستعملها لطباعة الأموال وصناعة السلاح والمنازل والأدوات التكنولوجية المتطوّرة لتخوض حربها المنتظرة على الآخرين. أين يصبح العالم حينها؟ كيف تبقى التكنولوجيا في هذه الحالة مرادف للخلاص؟

هذه المعضلات كلّها غائبة عن الحركة في تعاملها مع أمر بسيط كالطابعة الثلاثية، فكيف الأمر بكل التكنولوجيا؟

الرهان على التكنولوجيا هو انبهار طفولي بالألعاب الجديدة ويعكس قصوراً كبيراً في فهم البنى السياسية والاقتصادية للسيستيم المهيمن.

كل الابتكارات التكنولوجية التي قيل عنها في الماضي أنها ستحرّر الإنسان من عبودية العمل والجهل لم تقم بدورها المنشود.

يمكن لرجل واحد أن يزرع آلاف الهكتارات الزراعية بيوم واحد بعد أن كان 80 % من المجتمع يعمل في الزراعة لتأمين طعامه في العصور السابقة، لكن هذا التطور لم يحزّر أحد من ضرورة العمل الشاق كلّ يوم لتأمين قوته لأن السيستيم الحاكم اخترع أدوات ووسائل جديدة لإبقائنا في العبودية. هذا الأمر ينطبق على كل التكنولوجيات الأخرى. مشكلة زايترجايست أنها ترى السجن لكنها لا تفهمه.

حركة من دون مخالب = استمرار الأمر الواقع

هنالك مشاكل كثيرة أخرى في طرح زايترجايست لا يوجد ما يكفي من المساحة لطرحها من دون الاسترسال في مواضيع جانبية غير ضرورية. من هذه المشاكل مثلاً أن زايترجايست تعتقد أن الندرة تعود للهندسة المالية من دون أن تفهم أن الندرة هي نتيجة طبيعية للعيش في عالم محدود الموارد.

مشكلة أخرى هي أن زايتهجايست لا تشير أبداً إلى مشكلة النمو السكاني بل تعتبر أنه يمكن تحقيق الوفرة للجميع من دون الإشارة إلى القدرة البيئية للأرض على الاستيعاب. هي تقترح أيضاً إنشاء مدن جديدة تقوم على تكنولوجيا متطورة ومزارع عامودية في أبراج عالية وأنظمة نقل متطورة ومصانع تديرها الروبوتات وما شابه، بشكل يوحي بقوة أنها غير جدية في اهتمامها البيئي – وإلا كانت لتعلم أن إقامة مدن جديدة متطورة بالشكل الذي تصفه هو أسوأ اقتراح بيئي في التاريخ.

أسوأ المشاكل التي تمثلها الحركة هي أن النتيجة الوحيدة من وجودها هو تحييد عدد كبير من الشبان الراغبين بالتغيير وهدر جهودهم في عمل لا نتيجة له، وتدجين أسلوب المواجهة مع السلطات إلى أقصى حد ممكن.

قيام الحركة بطرح بديل غير واقعي ورفضها مواجهة سلطات الأمر الواقع يجعل منها أكبر خدمة للمنظومة التي تحاربها. ما هو أفضل للسيستيم من أن تنشأ حركة تجمع حولها آلاف الشبان المحبطين من الواقع المتردي، لتقول لهم أنه يجب عليهم أن يجلسوا جانباً من دون مواجهة السلطة وأن ينتظروا اليوم الموعود وهم جالسون على كنباتهم؟

حركة زايتهجايست العالمية قد تكون مدخلاً جيداً بالنسبة لعدد كبير من الناس لإدراك وجود خلل كبير في العالم الذي نعيش فيه، لكن تأثيرها يقف هنا، ولا بدّ على كل من هو جدي في محاولة بناء عالم بديل أن يتخجّج منها إلى حركات تقدّم خطط عمل فعلية لا كلامية.

بناء الوعي، إقامة البديل على أرض الواقع، ومواجهة مؤسسات السيستيم هي استراتيجية ثلاثية لا تفصل عن بعضها بعضاً إن كنا نسعى فعلاً لعالم مختلف.

نحن نوافق زايتهجايست أننا نحتاج لثورة في الوعي البشري، ولكننا أيضاً نحتاج لقبضات شجاعة وقلوب خفاقة، نحتاج لمؤمنين بالتغيير لا يتجنّبون وضع أيديهم في التراب لبناء العالم البديل بأنفسهم، ونحتاج لمحاربين لا يخافون وضع أصابعهم على الزناد للدفاع عن المهمّشين ومواجهة المؤسسات والقوى التي تسحق الكوكب.

هنالك الكثير من الأغاني بانتظارنا لكي نعزفها، والكثير من الحقول بانتظارنا لكي نحرقها، والكثير من المؤسسات بانتظارنا لكي نحرقها، ما هي خططكم الليلة؟

هل يمكن للرجال أن يتحدثوا باسم القضايا النسوية؟

أبريل 1, 2013

بمناسبة يوم المرأة العالمي، سألتني صديقة لي عن أسباب عدم مشاركتنا بكتابة أي شيء لهذا العام بهذه المناسبة، وهي اعتادت أن ترى عدّة مقالات لنا حول القضايا النسوية خلال مختلف أيام السنة. لم يكن لدي جواب جاهز في ذهني في تلك اللحظة، لكنني أدركت فيما بعد أن تحسّن معرفتي بالقضايا النسوية خلال الفترة الماضية أقنعتني بالإصغاء لصوت النساء قبل إضافة صوتي الخاص على النقاش.

السؤال المحوري الذي يدور في ذهني اليوم حول هذه القضية هو هل يمكن للرجال أن يتحدثوا باسم القضايا النسوية؟ وكيف؟

هذا السؤال يكتسب أهمية متزايدة اليوم في ظلّ الهجوم الظلامي المتجدّد على كرامة الأنثى، جسداً وعقلاً ونفساً، وفي ظلّ المصادرة المتزايدة من قبل الناشطين الذكور في الأوساط الليبرالية واليسارية لصوت المرأة.

بعض الناشطون اليساريون والليبراليون الذكور لا يكتفون بالتحدّث باسم المرأة فحسب، بل يريدون في أحيان كثيرة إسكاتها لكي يتحدثوا عنها، مرتكبين نفس خطيئة نظرائهم الأصوليين.

طبعاً، من الممكن للرجال المشاركة في القضايا النسوية، دعماً أو نقداً، لأنه لا يوجد في نهاية المطاف قضية نسوية أو رجولية منفصلة عن النساء أو الرجال: كل قضية نسوية تخصّ الرجال أيضاً وتؤثّر بطريقة أو بأخرى على وضعهم الاجتماعي والسياسي وعلى علاقتهم مع الجنس الآخر. هذا الأمر لا يمكن نكرانه.

في الوقت نفسه، من المهم، بل من الأكثر أهمية، على الرجال الذين يدعمون المرأة في نضالها، أن يصغوا إليها أولاً، وأن يصغوا جيداً لأن يستمعوا من دون انتباه بهدف رفع العتب. عليهم أن يتقبّلوا فكرة أنها هي من يجب أن يتحدث باسم قضاياها، لا الرجال، وأنها صاحبة الحق في تحديد حدود وإطار النقاش لا الرجال.

ما الذي يدفعنا للقول إنه على الرجل أن يأخذ دوماً الصف الثاني في قضايا النساء خلف النساء؟ ألا يستطيع الرجال أن يفهموا قضايا المرأة ويعبّروا عنها ويناضلوا من أجلها بنفس الفهم والعمق؟ الجواب هو ببساطة كلا، لا يستطيعون.

الرجال الذين يبذلون جهداً كافياً يستطيعون أن يفهموا قضايا المرأة على مستوى معين، لكن هذا المستوى لن يتجاوز في معظم الأحيان الفهم الفكري أو الإنساني للموضوع ولا يمكن أن يصل إلى المستوى العاطفي والوجودي لهذه القضايا الذي تشعر به النساء.

على سبيل المثال، الرجل يستطيع أن يرفض الاغتصاب ويدينه ويكافح ضده، لكنه لن يستطيع أبداً أن يتفهم عمق هذه القضية لأنه لن يمشي يوماً في الشارع مرتعباً من كل رجل فيه ويشعر أن سلامته الجسدية والعاطفية مهددة في كل لحظة من قبل الجميع. الرجل يستطيع أن يؤمن بحرية الجسد لكنه لن يستطيع يوماً أن يعي حقاً كيف تكون الحياة بالنسبة لامرأة تنشأ في مجتمع لا يرى منها سوى ما بين رجليها ومستعدّ لقتلها "شرفياً" إن تجاوزت الخطوط الحمراء.

إلى ذلك، علينا أن نعي أن العقود الماضية من حياة المجتمع لم تكن مبنية على علاقات متوازنة بين الرجل والمرأة - وخاصة في العالم العربي، حيث يعطى الرجال امتيازات لا تحصى. على النساء ويشعرون أنهم يمتلكون الحقّ بتحديد كل شيء في حياة النسوة من حولهم لمجرد كونهم آباء أو أشقاء أو أبناء أو أزواج أو أقارب أو حتى مجرد أصدقاء.

القضية النسوية لم تكن لتنشأ لو لم يكن هنالك وضع غير طبيعي في العلاقة بين الرجال والنساء - هذا لا يعني أن كل ما تقوله كل حركة نسوية هو صحيح وغير قابل للنقاش - لكنّه يعني أن الرجال غالباً ما يأتون إلى القضايا النسوية وهم لا يعترفون حقاً بهذا الاختلال.

الاختلال هذا ليس فكرياً - أي أنه لا يختفي لمجرد أننا قرأنا مقالاً نسوياً وفهمنا قضية النسوة، بل هو ثقافي واجتماعي: كرجال، نشأ على امتيازات وتوقعات معينة ونحملها معنا في حياتنا، ونأخذها إلى نضالنا وأحزابنا وجمعياتنا وحياتنا الشخصية، ونمارسها من دون وعي، حتى حين نعتقد أننا أكثر الرجال إيماناً بحقوق النساء.

إدراك هذه الامتيازات والسلوك اللاواعي المرتبط بها، أي إدراك الاختلال الذي نشأنا عليه، والعمل على التخلص من رواسبه يستوجب مراجعة شخصية مضنية ومستمرّة. الناشطون الأكثر ميلاً لمصادرة صوت النساء هم عادة من الذين لم يضعوا أي مجهود شخصي للنظر في المرأة.

ناشطو اليسار والليبرالية ارتكبوا خلال السنوات السابقة أخطاء لا تغتفر بحق القضية النسوية، وساهموا بتأزم هذه القضية حتى، حيث رأيناهم يضعون أنفسهم كرجال في صدارة المشهد (حتى عدد جريدة الأخبار الأخير المخصّص لقضايا المرأة مثلاً **افتتحه رجل** متحدثاً عن "إفساح المجال للزميلات")، وحيث رأيناهم أيضاً يساهمون بتحول الحركة النسوية من حركة حول حقوق النساء لحركة حول كراهية الرجال الآخرين - معيدين

بذلك الانتباه نحو الرجال بدل أن يكون حول النساء، وجاعلين النسوية مجالاً جديداً للتنافس بين الرجال “المؤمنين” بالقضية وغيرهم من “الكافرين” نسوياً.

في الأوساط اليسارية والليبرالية غالباً ما نرى الرجال يحاولون باستمرار تحديد إطار النقاش ورسم الخطوط الحمر للقضايا النسائية وإملاء ما يجوز للنساء تخطيه وما يسمح لهم بفعله، من دون أي مساهمة نقدية فعلية بالمعضلات الفكرية أو الاجتماعية التي تواجهها النسوية.

ظهر هذا الأمر بوضوح خلال فترة الانتفاضات العربية حيث هبّ الرجال لتلقي النساء معنى الحريات والثورات، مشدّدين غالباً على الفصل بين الحريات الجسدية للنساء والحياة الكريمة الحرّة التي تطالب بها الثورات.

لعلّ أسوأ طرق تدخّل الذكور في القضايا النسوية هو حين يحاولون إخبار النساء بالأولوية التي يجب إعطاؤها لقضاياهم مقارنة مع القضايا الأخرى: فيضعون مثلاً مقاومة الاحتلال في المرتبة 1 وحقوق العمّال في المرتبة 3، وقانون تجريم الاغتصاب الزوجي في المرتبة 5.. الخ. أما عن رأي النساء بترتيب أولوياتهنّ الخاصة؟ يبدو أن ذلك لا يعني شيئاً اليساريين والليبراليين.

غالباً ما رأينا هؤلاء الرجال يخبرون النساء أنه يمكن لهن أن يتحدّثن عن الحقوق السياسيّة كالمواطنة والانتخاب، لكن عليهنّ تجنّب الحديث عن حرّية الجسد وعلاقتهم الخاصة مع الحجاب وما شابه من القضايا “الشائكة”، ويمكن لهن أن يشاركن في تظاهرات مناهضة للرئيس مثلاً لكن لا يمكن لهنّ أن يتظاهرن بأسلوبهنّ الخاص احتجاجاً على قانون مجحف.

الأمر نفسه حصل مع ردّة الفعل على قيام الناشطة علياء المهدي بنشر- صورها عارية على مدوّنتها احتجاجاً على القوانين المجحفة بحق المرأة المصرية. لم يكثر أحد من الليبراليين واليساريين أن صديقتها نشر- صورها عارياً أيضاً، تطوّعوا فقط لمهاجمة علياء وحدها وتنافسوا في تلقيها “الأولويات الثورية” وإخبارها ما يحق لها فعله بجسدها الخاص كأنه ملكهم.

وصل بالأمر بأحد الزملاء المدوّنين إلى وصف تلك الصورة اليتيمة على مدوّنة مغمورة بـ “الجريمة بحق الثورة المصريّة”، كأن تحوّل ثقافة الاغتصاب وانتهاك جسد الأنثى إلى ثقافة سائدة في مصر- وبقية العالم العربي هو أمر عادي يجب السكوت عنه ريثما يتم تحقيق المجتمع المثالي وعودة كارل ماركس من وراء الغيوم.

بالإضافة إلى ذلك، الخطاب التضامني مع القضايا النسائيّة لمعظم الناشطين الرجال في العالم العربي لا يزال قائم على الذكوريّة البدويّة البطوليّة التي تبغي حماية النساء من الرجال الآخرين.

هذا الخطاب يحمل ضمناً فكرة الدفاع عن النساء لا من منطلق الحقّ الإنساني والشجاعة، بل من منطلق أن النساء هم “أمهاتنا واخواتنا وزوجاتنا وبناتنا”. هنالك إذاً ضمير ملكية في هذا النوع من الدفاع عن النساء: الرجال يدافعون عن النساء كأنهم يدافعون عن أملاكهم الخاصة. بالتالي يصبح التضامن مع القضايا النسائية مجرد نسخة أخرى للدفاع عن الشرف القابع أبداً بين ساقى النسوة.

هذا ما رأيناه مثلاً في معظم ردّات الفعل على فحوصات العذرية في مصر وعلى ضرب وتعرية إحدى المتظاهرات في ميدان التحرير. الدفاع عن النساء في هذه الحالة هو أشبه بالدفاع عن الأرض، كأن الانثى تم غزوها من قبل عدوّ والدفاع عنها هو دفاع بوجه الاعتداء على ملكية خاصة بنا. من الملفت للنظر أننا غالباً ما نلاحظ نفس الناشطين الذين يحملون هذا المنطق يتحدّثون أيضاً عن مغامراتهم النسائية كأنها انتصار وغزو وفتح عظيم: في الحالتان (حالة غزو النساء من قبل رجال آخرين كاعتداء، أو حالة غزو النساء من قبلنا نحن كفتح مبین) الأمر متعلّق بالانتصار الذكوري على الآخرين وليس بحرية وكرامة النساء.

طبعاً الدفاع عن أحبّاءنا وأعضاءنا هو أمر شجاع ومطلوب وأساسي لكن المشكلة أن هذه المقاربة، حين تكون بهذه الطريقة، تعزّز موقع المرأة ككائن ضعيف يحتاج للدفاع عنه من قبل ذكور آخرين بدل تمكينها وتعزيزها والإيمان بها وبقدرتها.

كمثال عمليّ لجعل الفكرة السابقة أكثر قرباً، من الأفضل مثلاً قيام النساء بتعلّم الدفاع عن النفس ومحاولة بناء ثقافة مناهضة للاغتصاب في أوساط الرجال بدلاً من إقناعهنّ بفكرة أنه يجب أن يكون هنالك مرافق ذكر إلى جانبهم في كلّ الأوقات خوفاً من الذكور الآخرين. في الحالة الأولى (تعلّم الدفاع عن النفس) هنالك تحرّر للمرأة وعملية تعزيز لإمكاناتها، أما الحالة الثانية (فرض مرافقين ذكور على النسوة) فالعملية تقيد المرأة وتجعلها أكثر ارتباطاً واعتماداً على رجل – ما سيعيدنا عاجلاً أم آجلاً إلى الاختلال البنيوي السابق بين الجنسين.

إن أردنا حرية وحقوق النساء حقاً، علينا كرجال أن نتقبّل واقع أنهنّ من يجب أن يقود عملية التغيير في قضاياهنّ التي يعلمن عنها أكثر ممّا بكثير، وعلينا أن نكون نحن إلى جانبهنّ لا العكس. المرأة تستطيع أن تعبّر عن قضاياها أفضل بكثير ممّا نحن وهي لا تفتقر للأدوات ولا المهارة، ما علينا سوى القتال إلى جانبها.

شاءت الظروف أن أفتح تويتر الأسبوع الماضي وأرى سيلاً من النقاشات الحامية حول شعر الجسد لدى النساء. ما حصل على ما يبدو هو أن بعض النسويات شاركن صور تظهر امتناعهنّ عن حلق شعر أجسادهنّ كسيقانهنّ وإبطهنّ وبطنهنّ وأيديهنّ، ليشتعل النقاش من بعدها حين لاقى ذلك تعليقات سلبية من رجال ونساء آخرين.

النسويات بغالبيةن رفضن أي طرح يقول إنه من الأفضل على النساء حلق شعر أجسادهنّ، لأنهنّ اعتبرن أنه مثلهنّ مثل الرجال في هذا الأمر، وبالتالي كما أن الرجال يستطيعون الامتناع عن حلق شعر أجسادهم فكذلك النساء، وكل ما غير ذلك هو طروحات أبوية قمعية ومتخلفة تهدف للسيطرة على أجساد النساء.

شخصياً لا يهمني على الإطلاق إن كانت هنالك نساء تريد أن تترك شعر جسدها وألا تتبع معايير الجمال السائدة حالياً، فلكل شخص جسده وهو حرّ بكيفية تصرفه به، والعديد من المعايير الجسدية التي تفرضها الثقافة السائدة هي غير منطقية أصلاً.

من ناحية أخرى لا أستطيع سوى أن ألاحظ وأن أقلق كيف أن جزء كبير من الحركة النسوية بات يركّز خلال السنوات الأخيرة على قضايا سطحية وجزئية وشخصية لهذه الدرجة. كما حالة التيارات التحررية الأخرى، يبدو أن النسوية أيضاً تتجه اليوم للانعزال ضمن فقاعات الكترونية هي عبارة عن غرف مغلقة لا يُسمع فيها أي صوت خارج "العقيدة الرسمية"، ما يبعدها شيئاً فشيئاً عن الواقع ويسهل عليها التركيز على أمور جزئية - بل سخيفة - مثل كيفية جلوس الرجال في المترو أو إرخاء شعر الإبط لدى النساء.

لا أفهم كيف يمكن أن يكون هذا الموضوع الشخصي والجانبى محط نقاش هائل في الأوساط اليسارية والتحررية في الوقت الذي يحترق فيه العالم من شماله إلى جنوبه. نعم حرية الجسد هي قضية رئيسية وسيادة الإنسان على جسده هي أيضاً أمر شديد الأهمية وليس ثانوياً، لكن النقاش حول شعر الساقين في زمن انهيار شامل هو كالنقاش حول جنس الملائكة خلال سقوط روما.

حتى ولو افترضنا أن النقاش حول شعر الساقين تم حسمه لصالح الحركة النسوية، كيف يساعدنا ذلك على مواجهة الانهيار الاقتصادي وداعش ومشاريع الخلافة في كل دولة عربية وميليشيات الأمر الواقع والانهيار المناخي والأزمات المشتعلة التي نعيش في ظلّها يومياً؟

هذا لا يعني أنني أدعو الآن لتهميش قضايا النساء – وأنا أعلم أن بعض النسويات سيقرأن الكلام السابق ويقفزن للاتهام فوراً، لذا سأردّ هنا ما قلته سابقاً: **تحقيق العدالة للنساء هو أمر أساسي لإعادة التوازن لهذا العالم.**

مشكلتي هنا هي مع هذا التيار المتنامي داخل النسوية (والذي يكاد يصبح مهيمناً عليها) الذي يختار عمداً أسوأ الزوايا لفتح القضايا – التي بالمناسبة لن تهم سوى النساء البرجوازيات لأن نساء الطبقات الأفقر يقلقن حول أمور أكثر جوهرية بكثير من شعر أجسادهنّ – وفي الوقت نفسه يكره الرجال بكل ما للكلمة من معنى ويشنّ حرب على كلّ ما هو أنثوي باعتبار أن كل ما هو أنثوي خاضع للبطيركية وبالتالي سيء. المشكلة الأكبر هي أن هذا التيار يخوض معاركه الرئيسية بوجه النساء اللواتي لا يوافقن على طروحاته، ولا يتصادم كثيراً مع السلطات والمؤسسات الحقيقية التي تقمع النساء.

المشكلة الثالثة هنا هي في طبيعة المقاربة حول شعر النساء: لماذا يجب اختيار ممارسة شخصية لهذه الدرجة؟ أعلم جواب بعض النسويات، سيجبن أن الشخصي. هو سياسي، لكنها إجابة غير مقنعة. الحقيقة هي أن طرح موضوع السيادة على الجسد بهذه الطريقة يشوّش القضية أكثر مما يخدمها.

طرح القضية بهذا الشكل يضع هؤلاء النسوة في مواجهة مع النساء الأخريات قبل الرجال فضلاً عن أن السلطات السياسية والاجتماعية التي تقمع النساء لا تكثرث لأمر سخيف لهذه الدرجة ولا يؤثر عليها هكذا نقاش لا من قريب ولا من بعيد.

في الواقع، النساء يحاولن فرض معايير الجمال على بعضهنّ البعض أكثر بكثير من محاولة الرجال فرضها على النساء. معظم الرجال مثلاً لا يكثرثون ببضعة كيلوغرامات زائدة على جسد حبيبتهنّ، ولا يكثرثن بالقليل من الوبر أو الشعر على جسدها في بعض الأماكن؛ معظم النساء من جهة أخرى مهووسات بوزنهنّ وهنّ أوّل من يلاحظ أي شعرة زائدة على جسد النساء الأخريات. التعامل مع الموضوع كأن الرجل يحمل سوطاً بيده ويفرض على النساء حلق شعر جسدهنّ كل يوم رغماً عنهنّ هو معالجة ناقصة وغير منطبقة على الواقع.

النقاش حول شعر الجسد هو في جزء كبير منه محاولة لتغيير معايير الانجذاب العاطفي بين الجنسين، أو بعبارة أخرى، هو دعوة لإقناع الرجال بإلغاء مسألة الشعر من معايير اختيارهم لشريكتهنّ المحتملة.

طبعاً معايير اختيار الشركاء تعود لكل شخص بنفسه ومن حق أي شخص أن يختار الشريك الذي يريد، لكن البشر – في نهاية المطاف هم جزء من الطبيعة ويعيشون في العالم الفيزيائي والعالم الفيزيائي فيه حقائق لا تتغير إن غيرنا أفكارنا عنها.

في الطبيعة كل الثدييات تمتلك صفات جسدية محدّدة تحدّد أنماط الانجذاب بين الإناث والذكور؛ العصافير الذكور تستخدم غنائها وصوتها لجذب العصافير الإناث، الغوريلا الذكور يتقاتلون فيما بينهم لإظهار قوتهم وجذب الإناث، واللبوات تنجذب عادة للأسد صاحب اللبدة الأكبر والأكثر سواداً لأنها تشير إلى قوته وقدرته الجنسية (اللبدة هي الفرو الذي يحيط بعنق الأسد).

البشر- ليسوا استثناءً على الطبيعة ويمتلكون بدورهم صفات جسدية تحدّد أنماط الانجذاب الجنسي- والنفسي- بينهم. رغم تنوّع أنماط الانجذاب الجنسي- البشري عبر التاريخ، هنالك أمر مشترك هو أن معظم الإناث تنجذب بشكل أكبر للرجل الأكثر ذكورة منها ومعظم الرجال ينجذبون بشكل أكبر للنساء الأكثر أنوثة منهم. هنالك استثناءات فردية طبعاً، لكنها استثناءات تثبت القاعدة ولا تنقضها. التفاصيل تتغيّر بحسب المجتمع والزمن (مثلاً، حلق شعر الجسد كان من معايير جمال الرجل لا المرأة في بعض المجتمعات القديمة في المتوسط)، لكن تكامل العنصر الأنثوي والذكوري هو المحرّك الرئيسي للانجذاب بين الذكور والإناث للفصيل البشري.

تستطيع نسويات تويتر الامتناع عن حلق شعر أجسادهنّ، لكن ذلك لن يغيّر من حقيقة أن معظم الرجال ينجذبون للنساء اللواتي يمتلكن شعر أقلّ على أجسادهنّ. الانجذاب الجنسي- والعاطفي لا يخضع للإملاءات الذهنية النظرية وبالتأكيد لا يخضع للأيدولوجيا - في الواقع غالباً ما تفشل الأيدولوجيات - وخاصة الدينية منها - فشلاً ذريعاً حين تحاول التحكم بعملية الانجذاب الجنسي والعاطفي وتقف بوجه قوانين الطبيعة.

يمكن لنسويات تويتر أن يكتبن آلاف التويتات عن جمال شعر الإبط ولن يقتنع الرجال.

هنالك قصور هائل لدى بعض الناشطات اللواتي يعتقدن أن تغيير فكرة ما في رؤوسنا (كتغيير نظرتنا للشعر على جسد النساء) هو أمر كفيل بتغيير الواقع نفسه (كانجذاب الرجال للنساء الأكثر أنوثة).

إلى ذلك، ما المشكلة تحديداً بالجمال؟ هل البحث عن الجمال في الحياة هو عار؟ كل المخلوقات الحية تبحث عن الشريك الذي يناسبها، ولا اعتقد أنه يجب على الرجال أو النساء، الاعتذار عن معاييرهم الشخصية لشيء يخص حياتهم الشخصية ولا يخص الآخرين. لماذا الدخول في هذا النفق العبثي أصلاً؟

انجذاب الأنوثة للذكورة والذكورة للأنوثة هو أمر من طبيعة الحياة ومن طبيعة الوجود، ومحاولة القضاء على الأنوثة وعلى الذكورة واعتبارهما آفة ومحاولة خلق جنس ثالث لا هو ذكر ولا أنثى هو أمر لن يؤدي سوى إلى إحباطات وخيبات أمل هائلة للرجال والنساء على السواء.

الرجال والنساء مختلفون، واختلافهم هذا ليس أمراً سيئاً بل شيئاً ضرورياً لتحقيق التوازن في حيواتنا الشخصية وفي هذا العالم.

## هل يجب إلغاء الرجال؟

فبراير 7, 2016

كنا نتحدث البارحة عن موضة إطالة الذقن لدى الشباب حين قالت لي صديقتي أنها تستغرب إصرار الرجال على إطالة ذقونهم هذه الأيام “كأنهم يريدون إثبات رجولتهم عن بعد كيلومتر”، بحدّ تعبيرها.

هذه الملاحظة البسيطة صائبة لدرجة كبيرة وتكشف في الواقع عن قضية مهمّة نادراً ما يناقشها أحد: الرجال يعيشون أزمة في الوقت الراهن، ورجولتهم كمفهوم وممارسة هي حالياً رجولة مأزومة.

موضة إطالة الذقن هي بإحدى أشكالها تعبير عن محاولة الرجال إعادة تأكيد رجولتهم في مجتمع مأزوم، مجتمع يرفض الرجولة ويمجّدها في الوقت نفسه، يحتملها مسؤولية الآفات الاجتماعية ثم يعتبرها مفتاح حلّ أزوماته، مجتمع يحاول باستمرار تدجين الرجولة من جهة أو حصرها بشكل قوّة قمعية كاريكاتورية لا تساعد الرجال أو النساء بشيء.

المبالغة في الإصرار على الرجولة هي ردّة فعل على انهيار المفاهيم السائدة سابقاً للرجولة والرفض المستجدّ لها من قطاع كبير في المجتمع (لا يقتصر على النسويات)، وهي ردّة فعل على انهيار العقد الاجتماعي بين الرجال والنساء ونهاية أدوارهم التقليدية نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت خلال العقود الأخيرة.

لا أحد يناقش هذه القضايا بشكل حقيقي، وحين تخضع للنقاش فغالباً ما يكون جدلاً عبثياً بين الرجعيين (الدينين غالباً) والتيار النسوي، اللذان رغم اختلافهما الأيديولوجي يشتركان برؤيتهما للرجولة كطغيان مطلق.

## هل الرجولة آفة؟

خلال السنوات السابقة، قام التيار التحرري والنسوي بتبني خطاب أيديولوجي متصلّب يتمحور بشكل متزايد حول الرفض التام للرجولة. هذا الأمر دفعنا شخصياً للعدول عن نقاش أزمة العلاقة بين الرجال والنساء عدّة مرّات في الماضي،

لأن الحديث عن هذا الموضوع بين حدّي الرجعيين الاجتماعيين والتيار التحرّري النسوي هو أشبه بالمشي- في حقل من الألغام المزروع بالاتهامات والأحكام المسبقة وسوء الفهم.

اعتبار الرجولة مصدراً لكل أزمة الحضارة والعنف والظلم هو أمر رائج اليوم في صفوف التيارات النسوية واليسار، حيث نرى كل يوم دعوة للرجال للتخلي عن رجولتهم أو تغييرها "لتناسب مع العصر."

هنالك عدد متزايد من النسويات يعتبرن الرجولة والذكورة آفة يجب القضاء عليها كلياً، وغالباً ما يستخدمن اسم "الرجولة السامة Toxic Masculinity" أو ما شابه من التعابير لوصف كل ما هو متعلق بالرجال ودورهم الاجتماعي.

منذ بضعة أعوام كتبت عن **الصورة الكاريكاتورية حول الرجال** والكراهية الزائدة الموجهة لهم في بعض النتاجات الفنية والثقافية. طبعاً، بعض هذه الكراهية هي نتيجة طبيعية لنظام ثقافي أبوي مختلّ التوازن، لكنني كنت أخشى— وقتها أن تتحوّل تلك الكراهية إلى الخطاب السائد في اليسار والحركات الليبرالية والنسوية.

الكراهية والمشاعر السلبية هي ردّات فعل مقبولة بالنسبة للأفراد، لكنها ليست أساساً مقبولاً لبناء حركات اجتماعية وثقافية تغييرية شاملة لأنها لا تؤدّي سوى لتفاقم المشكلة التي تريد حلّها.

تحويل النفور من الرجال إلى ثقافة تتلظى بقناع التحرّر هو ما حصل خلال السنوات السابقة في صفوف جزء كبير من الحركة النسوية. اليوم لا يمكن تصفّح أي موقع يساري ونسوي – أو حتى غير يساري وغير نسوي – إلا ونرى مقالاً يشتم الرجولة ويدعو لترويض الرجال كأنهم حيوانات طليقة.

آخر هذه الدعوات مقال تم تناقله مؤخراً على تويتر بعنوان " **الرجولة التقليدية تؤذي الجميع: يجب تحرير الرجال من عبئها** " (بالإنكليزية)، لأنطوني كعدي، وهو اخصائي في علم النفس في مؤسسة أبعاد في بيروت.

في الماضي، كنت أيضاً أميل للاعتقاد أن الرجولة والذكورة هي من مصادر المشكلة قبل أن أدرك أن المشاكل التي تُنسب عادة للرجولة مصدرها منظومة سياسية-اقتصادية-ثقافية معادية للحياة لا تقييم وزناً كبيراً لمفاهيمنا عن الرجولة والأنوثة ولا تكثرث كثيراً ما إذا كان رئيس الدولة وقائد الميليشيا ومدير الشركة أو العامل رجلاً أم امرأة، طالما أنه يؤدّي دوره المنوط به في السيستيم من دون اعتراض.

المنظومة السائدة يهّمها في الواقع محو مفاهيم الرجولة والأنوثة وأي هوية أخرى يمكن أن تقف عائقاً أمام تحويل الناس إلى مجرد نسخ قابلة للاستبدال عن بعضها بعضاً – أي كل ما يقف بوجه تحويل الجميع إلى مستهلكين وموظّفين مطيعين.

اعتبار الرجولة سبباً لأزماتنا هو بطريقة أو بأخرى تغطية عن المصدر الحقيقي للمشكلة.

إن عدنا إلى المقال الذي ذكرناه آنفاً للسيد كعدي، نرى أنه يلخّص بشكل كامل هذا الطرح النسوي، فهو يقول:

“هنالك أجيال من الرجال تعلّمت الأمر نفسه: كن رجلاً، رجلاً قوياً. امتنع عن اظهار عواطفك. خض الحروب، وقاتل أي شخص يتحدّى رجولتك.”

هنالك خلط بين عدّة أمور في هذه الجملة سنناقشها بعد قليل، لكن من الواضح أن المشكلة الأولى للنسوية والمجتمع “العصري” مع الرجولة هي أنها تدعو الرجال ليكونوا أقوياء.

### لماذا يجب أن تكون رجلاً قوياً

“كن رجلاً، رجلاً قوياً”، يفتتح السيد كعدي مقالته بهذه الكلمات كأنها أمر سيئ ولا أرى أبداً ما المشكلة هنا، هل يجب أن نقول للرجال أن يكونوا ضعفاء؟ لماذا نهتّى أنفسنا حين نقول للنساء “كوني امرأة قوية”، ونرفض قول الأمر نفسه للرجال؟

دعوة الرجال للتخلّي عن قوتهم هو أغرب أمر يمكن لأي رجل أن يقوله؛ رغم ذلك، يبدو أن رفض القوّة النابعة من الرجولة يشكّل العامود الفقري للنسوية اليوم.

“امتنع عن اظهار عواطفك”، هي الجملة الثانية التي يقولها السيد كعدي في مقاله، وهي تعبّر عن إحدى الأفكار الكاريكاتورية التي تعتقد النسوية أنها تشكّل جزءاً من الرجولة ومن تنشأة الرجال.

الحقيقة هي أن الرجال يتعلّمون الامتناع عن إظهار ضعفهم، لا عواطفهم، وهو الأمر المنطقي لجنس هو تاريخياً الجنس الصياد والمقاتل والحامي لعائلته والذي كان يتعرّض تاريخياً لمخاطر يومية، وهو الأمر المنطقي أيضاً في واقع نعلم جيداً كيف يمكن أن يستغل فيه ضعفنا ضدنا.

إلى ذلك، الواقع يقول أن الرجال العصريين يعبرون عن عواطفهم لدرجة أنه هنالك عدد هائل من نساء اليوم يتدمرون من مبالغة الرجال بالعواطف وبالتعبير عن العواطف. أضف إلى ذلك أن الرجال يعبرون عن عواطفهم بطريقة مختلفة عن النساء، يعبرون عن عواطفهم بأفعالهم أكثر منها بأقوالهم: الرجل الذي يعمل ليل نهار لتأمين حياة كريمة لعائلته هو رجل يتقد بالحب ويعبر عن حبه لهم بهذه الطريقة.

معظم شعراء الحب كذلك، ومعظم مؤلفي روايات العشق ومعظم من كتب مسرحيات وأفلام وأغاني عن الحب والألم وكل العواطف الإنسانية هم تاريخياً وحالياً من الرجال، ورغم ذلك نقول أن الرجال هم الجنس الذي لا يعبر عن عواطفه!

حين ننظر إلى الثقافة السائدة أيضاً، يمكن أن نلاحظ بسهولة أنها تدعو الرجال للتعبير عن عواطفهم لا العكس، فكلما شاهدنا فيلماً أو سمعنا أغنية أو قرأنا رواية حتى رأيناها مليئة بالرجال الذين يبالغون في التعبير عن عواطفهم المشتعلة والذين يظهرون أن التعبير عن العواطف هو أسمى ما يمكن للرجل أن يقوم به. حتى أن الكثير من النساء باتت تتوقع من كل رجل أن يكون شاعراً رومنسياً وأن تكون كل خطوة في علاقتهما أشبه بمشهد من فيلم.

ماذا نريد من الرجال بعد؟ هل يجب على الرجال أن ينهاروا بالدموع وأن يرسموا قلوباً على دفاترهم ويرسلوا قبلات في الهواء كل ثلاث دقائق لكي نعتبر أنهم يعبرون عن مشاعرهم؟

بالعودة إلى بداية هذه الفقرة لا بدّ من أقول مجدداً أن رأيي الشخصي هو أنه من الأفضل علينا كرجال أن نتجّب إظهار ضعفنا وخصوصاً أمام الغرباء والنساء، لأن الحياة التي كانت تطلب منا في الماضي أن نصطاد أكبر الحيوانات المفترسة لنطعم عائلاتنا لا تزال نفسها ولا تزال تريد منا أن نكون أقوى من أجل الأشخاص الذين يعتمدون علينا وهي غير متسامحة أبداً تجاه الرجال الضعفاء، لا في عملهم ولا في دراستهم ولا داخل عائلاتهم ولا في واقعهم اليومي.

باستثناء الأمهات مع أطفالهم، النساء عامة هم الأقل تسامحاً تجاه ضعف الرجال ولو كنّ يقلن لنا يومياً أنه علينا أن نظهر ضعفنا أمامهنّ. النساء هنّ الأكثر نفوراً وتشوشاً حين يظهر ضعفنا، وغالباً لا يعرفن التعامل معه سوى بالقلق حول أنفسهنّ لأنهنّ ارتبطن برجل باتوا يرونه ضعيفاً.

في مثال عن أدبيات "الرجولة السامة"، تقول الناقدة النسوية الشهيرة في عالم الثقافة وألعاب الفيديو أنيتا ساركسيان:

"علينا أن نعالج بشدّة الصلات بين العنف، التمييز الجنسي، والأفكار السامة للرجولة قبل أن يرتكب المزيد من الصبيان والرجال المزيد من جرائم القتل الجماعي".

## هل الرجال هم مصدر الحروب؟

يقول كعدي في جملته التي اقتبسناها "خض الحروب"، كتعبير عما يعتقد أنه جزء من الرجولة، فالنسوية تعتقد أن الرجل مسؤول عن الحروب وخصوصاً أنه هو الذي يخوضها تاريخياً.

هنا يوجد خلط هائل آخر في الوقائع: فهل الرجال يخوضون الحروب لأنهم رجال أم لأن المجتمع يفضّل إرسالهم للحرب بدل النساء لأنهم الأقوى جسدياً ولأن موتهم في المعارك أخف وطأة على المجتمع من موت النساء؟

هنالك سبب بيولوجي يدعو لإرسال الرجال للحروب بدلاً عن النساء، وهو الحفاظ على قدرة المجتمع على التكاثر. فلنفترض أنه هنالك نزاع ما بين قبيلتين على نبع ماء وهو صراع من أجل البقاء لأنه لا يمكن للبشر العيش من دون مياه، من تعتقدون أن القبائل سترسل حين يندلع النزاع المسلح بينهما؟ هل سترسل النساء أم الرجال؟

سترسل الرجال طبعاً، لا لأنهم أقوى جسدياً فحسب ويمتلكون بالتالي قدرة أكبر على الانتصار على العدو في المعركة، بل لأنهم غير قادرين على الحمل. إن خسرت أي قبيلة نساؤها في الحرب، سيبقى لديها عدد أقل من النساء لإنجاب الأطفال وستواجه بعد فترة خطر الانقراض مقابل القبيلة التي حافظت على جميع نساؤها، لأن وجود رجل واحد ومئة امرأة كافي لإنجاب مئة طفل بينما وجود امرأة واحدة ومئة رجل يعني أنه لا يمكن لإنجاب سوى طفل واحد.

فلننتبه هنا إلى أمرين:

الصراع لم ينشأ بسبب مفهوم الرجولة، بل بسبب نبع الماء. الصراعات تنشأ من الواقع ومن النزاعات على الموارد لا من المفاهيم النظرية.

الرجال يتم إرسالهم للحرب بسبب طبيعتهم البيولوجية، بغض النظر عن إيمانهم بمفهوم الرجولة أم لا.

## هل يجب إلغاء الرجال؟

حين نعود إلى المقال نرى أزمة الرجال التي تحدّثنا عنها تتجلى بوضوح في وصف كاتب المقال لرحلته الشخصية مع الرجولة، لكن فيما يعتبر كعدي أن الرجولة هي الأزمة، أرى بالمقابل أن الأزمة الحقيقية هي غياب الرجولة (بمعناها البدائي البحث) وغياب الظروف التي تسمح للرجال بتحقيق ذواتهم، وحلول رجولة مأزومة ومنقوصة مكانها.

كعدي يقول مثلاً في المقال أنه كان يجيب "لا أريد أن أتحدث عن ذلك" كلما سأله أحدهم سؤالاً شخصياً يمكن أن يظهر ضعفه، وهو يبدو أنه يعتقد أن الرجولة تطلب منا الحصر- والضيق والامتناع التام عن التعبير. في مكان آخر يقول كعدي أن "الأدوار الجندرية منعتنا من إقامة صلة ذات معنى مع الآخرين" وأنه كان يستخدم العنف لمعالجة الاختلافات في الرأي والتعامل مع التوتر.

هذه الأمور كلها تدلّ على مشكلة في التعاطي مع النفس ومع الآخرين يعاني منها العديد من الرجال، وخصوصاً أن معظمنا ينشأون اليوم من دون توجيه يذكر من آبائنا ونجد أنفسنا فيما بعد وحيدين في الحياة من دون وسائط اجتماعية حقيقية تربطنا بالرجال الآخرين وتشكّل مكاناً يتيح لنا مناقشة قضايانا والتعامل مع مصاعبنا. بدل العمل على إيجاد حلول لهذه الأمور، تتمثل الإجابة النسوية الحالية بالدعوة لإلغاء الرجولة وإلغاء الرجال.

هذا الهوس الجديد برفض الرجولة يعود إلى تبني جزء كبير من النسوية الحالية أطروحات "إلغاء الجندر" التي تتمثل برفض تام لكل مفاهيم الرجولة والأنوثة والسعي لإقامة هويات جندرية وجنسية متعدّدة Gender spectrum or gender continuum يصبح فيها الجميع خليطاً من الرجال والنساء لا رجالاً ونساءً فحسب. هذا النوع من النسوية لا يشنّ حرباً على الرجال فحسب بل على النساء كذلك حيث أنه ينفر أيضاً من كل ما هو أنثوي، لكن هوسه الأساسي يبقى إلغاء الرجال بكل ما للكلمة من معنى.

قد نعود لنقاش هذه الأيدولوجيا في مقالات لاحقة لكن سنكتفي الآن بالإشارة إلى خلل أساسي في هذه الأيدولوجيا وهي أنها تعتقد أن المفاهيم الموجودة في رؤوس الناس هي التي تصنع الواقع ولا تدرك أن المفاهيم تنشأ من الواقع ولو كانت تؤثر عليه في العديد من النواحي.

يعبّر كاتب المقال الذي ناقشناه عن ذلك في الجملة الأخيرة من مقالته بالقول:

"من المهم على الرجال أن يبدأوا بفهم التنشئة الاجتماعية الجندرية وأن يأخذوا بعين الاعتبار امتيازاتهم. التغيير الحقيقي يحصل هنا."

النسوية العصرية تعتقد أن التغيير الحقيقي يحصل في رؤوس الناس وفي تصرفاتهم اليومية لا في الواقع المادي والمؤسسات والبنى الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تحكم حياتهم. لذلك تنشغل النسويات العصريات بشنّ حرب على رؤوس الناس وعلى تصرفاتهم الشخصية بدل محاولة

تغيير الواقع وبدل مواجهة المؤسسات الفعلية التي تظلم الناس، وذلك إما يعود لنية حسنة يشوبها سوء فهم هائل لعملية التغيير، وإما جبن تام في مواجهة قوى الأمر الواقع وما يترتب على ذلك من ثمن.

من الأسهل على النسويات اليوم أن ينتقدن أهلهن وإخوتهن وأصدقائهن وزملائهن الذكور في العمل وأن ينتقدن الرجال العاديين أينما ذهبوا، لكن نادراً ما نرى نفس الحماسة لديهن في مواجهة سلطات الأمر الواقع وشركات الاستعباد والإسلاميين والميليشيات والطغاة الذين يحكمون حياتنا.

نتيجة هذه الأيدولوجية الحاقدة على الرجال والنساء، هنالك محاولات حثيثة من جزء كبير من النسوية العصرية لتغيير الرجال جسدياً ونفسياً وذهنياً وجعلهم أقرب بالشكل والمضمون للنساء، كما أنه هنالك محاولات حثيثة شبيهة لتغيير النساء جسدياً ونفسياً وذهنياً وجعلهن أقرب بالشكل والمضمون للرجال.

من نافل القول إن هذه الجهود ستفشل لأن الأنوثة والذكورة هي أمور من طبيعة الوجود ولا يمكن أن تنتهي سوى بانتهاء الليل والنهار، لكن المشكلة أنها ستسبب خلال هذا الوقت بمعاناة هائلة لكل الأطراف التي ستتفاعل معها.

من المفارقات الكبيرة أن النسوية العصرية التي تزعم أنها أتت لتخليص العالم من آلامه، تعتنق نسخة جديدة وسيئة من أطروحة رفض الذات التي حكمت الثقافة السائدة لمئات السنين.

بدل أن تقودنا هذه الأيدولوجيا لمصالحة مع الذات بعد الغربة التي فرضتها علينا الحضارة، تريد أن تفرض علينا غربة جديدة عن أجسادنا ونفسيّتنا، لكنها كما المحاولات المماثلة السابقة، مصيرها الفشل لأن الطبيعة البرية التي ولدنا منها والتي تعيش فينا تبقى، أقوى من كل الأيدولوجيات.

كل من اعتبر نفسه يوماً ينتمي **للمدرسة اللاسلطوية** يعلم أن هذا الانتماء يطرح على معتنقيه معضلات عديدة. هذه المعضلات أساسية لدرجة أنها تدفعهم للتساؤل باستمرار حول ما إذا كان وصف أنفسهم بالأنثريين هو كافٍ أو مناسب للتعبير عن قناعاتهم السياسية والفلسفية. هذا ينطبق على كاتب هذه السطور وهذا المقال هو محاولة للإجابة على هذه المعضلة.

كما يعلم معظم زوّار المدونة، جزء كبير من طروحاتي السياسية يستلهم من الفكر اللاسلطوي، وبما أنني لا أجد أن الدولة هي أفضل طريقة لتنظيم السلطة في المجتمع وأرفض التسلّط بشكل قاطع، من الطبيعي أن أكون قد تصارعت شخصياً مع فكرة ما إذا كان مناسباً التعريف عن نفسي كأنثري أم لا. معظم أعضاء فريق عمل مجموعة راديكال بيروت خاضوا تساؤلات مشابهة أيضاً، كما العديد من الناشطين العرب والغربيين الذين قرأت عنهم أو تعرّفت عليهم شخصياً.

عندما قامت راديكال بيروت بطرح **مشروع الجذور** كنا قد توصلنا إلى خلاصتنا حول هذا الموضوع. قلنا وقتها أن المشروع يستلهم من الفكر اللاسلطوي لكنه ليس أنثرياً بالمعنى الأيديولوجي والسياسي للكلمة. حين كنت أسأل من بعدها ما إذا كنت لاسلطوي على الصعيد الشخصي، أصبح لدي الإجابة نفسها: أنا استلهم من الفكر الأنثري كمقاربة رئيسية لنقد وفهم السلطة، لكنني لست أنثرياً، كما استلهم أيضاً من مدارس فكرية أخرى قامت بإسهامات فكرية مهمّة، كالماركسية لفهم التفاوت الطبقي، والإيكولوجيا العميقة لفهم التدمير البيئي، والنسوية الجذرية لفهم البطريكية، والنيتشوية لفهم منظومة القيم السائدة، والصوفية وروحانية الشعوب الأصلية لفهم كينونة الإنسان والعالم.

الاستلهم من مقاربات متنوّعة هو اعتراف بأهميتها وصوابية جوانب مهمّة من طروحاتها، لكن ذلك لا يجعلنا ماركسيين وإيكولوجيين جذريين ونسويين ونيتشويين وصوفيّين، بل يجعلنا كلّ هؤلاء ولا أحد منهم في الوقت نفسه. لا اعتقد أنه يوجد مدرسة أيديولوجية أو سياسية واحدة قادرة اليوم على اختصار رؤيتنا للعالم وأزمته، وهذا ما دفعنا أساساً لتأسيس مشروع الجذور الذي يحمل بذور رؤيا جديدة من هذا النوع، المتمثلة **بسبعة مبادئ رئيسية** تعبّر عن منهجنا في التفكير والعمل.

هذه الإجابة (حين نقول إننا لسنا أنركيين) تؤدّي لاستغراب العديد من الأصدقاء اللاسلطويين الذين يعرفون عاطفتنا تجاه العلم الأسود، وقد يفهموها أحياناً أنها تنصّل من مواجهة الانتقادات، لكن الأمر هو بصراحة أبسط من ذلك.

علينا أن ننتقل أولاً من سؤال رئيسي: هل اللاسلطوية هي أساساً فكر موحد وانتماء سياسي واضح يشكّل هوية لحامله؟ أم هي مقارنة منهجية نقدية يمكن أن يحملها أي شخص من دون أن ينتمي لأيدولوجية محددة؟

في الماضي، كنت أميل شخصياً للاعتقاد أن الأنركية هي فكر موحد وانتماء سياسي لا نقاش فيه، لكن بعد سنوات من التعاطي مع العمل اللاسلطوي والتواصل مع مجموعات لاسلطوية عربية وغربية، اكتشفت شيئاً فشيئاً أن اللاسلطوية هي مجموعة أيدولوجيات متناقضة، توخّدها مقارنة منهجية تتمثل بنقد الدولة والسلطة القمعية. التعامل مع الأنركية كهوية سياسية أيدولوجية واضحة المعالم يطرح في الواقع معضلات أكثر مما يحلّ. وهذا ما سنتحدّث عنه.

## هل يوجد أيدولوجية لاسلطوية موحدة؟

هذه الفقرة باختصار:

كم أنركي نحتاج لتغيير مصباح كهربائي؟ الجواب: إن وضعت عشرة أنركيين في غرفة واحدة لن يستطيعوا الاتفاق على طريقة واحدة لتغيير المصباح الكهربائي، كما أنهم لن يتفقوا على تعريف واحد للأنركية أو استراتيجيات أو أهداف أو أسلوب عمل مشترك. والأرجح أن المصباح الكهربائي سيبقى معطلاً.

يرفض العديد من اللاسلطويين فكرة وجود أيدولوجية لاسلطوية، وهم محقّون ومخطئون في الوقت نفسه.

صحيح أن الأنركية لا تقدّم صورة تجريدية مسبقة لما يجب أن يكون عليه المجتمع ولا تمتلك عقائد فكرية جامدة عمّا يجب أن يكون عليه الاقتصاد أو العلاقات الاجتماعية، وهي من هذه الزاوية ليست أيدولوجية أو يوتوبيا مستقبلية يمكن الوصول إليها والتوقّف من بعدها عن الحركة، بل هي صيرورة دائمة ناتجة عن تلاقح الحزبية والمسؤولية.

في الوقت نفسه، اللاسلطوية لديها أيضاً الكثير من الأوجه الأيدولوجية في الطرح والتنظيم، بعضها مستمدّ من كتابات ميخائيل باكونين وبيتر كروبوتكين ومفكرون آخرون مثل أنريكو مالاتيستا وإيما غولدمن في السابق، إضافة إلى حكيم باي وموراى بوكشين وجون زيرزن ودايفيد غرايبر في الوقت الحالي.

هذا التناقض بين وجود أيدولوجية وعدم وجودها يخلق أيضاً ظواهر متناقضة في الأوساط الأتركية. فهو من ناحية أولى جمّد الطرح اللاسلطوي في شكله الاشتراكي-الشيوعي بالنسبة لعدد كبير من الأتركيين، وأعطى الأتركيين اليساريين سلطة فكرية وأيدولوجية زائفة على غيرهم دفعتهم لرفض وإبعاد وعزل معظم تفرّعات الفكر اللاسلطوي التي ظهرت فيما بعد.

من ناحية ثانية، غياب مرجعية أيدولوجية واضحة يؤدي باستمرار إلى ظهور تيارات أتركية متناقضة لا تشترك مع نظيراتها السابقة سوى بالاسم.

الأتركية الشيوعية ترى مثلاً أن المشكلة الرئيسية في المجتمع هي الطبقيّة، والأتركية-الرأسمالية ترى أن المشكلة الرئيسية هي الدولة لا السوق الحرّ، والأتركية النسوية ترى أن المشكلة الرئيسية هي البطريكية. الأتركية النقابية تمجّد العمّال والعمل وتدعو للإدارة الذاتية للمصانع، والأتركية الخضراء ترفض الثورة الصناعيّة وتدعو لعالم من دون مصانع. **أتركية ما بعد الإنسانية** تتحمّس للثورة التكنولوجية وتعتبر أن تحقيق الخلاص التحرري سيتم عبر دمج الإنسان والآلة، أما **الأتركية البدائية** فترفض كل الحضارة الصناعية وتدعو للعودة إلى مجتمعات الصيد والقطاف.

نظرة سريعة على **التيارات الأتركية المختلفة** الموجودة اليوم، من الأتركية المسيحية إلى الأتركية العدميّة والاشتراكية والرأسمالية والبدائية والتكنولوجية والقوميّة، تظهر بوضوح أنه لا يوجد إطار واضح يجمع مختلف الطروحات اللاسلطوية سوى رفض الدولة والسلطة السياسيّة. لكن السؤال هنا، في ظلّ اختلافات بهذا الحجم، هل لا يزال يمكن الحديث عن أيدولوجية أتركية موحّدة؟

لقد تم تجريد اللاسلطوية من معناها إلى حدّ كبير في العقود الأخيرة، وهي اليوم في أماكن كثيرة انتماء الذين لا انتماء لهم وأيدولوجية من لا يؤمنون بشيء.

هذه الظاهرة هي في الواقع سبب تدمر دائم في أوساط اللاسلطويين، حيث أنهم غالباً ما يجدون ناشطون من كلّ حذب وصبوب يعرفون عن أنفسهم بأنهم أتركيون فيما يحملون أفكار مناقضة للفكر الأتركي ويمارسون أفعال متعارضة تماماً مع كلّ ما تعبّر عنه اللاسلطوية.

هل يمكن للأتركية أن تستمرّ كهويّة سياسيّة في ظلّ هذا التناقض؟ لا اعتقد شخصياً ذلك. ما الحلّ في هذه الحالة؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه في آخر هذا النصّ. قبل ذلك، علينا أن ننظر إلى معضلات أخرى يطرحها الفكر اللاسلطوي.

## معضلة السلطة

هذه الفقرة باختصار:

التيارات الأثرية انتقلت لحدّ كبير من رفض السلطة القمعية السياسية والاقتصادية والدينية إلى رفض كل التبادلات البشرية الطبيعية والبني التعليمية والتوجيهية غير القمعية بحجة أنها سلطوية أيضاً، ما أثر سلباً على قدرتها على إنتاج طرح سياسي حقيقي وسهل انزلاقها إلى فخّ النقاء الأيديولوجي الحياتي الفردي على الطريقة الدينية.

أهمية الفكر اللاسلطوي انه يفتح الباب للإنسان لرؤية السلطة والمجتمع على حقيقتهما: السلطة السياسية والاقتصادية قائمة على العنف والقمع الدائم بهدف إبقاء المجتمع بأكمله في سجن كبير.

معظم التيارات السياسية الأخرى تقدّم نسخة ما لتحسين ظروف السجن باستثناء الأثرية التي تريد هدم السجن بكامله. لكن هذا يطرح إشكالية أخرى حول السلطة: إلى أي مدى نرفض السلطة وهل كل سلطة هي سلطة قمعية وسلبية؟

هذا أمر كان يختلف عليه اللاسلطويون في الماضي لدرجة كبيرة. الأثرية الاشتراكية كباكونين وكروبوتكين مثلاً طرحا تفكيك الدولة وإنشاء مجالس محلية ديمقراطية تتولّى إدارة شؤون المنطقة مع الحفاظ على لجان اختصاصية لتنظيم الامور العابرة للمحليات. لكن هذا الطرح نفسه يعني وجود حد أدنى من المرجعية والسلطة للمجالس المحلية واللجان الاختصاصية.

الأثرية الفردانية مثل برودون رفضوا وجود أي نوع من السلطة بشكل مطلق، محلية كانت أم وطنية. أما الأثرية المعاصرون فتتراوح مواقفهم بين طرح موراي بوكشين الذي دعا لإعادة تشكيل السلطة من أسفل إلى أعلى عبر كونفيدراليات محلية للبلديات، وبعض التيارات الأثرية الأميركية التي ترفض حتى فكرة الحكم المحلي.

محاولة تخيل أسلوب تنظيم المجتمع الحديث على الطريقة الأثرية يطرح بوضوح معضلة واضحة أمامنا: المجتمعات اللاسلطوية الوحيدة التي وجدت في التاريخ كانت المجتمعات "البدائية" التي لم يتخطى عدد أفرادها الـ 150. باستثناء بعض التجارب اليتيمة التي لم تدم لأكثر من أشهر معدودة، لا يوجد أي تجربة لاسلطوية معاصرة تثبت إمكانية وجود مجتمع زراعي أو صناعي معقد من دون سلطة تنظّمه وتضبطه.

بعض المفكرّون اللاسلطويون مثل جون زيرزن وبوب بلاك لاحظوا هذه المعضلة وانشأوا توجّه لاسلطوي جديد معروف باسم "اللاسلطوية البدائية" يقوم على نقد الحضارة ورفض المجتمع الصناعي ككل. هذه التيارات تلفت النظر إلى أنه لا يوجد مدن أو حضارة في التاريخ لم تقم على العبوديّة، الطبقيّة، الإقطاع، والضواحي الفقيرة. وهم محقّون.

المدن قائمة على نسبة كثافة سكانية عالية في منطقة لا تنتج الموارد بنفسها، ما يعني أن كل مدينة تستوجب الاستيراد الدائم للموارد الرئيسية لكي تستمرّ بالوجود. لذلك لا يوجد مدينة في التاريخ وُجدت من دون أن يرافقها احتلال أو استغلال للآخرين خارج حدودها الخارج واستغلال طبقة مسحوقة من البشر داخلها.

هذه الطبقة المسحوقة هي ضرورة تقنيّة لوجود المدن - لا مجرد عيب يمكن إصلاحه - لأن المدن تستوجب بطبيعتها وجود طبقة دنيا تعمل على إنشاء وصيانة البنية التحتية فيما تتمتع الطبقة العليا بالخدمات والثروات.

المجتمع الصناعي معقد ومتقدّم ومتخصّص وقائم على القمع الطبقي لدرجة أنه من الصعب تخيل إلغاء الدولة من دون إلغائه معها. لذلك تعتبر تيارات الأنركية-البدائية أنه إن أردنا رفض الدولة، علينا حكماً أن نرفض الحضارة والرأسمالية الصناعية ككل ونعود إلى أنماط من العيش أكثر بساطة ومساواة. رفض السلطة إذاً في التيار الأنركي الأخضر يذهب إلى حدّ القول بضرورة رفض كل المجتمع المعاصر.

نحن نوافق مبدئياً على هذا الطرح لكن هنالك معضلة أخرى فيه: بعض التيارات اللاسلطوية البدائية ذهبت بعيداً في هذا الطرح إلى حد رفض اللغة والفنّ ومفهوم الوقت كمفاهيم تجرديّة قمعيّة تسهّل هيمنة طبقة على أخرى.

وهنا نصل إلى السؤال التالي: هل المشكلة هي إذاً في كل سلطة وفي كلّ عملية تأثير لشخص على آخر ويجب بالتالي رفض السلطة بشكل مطلق، أم المشكلة هي في السلطة القمعيّة المؤسّساتيّة السياسيّة التي تحكم الناس ضد إرادتهم؟

العديد من التيارات الأنركية المعاصرة وخاصة الغربيّة منها، تقول إنه يجب رفض السلطة بالمطلق وتدعو إلى السيادة المطلقة للفرد على كل ما هو متعلق به. النتيجة الطبيعيّة لهذا الطرح هي رفض كافة العلاقات الاجتماعيّة وإنشاء رقابة قاتلة على الحياة الشخصية، لأن كل علاقة اجتماعية هي علاقة تأثير متبادلة، وكل حياة شخصية فيها قدر ما من التآثر والتأثير بالآخرين.

هنالك إشكالية كبيرة في طرح الرفض المطلق لكل سلطة ولكل تبادل اجتماعي: نحن لا نعيش بمفردنا، وطبيعة الحياة نفسها هي تبادلية بيننا وبين كل شيء فيها. لا يوجد نبات أو حيوان أو أي مجموعة بشرية في العالم موجودة في هذا العالم من دون تبادل ما للموارد والقوة والتأثير والمعرفة والتوجيه مع محيطها أو بين أفرادها. كل تبادل في الطبيعة هو تبادل للتأثير والقوة.

المهندس الذي يقوم بعمله لإنشاء مباني آمنة، الأهل الذين يمنعون أطفالهم من الركض أمام السيارات في الشارع، والضابط الذي يوجّه جنوده في معركة، كلهم يمارسون نوع معين من السلطة في مجال محدد. هذا النوع من السلطة ليس سياسياً، أي أن من يمارس هذه السلطة لا يمتلك قدرة تغيير حياة الآخرين ككل وتحديد أسلوب حياتهم أو فرض آرائه في مجالات الحياة كافة على الآخرين.

حتى في المجتمعات القديمة غير الحضارية الأكثر مساواة في التاريخ والتي تشكل المثل الحيّ الوحيد على مجتمعات لاسلطوية شيوعية، هنالك حد أدنى من السلطة الروحية والمعنوية التي تقوم غالباً بحلّ النزاعات (كحكيم القبيلة أو الشامان)، وإلا فالقبيلة تخاطر بوجودها وسلامتها على المدى البعيد.

إن لم يكن من الممكن إلغاء السلطة ككل، ما العمل إذاً؟ الجواب سهل: يجب رفض السلطة القمعية المؤسساتية التي تفرض حكمها علينا من دون موافقتنا كالدولة والشركة والمؤسسة الدينية – لا رفض كافة أشكال التبادلات البشرية بحجة أن بعضها فيه تبادل ما للسلطة.

اعتقد أنه من الأفضل أن نميز بين السلطة العضوية التوجيهية الناتجة عن تبادل القوة والمعرفة على صعيد الوحدات الاجتماعية الصغيرة (كالعائلة، الأفراد، القبيلة، والقرى الصغيرة)، وبين السلطات المؤسساتية القمعية الكبرى التي تتحكم بحياتنا اليوم.

السلطة في أيامنا هي سلطات سياسية ودينية واقتصادية تتحرك باتجاه واحد من فوق إلى تحت وهي غير نابعة من علاقات منفعية متبادلة بين الناس ولا يوجد أي ارتباط حياتي أو عضوي بينها وبين الأفراد الذين تخضعهم لجبروتها. أصحاب السلطة يدركون هذا النقص ويستخدمون كافة الخدع لكي ننسى، لكي نلتهي، لكي ننصاع لهم، ولكي نحبهم أحياناً.

المشكلة هي أن التيارات اللاسلطوية اليوم لا تقوم بهذا التمييز، وقد انتقلت إلى الرفض التام لأي علاقة متبادلة غير متكافئة بين الأفراد في كلّ المجالات. هذا يعود إلى حدّ كبير إلى تأثير مدارس **ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية** التي أشارت إلى أن السلطة مورّعة في المجتمع وليست مركزة في أجهزة الدولة فحسب.

نتيجة هذا التحوّل الفكري تتمثل اليوم بأن العديد من التيارات اللاسلطوية العصرية ترفض كافة الأشكال السياسية التنظيمية وكافة أشكال العلاقات العاطفية وكافة أشكال الأخلاق وكل ما يبدو كأنه يحدّ من الحرية المطلقة للفرد لدرجة أن الفلسفة الأنركية السائدة حالياً تتقاطع إلى حدّ كبير مع الفلسفة العدميّة.

هذه الذهنية حرمت التيارات الأنركية المعاصرة من القدرة على انتاج طرح سياسي حقيقي، وجعلتها تكتفي برفض السائد بتعابير مطلقة غير قابلة للترجمة على أرض الواقع.

هي أدّت أيضاً إلى انزلاق معظم التيارات اللاسلطوية إلى فخّ النقاء الأيديولوجي الحياتي الفردي على الطريقة الدينية. النقاشات الالكترونية الأنركية حافلة بعبارات مثل "أنت لست أنركي حقيقي"، التي يتم إطلاقها بناءً على معايير أيديولوجيّة أو حياتية (بعض الأنركيين مثلاً يعتبرون أن كل من ليس نباتياً ليس أنركياً حقيقياً).

من تابع النقاشات اللاسلطوية بشكل كافٍ خلال الأعوام الأخيرة يلاحظ أن اللاسلطويون يمارسون دور الشرطي على بعضهم البعض؛ ينتظرون أدنى خطأ فردي من الآخر لكي يتهموه أنه ليس أنركي حقيقي، كأننا نعيد المسرحيّة الدينيّة للمؤمنين والكفار بحذافيرها.

الأزمة الفلسفية للأنركية وجنوحها نحو العدميّة والتركيز على النقاء الحياتي الفردي كلّها أمور أثرت بطبيعة الحال على فعاليّة التيارات اللاسلطوية ودفعتها إلى تبني ذهنيّات وأساليب عمل شلّت فعاليتها تماماً خلال العقد الأخير.

الحركة الأنركية لم تستطع بكل بساطة تجاوز مرحلة الاحتجاج العشوائي الذي لم يستطع حتى الآن تحقيق أي تغيير مستدام وحقيقي.

## شوائب أسلوب العمل السياسي الأنركي

هذه الفقرة باختصار:

رغم أن الانتصارات الأنركية الوحيدة تحققت على يد مجموعات منظمّة إلا أن التيارات الأنركية اليوم ترفض التنظيم والقادة والاستراتيجيات الموحّدة، ما يحرمها من بروز منظمات فعّالة ويحرّضها على تدمير نفسها بنفسها، محقّقة بذلك أكبر خدمة للسلطات والدولة.

التيارات اللاسلطوية أدخلت مفهوم مهم جداً إلى النقاش السياسي هو مفهوم الثورة الآنية، أي الطرح القائل إن الثورة ليست حدثاً غيبياً كيوم القيامة ننتظر حدوثه بصمت، بل فعل يومي نمارسه ومشروع يُبنى قليلاً عند كل صباح.

هذا الفكر يُترجم على أرض الواقع بالطروحات التعاونية وإنشاء المؤسسات والمساحات المستقلة ذات الإدارة الذاتية والتي يطرحها في العالم العربي الكاتب اللاسلطوي **سامح عبّود** وفي الغرب الكاتب اللاسلطوي **حكيم باي**.

أهمّية هذا الطرح أنه يمكن تطبيقه في كافة مجالات الحياة من الزراعة حتى البناء والتعليم، وهو يحزّر الناس بشكل مباشر ويدفعهم للانخراط في تحديد صورة مجتمعهم بأيديهم من دون انتظار السلطات والإصلاحات والثورات والأحزاب. للأسف، تجد الطروحات المذكورة صدى أكبر لها خارج الأوساط الأنركية، فيما يتخبّط الأنركيون بأزمات بنيوية مستمرة تعيق عملهم السياسي والاجتماعي.

مثلاً، هنالك اليوم رفض شبه مطلق للتنظيم في أوساط الأنركيين. أي دعوة لإيجاد بنية تنظيمية يقابلها الأنركيون بالتشكيك والتخوين. المجموعات اللاسلطوية الوحيدة في التاريخ التي كادت أن تحقّق شيئاً، مثل التيار اللاسلطوي الإسباني في الثلاثينات **والجيش الماخنوي** في أوكرانيا – كانت منظمات هرمية وعسكرية منظمة ولم تُهزم إلا على يد منظمات أكثر تنظيمياً.

بدل أن يستخلص الأنركيون الدرس ويحسنوا تنظيمهم، استخلصوا العبرة المعاكسة وانتهوا بالرفض المطلق للتنظيم بأي شكل كان.

لهذا السبب تحديداً، كان تاريخ الحركة اللاسلطوية لـ 200 عام تاريخ من تراكم فشل على فشل. الأحزاب الأكثر تنظيمياً تغلّبت على اللاسلطويون في كلّ مواجهة تاريخية معهم، وفي كلّ مرة كانت خلاصة الحركة اللاسلطوية هي رفض أكبر للتنظيم.

أكبر مجموعة أنركية في العالم اليوم لا يتجاوز عددها العشرات، وباستثناء المشاركة الفعّالة للأنركيين في الاحتجاجات وبناء بعض المؤسسات الصغيرة هنا وهناك، يكاد لا يوجد أي فعالية تذكر للحركة الأنركية حول العالم.

حين وجّهت مبادرة راديكال بيروت رسالة للأنركيين في أميركا الشمالية حول بعض الأمور، كانت بعض الأجوبة من الرفاق هناك معبرة عن الذهنية السائدة: "لماذا تتحدّثون عن ضرورة وجود أهداف واستراتيجية؟ الأنركية هي العيش الحرّ الآن من دون أهداف".

هذا كلام جميل لو كنا نؤلّف كتاب شعر، لكنه لا ينفذ حين يكون الهدف هو إسقاط منظومة عاتية وحين يكون الـ"هنا والآن" هو طغيان وقمع وفقر وجوع.

الرفض المطلق للتنظيم في الأوساط الأنركية يعني أيضاً رفضاً مطلقاً للاستراتيجية، ورفضاً مطلقاً لوجود قادة. النتيجة هي تيار لاسلطوي يقوم بتدمير منظّماته الفعّالة ودفن قادته قبل أن يحققوا أي شيء، كأن اللاسلطويون يقومون تماماً بما تريده الدولة منهم!

الأزمة التنظيمية تنطبق أيضاً على أسلوب اتخاذ القرار في الأوساط الأنركية. بعض المجموعات اللاسلطوية استخدمت في الماضي التفويض (تفويض أحدهم بسلطة عسكرية أو تنظيمية) والتصويت، لكنها لم تعد تستخدم هذه الوسائل اليوم حيث هنالك تقديس شبه مطلق لأسلوب واحد لاتخاذ القرارات الـ ” هو الاجماع.

للأسف، كل من حاول اتباع أسلوب الإجماع لاتخاذ قرارات مجموعة بأكملها من الناس يعرف أنه أسوأ طريقة على الإطلاق لاتخاذ القرارات. قد يعمل الاجماع في مجموعات صغيرة الحجم تقوم بأعمال غير خطيرة ولديها الكثير من وقت الفراغ لتناقش كل شيء، لكنه لا يعمل في أي مكان آخر.

أسلوب الاجماع أيضاً لا يضمن مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات (بعكس ما يدّعي مؤيدوه)، ويؤدي دائماً إلى خلق بنية ضمنية للسلطة بين مجموعة مغلقة من الأصدقاء الأعلى صوتاً أو الأكثر حضوراً للاجتماعات (وهذه البنية السلطوية تكون عادة غير قابلة للمحاسبة من بقية المجموعة لأنها غير مرئية).

السؤال بالتالي هو، هل يمكن إسقاط أقوى منظومة هيمنة في التاريخ البشري - الرأسمالية المعولمة - عبر هذا التشوّش التنظيمي الهائل؟ وهل يمكن لحركة تفتقد للاستراتيجية والتنظيم والقادة أن تحقق شيئاً؟

الجواب هو طبعاً لا. لا نستطيع ربح معاركنا بهذه الطريقة.

## اللاسلطوية هي مقاربة لا أيولوجية

الرؤية النقدية المقتضبة التي قدّمناها هنا للفكر اللاسلطوي وأسلوب العمل الأنركي لا تهدف للقول إن اللاسلطوية بأكملها غير صالحة، بل العكس تماماً.

اللاسلطوية هي مقاربة نقدية ضرورية لفهم السلطة ولفهم المنظومة المهيمنة على حياتنا، وعلى كلّ راديكالي أن يدرس أدبياتها ويطلع عليها ليكتسب فهماً أعمق ورفضاً أكثر تجذراً للسلطات السياسية والاقتصادية والدينية.

مع ذلك، لا نجد أن الأثرية تشكّل هوية سياسية محدّدة المعالم، خاصة أن الأيدولوجية الفكرية والتنظيمية الحالية لها تطرح الكثير من الإشكاليات وتحدّ من حيوية وفعالية الطرح اللاسلطوي في العالم. الأثرية تحمل الكثير من الأعباء والمعضلات التاريخية والحالية لدرجة تجعل مسيرتها الحالية بطيئة ومتعثّرة، والوقت ليس إلى جانبنا.

منظومة العبودية التي نواجهها هي سيستيم منظم، ولذلك علينا أن نكون أكثر تنظيماً. هي منظومة تمتلك رؤيا واضحة ولذلك علينا أن نمتلك رؤيا أكثر وضوحاً. هي منظومة تعمل وفقاً لاستراتيجيات وأهداف وخطط، وعلينا أن نمتلك استراتيجيات وأهداف وخطط أكثر مكرراً وذكاءً في مواجهتها. هي منظومة تقاتلنا حتى موتنا، وعلينا أن نقاتلها حتى موتها. هي منظومة موت وعروش من دماء، ونحن مشروع حياة حرة وأغنية صباح لا يعكّرها صوت سلاسل العبودية.

لا نمتلك الكثير من الوقت لنضيّعه في الزوايب الأيدولوجية والنقاشات النظرية. الوقت وقت حبّ، وقت رقص، وقت فلاح... وقت قتال... هل تسمعون ذلك الصوت البعيد؟ هل تسمعون آذان تلك الصلاة؟

## الفصل السابع: عالم قديم انتهى

ما يلي هو الفصل الأكثر سوداوية في هذا الكتاب من دون شك.

حين نقرأ اليوم عن أزمات العالم، غالباً ما نقرأ مقالات تحليلية باردة خالية من الألم، مقالات تشعرنا كأن المشكلة، أي مشكلة، هي مجرد خلل بسيط لا يؤثر على أحد. مقالات تشعرنا كأنه هنالك مئات المشاكل المختلفة غير المرتبطة ببعضها بعضاً. مقالات تعدنا بحلّ بسيط تلو آخر فيما نعلم داخلنا، أن كل تلك الوعود فارغة.

لعلّ السوداوية في هذا الفصل هي مجرد واقعية شديدة ممزوجة بغضب كبير حول طبيعة حياتنا اليوم وطبيعة المنظومة الشاملة التي تحكم حياتنا، لكننا غير معتادون على الواقعية ولا نحبّ الاقتراب من الغضب. لعلّ السوداوية في هذا الفصل أيضاً هي حبّ قول الحقائق كما هي: المنظومة بأكملها عفنة ويجب حرقها بالكامل.

كل ما نريد أن نقوله في هذا الفصل هو أن أزمة العالم وجودية، شاملة، جذرية، وليست مجموعة أزمات مؤقتة وجزئية. المنظومة التي تحكم حياتنا اليوم ليست مأزومة بل هي الأزمة، لا تعاني من مشاكل، بل هي المشكلة.

طبعاً من السهل أن نرى ذلك ثورية مبالغ بها وتطرّف لا طائل منه، خاصة أن الثورية في أيامنا ممزوجة غالباً بمواقف عملية عقيمة وتدميرية. هذه ليست الحالة هنا: بالنسبة لنا، يمكننا أن نسمّي المنظومة باسمها وأن نعزي أفعالها وظلمها كما يمكننا أن نمارس حياتنا اليومية باعتمادية وأن نفهم وجودنا في هذا الواقع في الوقت نفسه، يمكننا أن نفهم ضرورة التغييرات الكبرى وأن نعمل للتغييرات الصغرى التي في متناولنا في الوقت نفسه، يمكننا أن نرى الظلمة الحالكة في هذا العالم وأن نختار أن نعيش في النور.

ما لا يمكننا أن نفعله، هو أن ننسى حقيقة الأمور بعد أن تكشّفت لنا. ما لا يمكننا أن نفعله هو أن نقبل بواقع غير عادل خلقه مجرد أناس آخرون مثلنا. يمكننا أن نرفض المنظومة من دون أن نرفض العالم، أن نتمرد على الواقع من دون أن ننفصل عنه، أن نحلم بعالم أفضل من دون أن نؤمن بالغيب، ويمكننا أن نغضب على واقع العالم وأن نعتنق الحياة بكل ما فيها من حبّ.

صحيح أن العالم القديم يتداعى ويتغيّر ببطء أمام أعيننا، لكننا لا نريد مسخاً مولود من وحش، ولهذا السبب، علينا أن نفهم الوحش أولاً.

- الموظفة: لا أفهم لماذا لا تريد البطاقة؟
- أنا: لأنني لست بحاجة لها.
- لكن يمكنك أن تسحب منها حتى ثلاثة آلاف دولار لتفعل ما تشاء.
- لماذا أريد فعل شيء لا يمكنني أن أدفع ثمنه؟
- لا تعلم ما يمكن أن يحدث معك.
- لكنني أعرف نفسي ولن أستدين لكي أنفق فوق مقدرتي المالية.
- لا أفهمك، إنها تفتح لك الكثير من الفرص ونحن نساعدك بها. هي تتيح لك أن تبقي أموالك في جيبك وأن تصرف من البطاقة حين تريد.
- لماذا أريد أن أبقى أموالي في جيبك وأن أنفق أموالاً هي قرض من البنك بفائدة؟ ما الذكاء بهذا التصرف؟
- لكنها تتيح لك أن تدفع وتبضع وتخرج حتى ولو لم تكن تملك أي مال في جيبك!
- لكني لا أدفع وأتبضع وأخرج حين أكون مفلساً!
- لا أفهم ما المشكلة، هي تسهّل عليك الكثير من الأمور.
- الأمر بسيط، لا أريدها، ولا أحتاجها وشكراً.
- (وجه موظفة البنك أصبح خالٍ من التعابير ويوحى بالشفقة على الإنسان البسيط الذي يقف أمامها).

\* \* \*

تبدّلت تعابير وجه موظفة البنك بطريقة غريبة حين قلت لها بشكل قاطع أنني لا أريد بطاقة الائتمان.

خلال 15 عام من العمل في المصارف، لم يمرّ معها موقف من هذا النوع. “لكنها هدية من البنك”، تكرر هذه الجملة وملاحظتها تدلّ على أنها تشكّك بسلامتي العقلية.

لم تفهم ما الذي قد يدفع إنسان طبيعي في هذا العالم لرفض أمر من هذا النوع؟ البنك قدّم لي البطاقة بعدما وافق على إعطائي قرض منزلي هائل يجعلني مديوناً له لثلاثون عام بالتمام والكمال. بالإضافة إلى قرض لثلاثون عام إذاً، وبالإضافة إلى واقع أن البنك يمتلك المنزل الذي سأسكن فيه، هديته هي عبارة عن بطاقة تجعلني إن استخدمتها، مديوناً له بشكل أكبر.

رغم ذلك، لم تفهم الموظفة لماذا يمكن أن أرفض هكذا “هدية”.

في الفرع الذي تعمل فيه، هنالك عشرات طلبات بطاقات الائتمان أسبوعياً من موظفين وعمّال وأصحاب شركات وكل أنواع الناس، ولا يوافق البنك سوى على حفنة منها فحسب.

بطاقة الائتمان تخوّل صاحبها تسديد الأموال ولو لم يكن يمتلك أي قرش في حسابه أو جيبه، لكن عليه أن يردّ الأموال في الأشهر اللاحقة للبنك مع فائدة.

مبدأ بطاقة الائتمان إذاً هو أنها تتيح للأفراد أن ينفقوا أكثر من دخلهم، أن ينفقوا أموالاً لا يمتلكونها ما أن تعصف بهم الرغبة بالاستهلاك. النتيجة النهائية لذلك هي أنهم يصبحوا مدينين للبنك من اللحظة الأولى التي يستعملون بها البطاقة.

مبدأ بطاقة الائتمان إذاً نابع من الرغبة بإعطاء الناس فرصة استهلاك العالم حتى ولو لم يمتلكوا الأموال الكافية للقيام بذلك. هو مبدأ منافع للمنطق العقلي السليم بكل المعايير، بل هو طرح مجنون، لكن في عالمنا المقلوب رأساً على عقب، الجنون بالنسبة للغالبية هو رفض بطاقات الائتمان لا إصدارها!

خرجت من البنك من دون بطاقة ائتمان، وكنت أفكر في عقلي أنني نجوت بحريتي هذه المرّة (رغم القرض البشع على الجهة الأخرى من حياتي). لكنني أدركت في تلك اللحظة كم أن السيستم الذي يتحكّم بحياتنا متغلغل في عقولنا ونفوسنا وقلوبنا لدرجة أننا لا نشعر أنه سيستم حاكم على الإطلاق.

معظمنا لا يلاحظون وجود منظومة متحكمة بمفاصل الحياة أساساً لأنهم يعتقدون أن طريقة حياتنا الحالية هي من طبيعة الأمور وليست نتيجة هندسة مالية – اقتصادية – ثقافية قاتلة.

من الطبيعي أن تستغرب تلك الموظفة رفض أحدهم لبطاقة ائتمان، فالديون والإنفاق والاستهلاك والفائدة وكل ذلك هو من طبيعة الحياة بالنسبة لها، مثل زرقة السماء وملوحة البحر. رفض أي أداة مالية (مثل بطاقة الائتمان) أو تكنولوجية (مثل الفايبروبوك) هو بالنسبة لمجتمعنا كرفض لقانون من قوانين الطبيعة.

إن تحدّثنا أمام هذه الموظفة أو الناس العاديين إجمالاً وقلنا لهم أن النظام الحالي يفرض عبوديّة قاسية على معظم البشرية، سيكون الكلام غريباً وخارج المنطق بالنسبة لكثير منهم.

العبودية التي نعيش في ظلّها اليوم ليست عبودية ظاهرة؛ لا يوجد سلاسل وأقفال وزنازين تحاصر أجسادنا مباشرة. هي عبوديّة مقنّعة، تقدّم نفسها باسم جدّاب جداً هو التقدم.

العبودية التي نعيش في ظلّها اليوم هي عبودية روحية ثقافية لرؤية السيستم وأديانه وأيدولوجياته القمعيّة، هي عبودية مالية للبنوك والأغنياء والمؤسسات المالية التي باتت تمتلك منازلنا وسياراتنا وحواسيبنا وكل شيء فينا، هي عبودية لألعابنا التكنولوجية التي باتت تمتلكنا وتتحكّم بمزاجنا ووقتنا وحياتنا، هي عبودية العمل الميكانيكي البارد الذي يصادر وقتنا وطاقتنا وعقولنا وأجسادنا وحرّيتنا وإبداعنا وإنسانيتنا ويأكل السنين تلو السنين من عمرنا، هي عبودية لطبقة من الأسياد التي يجب أن ندفع لها باستمرار لكي يكون لنا سقف فوق رؤوسنا وطعام على مائدتنا.

نحن في عبودية حتى في أبسط أمور حياتنا: علينا أن ندفع لكي نأكل ونعيش. “علينا أن ندفع لنكون متواجدين فحسب على هذا الكوكب”، على حدّ قول المؤلف ديريك جينسين.

رغم كل ذلك، يبدو أنه من الصعب جداً على الكثير من الأفراد ملاحظة وجود سيستم عبودية شاملة مهيمن على حياتنا، رغم أن الحقائق التي ذكرناها موجودة في حياتهم اليومية، ورغم أن المليارات حول العالم يعانون من الجوع والفقر والهجرة والقمع والألم.

صحيح أن السيستم الذي نتحدّث عنه لا اسم له، إلا أنه يمتلك **أيدولوجية واضحة** ومؤسسات وأهداف وطرق عمل يمكن تفكيكها وفهمها، وهو يشنّ علينا باستمرار **حرب روحية واجتماعية وبيئية**.

شرح وجود السيستم وأسلوب عمله ليس بالأمر السهل، لكن يمكننا أن نفهمه إلى درجة كبيرة حين ننطلق من تفاصيل حياتنا اليومية. ومثال بطاقة الائتمان يمكن أن يساعدنا في هذا السياق.

بطاقة الائتمان تعطينا وهم الثروة فيما هي في الواقع تسرق أموالنا وتجعلنا أفقر، وهكذا هو السيستم على الصعيد الأكبر؛ هو يعطينا وهم امتلاك شيء فيما يأخذه منا ببطء. يعطينا وهم امتلاك إنسانيتنا وحرّيتنا ومستقبلنا، فيما هو يحرّمننا منها ويدمرّها جميعها على مهل من دون أن ندري.

لكننا أصبحنا ندري... فلتذهب بطاقات الائتمان إلى الجحيم.

ثقافتنا السائدة هي ثقافة سجن؛ نحن سجناء مدارسنا ووظائفنا وشققنا الصغيرة، سجناء جوازات سفرنا والخطوط السوداء على خرائط الجغرافيا، سجناء أنبيائنا وكلماتهم المنثورة في الهواء منذ ألف عام، سجناء 140 حرف على تويتر وابتسامة مزيفة على فايسبوك وشاشة صامتة نحدّق بها وحدنا ليلاً.

نحن سجناء عشرة آلاف رغبة لا قعر لها، تضيف عليها الإعلانات كلّ يوم رغبة.

نحن سجناء الوحدة في عالم مزدحم، سجناء الانفصال في عالم متّصل كما لم يسبق لعالم أن اتّصل من قبل!

سجناء اللامعنى في عالم يبثّ مليارات الكلمات في كلّ لحظة. سجناء البرودة في عالم يبيعنا الدفء مقابل المال. سجناء اللامبالاة في عالم يُخنق حتى الموت...

نحن سجناء لغتنا، وسجناء كلمات كبيرة نعتقدها كلماتنا. سجناء أهداف بعيدة بعيدة يحدّدها الطغاة والعمائم والبذلات الأنيقة لنا، ونتبعها نحن حتّى التلاشي في الغياب.

نعيش يومنا سجناء ثقل ماضينا وقلق مستقبلنا.

سجناء دراسة لا تفيدنا، وظيفة لا تغنيننا، وسجناء زواجات وعائلات تحاصرنا بدل أن تحيينا. كلّ يوم نعصّ على الألم بانتظار غد مشرق وعدتنا به البذلات والعمامات والشاشات.

فوق كل شيء نحن سجناء الوهم، نطيع السجّان معتقدين أن الطاعة قد تفتح لنا يوماً أبواب الزنازين.

ثقافتنا توهمنا أننا نعيش سجن اليوم من أجل فردوس في الغد، فنقضى حياتنا في سجن والغد لا يلوح في الأفق يوماً.

ماذا لو كانت الحرية تبدأ حين نقرّر أنه لا يوجد أيّ ماضٍ أو مستقبل يستحقّ أن نكون له عبيداً؟

ماذا لو كنّا في هذا العالم، لا لندرس ونجادل ونعمل ونسجن أنفسنا في علب ضيقة ووجود بائس؟  
ماذا لو كنا هنا فقط لكي نكون، بكل ما للكلمة من معنى، لكي نختبركم هو جميل أن نكون في هذا العالم؟  
ماذا لو كنا هنا لنعشق العالم فحسب؟ أم هو تمرّدي الصوفيّ يهذي بوجدان الحرّية؟

الفتاة الصغيرة لم تعباً كثيراً بزحمة المازة حولها فيما كانت تنقر بخفّة على شاشة هاتفها الذي وتحدّث في الوقت نفسه مع والدتها أمام إحدى الواجهات الفخمة على الشارع الرئيسي. للحمرا. حقيبتهما الجلديّة الصغيرة التي تعرض بفخر علامة "لويس فويتون" والنظارات الشمسية التي يتجاوز سعرها ما أجنبيّه خلال ثلاثة أشهر لم تخفِ انتماء الفتاة لعائلة ميسورة، بالإضافة طبعاً إلى الهاتف "الذكي جداً" الذي يستحوذ على انتباهها.

كانت تخبر والدتها عن رداءة الخدمة في أحد المسابح الخاصة، حيث أنها اضطرت لتذكير "الخادم" أكثر من مرّتين (يا للرب!) أنه لم يجلب لها فوراً كوباً مليئاً بالثلج مع مشروبها الغازي، وكيف أن صديقتهما اضطرت للصراخ عليه حين نسي- أنها تريد البييتزا من دون "فطر". "Incroyable" تقول لوالدتها.

على بعد بضعة خطوات فقط، كان هنالك صوت عذب آخر يوقظني من شرودي فيما أمشي. على مهل في الشارع البيروتي الصاخب. "الله يخليك"، تقول لي فتاة صغيرة أخرى يبدو أنها بنفس عمر الفتاة الأولى. نظرت إليها، ثم نظرت إلى الفتاة الميسورة على الجهة الأخرى من الشارع، وأردت أن أحرق العالم.

وجهها المتسخ وشعرها الفوضوي لم يحجبا كثيراً ملامحها الطفوليّة. تحمل علبة علكة يتيمة في يدها اليسرى بدل هاتف ذكي، وترفعها قليلاً بوجهي ثم تقول بعض الأدعية التي يبدو فيها اسم الله ألطف بكثير من الجرائم التي ترتكب باسمه. بائعة العلكة لا تعرف على الأرجح ماذا يعني أن تأمر أحداً بجلب كوب من الثلج لمشروبها الغازي، وبالتأكيد لا تصرخ على أحدهم لأنه نسي إحدى مكونات الطعام الذي لم تعرف مذاقه.

أردت للحظة أن أحضنها واطمئننها وأقول لها أننا سندمر كل شيء، كل من جعلها تولد في عالم شردها على ناصية الطريق. لم أقل لها ذلك، لم أستطع أن أقم بأكثر من شراء العلكة. العالم مجنون لدرجة أنه من الطبيعي أن يكون هنالك طفل يتصوّر جوعاً في نفس الشارع مع طفل يلهو بهاتفه الذكي.

فيما مشيت بتعب بعيداً عنها، كنت أفكر وحيداً: لماذا فشلت حركاتنا التحررية لقرنين من الزمن في شرح أبسط الحقائق حول المنظومة التي تحكمننا؟ لماذا فشلت أيضاً بتحقيق أي تغيير حقيقي؟

لقد كتبنا آلاف الكتب وتحدثنا في ملايين المحاضرات وبالكد لدينا اليوم جملة واحدة يمكن أن نقولها لامرأة أو رجل في الشارع لشرح أزمة النظام من دون أن نضيع في بهلوانات فكرية وتعابير أيديولوجية لن يفهموا منها شيئاً.

**جوهر السيستيم بسيط جداً:** احرم الناس من الأرض بشكل لا يستطيعون معه أن يأمنوا غذائهم ومسكنهم وسلامتهم الشخصية بمفردهم، وسيصبحون عبيداً للأبد لكل من يستطيع إعطائهم هذه الأمور مقابل **العبودية (العمل)**.

الرأسمالية الصناعية مرتكزة على المدن وليس الأرياف لهذا السبب تحديداً، لأن الناس في المدن لا خيار لها سوى تأجير قوّة عملها لتحصيل قوتها، بعكس الناس في الأرياف التي تستطيع أن تعيش من الأرض من دون حكام وأرباب عمل.

بنية السيستيم أيضاً بسيطة: هنالك ناس فوق وناس تحت. الناس التي فوق تأخذ الثروات والقوّة من الناس التي هي تحت، وتمارس عليها العنف عبر القوانين ومؤسسات الدولة والملكية الخاصة، لكن هذا العنف لا يسمّى عنفاً في الثقافة السائدة: استيلاء البنك على منزل ورعي قاطنيه في الشارع لا يسمّى عنفاً، بل اسمه "تطبيق القانون".

لكي تضيف المنظومة ضماناً أخرى على استقرار بنيتها هذه، **هي تحتاج لأيدولوجية** تخدع العبيد بطريقة لا يعرفون فيها أنهم عبيد: المدرسة ضرورة والعمل فضيلة، والأكثر انصياعاً للثقافة السائدة يكافأ بالنجاح المهني والمالي والشخصي.

أما الوافدون الجدد إلى المنظومة، الأجيال الشابة والأطفال، فيتم تلقينهم لسنوات كيفية الانصياع للسلطة، عبر الانصياع للمدرسين والإدارة والقوانين الغبية في المدارس، التي تغرقهم أيضاً بالوعود الكاذبة حول مستقبلهم.

يقول لنا السيستيم أننا سنخرج غداً من مدارسنا وجامعاتنا وسنعمل في وظائف آمنة ونحقق أحلامنا الشابة ونعيش برخاء مادي مريح ونأسس عائلات ونحقق أحلامنا كما فعل أهلنا من قبل. سنكبر ونكتشف أن كل الوعود التي آمنا بها كانت كاذبة، وسنكتشف برعب أن معظمنا سيقضون حياتهم يكفحون لتحصيل لقمة عيشهم فيما يزداد الأغنياء سمنة. سيكون قد فات الأوان حينها، لأن إرادة المقاومة لدينا تم القضاء عليها منذ زمن بعيد جداً.

المنظومة السائدة، وخاصة بالنسبة لجيلنا الشاب، لا تعمل. كل الوعود التي زرعتها فينا عبر المدرسة والتلفاز والسياسيين تفشل في التحقق، **ونحن من يعاني**.

لقد وعدتنا المنظومة أننا سنصبح جميعاً برجوازيين وميسورين ومرتاحين فسكتت الطبقة العاملة وقالت لهم حسناً أصدقكم، لكن الوعد لم يتحقق يوماً.

نحن الجيل الأول في الرأسمالية الصناعية الذي بدأ يفشل في تحقيق ما حققه جيل والديه في شبابهم والذي يفشل في تحصيل الحد الأدنى من الحياة الكريمة. نخرج من مدارسنا وجامعاتنا بعد سنوات من الدراسة فنكتشف أنه لا يوجد وظائف لنا؛ ثم نعمل بدوامات طويلة في أعمال نكرها ونكره أنفسنا فيها لكي نستطيع بالكاد تأمين مصاريفنا الشخصية.

فيما استطاع معظم أهلنا إنشاء عائلات وتأمين سكنهم وحياتهم عبر دخل واحد (عادة الأب) في عمر شاب، يصل العديدون منا إلى عمر الثلاثين والأربعين وهم لا يزالون يكافحون لتأمين أساسيات الحياة.

السيستيم يلوّث مياهاً ويدمر طعامنا ويصحّر أرضنا ويضعنا في علب ضيقة في مدن أشبه بالمقابر، ثم يبيعنا المياه والطعام والمساحة مقابل المال. يستعبدنا ثم يقول إنه علينا أن نشترى حرّيتنا بثلاثون من الفضة.

حين نخرج لنتمرد على وضعنا، تقوم حكوماتنا بقتلنا وسجننا فيما تخدعنا أحزابنا بمعارك وهمية وتشجعنا على كراهية بعضنا البعض ولوم بعضنا بعضاً لكي يكون بإمكانها التسلّق إلى كراسي الحكم على جثثنا.

يعدوننا أن هذا القانون أو ذلك المرشّح أو ذلك الحلّ البسيط كفيل بحلّ أزمتنا، ويقولون إن المشكلة هي في غريب ما، في مهاجر أو وافد أو أقلية أو متمردين ما يعيشون في ظلال المجتمع، هنالك دائماً غريب يمنعنا من تحقيق الوعود: لاجئ، مسيحي نصيري ملحد، يساري ليبرالي تخريبي، وإسرائيل وأميركا والإمبريالية والمخلوقات الفضائية المتربّصة بنا أبداً عند هذا المفترق التاريخي الذي يحكمنا منذ قرن.

لا يقولون لنا أبداً أن المنظومة بأكملها معطّلة.

والمنظومة تعمل بالطريقة الصحيح بالنسبة للذين هم فوق فقط، بالنسبة للذين ينقرون على شاشات حساباتهم البنكية فيما نحن نتوسّل الطعام على أرصفة الشوارع أو نرعي حياتنا في وظائف الاستعباد.

المنظومة تعمل بالطريقة الصحيحة للذين يستولون على الأرض وعلى أجساد الفقراء، ويدمرون جسد الأرض وجسد الفقراء لكي يملؤوا جيوبهم بالمال.

المشكلة هي في المنظومة ككل. كان يجب تدميرها البارحة. يجب تدميرها اليوم. يجب تدميرها **قبل أن تأخذنا والكوكب إلى الهلاك**.  
قد يبدو أننا متطرّفون، نحن الذين نأتي من حضيض هذا العالم. فليكن، ولنقل الأمور كما هي: نريد أن نحطّم هذا العالم.  
نريد أن يولد العالم من جديد، لا أن يموت تحت أقدام الأقوياء والأغنياء.  
الشمس تلوح في الأفق، وهي تحتاج لقبضاتنا ومعاولنا وقلوبنا...

“أصعب نضال هو ضد العبودية التي ترتدي قناع الحرية”

\* \* \*

في الأول من أيار من كل عام تطغى في الإعلام موجة تمجيد للعامل و”الحقوق” التي اكتسبها خلال العقود الماضية، لكن لا يحتاج المرء للكثير من دقة الملاحظة ليدرك أن كل هذا التمجيد ليس سوى صوتاً في الهواء تفتده الحقائق المعاكسة على أرض الواقع.

عمال القرن الواحد والعشرون ليسوا أفضل حالاً من عمال أي قرن مضى- وقد يكونوا في الحقيقة يعيشون ظروف عمل أسوأ من كل الظروف التي مرت على التاريخ البشري. العمل المعاصر عنوانه معروف وقاسٍ: العبودية أو الموت.

الرأسمالية تريد أن تقنعنا أن ظروف الجميع تحسنت بسببها، لكننا نعلم أن ظروف العمال والعمل لم تتغير سوى بالاسم. لقد انتهت تجارة الرقيق من عناوين الصحف لكنها تستمر في الكونتترات المغلقة الملقاة في مرافئ أوروبا وأفريقيا. لقد انتهى عمل السخرة بالاسم لكنه يستمر في ضواحي البؤس والمصانع المظلمة والمكاتب الكئيبة.

معظم عمال وموظفو العالم يعملون بما يشبه أجور السخرة: قليل من المال يكاد لا يكفي لتأمين نصف قوتنا. لقد تم تحديد ساعات العمل القانونية بثمانٍ لكننا جميعاً نعمل بدوامين وثلاث لكي نتمكن من سدّ حاجاتنا.

لقد اختفت العبودية عن الورق لكنها حلّت في منازلنا ومراكز عملنا.

العبد هو من لا يمتلك حرية الاختيار، ومن منّا اليوم يمتلك خيار الانصراف من عبودية عمله؟

الجوع والتشردّ والبؤس ينتظروننا عند أول منعطف في اللحظة التي نتوقّف فيها عن العمل. النظام حرص على ألا يكون هنالك سقف فوق رؤوسنا أو طعام على موائدنا إن لم نرهن له عقولنا وأجسادنا بالكامل. باستثناء طبقة محدودة من الأغنياء ومن هم في السلطة وحولها، جميعنا اليوم عبيد.

رغم كل ذلك، سيقوم السيستيم في الأول من أيار من كل عام بتمجيد العمل – لكنه في الواقع لا يمجد سوى ثقافة العبودية، ثقافة الروبوت، ثقافة الالتزام بالصف والالتزام بالصمت إلا في مباريات كرة القدم والتنزيمات الموسميّة. سيمجد السيستم “العامل المتفاني” The Hardworker، لكنه في الواقع لا يمجد سوى الأكثر خضوعاً الذي يعني تفانيه إتقان فنّ تقبيل المؤخرات والإمعان في دفن شخصيته الإنسانية والتخلي عن حرّيته وعلاقاته الاجتماعية وعائلته وهواياته ونفسه من أجل وظيفة يمكن أن تتخلى عنه بلمحة بصر أو ترقية لن تزيد على حياته سوى شقاءً.

في الأول من أيار من كل عام، سيمجد النظام العامل لأنه “المنتج”، لكنّه في الواقع لا يمجد سوى لأنه المستهلك والعبد الذي تقوم عليه الآلة؛ يوهمه أنه حرّره من عبودية العصور السابقة ليخفي حقيقة أنه يمسكه من رقبته، وأنه يكبله بعبودية الرغبة بتملك ما لا يحتاج له. يوهمه أنه أعاد له إنسانيّته ليخفي واقع أنه جرّده منها حين جعلها مساوية لما يملكه: “قل لي أي كم لديك من المال وأي سيارة تقود وأي هاتف تحمل أقل لك من أنت”، هذه هي حكمة العصر الجديد.

في الأول من أيار من كل عام سيمجد “السيستم” العمل ويشيد بالحقوق التي اكتسبها العامل، وفي خضمّ ذلك لن يتحدّث بالتأكيد عن أننا في عالم يضطر فيه بشر لبيع كلابهم، أطفالهم، أجسادهم، عقولهم، كراماتهم وحرّياتهم لكي يكون هنالك خبز على مائدتهم ليلاً.

### العولمة والعمل: عودة المسحوقين

خلال القرون الماضية، انتهت في معظم أنحاء العالم قدرة الأفراد على تأمين الحد الأدنى من غذائهم بأنفسهم بعد زوال البساتين والأرياف والزراعة المحليّة والفردية ونموّ الإقطاع المتملّك للأرض، وانتهى كذلك الحقّ بالسكن المجاني بعد إخضاع الجغرافيا لسلطة الحكومات والبورصات والطبقات المسيطرة.

نهاية السكن المجاني والاستقلالية الغذائية خلقت غالبية عديدة لا تمتلك سوى قيمة عملها لتبيعها مقابل قوتها اليومي؛ غالبية هي من أطلق عليها كارل ماركس تسمية البروليتاريا، أو طبقة المسحوقين.

باعتقاد ساعات العمل والفروقات بين الأغنياء والفقراء كأحد المعايير لتقييم وضع العمّال والعمل، الأرقام تشير بوضوح إلى أننا نعيش أسوأ فترة تاريخية على الإطلاق.

ساعات العمل في مجتمعات الصيد والقطاف مثلاً في كان معدّلاً تقريباً أربع ساعات يومياً – وذلك يشمل الصيد وصنع السلال وتحضير الطعام وصيانة المسكن... الخ (لتاريخ مفصّل عن العمل يمكن مراجعة كتاب Work in England, by Hans Joachim Voth & Time). ساعات العمل في المجتمع الزراعي كانت أطول، نحو 8 ساعات في اليوم، لكن كان يتخللها عطل موسمية كثيرة وأسابيع كاملة من دون عمل في بعض الفصول. أما ساعات العمل في المجتمع الصناعي فتسلّقت لـ 14 ساعة يومياً في القرن التاسع عشر، لتعود وتنخفض إلى نحو 10 في القرن العشرين ولتعود وترتفع مجدداً في زمننا الحالي.

معظم الإحصاءات حول ساعات العمل الحالية لا تشمل الوقت الذي نحتاجه للوصول إلى العمل والخروج منه، ولا تشمل الساعات التي نمارس فيها أعمال أخرى ضرورية لإكمال العيش وللوظيفة نفسها مثل تنظيف المنزل وصيانة السيارة وغسل الملابس... الخ. حين نحسب ساعات العمل العصرية بنفس الطريقة التي نظرنا بها إلى ساعات العمل في مجتمعات الصيد والقطاف والمجتمعات الزراعية سنجد أن ساعات العمل في عصرنا الحالي تقارب 12-14 ساعة يومياً.

بعبارة أخرى، نحن انتقلنا من نحو 25 ساعة عمل في الأسبوع في مجتمعات الصيد والقطاف، إلى نحو 50 ساعة عمل في المجتمعات الزراعية، إلى نحو 75 ساعة عمل في الأسبوع في المجتمعات الصناعية. الرأسمالية الصناعية تريد أن تقنعنا طبعاً أن وضع الإنسان قد تحسّن في ظلّها، ومعظم الناس تصدّق الكذبة.

فلننظر الآن إلى الفروقات بين الأغنياء والفقراء. الفارق في المجتمعات الزراعية بين الأغنياء والفقراء في العام 1820 عشية الثورة الصناعية كان 3 إلى 1 (أي أن معدّل ثروة الأغنياء كان ثلاثة أضعاف معدّل ثروة الفقراء). في العام 1950، هذا الفارق أصبح 35 إلى واحد. في العام 1992، هذا الفارق أصبح 72 إلى واحد. اليوم، هنالك شبه إجماع على أن الفارق بين الأغنياء والفقراء هو 100 إلى واحد – أي أن الشخص الذي ينتمي إلى الطبقة العليا هو أغنى بمئة مرّة على الأقل من الشخص الذي ينتمي لطبقة العمّال.

الرأسمالية تريد أن تقنعنا أيضاً في هذا المجال أن وضع الفقراء تحسّن في ظلّها، وأنها جميعاً اليوم ننعّم بثرواتها التي حسّنت حياة الجميع.

كل ذلك ولم نتحدّث بعد عن شروط العمل المتردّية والتي تدفع الفقراء إلى الموت كل يوم بحوادث العمل وأمراض السرطان والرئة والقلب والاكْتئاب. في ظلّ اقتصاد العولمة، العمل لم يعد "عملاً" بالمعنى التقليدي للكلمة، بل هو عبودية مفروضة تعني الفارق بين الحياة والموت. العامل مجبر على العمل بظروف أكثر سوءاً يوماً بعد يوم من دون أن يمتلك خيار الفكّك من عبوديته لأنه بذلك يخاطر بالاحتضار جوعاً والموت مرضاً أو التشرّد في الشوارع إن خرج من سوق العمل.

المنظومة مهووسة بتعظيم الأرباح وقائمة على الاستمرار بالنموّ إلى ما لا نهاية، وبما أن الموارد والفرص الاقتصادية تتقلّص في حضارة تعيش تداعياً بطيئاً، اختارت المنظومة أن تلتهم الحقوق الهزيلة التي اكتسبها العمّال في القرن الماضي للحفاظ على هامش أرباحها والاستمرار بالنموّ.

العمل كعبودية ليس مجردّ خلل في السيستيم، بل هو ضرورة لاستمراره: حقوق عمّالية أقل تعني أرباح أكبر للشركات وأصحاب العمل وسلطة أكبر للسياسيين والعسكر ورجال الدين.

النتائج المباشرة بالنسبة للعمّال هي ظروف عمل أشدّ قساوة وتوحّشاً، أجور أقلّ، دوامات أطول، انعدام الضمانات الصحيّة والمالية، تفكّك العلاقات الاجتماعية والعائلية، اختفاء الشخصية الإنسانية تحت ركام التعب والقلق والبرودة والتنميط "الميكانيكي"، تحوّل الوقت الحرّ إلى أسطورة منسيّة، وانقراض أمل تحقيق الذات الإنسانية، الفردية والجماعية، تحت وطأة الملاحقة المضنية للقمة العيش.

النتيجة ليست بناء أتعس بشرية عرفها التاريخ حتى اليوم فحسب، بل أيضاً بناء أضخم مصحّ نفسي على الإطلاق؛ مجتمع متعب ومكتئب وغاضب ومخدّر، لا تكفي كل عيادات العالم لمعالجته.

## الدعوة إلى "نهاية العمل" أو الدفاع عن العمّال؟

من الواضح أن العمل هو كابوس يومي بالنسبة للغالبية الساحقة منّا. على الأرجح أن لا أحد منّا سيذهب غداً إلى العمل إن ربحتنا اليانصيب اليوم – نحن نذهب إلى العمل لأننا مجبرون على ذلك، لا أكثر ولا أقل (باستثناء القلّة القليلة طبعاً).

هذا ما يجعل من طروحات نهاية العمل مثيرة للاهتمام للكثير من أبناء الطبقة العاملة. بعد تراجع الأيدولوجيات الماركسيّة في العقود الأخيرة، تتقدّم اليوم بخجل أحلام أخرى لتدغدغ خيال العمّال: لماذا نطالب بتحسين وضع العمل إن كانت التكنولوجيا تتيح لنا إنهاء العمل بأكمله؟

بعض الطروحات تتخيل النهاية القريبة للعمل وحلول مجتمع الرفاهية بفضل التطور التكنولوجي والاقتصادي المعلوماتي وبعض الحركات الدينية والسياسية المعروفة مثل **حركة زياتجست والديانة الرائية** تتبنى هذه الطروحات كجزء أساسي من أيديولوجيتها.

تعتبر هذه الطروحات أننا وصلنا إلى مرحلة كافية من التقدم التكنولوجي بشكل بات يتيح لنا الاتكال على الآلات والروبوتات والذكاء الاصطناعي للقيام الأعمال الرئيسية الضرورية للبقاء البشري كالزراعة وبناء المساكن وتأمين المياه والنقل والصرف الصحي وما إلى هنالك، فيما يمكن لبقية البشر الانصراف لملاحقة الرفاهية والفنون والعيش الرغيد.

هنالك العديد من المشاكل التي تطرحها هذه الرؤيا ونعتمد أنها تضر حتى بنضال العمال في المدى المنظور.

من ناحية أولى، الرهانات التكنولوجية حول العمل أثبتت فشلها منذ زمن طويل: التكنولوجيا تتطور بشكل سريع منذ مئات الأعوام فيما ظروف العمال والكوكب تراجع وتصبح أسوأ يوماً بعد يوم.

في الماضي، حققت البشرية نقلات نوعية ضخمة في المجال التكنولوجي ولم تقربنا هذه النقلات من الحرية سوى خطوات صغيرة، بل إنها أرجعتنا إلى الوراء في أحيان كثيرة. يمكن لمزارع واحد اليوم انتاج كمية من الطعام كانت تستوجب في الماضي عمل مئة شخص، لكن ذلك لم يحزّر 99% من البشرية بل زادها استعباداً لأن التكنولوجيا سهّلت على النظام زيادة فعاليته في الاستغلال والتدمير. المشكلة في الرؤى التي تتحدث عن نهاية العمل أنها تهمل أمرين أساسيين:

1) التكنولوجيا خاضعة لسلطة رأس المال وللطبقة المهيمنة لا العكس. التكنولوجيا ليست أداة حيادية، بل أداة هيمنة؛ هنالك دوماً من سيربح منها، من سيخسر. منها، من سيخدمها، ومن سيجعلها تخدمه. هذه الأمور محدّدة مسبقاً في معظم الأحيان وفقاً للبنية السلطوية والطبقية السائدة في المجتمع الذي يخلق هذه التكنولوجيا. التكنولوجيا غير موجودة خارج المجتمع بل هي جزء من بنيته.

2) العمل هو مؤسسة قمعية رئيضية للرأسمالية الصناعية تستخدمها لتدمير حيوية واستقلالية الطبقة العاملة لكي تستمرّ باستغلالها. الموضوع هو بهذه البساطة. الرأسمالية لن تتخلى عن فكرة العمل البشري حتى ولو كانت الروبوتات قادرة على القيام بكل الأعمال، لسببين: سيكون هنالك دائماً بشري جائع ويأس سيعمل بتكلفة أقل من الآلة (البشر- هم الأرخص في النظام القائم)، والسبب الثاني هو أنه من مصلحة الأنظمة السياسية إبقاء غالبية الناس منهمكة بالعمل لتجنّب الانتفاضات والأزمات والنهضات المحتملة التي يمكن أن تنشأ من تفرغ السكّان لحكامهم.

حتى اليسار الذي يقوم بأكمله تقريباً على فهم الاستغلال وطبيعة الانتاج لا يفهم هذه الوظيفة المزدوجة للعمل بشكل جيّد وغالباً ما يقع في فخّ تبنيّ التقدّم التكنولوجي على أنّه إنجاز تحرّري للعمال.

التقدّم التكنولوجي من مجتمعات الصيد والقطاف إلى المجتمعات الزراعية ومن ثم المجتمعات الصناعية والمعلوماتية الحالية لم يحسّن ولا مرّة من شروط العمل أو حتى يخفّض عدد ساعاته، بل العكس تماماً. من الواضح أيضاً، أن تراجع ظروف العمل ترافقت مع تضاعف الفروقات بين الطبقات العليا وطبقة العمال: الطبقات العليا تستخدم القيمة الإضافية التي تخلقها الطبقة العاملة لزيادة ثروتها هي، لا لتحسين وضع العمال أو لتحقيق تقدّم للحضارة البشرية كما تدّعي بروباجاندا السيستيم.

لذلك، الطبقات المهيمنة في الرأسمالية ليست بوارد التخلي عن العمال وإعطاء العبيد حريتهم وفقدان مصدر رئيسي- يمدّها بالمال والسلطة. الطبقات الحاكمة تستغلّ العمال كما تستغلّ أي شركة منجم ذهب: طالما يمكنها تحقيق المال منهم، ستستمرّ بالتنقيب حتى ولو أزال الجبل بأكمله.

اليوم نحن مجتمع يمتلك الكثير من التكنولوجيا والقليل من الحرّية، وذلك ليس صدفة.

الإيمان بأن التكنولوجيا ستجلب الحرية والعدالة هو خاطئ، لأن الإرادة البشرية وحدها هي التي تجلب الحرية والعدالة، لا التكنولوجيا.

نحن لا نحتاج للمزيد من الآلات والتقنيات الجديدة بل نحتاج للمزيد من العقول النيرة والقبضات القوية والرؤى الواضحة.

من الخطير جداً أن ينزلق العمال إلى الإيمان بالتكنولوجيا الآتية لتحقيق خلاصهم لأن ذلك يلهيهم ويثنيهم عن النضال السياسي اليومي والمباشر والمنظّم الذي يشكل الطريقة الوحيدة للتحرّر.

نحن حلم بمجتمع يمكننا أن نستمتع فيه بالعيش البسيط والمفعم بالحياة التي لا نقضيها بالكدح اليومي والاكنتاب خلف المكاتب، لكننا في الوقت نفسه موجودون هنا والآن ولا ينفعنا انتظار تكنولوجيا سحرية لتخلّصنا، للسبب نفسه الذي لا ينفعنا انتظار مخلص إلهي سيأتي من وراء الغيم ليحرّنا: قلوبنا وقبضاتنا هي سلاح التحرير الوحيد.

الآن، كلنا عبيد. المستقبل يمكن أن يكون المزيد من العبودية حيث نتحوّل فيه لمجرّد روبوتات منتجة ومطبعة، مرهقة وميتة من الداخل، أو يمكن أن يكون مجتمع حرّية يمكننا أن نعيش حياتنا فيه لا أن نفنيها هباءً في وظائف عبثية. الخيار لنا.

في إحدى الأيام خلال عملي السابق توجهت إلى مكتب أحد الزملاء الأردنيين لأهنته بمولوده الجديد، وما أن لمحته حتى لاحظت أن وجهه شاحب من دون لون ويكاد لا يوجد فيه أي تعبير يشير للحياة. لم أسأله بعد عما ألمّ به حتى فسّر لي زميل آخر أنه طُرد للتو من الوظيفة.

كان الزميل المذكور لا يزال عائداً من إجازة خصّصها لاستقبال طفله الأول ولم يتوقّع على الإطلاق خسارة عمله لأنه لا يوجد سبب يدعو لذلك، لكن يبدو أن مدير الشركة الذي يبحث دائماً عن أساليب جديدة لزيادة الأرباح قرّر أن هذه الفترة هي الوقت المثالي لحرمان هذا الزميل من المدخول.

حين رأيت مدير الشركة بعد الظهر، وجدته يمزح مع الموظفين ويضحك كأن شيئاً لم يحصل وتساءلت في نفسي. ما إذا كان يستطيع النوم براحة ليلاً وهو يعلم أنه حرم اليوم عائلة بأكملها من المدخول ومن الإقامة القانونية في البلد الذي نتواجد فيه، مع كل ما يعنيه ذلك من صعوبات وآلام.

كنت ساذجاً في تساؤلي هذا طبعاً لأن المدير سينام مرتاح جداً، بل سيغفو أسرع من معظم الموظفين لديه، وعلى الأرجح لن يتذكر هذا الزميل إطلاقاً بعد بضعة أشهر عندما يتلقى مكافأة كبيرة على "حسن إدارته" من الإدارة العالمية للشركة – وهو الأمر الذي حصل فعلاً فيما بعد. هذا المدير كما معظم نظرائه من مدراء الشركات الكبرى اليوم، هم شخصيات معتلة نفسياً (سيكوباتية).

الشخصية السيكوباتية تنشأ من اختلال كيميائي ونفسي. عميق، وتفتقد للقدرة على التعاطف مع الغير أو فهم الآخرين، وتتميز بالأناية الشديدة. لا مانع لهذا النوع من الشخصيات من تدمير أي شخص لتحقيق أهدافهم الشخصية، ولا يشعرون بالذنب أو يعترفون بخطأ.

هنالك في الواقع العديد من الأبحاث العلمية حول الاعتلال النفسي. أظهرت أن المناصب الإدارية العليا في عالم اليوم تضم أعلى نسبة من المرضى النفسيين الذين يعانون من السيكوباتية<sup>4</sup> (مهنة المحاماة هي في المركز الثاني في أعلى نسبة معتلين نفسياً، والإعلام المرئي يحتل المركز الثالث).

---

Dutton K The Wisdom of Psychopaths: What Saints, Spies, and Serial Killers Can Teach Us About Success (2012).<sup>4</sup>

هذا الإحصاء ليس مفاجأة على الإطلاق، فنجاح أي شركة اليوم يستوجب التعامل مع الناس كأرقام على شاشة؛ أرقام يمكن شطبها أو إضافتها وفقاً لحسابات رياضية لا مكان فيها للاعتبارات الإنسانية. إن كانت حسابات المدير تقول إنه يجب رفع نسبة أرباح الشركة 1 % وأن ذلك يستوجب شطب راتب موظف ما فيها، فهذا ما سيقوم به من دون تردد حتى ولو كان هذا الموظف معيلاً وحيداً لخمسة أطفال ووالدين.

في إحدى الشركات التي عملت فيها سابقاً، تم طرد موظفة ما أن أخبرتهم أنها تعاني من السرطان. طردتها الشركة في نفس الأسبوع لكي تتجنب دفع تكاليف العناية الصحية وصرف راتب لموظف ستخفض إنتاجيته وسيغيب بشكل متكرر عن عمله بسبب العلاج والمرض. إلى هذا الحد الشركات مستعدة للحفاظ على أرباحها، على حساب حياة موظفيها، حرفياً.

طبعاً هذا لا يعني أن كل مدير عام اليوم يعاني من مشكلة نفسية، ولا يعني أن كل شركة ناجحة يحكمها مرضى نفسيون، وعلى الصعيد الشخصي. أنا محظوظ حالياً بكوني أعمل في مكان يحترم ويقدر موظفيه، لكن تجربتي في وظائف السابقة ومراقبتي للشركات الناجحة عموماً تظهر أنه كلما أصبحت الشركة أكبر وأكثر نجاحاً كلما كانت إدارتها أكثر شراسة وبرودة تجاه موظفيها وكلما تضاعف احتمال وصول المعتلين نفسياً إلى مراكز القيادة فيها.

إلى ذلك، حتى ولو حافظ المدراء على إنسانيتهم في ظل نمو شركتهم وأعمالهم، من الواضح أن البنية الاقتصادية والمالية تشجع المرضى النفسيين على استلام دقة الأمور وتعطيهم موقعاً تنافسياً أفضل من نظرائهم لأنهم يستطيعون أن يدفعوا لموظفيهم رواتب أقل وأن يجبروهم على العمل لدوامات أطول، وأن يطردوهم في أية لحظة من دون عواقب على الشركة ومن دون أي وخزة ضمير، وكل ذلك يترجم على أرض الواقع بأرباح أكبر للشركة.

غياب النقابات والقوى العمالية المنظمة التي تستطيع كبح جماح الشركات هو بالتأكيد عامل رئيسي. في الواقع الذي وصلنا إليه لكن ذلك موضوع آخر يستوجب مقال مختلف.

في جميع الأحوال، هذا الواقع يطرح تساؤلات جدية عما إذا كان من المنطقي لأي شخص اليوم أن يحاول النجاح والاندماج في اقتصاد ومجتمع يحكمه المرضى النفسيون من شماله إلى جنوبه، سواء كان هؤلاء المرضى في أروقة الحكم أو في مجالس إدارة الشركات.

لذلك، إن كنت يا عزيزي القارئ تشعر أن النجاح في مجتمعنا الحالي يستوجب منك تغيير نفسك للأسوأ، وتعاني من صعوبة في التكيف مع ما يحاول أن يفرض علينا كل يوم، لا تستغرب أو تشعر بالأسف على نفسك، فشعورك صحيح. لا يمكنني أن أقدم لك حلاً مقنعاً الآن، فهي حياتك وأن حرّ بها، لكن تذكّر قول الفيلسوف الهندي جيدو كريشنامورتي:

“التكيف مع مجتمع مريض بشدّة ليس مقياساً للعافية.”

لماذا نرغب لهذا العالم أن ينتهي

مايو 16, 2016

إن شاهدتم أي فيلم سينما صدر خلال السنوات الأخيرة فهناك احتمال كبير أن أحداثه كانت تدور حول نهاية العالم. الأمر نفسه نجده في مواضيع الروايات الحديثة وألعاب الفيديو والثقافة الشعبية بشكل عام: فكرة نهاية العالم تسيطر على المخيلة الثقافية للعصر. الحالي بشكل مثير للاهتمام، وهذه الظاهرة تخبرنا الكثير عما يدور في لاوعينا البشري الجماعي هذه الأيام.

سواء أتت نهاية العالم عبر وباء الزومبي المتخيل أو عبر كارثة مجهولة تترك المجموعات الناجية من البشر- في صراع مرّ من أجل البقاء، من الواضح أن شعبية سيناريوهات نهاية العالم آخذة في التصاعد لدرجات غير مسبوقة في ثقافتنا مع عشرات الأفلام والروايات والألعاب التي تصدر سنوياً والتي تتخيل كلّ منها مستقبلاً أكثر قتامة مما سبقها. فما هو السرّ الذي تكشفه هذه الظاهرة؟

ليس الأمر بسرّ- في الحقيقة واعتقد أن الجواب واضح لكلّ من يفكر قليلاً في السؤال: هنالك رغبة عارمة بنهاية هذا العالم تختبئ في أكثر الأماكن ظلمة في لاوعينا البشري، وهذه الرغبة بدأت بالخروج إلى النور شيئاً فشيئاً.

هذا لا يعني أنه هنالك شيطان شرير ما يوسوس في رؤوس الناس ويدفعهم لاعتناق هذه الأفكار السوداء، بل هو بكل بساطة نتيجة منطقية لأزمة عميقة في عالمنا الحالي. العالم الحالي معطل ومكسور، وها هو يأكل أبناءه ويرمي بقاياهم في محرقة رهيبة تمتد من شمال الكوكب إلى جنوبه.

من ينجو من المحرقة يبلعه البحر في قارب موت في البحار العالية، ومن ينجو من البحر يعيش مسحوقاً تحت أبراج الشركات أو متسولاً على أبواب الزعماء والأغنياء. هؤلاء الكثرة الذين يقوم العالم اليوم على أكتافهم، يحصلون على مكافآت أقل وأقلّ مقابل أعباء تكبر يوماً بعد يوم. لقد حملهم العالم كل ثقله فيما نفاهم في الوقت نفسه إلى هامش الحياة وحكم عليهم بمعيشة شاقة لا أمل لهم بالخروج منها.

الأقلية الحاكمة وحاشيتها التي تعيش معزولة في أحيائها الراقية خلف البوابات الحديدية وبذلات الأمن الخاص، تصرّ- كل يوم على الشاشات أن الأمور على ما يرام وأن موت المزيد من الفقراء في مواجهة فقراء آخرين هو الكفيل بحلّ أي مشكلة يواجهها هذا "المجتمع". رغم ذلك، الغالبية باتت تعلم في قلبها أن هذا العالم تعطل.

صحيح أن هذه الغالبية المسحوقة لا تنتبه كثيراً بشكل واع للحالة المؤسفة التي آل إليها العالم، حيث أنها مثقلة بمتطلبات الحياة، وذهنها مشتت بين فايسبوك وتويتر وعشرات برامج الدعاء والغناء والنفاق وآخر فضيحة جنسية في البلد، لكن يبدو أن كل ذلك لم يحل بينها وبين ادراكها أن صلاحية هذا العالم قد انتهت. هذا العالم بات ثقيل لدرجة أن الثقافة الشعبية الحالية هي من دون شك ثقافة الرغبة برؤية العالم يتحطم.

أن تخرج هذه الرغبة إلى العلن على شكل أفلام خيالية وما شابه هو أمر طبيعي، حيث أن هذا النوع من الرغبات سوداوي لدرجة أن طرحه بشكل جدّي هو من المحرّمات الثقافية. كل حديث عن نهاية يستجلب معه صور دماء ودمار وآلام يرغب كل شخص عاقل بتجنّبها،

وعينا يرفض نهاية العالم شكلاً وفي الوقت نفسه تعيش هذه الرغبة بقوة في لاوعينا وليس هنالك من تعارض في ذلك: الرغبة بنهاية العالم هي في الواقع رغبة ببداية جديدة.

ثقافة نهاية العالم هي في جوهرها ثقافة بداية وثقافة خلق جديد، لا ثقافة تدمير وتحطيم فحسب. العالم الحالي معطل ومشوّه، ومعظمنا نشعر أننا عالقون فيه في ظروف غير عادلة، ظروف من الصعب جداً تغييرها من دون تغيير العالم بأكمله، فما هو أكثر فطرية إذاً من نموّ رغبة دفينة فينا بالحصول على فرصة جديدة في الحياة والبدء على صفحة بيضاء من دون كلّ هذا الثقل الذي ننوء تحته؟

الثقل هو بالفعل الكلمة التي تصف هذا العالم اليوم؛ هذا العالم الثقيل بسلطاته الحاكمة والثقل بأيدولوجياته وبذلاته وعمائمه وخوذه العسكرية وتعقيداته ومتطلباته المعيشية وأزماته وهمومه.

رغم أن العالم يضحّ بالجمال والخير والروعة – والحياة كلّها هي من دون شكّ رحلة دائمة من اختبار أجمل الأمور التي يستطيع هذا الكون تقديمها – رغم كلّ ذلك، المنظومة السياسية-الاقتصادية-الثقافية القائمة استطاعت تحويل وجودنا إلى جحيم.

من المؤسف أن يكون الأصوليون الدينيون هم أوّل من أدرك بطلان صلاحية العالم القديم وضرورة تجاوزه، ومن المؤسف أكثر أن تكون الرؤى التي خرجوا بها من ذلك الاستنتاج هي العودة إلى عالم أشدّ قديماً وظلمة من الموجود حالياً، لكن سيكون من المؤسف أكثر أن يبقى هؤلاء الأصوليون وحدهم هم من يعملون على إخراج مولود جديد من ركام عالما القديم فيما لا يزال التحرّريون والمنتورون عالقون في تفاصيل تافهة تنتمي لزمان منته ولعالم بائد.

نحن نرغب لهذا العالم أن ينتهي لكي يكون لنا ولأولادنا فرصة جديدة. نريد له أن يموت لكيلا يكون مستقبلنا عبارة عن كفاح للقمة العيش وعبودية للشركات وفيديوهات قطع رؤوس وصحارى قاحلة، نريده أن يتحطم بكلّ سلاسله وأحزانه لكي نعيش بحرية وسعادة من دون أن نحني رؤوسنا لأحد، لكن علينا أن ندرك أن ثمن هكذا فرصة ليس أقلّ من نهاية كاملة للعالم القديم هذا.

لعلّ رغبتنا بنهاية هذا العالم الثقيل وبدء المغامرة البشريّة من جديد هي أكثر ما يشفع لإنسانيتنا، فهي دليل عظيم على المحيط الذي لا ينضب من الخير والشغف الذي يموج بهدوء خلف وعينا الجماعي.

نحن نعلم أن هذا العالم، أن هذه المنظومة المهيمنة عليه، فرضت علينا قهراً أكبر من قدرتنا على التحمّل، وحن وقت الخلاص منها. الخطوة التالية هي أن نكون شجعاناً كفاية لكي نعترف أن آثام العالم الحالي كثيرة لدرجة أنه لا يمكننا إنقاذه من تدمير نفسه. الوقت فات على اصلاح الأمور.

حان وقت بدء العالم من جديد.

“كيف تشعر حيال العودة إلى العالم الحقيقي؟”.

بعد ثلاثة أشهر من البطالة، طرح علي صديقي هذا السؤال. أعلم أن نواياه حسنة، لكنه ذكرني أنني سمعت جملة مشابهة خلال رحلة في الغابة في النيبال منذ بضعة أعوام. “لا أصدق أنه علي مغادرة هذا المكان والعودة إلى العالم الحقيقي بعد أسبوع” – هكذا قالت إحدى المسافرات معنا في الغابة.

بعد سماعي للعبارة، فكرت بهذه الكلمة كثيراً: “العالم الحقيقي”. العالم الحقيقي. ما هو العالم الحقيقي؟ لماذا تعتبر ثقافتنا أنه هنالك أشياء في عالمنا تنتمي لعالم حقيقي وأشياء أخرى تنتمي لعالم آخر كأنه أوهام وخيالات؟

بتعبير أكثر قرباً من واقعنا: لماذا نعتبر أمور مثل العمل، الزواج، السعي وراء الممتلكات والترقيات، الدين، وما شابه، أشياء تنتمي للعالم الحقيقي، فيما نعتبر أمور مثل الراحة، الحرية، البرية، الرقص، الحب الدافئ والاستقلالية الذهنية والمادية عن الثقافة السائدة هي أشياء تنتمي لهامش العالم – لعالم خيالي؟

كلّ هذه الأمور تحصل في نفس العالم، فلماذا نرسم حدّ فاصل بهذه الطريقة؟

إن كان الواقع السائد هو “العالم الحقيقي”، لماذا يحاول الجميع الهروب منه إذًا؟

هنالك اعتقاد غريب سائد خصوصاً لدى الأفراد المهووسين بمهنتهم والمسحورين بامتلاك أفضل وأحدث الأشياء المادية، أن كل ما نفعله خارج مهنتنا وخارج التزامنا بالدين والعائلة والوطن، لا يعدّ شيئاً.

مجتمعنا يعتبر أن العاطل عن العمل لا قيمة له، أن غير الملتزم بالدين يضيّع حياته هباءً، أن غير المتزوج هو إنسان سيء أو غير جدّي في الحياة، وأن الشخص الذي يقضي وقته في الراحة والاستجمام بدل إفناء نفسه في وظيفة هو شخص واهم وكسول.

هنالك غمامة قاتمة تحيط بحياتنا اليومية، حيث أننا جعلنا من الوظيفة والدين والزواج والثقافة وكل الحياة، سلاسل تشدّ على رقابنا وأيدينا وتقتلنا كلّما حاولنا التحرك. رغم ذلك، يبدو أن مجتمعنا يعتقد أن هذه الغمامة هي أساس الحياة وما يجب أن تكون عليه الحياة دوماً، وكل من يحاول أن يتمردّ عليها أو يهرب منها يتعرّض للرفض والنبذ والسخرية.

العالم الحقيقي بالنسبة للثقافة السائدة هو عالم الخنوع في الشارع أمام خوذة العسكر والخنوع في الجامع أمام عمامة الشيخ وإلهه الغاضب أبداً، والخنوع في المكاتب أمام المدراء، والخنوع في الحياة أمام قروض البنك وأقساط المدارس، والخنوع في المنزل لسلطة الزوج أو مزاج الزوجة، فيما نملاً مواقع التواصل الاجتماعي بصورنا المبتسمة وصور أكياس التسوق وفيديوهاتنا الذكية ويغرق كلّ منّا بوحده وكتتابه أكثر وأكثر. إن كان العالم “الحقيقي” هو الأهم، فلماذا هو كئيب لهذه الدرجة؟

الثقافة السائدة مراوغة؛ تقول لنا “الخروج من السيستيم هدف نبيل لكنه مستحيل”. لا مانع لديها من أن يحلم الآلاف من سكانها بمنزل لطيف في الريف مع مكتبة دافئة وحديقة صغيرة وحياة هائلة لا يوجد فيها دوامات عمل وزحمت سير وربطات عنق وكعوب عالية. لا مانع لديها حتى من قيام أفرادها بعيش هذه الحياة أنفسهم، فما يهمها حقاً هو أن تحافظ على إيمانهم بها، تريدنا أن نؤمن أنها هي العالم الحقيقي وأن كل ما هو خارجها هو وهم.

هذا هو انتصارها الحقيقي: أنها أقنعتنا أن هذه الحياة الكئيبة، الباردة، المثيرة للشفقة التي نعيشها، هي العالم الحقيقي وهي ما ستكون عليه الأمور دائماً من الآن وإلى الأبد.

لا مانع لديها أن يكون كل “العالم الحقيقي” هذا قائم على أوهام فوق أوهام؛ لا مانع لديها أن يكون واقعها هو ابتسامات مزيفة في وظائف لا فائدة منها، قبل مزيفة في علاقات زوجية وعاطفية لا دفء فيها، وحياة بأكملها نقضها خائفين وغاضبين وحزينين لأن كل ما عرفناه (وخصوصاً جيلنا الحالي) هو كارثة وراء كارثة. لا مانع لديها من كل ذلك، طالما أن الكل يؤمن بها ويقوم بدوره فيها.

السيستيم القائم يعرف نفسه جيداً، لكن ما يذهلني هو كيف يصرّ الناس على اعتباره “عالمًا حقيقياً” ويستمرّون بعيش حياتهم فيه من دون صراعات.

هذا العالم "الحقيقي" الذي يتمسك به الجميع هو مكان يتمنى فيه الجميع لو كانوا في مكان آخر، هو عالم يعيش فيه الجميع وهم يحلمون بأن تكون حياتهم مختلفة. هذا العالم هو مكان يقضي الناس سنواتهم الأولى فيه بمدرسة هي أشبه بالسجن ثم يقضون بقية حياتهم بوظائف أكثر تقييداً من المدرسة ويعيشون بانتظار ورقة يانصيب رابحة أو أعجوبة ما للخلاص من واقعهم، لماذا تتمسكون به؟ كيف لم تحرقوا هذا العالم بعد؟ أعلم الجواب العقلاني على سؤالي السابق. في نهاية المطاف علم السياسة وديناميات التغيير هو اختصاصي الأكاديمي وشغفي الأساسي في الحياة، لكنني لا أفهم الأمر على المستوى العاطفي.

\* \* \*

طبعاً هذا لا يعني أن العالم "الحضاري" الحقيقي هذا، خالٍ تماماً من الدفء والجمال، لكن الدفء والجمال فيه هي أمور موجودة رغماً عنه لا بسببه.

الدفء في صبية اشترت ثياب للأيتام في المدينة هو دفء يحصل رغماً عن سيستيم يخلق الأيتام والفقراء باستمرار. الدفء في غمرة أب منهك يعمل في وظيفتان ليعيل عائلته هو دفء يحصل رغماً عن سيستيم يطلب من الآباء إفناء حياتهم لإطعام أولادهم. الدفء في امرأة صارعت منفردة شرطة اللحي وثقافة الحرام في سجن صحراوي كبير هو دفء يحصل رغماً عن سيستيم لا يخلق سوى الصحاري ولا يزدهر سوى على المحرمات.

الدفء في الطالب الذي قضى سنوات شبابه يحمل السلاح دفاعاً عن أهله أو يكافح عصا الشرطة ويصرخ بوجه المحتل في الشارع ليغير واقعه قليلاً هو دفء يحصل رغماً عن سيستيم يشن علينا حرباً مستمرة عبر أنظمتها واقتصادها وثقافتها.

الدفء في الشمس التي تخرج لتحيينا كل يوم وفي الأمطار التي تسقي أرضنا وفي الرياح التي تعطينا أنفاسنا هو دفء يحصل رغماً عن سيستيم يريد تسميم وتعليب كل شيء وبيعه بثمن.

هذا الدفء هو ما يشفع قليلاً لهذا العالم – إنه علامة ثمينة تدلّ على قوّة الحياة المدفونة تحته.

في الواقع، أوافق على الجملة التي تقول "علينا العودة إلى العالم الحقيقي"، لكن ليس بالمعنى الذي يقصده أولئك المدمنون على الحضارة الحالية.

علينا ترك عالم السجن والوهم هذا والعودة إلى العالم الحقيقي، عالم البرية والشمس والحرية والتدفق الحياتي اليسير، عالم المجتمعات الحرة والاكتفاء الذاتي والوفرة الاقتصادية والراحة الجسدية والنشوة الذهنية والامتلاء الروحي. عالم نعمل فيه لنعيش، لا نعيش لنعمل، عالم يمكن أن

يكون لنا جذور فيه، جذور مع الناس والأرض والتفاصيل الصغيرة من حولنا، لا عالم نعيش فيه مشرّدون مبعدون غرباء. عالم من دون مدارس وسجون ومكاتب وحكومات وعمامات تحدد لنا حياتنا وتقرر مصيرنا عتًا.

قد يكون عالم البرية هذا ضريباً من الوهم والجنون بالنسبة لمعظم من يقرأون هذه السطور، لكن هذا العالم كان الحقيقة لمئات آلاف السنوات بالنسبة لجنسنا البشري، وكل ما بنيناه من أوهام خلال حضارتنا هذه لا يتعدى دقيقة قصيرة من عمر البشر.

نحن كبشر، ننتمي لهذه الأرض الجميلة، نحن مجرّد مخلوق واحد من مئات آلاف المخلوقات التي تعيش بيسر وسعادة على هذا الكوكب. كل المخلوقات تغني وترقص وتتزوج وتلعب وتعيش حياتها في تناغم مع دفق الحياة. حين تجوع، تطير قليلاً أو تتنزه في الغابة وتجد طعامها، ثم تعود لحياتها الهانئة. نحن البشر المخلوقات الوحيدة من بين كل المخلوقات، وضعنا أنفسنا تحت نظام يجعل حياتنا جحيماً ويجبرنا على الكدح لتحصيل لقمة عيشنا.

العودة إلى العالم الحقيقي ليست مجرد حلم جميل أو فكرة نبيلة نحلم بها مرّة في العام، بل هو طريقنا الوحيدة للاستمرار كجنس بشري قبل أن يتداعى السجن الذي بنيناه على رؤوسنا.

لا يمكنني أن أتخيل ثقافة أكثر مرضاً من تلك التي يعتقد ناسها أن كل ما هو جميل يقع خارج حدود العالم الحقيقي، ثقافة عالمها "الحقيقي" هو مرادف للكابوس.

علينا أن نبني عالماً حقيقياً نحب العيش فيه، لا عالم "حقيقي" نحاول الهروب منه كل يوم.

## الفصل الثامن: ما بعد الأزمة الأخيرة

"الأزمة الأخيرة" هو اللقب الذي أطلقناه على الأزمة الحضارية العميقة في إمدادات الطاقة للحضارة الصناعية. هذه الأزمة بنيوية وجوهرية لدرجة أنها المحرك الخفي للسقوط البطيء وغير القابل للعكس الذي تشهده الحضارة حالياً، لكنها تبقى مجهولة تماماً بالنسبة للغالبية الساحقة من المفكرين والناشطين والباحثين.

في كتابنا الصادر عام 2011 بنفس العنوان، عرضنا بشكل مفصل أسباب الأزمة ونتائجها، طاقياً واقتصادياً وسياسياً، وفنّدنا بالأرقام كيف أن المستقبل الذي ينتظرنا سيكون أكثر شبيهاً بالماضي منه للمستقبل المتطور الذي نتخيله.

المشكلة الأساسية التي واجهناها خلال كل هذه السنوات هو أن عقيدة التقدم المستمر للحضارة هي أقوى قوّة ثقافية في مجتمعنا المعاصر: هي قوية لدرجة أنه من الصعب جداً على معظم الناس فهم البعد الحقيقي للأزمة الأخيرة واستيعاب إمكانية سقوط حضارتنا التي نعتقد أنها أزلية وغير معرضة للزوال أو التغيير.

المشكلة الثانية هي أن عقيدة التقدم جزء لا يتجزأ من عقائد معظم المدارس الفلسفية والسياسية السائدة حالياً لدرجة أن فهم طبيعة الأزمة يعني بطريقة أو بأخرى الكفر بكافة هذه المدارس والأفكار المرتبطة بتقديس "التقدم" بطريقة أو بأخرى.

هذا يعني أيضاً أن معظم المقاربات السياسية والاقتصادية والفكرية وحتى الدينية عاجزة عن فهم أساس مشكلتنا الوجودية وعاجزة بالتالي عن تقديم أي حلول ذا معنى لأزمنا العميقة.

منذ اطلعنا على البعد الهائل لأزمة الطاقة، أثر ذلك بشكل عميق جداً على أسلوب تفكيرنا ومقاربتنا لأزماتنا الحضارية.

بتاريخ كتابة هذه السطور، كان مرّ عشر سنوات على إصدار كتابنا، وهي عشر سنوات حافلة بالأحداث الدسمة التي أثبتت صحّة كل ما ورد في بحثنا – حتى في أمور تفصيلية جانبية مثل تحوّل السفر بالطائرة إلى رفاهية محصورة بطبقة محدودة من الناس.

هنالك عشرات الدول التي انهارت خلال هذا العقد وعشرات الدول الأخرى التي تعيش أزمات سياسية واقتصادية غير مسبوقه فيما يمرّ العالم بأكمله في مرحلة تبدو كأنها انهيار مؤلم وجذري لعملية العولمة التي شهدناها سابقاً.

الصورة التي تحدّثنا عنها في العام 2011 والتي قلنا فيها أن المستقبل سيكون مزيجاً من التطوّر والقرون الوسطى جنباً إلى جنب، أصبحت الآن واقعاً في المزيد من الدول، حتى أن كلمات مثل "الانهيار" وما شابه لم تعد فضائية بالنسبة لنا الآن كما كانت الحال حين كنت اكتبها أو اتحدّث عنها في تلك الفترة.

حين كنت اتحدّث عن ضرورة التحضير لعالم ما بعد الحضارة واكتساب الاستقلالية الذاتية والمناعة الاجتماعية تجاه الانهيار المقبل للأنظمة المركزية في الاقتصاد والمعيشة، كان يُنظر لي على أنني كائن غريب خارج عن الواقع ويعيش في عالمه الخاص، أما اليوم فأشعر بالعكس تماماً، أشعر كأنني أريد أن أهدأ من روع الناس وأقول لهم أن الانهيار ليس بالسوء الذي يتخيلونه. قد يكون الأمر أنني تصالحت مع فكرة الانهيار على امتداد السنوات فيما الناس تعيش حالياً أولى صدمات الانهيار – الذي سرّعت منه كثيراً أزمة وباء كورونا العالمية.

في الحقيقة، شعرت خلال العامين السابقين أنني لا أريد أن اتحدّث عن سقوط الحضارة وعن الانهيارات وما شابه، لأن الوقت الآن هو للعمل والتحضير للمستقبل، لكنني أواجه الآن مشكلة جديدة: الناس تركّز حالياً على التعاطي مع صدمة الانهيار فيما أريد التركيز على بناء الحياة الجديدة التي تليه، أشعر أنني مرة أخرى انتظر بقية الناس لتتقبل الواقع كما هو لكي أتمكن من التحدّث بشكل أوسع عمّا يمكن لنا فعله من دون أن أبدو كأننا فضائياً مرة أخرى.

بكل حال، يبقى كتاب الأزمة الأخيرة بمثابة الأساس الحضاري-الاقتصادي لفهم أزمتنا الحالية، واخترت أن أورد هنا المقالات التي كتبتها بعد نشر- الكتاب كتوسيع وشرح لتلك الفكرة، رغم بعض التكرار الوارد فيها، كون هذه المقالات تضيء على الأزمة الأخيرة من دون الحاجة للرجوع إلى الكتاب بشكل كامل، ولأنها أيضاً تشكل ركيزة أساسية لكافة الأفكار السياسية والاقتصادية الواردة في مقالاتنا وطروحنا الأخرى.

لماذا العالم الذي نعرفه هو على وشك أن يتغير إلى الأبد

\* \* \*

“جدّي كان يركب على الجمل، وكذلك أبي. أما أنا فأقود مرسيدس، وابني سيقود لاند روفر وكذلك ابنه... لكن ابن الأخير سيركب على جمل.”

جملة منسوبة لحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم

\* \* \*

“إنه مشهد كئيب، أكثر من كئيب، وسأقول إنه مرعب، وهذا هو عملنا، أن نحذّر الحكومات. الطلب (على النفط) سيرتفع والسؤال هو إذا ما كان بمقدورنا أن نرفع الانتاج ليلاتي هذا النمو. وفقاً لحساباتنا في الوكالة الدولية للطاقة، وحتى وإن افترضنا أن الطلب على النفط لن ينمو أبداً خلال العقدين المقبلين، لن ينمو على الإطلاق، فنحن نحتاج لكي نعوض انخفاض انتاج الحقول الحالية إلى زيادة الإنتاج بمقدار 45 مليون برميل في اليوم لكي نبقى بعد عشرين عام من اليوم في نفس المكان الذي نحن فيه اليوم. هذا يعني أننا نحتاج لأن نجد ونطوّر 4 سعوديات عربية جديدة، وهذا تحدّد هائل. لا يجب أن نتمسك بالنفط الخام حتى القطرة الأخيرة. يجب أن نترك النفط قبل أن يتركنا هو. يجب أن يتم تأسيس مقاربات جديدة بشكل عاجل. رغم أن البترول لم ينفدّ منا بعد، إن الوقت يدهمنا.”

فاتح بيرو، كبير الاقتصاديين في الوكالة الدولية للطاقة، أيلول 2010 في مقابلة مع الـ BBC.

\* \* \*

“إن النفط السهل، الرخيص الثمن قد انتهى. الذروة النفطية تلوح في الأفق.”

شكري غانم، رئيس الشركة الوطنية الليبية للنفط.

\* \* \*

“النفط حكم القرن العشرين؛ نقص النفط سيحكم القرن الواحد والعشرين”.

وليم ريس موغ، جريدة التايمز البريطانية 2007.

\* \* \*

“حين تنقطع الكهرباء، سنعود إلى العصور المظلمة... بعد الذروة النفطية ستدخل الحضارة في سنوات طويلة من الانهيار البطيء: نقص في إمدادات الطاقة وانقطاعات في التيار الكهربائي حول العالم، يتبعها الانهيار التدريجي للزراعة النفطية، تدني إنتاج الأسمدة والغذاء، انهيار في أنظمة النقل ثم في أنظمة البنوك والنظم المعلوماتية، تراجع الطب الحديث وتصنيع الدواء، نهاية البلاستيك، انهيارات في أنظمة الدفاع المُمكّنة والالكترونية، تأثر عمليات البناء والتصنيع والتجارة والشحن... العصر الحجري ينتظرنا وراء المنعطف التالي”.

ريتشارد دانكن، مؤلف وباحث حول شؤون الطاقة.

\* \* \*

“التخطيط البعيد الأمد صعب في ظلّ الأزمة السياسية الحالية حيث أن معظم السياسيين مهووسين بعناوين الجرائد في اليوم التالي... لكن مستقبلنا كبلد يعتمد أكثر من أي وقت مضى على قدرتنا على التخطيط استباقاً للصدمة النفطية التالية وعالم ما بعد النفط”.

فينس كايل، بريطانيا، 2009.

\* \* \*

“لسنا جيّدين في التعرّف على التهديدات البعيدة عنّا حتى ولو كان احتمال حصولها هو مئة في المئة. المجتمع الذي يتجاهل موضوع الذروة النفطية هو كتجاهل سگان بومبي للدوّي المستمرّ تحت بركان فيزوفوس”.

جايمس شليسينغر، المستشار السابق في وزارة الطاقة الأميركية.

\* \* \*

“نفاذ النفط وتغيّر المناخ سيخلقان سياقاً جديداً كلياً للصراعات السياسية. في هذا السياق، لا فقط الحرية، الديمقراطية والمساواة هي على المحكّ بل أيضاً حياة مليارات البشر وأنظمة إيكولوجية بكاملها.”

.ريتشارد هاينبرغ، كتاب غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول

\* \* \*

“لم ينته العصر الحجري لنقص الحجارة، وكذلك عصر النفط سينتهي قبل أن ينفذ نفط العالم بوقت طويل.”

زكي اليماني، وزير النفط السعودي السابق.

\* \* \*

### هل تنتظرنا العصور المظلمة عند المنعطف التالي؟

في الوقت الذي تُقرأ فيه هذه السطور يستمرّ العالم غافلاً عن أسوأ أزمة صامتة عرفتتها الحضارة المعاصرة، أزمة ماكرة لا يزيد خطورتها سوى أننا قد لا ندرك آثارها وضرورة مواجهتها إلا بعد فوات الأوان. إنها أزمة الطاقة التي يُطلق عليها البعض لقب “الأزمة الأخيرة”. واللقب لا يهدف للإشارة إلى أن الأرض ستتحوّل من بعدها إلى جنة خالية من المشاكل بل لأن الحضارة التي نعرفها اليوم قد تنتهي على وقعها.

هذه ليست تنبؤات فلكية أو فيلم هوليوودي عن “النهاية” بل هي معالجة دقيقة وشجاعة للمعطيات العلميّة حول الطاقة وخلاصة أبحاث وإحصاءات رسمية ووقائع اقتصادية وجيولوجية معروفة، تتزامن اليوم بشكل غير مسبوق لتخلق أسوأ أزمة عرفها العالم منذ الثورة الصناعية.

رغم الأزمة “التحذيريّة” في العام 2008 التي تضاعف خلالها سعر النفط عشر مرّات خلال أشهر معدودة وما تبع ذلك من انهيار اقتصادي شامل في أنحاء مختلفة من العالم، بقيت هذه الأزمة أبرز غائب على الإطلاق عن الإعلام والنقاش العام. نتيجة ذلك تستمرّ الأعمال كالمعتاد بالنسبة لمعظم سكّان الكوكب الذي تُركوا من دون أي معطيات حول ما يحدث على أرض الواقع، من دون أي دليل حول حقيقة الأزمة وارتباطها بأسوأ انهيار مالي

– اقتصادي في عصر- العولمة، ومن دون أي معرفة حول تأثيرها المستقبلي على حياتهم أو حول ما يجب عليهم وعلى حكوماتهم فعله لمواجهةها. يبدو أن العالم يمشي نائماً إلى هاوية سحيقة من دون أن يُترك لسكانه إشارة تحذير على الأقل. هذا ما تنوي هذه الدراسة القيام به.

في كتابنا الأزمة الأخيرة، نلقي الضوء على النقاط التالية:

- الأزمة الخفية للطاقة التي تقف خلف العديد من التحوّلات والأزمات العالمية وأسبابها الحقيقية بعيداً عن إعلام الشركات الدولية وتطمينات الحكومات المحليّة.
- لماذا لا يمكن للنفط أن يستمرّ كمصدر للطاقة لأكثر من عقود معدودة.
- لماذا لا يمكن لأي نوع من أنواع الطاقة البديلة أن يحلّ مكان النفط.
- كيف يؤدّي ذلك إلى الانهيار البطيء للحضارة الصناعية وقلب العالم الذي نعرفه رأساً على عقب بدءاً من انهيار الزراعة الحديثة وأزمة الغذاء مروراً بتداعي أنظمة النقل، البنوك والنظم المعلوماتية، تراجع الطبّ الحديث والتصنيع والتجارة... الخ.
- كيف سيؤثر ذلك على لبنان وكيف ستبدو الحياة فيه في ظلّ الأزمة.

الأحداث اليومية المتسارعة، خاصة إن كانت دراماتيكية كالتى تحصل مؤخراً في العالم العربي، تشغلنا في أحيان كثيرة عن رؤية الصورة الكبرى وتلهينا بالتفاصيل الصغيرة. لقد كُتب الكثير خلال الأيام الماضية عن الثورتان التونسية والمصرية والعوامل التي أدت إليهما رغم أنهما فاجئتا كل المتابعين السياسيين في العالم، لكن ما لم يتم الحديث عنه بشكل كافٍ هو العامل الوحيد (وربما الأهم) الذي يقف بشكل صامت في كل اضطرابات العالم اليوم والذي لم يكن موجوداً من قبل في أي ثورة في التاريخ الحديث، وهو بكل بساطة دخولنا في عصر "نهاية النمو".

ماذا نعني بنهاية النمو؟ الأمر بكل بساطة هو فقدان القدرة على التنمية الاقتصادية بسبب بلوغ الموارد الطبيعية وخاصة الطاقة والنفط، ذروة قدرتها بشكل لم يعد بعده ممكناً زيادة انتاجهما.

في ظلّ نهاية النمو وضمور الثروات الطبيعية يتراجع المستوى المعيشي والاقتصادي باستمرار وصولاً يوماً ما إلى التدهور الشامل وإلى نهاية أسلوب الحياة المعاصر الذي نعرفه اليوم. ونظراً لاستمرار التزايد السكاني، هذه المشكلة تصبح أكثر سوءاً لأنها تعني أنه سيكون هنالك موارد أقلّ لعدد أكبر من السكان.

هل هذا يحصل في العالم اليوم؟ العديد من الإحصاءات والدراسات تشير إلى أننا دخلنا في هذه المرحلة منذ عقدين على الأقل، لكننا بدأنا نشعر اليوم بالنتائج. الانحدار البطيء والشامل للحضارة الصناعية بدأ لكن المشهد يختلف بين مكان وآخر في العالم: هو واضح في بعض الأماكن وغير ظاهر للعيان في أماكن أخرى، لكنّه يحصل في كلّ مكان. في مصر مثلاً، هذه المسألة واضحة.

إن نظرة سريعة على أرقام بسيطة متعلقة بمصر يمكن أن تظهر ذلك:

– عدد السكان عام 1960 (في عزّ أيام عبد الناصر): 27.8 مليون.

– عدد السكان عام 2008: 81.7 مليون.

– عدد السكان المتوقع عام 2030: نحو 150 مليون (2 % نسبة نمو سنوي).

– مساحة الأراضي القابلة للزراعة: 3 %.

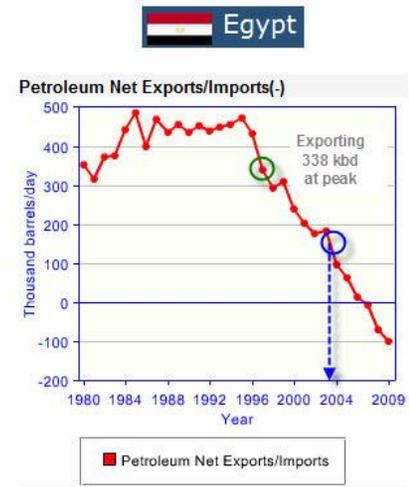
– مساحة الأرض المزروعة المتوافرة لكل ألف فرد اليوم: 40 هكتار (وهي مساحة قليلة جداً لدولة بهذا العدد من السكّان مقارنة مع 144 في ألمانيا، 213 في العراق، 255 في سوريا، 320 في ليبيا، ومليون و433 هكتار في كندا).

– مساحة الأرض المزروعة التي ستكون متوافرة لكل ألف فرد بعد ثلاثة عقود: 20 هكتار.

– كمية الغذاء المستوردة من الخارج اليوم (عام 2011): 40 % من الغذاء، كمية القمح المستوردة من الخارج: 60 %.

– إنتاج مصر من النفط في العام 1994: 900 ألف برميل يومياً، حوالي 500 ألف منهم كان يتم تصديرهم إلى الخارج وتدخل عائداتهم إلى خزينة الدولة.

– إنتاج مصر من النفط في العام 2009: نحو 520 ألف برميل (الذروة النفطية لمصر كانت عام 1996). أما كمية الاستهلاك المحلي من النفط في العام 2006 فهي 652 ألف برميل في اليوم. النتيجة: كمية النفط المصري التي تصدّر إلى الخارج ابتداءً من العام 2007 هي صفر برميل ومصر أصبحت بلداً مستورداً للنفط بدل أن تكون مصدراً له.



صادرات مصر من النفط حتى العام 2009. (المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، اضغط على الرسم لزيارة الموقع)

في مصر- كما في كل مكان آخر تقريباً في العالم، شهدت أسعار النفط والغذاء ارتفاعاً بطيئاً خلال عقد التسعينات، ثم قفزت قفزات كبيرة منذ بداية القرن الحالي مسببة انهياراً في مستوى المعيشة لمعظم المصريين (رغم التقدّم الشكلي الذي نراه أحياناً في حياتنا مثل انتشار الانترنت) كما انها قوّضت قدرة النظام على ضبط الوضع كما كان الحال سابقاً. لهذا السبب بدأت بواذر الثورة المصرية مع العمّال والفئات الأكثر تضرراً في المجتمع لا عند الطبقة الوسطى. حين امتزجت الأزمة مع عوامل سياسية أخرى انفجرت على شكل ثورة حين وُجدت اللحظة السياسية المناسبة.

رغم أن الثورة الأخيرة لها فوائد إيجابية لا حصر لها، إلا أن التحدي الأكبر الذي يواجه مصر خلال السنوات المقبلة هو تحديّ الغذاء والطاقة.

من دون الاستيراد المستمر للغذاء، الشعب المصري سيتضوّر جوعاً، كما التزايد السكاني المستمر يعني أن مصر- ستعتمد أكثر وأكثر على الغذاء المستورد من الخارج.

استطاعت الدولة في الماضي أن تغطّي التردّي الاقتصادي والغذائي الذي تعاني منه بالاعتماد بشكل أساسي على الصادرات النفطية والسياحة وبعض الصناعات الخفيفة، لكن مع توقّف التصدير النفطي واستمرار الزيادة السكانية سيصبح الوضع أكثر صعوبة لأن كميّة الطاقة والموارد المالية والاقتصادية المتاحة للتنمية ولكل النشاطات الاقتصادية ستتقلص بشكل كبير. كل ذلك سيجعل من الحفاظ على مستويات التنمية الاقتصادية أمراً مستحيلاً بالإضافة إلى أنه سيعظّم حاجة القاهرة للمساعدات الخارجية مع ما يعنيه ذلك من نتائج سياسية ودبلوماسية سلبية.

حين يكون هنالك شلّة فاسدة على رأسها ديكتاتور يحكم قبضته على الدولة كما في مصر، من السهل تحميل هذا الديكتاتور مسؤولية فشل التنمية الاقتصادية وترديّ الوضع المعيشي- والاجتماعي للمواطنين. وإن حصل وأطاحت به ثورة شعبية، من السهل أيضاً الانزلاق إلى التوقّع بأن كل شيء سيكون بعد هذه الثورة بخير. الاطمئنان لهذا التوقّع هو في الواقع أمر خطير لأنه يمنع النخب والحركات السياسية من الرؤية البعيدة المدى للمشاكل الحقيقية التي تواجه بلدهم ولما يجب عليهم أن يقوموا به للنهوض به.

الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية من دون نقاش، وأداء الحكومات الديمقراطية هو عادة أفضل بكثير من أداء الحكومات الديكتاتورية في أزمت من هذا النوع، ومستقبل مصر- في ظل ديمقراطية وحكم نظيف خاضع للمساءلة القانونية والسياسية والشعبية أفضل بكثير من مصيرها في ظلّ مبارك أو مرسي وأمثالهما، لكن الديمقراطية لا تستطيع تحويل رمال الصحراء إلى تراب يُزرع، ولا الصحف الحرّة والمدونات إلى وجبة طعام، ولا تستطيع استخراج النفط من الآبار بعد نفاذها.

المستقبل ليس مظلماً بالضرورة، بل يمكن أن يكون في الواقع أكثر إشراقاً بكثير إن تم تطبيق الحلول الصحيحة التي تحرّر الإنسان من قيود اقتصاد العبودية.

هنالك حلول عديدة وكثيرة وقابلة للتطبيق لا مجال لذكرها في هذا المقال القصير، لكنها تستوجب التخلّي عن فكرة النمو الاقتصادي والاضطلاع بتحوّل شامل في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ينقل المجتمع من اقتصاد قائم على النموّ مرهون للمال المعولم والأسواق المالية الدولية، إلى اقتصاد تعاضدي ثابت قائم على الاكتفاء المحليّ والموارد المستدامة. لكن ذلك مستحيل في ظلّ الالتواء المستمرّ بالأزمات السياسية اليومية.

التحدّي الأكبر لمصر- وكلّ المنطقة ليس في إيجاد الحلول البعيدة الأمد لأنّ الحلول موجودة، بل هو في إيجاد المساحة الذهنيّة والإرادة المجتمعيّة والسياسيّة الكافية لتطبيق الحلول في الوقت المناسب قبل فوات الأوان.

## الأزمة الأخيرة: ماذا يعني السقوط البطيء للحضارة الصناعية؟

مايو 9, 2012

حين نتحدّث عن **أزمة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية** غالباً ما يعتقد القارئ(ة) أننا نتحدّث عن انهيار مفاجئ وسريع في ليلة وضحاها على الطريقة الهوليوديّة، رغم أن كلمة “بطيء” موجودة في العنوان.

أفلام هوليود ليست السبب الوحيد الذي يجعلنا نعتقد أن أي انهيار سيكون سريعاً ومفاجئاً إذ إن ثقافتنا مشبعة بفكرة “يوم القيامة” الذي سيحدث بحسب النصوص الدينية في ليلة وضحاها.

الواقع مختلف: الحضارات لا تقوم وتنهار في يوم واحد بل تحتاج لعشرات ومئات السنين أحياناً لكي يصبح انهيارها واضحاً. هذه هي الحالة في ما يتعلّق بأزمة الطاقة: الانهيار الذي نعيش في ظلّه متدرّج، سيعرف فترات من الأزمات الكبرى كما سيعرف فترات من الاستقرار، تمتدّ كل منها لأشهر وسنوات. حين يستقرّ غبار كل أزمة منها، سنجد أن حضارتنا استقرّت على مستوى اقتصادي ومعيشي أدنى بقليل من المستوى السابق وأن الحضارة تصبح بشكل متزايد مزيج هجين من القرون الوسطى والتكنولوجيا المتقدمة، وهذا هو الانهيار البطيء بكل بساطة.

حين نتفحص الأرقام سنجد أنه يمكن رؤية معالم الانهيار منذ عام 1970: متوسط الطاقة المتاحة لكل فرد على الكوكب بدأ بالتراجع منذ ذلك العام. ما يحصل حالياً هو أننا دخلنا في مرحلة تُعرف في أوساط الباحثين في شؤون الذروة النفطية بـ “الهضبة الوعرة” Bumpy Plateau وهي مؤلفة من سلسلة طويلة من دورات الأزمات والاستقرار.

العامل الرئيسي- للانهيار هو أزمة الطاقة التي شرحنا عنها بالتفصيل في كتابنا “الأزمة الأخيرة” حيث أن الطاقة الرخيصة (النفط والغاز والفحم) وهي محرّك الحضارة الصناعية تعيش تراجعاً في الانتاج والنوعية والوفرة.

من الآن وصاعداً، من المرجّح أننا سنشهد أزمة اقتصادية كل بضعة سنوات تتباطيء من بعدها عجلة النمو الاقتصادي. على وقع الأزمة، يخفّ الطلب على الموارد والطاقة ما يساعد البلد الذي يعيش الأزمة على التكيف قليلاً معها والتعافي والدخول في فترة من الاستقرار النسبي. في “الهضبة الوعرة”، يتكرّر نفس نمط “الأزمة-التعافي-الاستقرار” عدّة مرّات خلال العقود المقبلة، وبعد كلّ أزمة تخسر الحضارة الصناعية جزءاً من عافيتها

وتراجع الحضارة ككلّ. قد تبدو الفوارق غير ملحوظة في السلسلة الأولى من الأزمات، لكن مع مرور السنوات، يصبح التراجع الحضاري واضحاً وغير قابل للإنكار.

على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط بين عامي 2006 و2008 أدّى إلى انهيار الأسواق أواخر صيف عام 2008 وإلى أزمة اقتصادية لم يتعافى منها العالم حتى اليوم. الأزمة الاقتصادية والوضع المعيشي- المتردّي كانت سبباً مباشراً في انتفاضات العالم العربي في العام 2011 التي أفضت إلى انهيار عدّة دول خلال بضعة سنوات. بعد هذه الأزمة قد تأتي فترة من الاستقرار النسبي، لكن المزيد من الدول ستواجه نفس النوع من الأزمات وتدخل في "اقتصاد الانهيار" حتى يأتي يوم يكون فيه واضحاً للجميع أن الحضارة بأكملها تعيش مرحلة انهيار معيّن.

أزمة عام 2008 يمكن أن نعتبرها معلم رئيسي- في الانهيار إذ إن نظرة سريعة على الوضع من بعدها تظهر أن الحضارة الصناعية فقدت فعلاً جزء من عافيتها وانحدرت درجة على سلّم مستوى المعيشة: إفلاس عشرات شركات الطيران وارتفاع أسعار النقل الجوّي لدرجة غير مسبوقه (خلال الأعوام المقبلة سيصبح النقل الجوّي متاح فقط للطبقة العليا)، ارتفاع أسعار الغذاء لدرجة غير مسبوقه، ارتفاع أسعار النقل بشكل هائل (مثال عن لبنان، تضاعفت أسعار النقل مرّتين بين العام 2005 و2012)، ارتفاع أسعار كافة السلع الأساسيّة مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع كلفة المعيشة (معظم أجورنا اليوم تذهب لسدّ الحاجات الأساسيّة فقط)، ارتفاع أسعار العقارات والبيوت بشكل هائل في معظم أنحاء العالم بشكل يجبر أبناء جيلنا على العمل طوال حياتهم لامتلاك سقف فوق رؤوسهم (والبعض ممّا لن يمتلكوا منزلاً في حياتهم وقد لا يكون بإمكانهم تأسيس عائلة على الإطلاق).

أي نظرة متأنّية لما يحصل في العالم في السنوات الأخيرة تظهر أنه هنالك انهيار حصل بالفعل! فنحن قد فقدنا حقوقنا الأساسيّة في الغذاء والمسكن والعيش، ونفقدنا أكثر مع كلّ يوم جديد. الأزمات السياسيّة التي تعصف بالكوكب من شماله إلى جنوبه، هي أيضاً مؤشّر قوي على هذا الانهيار رغم أن لا أحد اليوم يربط بينها وبين الجذور الطاقوية-الاقتصاديّة لها (هذه الصلة شرحناها في مقال يتحدّث عن **الجذور الخفيّة للثورة المصريّة**). في الواقع حين نلقي نظرة على حياتنا اليومية، سنرى بوضوح أن **الانهيار سبق وحصل في حياة معظمنا**.

وجه حضارتنا والبلد الذي نعيش فيه سيتغيّر قليلاً مع كل دورة من دورات الأزمات-الاستقرار هذه؛ لا نعلم كيف ستكون الصورة النهائيّة لكننا نعرف جيداً أنها ستكون أكثر شبيهاً بالماضي منها بالمستقبل الزاهر الذي كُنّا نتخيّله سابقاً، وعلى الأرجح ستكون مزيجاً من المستقبل والعصور الوسطى حيث سنرى الحمير تنقل البضائع جنباً إلى جنب مع السيارات الكهربائيّة الحديثة وحيث سيكون هنالك غالبية لا تملك شيئاً وتعيش من دون كهرباء وأقلية لديها روبوتاتها الشخصية الخاصة.

رغم هذه الصورة القاتمة، الانهيار البطيء هو في الواقع أمر إيجابي جداً مقارنة مع احتمال حدوث انهيار سريع ومفاجئ، لأن السقوط البطيء يعطينا الفرصة لفهم ما يحدث حولنا وبالتالي التكيف والتحضير للمستقبل بشكل أفضل فيما لا يزال لدينا بعض الإمكانيات للقيام بذلك.

السقوط البطيء يعطينا فرصة لاتخاذ خيارات قد لا تكون متاحة لنا في حالة السقوط المفاجئ؛ منها مثلاً **تحصين مناعتنا الفردية والعائلية في مواجهة أزمة الطاقة**، ومساعدة مجتمعاتنا المحليّة على الانتقال لطاقة بديلة واتخاذ الاجراءات اللازمة التي تساعدنا على تخطّي المحنة.

المفتاح في جميع الأحوال هو التكاتف الاجتماعي، والأيام الصعبة الآتية ستعطينا الوقت لاكتشاف أهمية الصلات الإنسانية والتكاتف مع بعضنا البعض في وجه انهيار لم يشهده العالم من قبل...

“أنظر حولك، أيها القارئ العزيز، فيما الاقتصاد يتعثر بجولة جديدة من الانكماش الذي تغطيه بهلوانات مالية يائسة، والنظام السياسي لبلدك يتحوّل إلى نظام عقيم أكثر فأكثر، الوظائف ومستويات المعيشة تختفي للأبد، وشبكات الأمان الاجتماعي التي اعتدت عليها تتفكك، البلدات والأحياء التي دمّرتها الكوارث تُهجر بدل أن يتم إعادة بناؤها، والخدمات الأساسية التي كانت تشير مرّة ماذا يعني المجتمع المعاصر تصبح غير متوافرة لجزء أكبر وأكبر من الناس. هكذا يحصل الانهيار.

أولئك الذين هم داخل الأحداث، تبدو لهم هذه العملية بطيئة، لكن الأجيال المستقبلية التي ستستفيد من قدرتها على رؤية الأمور عن بعد ستحترق وتتساءل كيف أن الحضارة الصناعية انهارت بهذه السرعة.”

جون مايكل غرير، مؤلف كتاب “الهبوط الطويل: دليل نهاية العصر الصناعي.”

حين تحدّثنا في مقال سابق عن **ضرورة تجاوز اليسار** لأسباب عديدة أهمّها أن اليسار لم يستوعب بعد أبعاد **السقوط البطيء للحضارة الصناعية**، علّق البعض على تويتر بأنه من الضروري فعلاً تجاوز اليسار لكن المقال مبني على فرضية خاطئة هي انهيار الحضارة. الحقيقة المؤسفة هي أن الانهيار الذي نتحدّث عنه ليس فرضية عن مستقبل غامض ما، فهو سبق وحصل وهو يستمرّ بالحصول الآن هنا وفي كل أنحاء العالم فيما يقوم القارئ بتصفّح الانترنت بهدوء.

في كتاب **“الأزمة الأخيرة”** الذي نُشر قبيل حدوث الانتفاضات العربية، تحدّثنا في فصل بعنوان “لمحة من المستقبل” عن الظواهر السياسية والاجتماعية والبيئية التي ستعاظم خلال السنوات المقبلة على وقع أزمة الطاقة. في هذا الفصل ذكرنا بأن العديد من الدول ستودّع الاستقرار السياسي إلى غير رجعة بسبب توقّف عملية التنمية وتقلّص الدخل القومي وتبخر الأموال المخصّصة للخدمات الاجتماعية من خزائن الحكومات، ما سيُشجّع الأخيرة على وقف برامج العدالة الاجتماعية كالتعليم والاستشفاء والإسكان والأجور وتعويضات العمل. كل ذلك سيغذي الاضطرابات

السياسية بشكل غير مسبوق لأنه سيزيد مستويات الفقر والجوع بشكل قياسي والناس ستعتقد بأن تغيير حكومة أو رئيس ما قد يعيد الأمور إلى سابق عهدها.

هل يتناسب المشهد العالمي اليوم مع ما طرحناه في "الأزمة الأخيرة" منذ عامين؟

للأسف نعم. حين ننظر حولنا نرى أن معظم دول العالم الثالث ومنها العالم العربي، تنتقل من اضطراب إلى اضطراب وتعيش أزمات لا حلول سياسية لها. الحكومات عاجزة عن إعادة تشغيل عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فيما أعداد متزايدة منّا يكافحون من أجل تحصيل لقمة عيشهم.

هذا المزيج يعني أن أي سلطة سياسية تستلم الحكم، يسارية أم إسلامية أم ليبرالية كانت، سوف تفشل في تحقيق وعودها وستواجه ثورة اجتماعية أو سياسية خلال أشهر أو سنوات على الأكثر.

تزايد الفقر والبطالة يعني أنه سيكون هنالك عدد متزايد من الناس مستعدون للانخراط في الصراعات السياسية بشكل أعنف، وهذا ليس بالضرورة أمراً إيجابياً حيث أنه في عالمنا العربي سيغذي على الأرجح ميليشيات الحروب الأهلية لا الثورات الطبقيّة المثاليّة التي يتخيّلها المثاليّون. خلال هذا الوقت، أسعار الغذاء لا تزال ترتفع، وأسعار الطاقة لا تزال ترتفع، والاقتصاد الرأسمالي الصناعي ينهار إلى غير رجعة، والعالم ينزلق ببطء إلى عصور مظلمة فيما لا أحد ينتبه للصورة الكبرى أو يعمل على معالجة جذور المشكلة.

لكن لماذا نقيّد تحليلنا بالوضع السياسي العام، فلننظر إلى حيواتنا الفرديّة ونحكم بأنفسنا ما إذا كان هنالك انهيار أم لا في الرأسمالية الصناعية.

معظمنا اليوم يتعلّمون في اختصاصات جامعيّة لن يعملوا فيها بحياتهم، ويتخرّجون نحو بطالة شبه دائمة أو نحو أعمال أخرى لا تستوجب حيازتهم على شهادات جامعيّة – هذا إن كنا محظوظين كفاية لدخول الجامعة والصمود فيها لسنوات من دون الحاجة للعمل.

معظمنا ربّما لديهم بعض الأمور البسيطة كحاسوب وتلفون ذكي وربّما سيّارة، لكن غالبيتنا الساحقة لن يمتلكوا منزلاً في حياتهم، وبعضنا لن يستطيعون حتى أن يتزوجوا أو أن ينشؤوا عائلة بسبب وضعهم الماديّ. المحظوظون منّا الذين سيحاولون شراء منزل، سينفقون كل مدّخرات حياتهم ليأخذوا قرضاً من البنك يقيدهم في ديون تستمرّ ما بين عشرون وثلاثون عام.

معظمنا يعملون بأجور بالكاد تكفي، ولا نمتلك أية ضمانات أو حقوق في عملنا، لا الآن، ولا حين نصبح مسنّين. معظمنا لا يمتلكون ضمانات صحية ولا يستطيعون تحمل تكاليف المرض، وكثيرون منا لا يستطيعون حتى تحمّل تكاليف الموت. معظمنا سيكتشفون عاجلاً أم آجلاً بأنهم لن يستطيعوا تحقيق أي من الأحلام التي وعدتنا فيها الأفلام والثقافة السائدة.

حين ننظر حولنا أيضاً نرى مجتمعاً مسحوقاً يتداول أخبار انتحار عائلات بأكملها بسبب الضيق المعيشي- على أنها أخبار روتينية. نسبة الجرائم والاعتداءات والسريقات والاعتصابات التي تقوم بها الحكومات والأجهزة الأمنية والشركات والعصابات والمريضين اجتماعياً وثقافياً هي أعلى من أي وقت مضى.. نسب الإحباط والاكتئاب والوحدة والمشاكل النفسية في صفوفنا غير قابلة للتصوّر؛ من لا يعالج نفسه بالمخدّرات الطبية والعشبية يعالج نفسه بالمخدّرات الدنيّة محاولاً جرّ كل المجتمع معه إلى الجحيم الذي يبنيه بحجّة أنه الجنّة. إن لم يكن هذا انهيار، فماذا اسمه إذاً؟

نحن ننتمي لجيل يجب عليه أن يعيش كلّ حياته في استعباد العمل بدوامات طويلة مقابل أجور زهيدة لكي يأمن فقط الحد الأدنى من المسكن والغذاء واللباس. هذا الوضع للمفارقة، يشبه وضع العبيد في العديد من الحضارات القديمة الذين كان بإمكانهم شراء حرّيتهم بعد قضاء سنوات طويلة في الاستعباد. الفارق الوحيد هو أننا نعتقد بأننا أحرار. بالمقارنة بين جيلنا والأجيال السابقة، هنالك بالتأكيد انهيار سبق وحصل ومعالمه واضحة جداً. صحيح أننا لم نسمع عنه شيئاً في نشرات الأخبار، لكنّه حصل.

الحضارة الصناعيّة عاشت المرحلة الأولى من الانهيار خلال العقدين الماضيين حيث كانت النتيجة هي خروج الملايين من الطبقة الوسطى وانضمامهم للطبقات المسحوقة. والحضارة الصناعيّة نفسها تعيش اليوم المرحلة الثانية من الانهيار المتمثلة بأزمات اقتصادية وبيئية وغذائية وسياسية تجتاح الكوكب من شماله إلى جنوبه. رغم ذلك، يستمرّ العالم في تجاهل جذور الأزمة بطريقة مثيرة للدهشة.

كيف يتصرّف السياسيون أمام هذا الواقع؟ هم يجهلون الأزمة بشكل كامل بل يرونها كفرصة لزيادة متاجرتهم بكافة أنواع المشاعر للوصول إلى الكراسي، مثل المشاعر الطائفية (تحميل الطائفة الأخرى مسؤولية تردي الأوضاع) والثقافية (رعي المسؤولية على العلمانيين، اليساريين، الليبراليين، اللاجئين، الأجانب... الخ)، والطبقية (وعد الطبقات المسحوقة أن تغيير الوجوه في الحكومات سيفتح الباب أمامهم لتحسين أوضاعهم المعيشية).

كيف تتصرّف مراكز الأبحاث والجامعات أمام هذا الواقع؟ لقد تحوّلت إلى نسخة غريبة عن رواية جورج أورويل "1984"، حيث تصدر يومياً دراسات عن زيادة الوعي الشعبي وتراجع معدّلات الفقر وتعاوفي الاقتصاد وارتفاع المداخل فيما الجميع يعرف أن الواقع هو عكس ذلك.

أما الإعلام؟ الإعلام غارق بتغطية التفاصيل السطحية للأزمة مثل التظاهرات وبيانات رؤساء الدول، أو يلهينا بآخر أخبار الانفصالات والزيجات والحمل والمناوشات بين المطربين والممثلين.

أما نحن، الناس العاديين، فماذا نفعل أمام هذا الواقع؟

بعضنا غارق في المشهد السياسي اليومي لدرجة تمنعه من رؤية الأفق الآتي.

أما البقية، فمنهمكون بتحديث حساباتهم الشخصية على فايسبوك.

## الأزمة الأخيرة: ما العمل؟

مايو 21, 2012

حين نطلع على **أطروحة الأزمة الأخيرة** ندرك أن الأزمات التي تعصف اليوم بالعالم هي عوارض **سقوط بطناء لحضارتنا الصناعية**، السؤال الأول الذي يخطر على أذهاننا هو "ما العمل؟".

عدد كبير من اللذين يبلغون هذه النقطة المتقدمة من التفكير يلجؤون إلى أجوبة قديمة، إلى الوسائل التي ساعدت في الماضي على حلّ الأزمات السابقة، معتقدين أنها ستساعد اليوم على حلّ أزمة الطاقة أيضاً.

بناءً على ذلك، يتصوّر الناشطون أن العمل-الحلّ في هذا الاتجاه يجب أن يكون مرتكزاً على المزيد من كل شيء عرفناه سابقاً: المزيد من التظاهرات، المزيد من المسيرات، المزيد من "التوعية" والضغط الإعلامي، المزيد من المنشورات، المزيد من الاجتماعات، المزيد من الانتخابات والأصوات... الخ.

لكن هذه الوسائل للأسف غير قادرة وحدها على حلّ المشكلة، والسبب بسيط: لا يمكننا التظاهر ضد الجيولوجيا.

أسباب أزمة الطاقة هي أسباب بنيوية، معظمها مرتبط بالوقائع الفيزيائية والجيولوجية، وبعضها مرتبط ببنية النظام العالمي نفسه التي لا يمكن تغييرها من دون انهيار شامل. الأسباب الحقيقية لأزمة الطاقة تشمل:

– ارتفاع سعر الوحدة النفطية (سبب جيولوجي-اقتصادي بنيوي)

– ندرة الاكتشافات النفطية الجديدة (سبب بنيوي، لدينا كوكب واحد فقط وقد اكتشفنا تقريباً كل زاوية فيه)

– تجاوز الطلب على الطاقة للعرض (سبب بنيوي، ناتج عن التزايد السكاني وضرورة استمرار النمو للحفاظ على استقرار النظام المالي-الاقتصادي العالمي)

– بلوغ معظم الدول المنتجة للنفط مرحلة “الذروة النفطية” التي لا يمكن من بعدها زيادة الانتاج (سبب بنيوي-جيولوجي بعد استنفاد الحقول لنصف مخزونها النفطي، **61 % على الأقل من الدول المنتجة للنفط بلغت ذروتها** وستلحقها كل الدول من دون استثناء بحلول بضعة أعوام – آخرها الكويت بحلول العام 2050).

كما نلاحظ، لا يمكن التغلب على هذه الأسباب عبر الأدوات السياسية التقليدية، فالأزمة (في هذه المرحلة المتأخرة) ليست سياسية، ليست مرتبطة بشكل النظام سواء كان ديمقراطي أم دكتاتوري، ليست مرتبطة بنسبة الفساد في الدولة، وليست مرتبطة بقضايا أخرى مثل العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الصراع الطبقي، حقوق المرأة... الخ. كل هذه الأمور تؤثر طبعاً على نتائج الأزمة وبعض معالمها، لكنها غير قادرة على حلّ جذور الأزمة: النظام النزيه غير الفاسد يستطيع أن يدير موارده بشكل أفضل وأن يطبّق بعض الخطط التي تحدّ من خطورة أزمة الطاقة، لكنه لا يستطيع تعبئة آبار النفط بطريقة سحرية بعد نفاذها.

لذلك حين يتظاهر المواطنون ضدّ الغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والمحروقات والخبز وكلّ ذلك (كما يحصل في العديد من الدول مؤخراً ومنها لبنان)، فهم **يقومون حقيقة بعمل لا يغيّر شيئاً من الأزمة** على المدى البعيد، ويطلبون من حكومتهم ما لا يمكن لها القيام به: تغيير الوقائع الجيولوجية. الحكومات يمكنها أن تطبّق حلول مؤقتة في هذا المجال تساعد على التخفيف من وطأة الانهيار، كتخفيض الضرائب ودعم السلع الأساسية لكن المشكلة ستعود للظهور بعد أشهر أو سنوات معدودة بشكل أكثر خطورة. لا يوجد حلّ سياسي لأزمة الطاقة وأقرب ما يمكن أن يكون لحلّ هو تغيير اقتصادي اجتماعي سياسي شامل يغيّر كلّ البنية التحتية للمجتمع لتصبح قائمة على اقتصاد منكمش ما-بعد-صناعي لا يعتمد على النموّ المالي، وبنموّ سكاني سلبي، وبالتحوّل من الاقتصاد المعولم إلى اقتصاد اكتفاء محليّ، وبالتحوّل من معيشة قائمة على الاستهلاك لمجتمع قائم على الانتاج، وبالتحوّل من نظام سياسي مركزي لأنظمة لامركزية محلية.

بعبارة أخرى، الحلّ الشامل مستحيل لأن كل هذه التغيّرات لن تحصل، لكن السياسيين والأحزاب لن يخبرونا بذلك (هذا إن كانوا يعلمون بجديّة أزمة الطاقة أساساً)، بل سيقومون بالعكس تماماً. علينا أن نتوقّع أن كلّ الأطراف السياسيّة (والدينية) في العالم ستحاول الاستفادة من تأزم الأوضاع المعيشية والاقتصادية لكي تجذب المزيد من الأنصار وتربح المزيد من المقاعد عبر وعود كاذبة وغير قابلة للتطبيق.

العملية السياسيّة ستقع أكثر فأكثر في حلقة مغلقة من الأزمات وردود الفعل والعنف والخطابات الشعبوية في زمن محكوم بالانهيارات الكبرى؛ وكل الأطراف السياسيّة والدينية ستدّعي أنها تحمل مفاتيح الحلّ،

تقريباً كل الأطراف السياسية والدينية والثقافية اليوم من دون استثناء لا تستطيع تقديم أيّ شيء لنا ولا تفهم أزمة الطاقة ولا طبيعة الانهيار الذي يحصل لعالمنا. وعودها الكاذبة لن تستطيع أن تخدع من يفهم حقيقة أزمة الطاقة؛ من يفهم الأزمة يمكنه أن يرى بوضوح عبر الفوضى، ويمكنه أن يعرف ماذا يحصل لعالمنا بالضبط في الوقت الذي ينشغل فيه الجميع بصراعات ثانوية لا تغيّر شيئاً على المدى البعيد.

قضية أزمة الطاقة والانحدار البطيء لحضارتنا ليست قضية ثانوية؛ الطاقة هي الأساس الذي تقوم عليه حياتنا. لا يمكن وضعها جانباً بانتظار حلّ قضايا أخرى. هذه القضية تتجاوز كل ما نعرفه من أزمات سياسية تقليدية وتتجاوز بالتالي ثنائية اليسار\اليمن؛ اليسار واليمين هما توجّهان عالقان في التاريخ ومكّبلان بالرؤى الفلسفية والسياسية والاقتصادية التقليدية التي لا تفيدنا كثيراً في القضية التي نتحدّث عنها.

الحلول المطروحة اليوم حول العالم بما يخصّ أزمة الطاقة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع، وحتى هذه الحلول ليست حلولاً حقيقية فعّالة بل مجرد محاولات للتكيّف مع الواقع الجديد:

– حركات المطالبة بالعدالة الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية: حركات المطالبة تعتمد نفس أساليب الحركات السياسية التقليدية بهدف الضغط على القادة السياسيين ودفع الحكومات للتخلّي عن النفط والقيام بعملية تحوّل واسعة النطاق نحو تقنيات الطاقة المتجدّدة. من حركات المطالبة البيئية-الطاقوية البارزة عالمياً، نذكر حركة [org.350](http://org.350) التي تهدف إلى "إنشاء حركة شعبية عالمية لحلّ أزمة المناخ". حركة [org.350](http://org.350) نسّقت في العام 2009 نحو 5200 احتجاج في 181 دولة حول العالم فيما وُصف بأنه "أوسع فعل سياسي في تاريخ الكوكب" لمطالبة الحكومات بتخفيض انبعاثات الكربون والتحوّل إلى الطاقة البديلة، لكن ذلك لم يحقق شيئاً طبعاً. الحركة تعتقد أنه "إن كان هنالك حركة شعبية عالمية تضع قادتنا أمام حقائق العلم ومبادئ العدالة، فسنستطيع تحقيق حلول تؤمّن مستقبلاً أفضل للجميع". لقد شاركت شخصياً في تنظيم التحركات المذكورة عام 2009 في العالم العربي عبر عملي في منظمّة IndyACT اللبنانية، قبل أن أصل إلى خلاصة مفادها أن الحكومات لا تستطيع ببساطة اتخاذ خيار بوقف الاقتصاد ووضع حدّ للنموّ السكاني وتخصيص كل ميزانياتها فجأة لتقنيات الطاقة البديلة بسبب مظاهرات هنا وهناك. خطط الطاقة البديلة تستوجب عقود لكي تثمر نتائجها وتستوجب ميزانيات ضخمة وضرائب تثير غضب الناخبين، كما أن هذا النوع من الطاقة لا يمكنه تأمين سوى 50 في المئة على الأكثر من الطاقة التي تحتاج لها حضارتنا.

– حركات التحوّل: هذا النوع من الحركات لا يؤمن بمطالبة الحكومات بشيء بل يعمل على الأرض لتحقيق تحوّل في مجالات الطاقة والزراعة والتنظيم المدني على المستوى المحلي في القرى والشوارع، ويساعد البلديات والسلطات المحلية على وضع خطط عملية للتحوّل ضمن نطاقها الجغرافي.

من حركات التحوّل البارزة هي حركة “شبكة التحوّل” التي بدأت في بلدة توتنز البريطانية وامتدت حتى اليوم إلى مئات البلدات في أوروبا وأميركا الشمالية. تعرّف شبكة التحوّل عن نفسها بأنها “منظمة تدعم المبادرات المحليّة لمواجهة التغيّر المناخي وتراجع امدادات الطاقة الرخيصة، بهدف تعزيز الديمومة والسعادة”. تعقد تلك الحركة المحاضرات وورش العمل في القرى التي تعمل فيها وتساعد الأفراد والمجتمعات على التحوّل نحو الطاقة البديلة عبر امور مثل تقديم المساعدات المالية والتقنية، المساعدة على تركيب الطاقة الشمسية والهوائية وتحسين المنازل مناخياً، المساعدة على شقّ الطرقات وإنشاء الحدائق وزراعة المصطبات وتغيير الهندسة المدنية... الخ.

– حركات الاستعداد الفردي: هذا النوع ليس حركات منظمّة بالمعنى الحرفي للكلمة لكن هنالك تيار كبير من المظّلعين على أزمة الطاقة يعتبرون أن الحلول الجماعيّة غير ممكنة ويصبّون جهودهم حصراً على الاستعداد الفردي والعائلي لما بعد أزمة الطاقة. الاستعداد الفردي يبدأ من الأمور البسيطة مثل الاستعداد البدني والذهني والنفسي- لمرحلة ما بعد النفط وتعلّم بعض المهارات الضرورية لهذه المرحلة مثل النجارة، الحدادة، تصليح المنزل\الدراجة\السيارة، زرع الخضار، صناعة الملابس والمأكولات. الخ. بعض الأفراد يأخذون خطوات أبعد ويغيّرون ظروف حياتهم بشكل جذري مثل الانتقال خارج المدينة، تحويل بيتهم إلى منزل إيكولوجي (مما يخفض كلفة الإضاءة والتدفئة والتبريد)، تخفيض الاستهلاك الفردي، إعادة جمع العائلة... الخ. من حركات الاستعداد الفردي البارزة هي حركة “السحرة الخضر- Green Wizards” التي انبثقت من كتابات المؤلف الأميركي جون-مايكل غيرير. تقول الحركة أنه “سيكون هنالك تغيّرات هائلة تطال الجميع خلال السنوات المقبلة، وعلينا تعلّم العيش ضمن إمكانيّاتنا بطريقة مستدامة. علينا أن نتعلّم مهارات جديدة ونعيد تعلّم المهارات القديمة التي فقدناها، وفي الوقت نفسه الاستفادة من التكنولوجيا غير المدمّرة لكي نستطيع العيش والاستمرار في المستقبل”.

فلسفة “السحرة الخضر-” تقوم على تدريب الأفراد على مهارات يدويّة وتقنيّة وإيكولوجيّة مختلفة، لكي يستطيع هؤلاء فيما بعد أن يساعدوا مجتمعاتهم على الانتقال من عصر الوفرة والتكنولوجيا إلى عصر ما بعد النفط.

هنالك العديد من الحركات والأفراد يؤمنون بمزج هذه الأنواع الثلاثة. شخصياً، اعتقد أن الأنواع الثلاثة ضرورة ومطلوبة لمواجهة المستقبل الذي يلوح أمامنا، وكلّ منها لها مكانها ودورها: حركات المطالبة والانخراط بالسياسة لها دور تخفيف وطأة الانهيار وحثّ الحكومات على اتخاذ سياسات

أكثر منطقية وعدالة، حركات التحوّل الجماعية والفردية هي حركات الاستعداد العملي لعالم الغد وهي الجسر- الذي يمكننا استخدامه للعبور من العالم القديم إلى العالم الجديد.

يمكن للقارئ أن يقيّم بنفسه الحلّ الذي يراه أقرب لرؤيته الخاصة وأن يتخذ قراره الخاص بهذا الخصوص، على أمل أن يتوّج تفكيره بخطوة إضافية نحو العمل. الوقت ينفذ منّا أيضاً، لا النفط فقط، ونحن بحاجة للتحضير...

مضى أكثر من عام بقليل على نشر كتابنا الأول "الأزمة الأخيرة" الذي يتحدّث عن الانهيار البطيء والصامت لحضارتنا الصناعية نتيجة أزمة الطاقة، وعن كيف أن الطاقة البديلة، التي تشكّل مصدراً للكثير من الحماس في الوقت الحالي، لا تستطيع تأمين استمرارية هذه الحضارة لأسباب جيولوجية وفيزيائية عديدة.

أريد أن أتحدّث اليوم عن جانب آخر من المسألة: عن المهمة الأصعب التي واجهتني حتى الآن في تقديم الكتاب والإجابة عن الأسئلة المتعلقة به.

الجزء الأصعب لم يكن شرح الأرقام المنهكة والعمليات التقنية المعقّدة والوقائع الجيولوجية والفيزيائية التي لا تنتهي والتي قادتني إلى استنتاج الخلاصة المذكورة، لأن الغالبية الساحقة من الناس التي تتمتع بحدّ أدنى من المنطق قادرة على الوصول لنفس الاستنتاجات حين تدرس الأبحاث التي يقدّمها الكتاب.

المهمة الأصعب في الواقع كانت ولا تزال هي إخبار الناس الخبر السيء: أن الحضارة التي نعرفها هي في حالة انحدار وانهيار وأن المستقبل القادم لن يكون "أسرع، أكبر وأكثر تطوراً" بل العكس تماماً. المستقبل سيكون أكثر شبهاً بالماضي، لا بالمستقبل الذي تصوّره لنا الأفلام والشركات والحكومات.

الحديث عن نهاية الحضارة يلامس الخيال العلمي وأفلام هوليود وغالباً ما يستقبله المستمعون على أنه مجرد طرح خيالي آخر. نادراً ما يتعامل أحد مع هذا الخبر على أنه تحليل علمي رصين. البعض لا يزال يعتقد أنه بعد عدّة سنوات من الآن سنكون نسبح في بحر من التقدّم التكنولوجي والوفرة والازدهار. الكمبيوترات ستكون أسرع، السيارات ستكون أفضل، كل شيء سيكون أكثر تقدماً، والبعض يؤمن بشكل لا يقبل الشك بحتمية خروج الإنسان إلى الفضاء البعيد لاستكشاف كواكب أخرى والعيش عليها.

حتى في صفوف القلّة التي تؤمن بخطورة أزمة الطاقة، الغالبية تعتقد أن التكنولوجيا ستأتي لإنقاذنا في الوقت المناسب وأن الابداع البشري سيحلّ المشكلة وستستمرّ الحضارة بالتقدّم والتقدّم إلى ما لا نهاية. مجتمعنا في الواقع، يؤمن بالتكنولوجيا بنفس الطريقة التي يؤمن بها بالمجيء الثاني للمسيح أو بظهور المهدي.

ما يعجز كل هؤلاء الناس عن إدراكه، هو أن انهيار الحضارات ليس أمراً استثنائياً في التاريخ وأن كل حضارة تتجاوز قدرة البيئة الطبيعية على إعالتها تنهار وتسقط. هذه هي حالة حضارتنا اليوم.

ما يعجز كل هؤلاء الناس عن إدراكه أيضاً هو أنه لا يوجد حضارة في التاريخ أدركت أنها على شفير الانهيار: كان هنالك دائماً قلة قليلة تحذر من الآتي من دون أن يصغي لها أحد (تماماً كما يحصل الآن).

المشكلة الأساسية التي لم يستوعبها بعد الذين يؤمنون بالاستمرار اللانهائي للحضارة الحالية، هي أن حضارتنا ليست نتيجة تقدّم حتمي وطبيعي، بل هي نتيجة صدفة جيولوجية استثنائية: لقد اكتشفنا فجأة، في القرن الثامن عشر، أننا نجلس على خزّان من الوقود، ثم بدأنا باستخراج الوقود واستخدامه لبناء الحضارة التي نعيش في ظلّها اليوم. النفط اليوم يغذي الزراعة والصناعة والتجارة والبناء وضخّ المياه وصناعة الأدوية وتجهيز المستشفيات والمدارس والبيوت والبنوك وأنظمة المعلومات وكل شيء آخر. ليست مفاجأة إذاً أن يبدأ كل شيء بالانهيار حين يصبح النفط في أزمة.

المشكلة الحقيقية ليست الذروة النفطية بل هي أنه لا يوجد أي بديل عن النفط والغاز (وهما أفضل مصدر للطاقة عرفته البشرية)، لا في الطاقة الهوائية ولا الشمسية ولا الجوفية ولا المائية ولا الهيدروجين ولا الإيثانول.

معظم الكلام عن الطاقة البديلة الذي نقرأه في الصحف هو هراء. في أفضل الأحوال، يمكن للطاقة البديلة أن تساهم بـ 50 في المئة من الاستهلاك البشري، مع أن هذه الإمكانية أيضاً تصبح أكثر صعوبة يوماً بعد يوم (كان يجب أن نبدأ بالتحوّل الشامل منذ 20 عام على الأقل).

والتكنولوجيا لن تنقذنا. لا اليوم ولا غداً، لأن التكنولوجيا ليست مصدراً للطاقة بل مستهلك له.

أي حلّ يركّز على التكنولوجيا لا يستحقّ أن نعيّره أي اعتبار. فضلاً عن أن مشكلتنا ليست في نقص التكنولوجيا بل في نقص مصادر الطاقة. بعض الحلول "التكنولوجية" التي ينادي بها البعض أغبي من أن تمرّ على طفل في الصفوف المدرسية الأولى لكنها للأسف تجد شعبية كبيرة بين الناضجين في مجتمعنا. "السيارات الكهربائية" هي واحدة من هذه الحلول. إن كنت، عزيزي أو عزيزتي القارئ(ة)، من المؤمنين سابقاً بهذا الطرح، اسأل نفسك من أين يفترض، بحق الآلهة، أن تأتي بالكميات الضخمة الإضافية من الكهرباء لتغذية مليار سيارة على الكوكب؟ من المعامل الكهربائية التي تعمل على النفط والتي بالكاد تستطيع مجاراة الطلب على الكهرباء من دون سيارات كهربائية بعد.

يجب أن نعرف أيضاً أن السيارة الكهربائية تستخدم طاقة خلال عملية تصنيعها أكثر بخمس مرّات مما توقّره من طاقة خلال حياتها كلها. ويجب أن نعرف أيضاً أن البنية التحتية التي يتطلبها تشغيل السيارات الكهربائية تستدعي صرف بلايين براميل النفط وبلايين الدولارات لبنائها. هذا يعني أنه فيما يمكن أن نشاهد المزيد والمزيد من السيارات الكهربائية في الشوارع، لن تحلّ السيارة الكهربائية يوماً مكان السيارات العاملة على الوقود.

يجب أن نعرف الكثير من الأمور لنفهم أزمة الطاقة والهاوية التي تتسارع حضارتنا إليها، لكن الإعلام يحرص على أن نبقي في الظلام ويلهينا بآمال زائفة غير قابلة للتحقق.

رغم ذلك، الحقائق العلمية لن تغير من قناعات الناس فيما يتعلّق بمستقبل الحضارة، لأنها ليست قناعات منطقة بل إيمان ديني غيبي بكل بساطة. الإنسان المعاصر غارق حتى أذنيه بديانة "النمو والتقدم" لدرجة أنه غير قادر على رؤية الحقائق ولو كانت أمام عيناه.

الجميع يريد أن يؤمن، بعمق، أن الحياة ستستمرّ كما هي وأن الأعمال ستكتمل كالمعتاد وأن كل شيء سيكون أفضل وأكثر تطوراً، لكن ذلك لن يحصل. في المستقبل، سيصطدم الناس بهذا الواقع وسيكونون غاضبين جداً وسيعتقدون أن الحلّ هو بتغيير أسماء وأحزاب الحكّام، وقد يكون هنالك ثورات وحروب باسم ذلك، لكنها كلّها لن تنفع سوى ربّما بتأجيل طفيف للسقوط الحضاري في بلد ما.

السؤال الذي غالباً ما أسمعُه حين اتحدّث عن أطروحة الكتاب هو "هل يوجد هناك حلّ؟". ويكون جوابي على شكل سؤال أيضاً: "هذا يرتبط بتعريفكم لماهيّة الحلّ".

إن كنتم تعتقدون أنه هنالك حلّ قادر على الحفاظ على الحضارة الحالية كما هي وتحقيق المستقبل التكنولوجي الذي نتخيّله، فالجواب هو كلا، لا يوجد حلّ.

أمّا إن كان مقصدنا بالحلّ هو استمرار الحياة والإنسان والسعادة البشرية، فنعم بالتأكيد هنالك حلول كثيرة.

اعتقد أننا سنكون بشكل عام أكثر سعادة في المستقبل مما نحن عليه الآن لأننا سنستعيد صلاتنا مع أنفسنا ومع بعضنا البعض ومع الأرض حين تهدأ الآلة ويستقرّ الغبار. حضارتنا الحالية تجعل من الهاتف الشيء الأقرب لنا على الإطلاق، وهذه نهاية حزينة لإنسانيتنا.

في جميع الأحوال، لا أحد يحبّ سماع الأخبار السيئة. وللأسف، نشر كتاب "الأزمة الأخيرة" جعل من هذه المهمة كأنها مهمّتي الخاصة في هذا الجزء من العالم؛ أن اضطلع بمهمّة إخبار الناس، لا أخبار سيئة فحسب، بل أكثرها سوءاً!

لكن وصف نهاية الحضارة الصناعية بالخبر السيء هو أيضاً مغلوط بالنسبة لي. أفول هذه الحضارة هو خبر جيّد وربما أفضل الأخبار بالنسبة للإنسانية والكوكب وللمخلوقات الأخرى التي تعيش عليه.

حين نتأمل حضارتنا، نجد الكثير من الأمور الجميلة، لكن معظم ما نجده حين ننظر جيداً هو فقر وجوع ومعاناة وتدمير شامل ومنظّم للإنسان، للحيوانات وللأنظمة الإيكولوجية. الحضارة الحالية تخنق الكوكب وتخنقنا معها. الإنسانية الحالية إنسانية مكتئبة، غاضبة، عنيفة، مفككة، وحيدة، عقيمة، خائفة لا تعرف الاستماع لنفسها ولأرضها ولا تعرف حتى التعبير عن نفسها من دون أن نشعر بذلك الألم الهائل الذي يتدفق منها. نهاية هذه الإنسانية وبزوغ إنسانية جديدة منها هو خبر جيّد لا خبر سيء.

أن نُقدّم لنا الفرصة على أن نبدأ من جديد بعد تعلّم دروس الماضي القاسي هو أيضاً خبر جيّد لا خبر سيء.

الجانب الإيجابي من رسالة "الأزمة الأخيرة" تعبّر عنه جملة وردت في مقدّمة الكتاب، تقول إننا ربّما، فقط ربّما، في الأيام الصعبة التي تنتظرنا، قد نسترجع الكنز الأهم الذي حرقناه مع أوّل برميل نפט: إنسانيتنا...

هنالك تيار من المطلّعين على أطروحة "الأزمة الأخيرة" اقتنع بخطورة أزمة الطاقة وبالنهاية المحتومة لعصر النفط، لكنه لم يعتبر أن ذلك يشكّل معضلة حقيقية لأنه "هنالك بالتأكيد أحد ما سيخترع تكنولوجيا ما لتنفذنا في الوقت المناسب". صحيح؟ خطأ.

الإيمان أنه هناك رجل خفي ما أو شركة أو دولة، ستأتي بأعجوبة تكنولوجية لا نعرف عنها شيئاً الآن، يشبه إلى حدّ بعيد إيمان بعض الأديان بمجيء المسيح الثاني أو المهدي لإصلاح العالم حين تقترب النهاية. الفارق هو أن جماعة "الإيمان بالتكنولوجيا" لا يعترفون أن موقفهم مبني على إيمان غيبيّ بحث لا صلة له بالواقع العلمي أو المادّي.

معظم المؤمنون بالحلّ التكنولوجي لا يستطيعون رؤية حقيقة بسيطة جداً هي أن التكنولوجيا ليست مصدراً للطاقة ومشكلتنا هي في نقص مصادر الطاقة لا في تقنيّاتها! التكنولوجيا، مهما كانت متقدمة، تستهلك الطاقة. هذا من ناحية أولى.

في كتاب الأزمة الأخيرة، خصّصنا العديد من الفصول لتحليل قدرة الطاقات البديلة على الحلول مكان النفط: الطاقة الهوائية والشمسية والمائية والنووية والعضوية والهيدروجين والمزيد. في كل فصل أظهرنا حدود هذه الأنواع من الطاقة على الحلول مكان النفط لأسباب عديدة منها محدوديتها الجغرافية وحدود كفاءة التكنولوجيا، وأهمّ سبب بينها هو أن عائدها الطاقوي (ENROI) أقل بكثير من الوقود الأحفوري، أي أنها لا تستطيع تقديم نفس المستوى والكميّة من الطاقة الذي كنا نحصل عليه في عزّ أيام النفط والغاز والفحم.

معظم العاملين في مجال الطاقة والأبحاث يعلمون ذلك، لكن هنالك لوبيات قوية لشركات الطاقة البديلة – وخاصة النووية والشمسية منها – تستثمر بنشر البروباغاندا المتمثلة بقدرة هذه الأنواع من الطاقة على الحلول مكان النفط بهدف الحصول على أموال الحكومات والمستثمرين. بعض الناشطون البيئيون يعلمون ذلك أيضاً، لكنهم مشاركون بالتعمية على هذا الواقع. حين زرت مرّة مدير تحرير قسم البيئة في إحدى الجرائد اللبنانية، وهو أيضاً مسؤول في أكبر الأحزاب البيئية اللبنانية، طلب مني وقتها أن اتجنّب الحديث عن محدودية قدرات الطاقة البديلة لأن ذلك

بنظره يخدم لوبي النفط ويعيق الاستثمار في الطاقة البديلة. ربّما هو محقّ لكن الكذب على الناس بهذا الأمر هو أشدّ سوءاً من لوبي النفط لأنه سيحرمهم من القدرة على التحضير فعلاً للمستقبل.

بالإضافة إلى الأوهام حول قدرات مصادر الطاقة البديلة، هنالك أيضاً انتشار عام للإيمان بـ "اختراعات" طاقوية يتم تقديمها للناس كلّ بضعة سنوات على أنها الحلّ الشامل والكامل لأزمة الطاقة. الحقيقة هي أن معظم الاختراعات التي يتم تسويقها في هذا المجال هي مجرد أبحاث نظرية غير قابلة للتطبيق، وبعضها يقع ضمن نطاق الأبحاث العسكرية التسليحية ويتم تسويقه بهدف الحصول على المال وليس حلاً فعلياً لأزمة الطاقة، وجزء ثالث منها هو هراء بالكامل.

من هذه الاختراعات نذكر "الانصهار النووي البارد" الذي يحيط به كمّ هائل من التفاؤل. ما لا تذكره وسائل الإعلام حين تتحدّث عن الانصهار النووي البارد هو أنه غير قابل للتطبيق فيزيائياً. "الانصهار النووي الحار" بدوره هو بحث عسكري يهدف لتطوير مدافع بلازما ولم يلقى نجاحاً بعد بتاريخ كتابة هذه السطور، كما أنه ليس مصدراً للطاقة (ولا يوجد أي معدن على الأرض قادر على عزل أو تحمل نسبة الإشعاعات التي تطلقها عملية خلق البلازما).

هنالك طروحات خيالية عديدة في هذا المجال: تعدين الهيليوم 3 من على سطح القمر، إرسال محطة فضائية نحو الشمس للاستفادة من طاقتها وتحويل تلك الطاقة للأرض، وبناء آلات فراغية دائمة الحركة. هذه الطروحات جريئة لكنها غير قابلة للتطبيق، لأنه، في حالة الهيليوم القمري والمحطات الشمسية، نحن لا نملك ما يكفي من طاقة في الأساس للقيام بعمليات واسعة في الفضاء الخارجي من هذا النوع، كما أنه لا يوجد أي طريقة علمية لنقل الطاقة من محطة فضائية أو من القمر إلى الأرض.

هنالك طروحات أقل خيالية، لكنها لا تقلّ استحالة عن سابقتها، مثل اقتراح حصاد الطاقة من قاع المحيطات أو أعماق الأرض. هذا النوع من العمليّات شبه مستحيل في حالة المحيطات، لأن بناء المنشآت التي تسمح بذلك غير ممكن ويستهلك قدر هائل من الطاقة بدوره، وهو صعب جداً في حالة الحرارة الجوفية لأنه لا يوجد سوى أماكن قليلة في العالم صالحة لذلك.

الطرح الأقرب للواقع كان حتى الآن "الهيدروجين"، الذي يمكن أن يغدّي خلايا الوقود أو أن يُحرق مباشرة لتوليد الطاقة. لكن الهيدروجين غير موجود في الطبيعة بشكل مستقرّ، ونتاج الهيدروجين يتطلّب صرف كميات كبيرة من الطاقة والغاز والمياه، وإن أضفنا إلى ذلك الطاقة والمواد النادرة (مثل البلاتينيوم) التي تتطلبها صناعة خلايا الوقود، سنرى أننا نحتاج لطاقة لصنع الهيدروجين أكثر من تلك التي نحصل عليها حين نستهلكه، أي أننا نخسر. طاقة بدل توليدها. البنية التحتية الجديدة التي نحتاجها لتخزين ونقل واستعمال الهيدروجين في السيارات هي أيضاً هائلة

بشكل غير قابل للتخيّل. لهذا السبب، كل الدول والبلديات التي وضعت خططاً في السابق لتوسيع اعتمادها على الهيدروجين قامت بإلغائها بحلول العام 2007 تقريباً، خاصة ولاية كاليفورنيا الأمريكية التي خصّصت مليارات الدولارات لهذا الهدف ثم تخلّت عنه خلال بضعة أعوام.

عند مجابهة هذه الوقائع، قد يقول أحدهم أنه هنالك بالتأكيد تكنولوجيا ما لا نعلم بها تخبأها حكومة ما بشكل سرّي لتستخدمها فيما بعد؛ يقولون إنه هنالك بالتأكيد دولة ما تخفي اختراعاً عظيماً وتنتظر استفحال الأزمة لكي تستفيد من هذا الاختراع وتحكم به العالم. لكن هذا افتراض غير واقعي لأن أي اختراع من هذا النوع سيعطي الدولة أو الجهة التي تحوزه قوّة سياسيّة ومالية واقتصاديّة عظيمة، ولا يوجد أي سبب يدفعها لإخفائه. كل الوقائع تشير إلى أنه إن كان هنالك مجموعة أو دولة تمتلك اختراعاً من هذا النوع، فهي ستستعجل لتدخل في مزاد علني مع الصناعات والحكومات لتبيعه وتربح منه وتكتسب عبره نفوذ وقوّة منذ الآن وهذا ما يحصل كل يوم في أي اختراع صغير في مجال الطاقة. الأزمة استفحلت منذ سنوات ولا يوجد هناك أي سبب لانتظار أكبر: الاقتصاد انهار مرّة وهو على شفير الانهيار مرّة ثانية والعالم كلّه يتداعى وهكذا اختراع لم يظهر بعد، تماماً كما المهديّ والمسيح الثاني.

في جميع الأحوال، الاختراعات لا تظهر من اللاشيء، بل هي ابنة العلم الذي تُولد منه، والعلم اليوم لا يوجد فيه بوادر اختراع حقيقي في مجال الطاقة. والسبب بسيط: لا يمكننا أن نخترع مصدراً للطاقة، الطاقة موجودة في الطبيعة فقط، يمكننا أن نخترع تكنولوجيا تحصد الطاقة من الطبيعة وتحوّلها إلى طاقة قابلة للاستهلاك البشري، لكن لا يمكننا أن نخترع طاقة.

الإيمان بالتكنولوجيا الخفية الآتية من الماوراء لإنقاذنا في نهاية الأيام ليس سوى وجه آخر لحالة النكران التي تعيشها حضارتنا المعاصرة؛ فهي لا يمكنها أن تتقبّل فكرة أن كل هذه العظمة هي في طريقها للزوال، هي لا تتقبّل فكرة أن المستقبل سيكون أقلّ لا أكثر، سيكون أبطأ لا أسرع.

الإيمان بالمخلّص التكنولوجي يتيح لحامله أن يكمل حياته بشكل اعتيادي من دون أن يقلق أو يعترف بالمشكلة، وحتى من دون أن يسمح لعقله أن يشكّك بالوقائع السائدة حوله، تماماً كما في حالة الإيمان الديني المتشدّد.

بعض الناس، كما تقول إحدى الممثلات في فيلم "الضباب"، "لا يمكننا إقناعهم أنه هنالك حريق حتى ولو كان شعرهم يحترق". هذه هي للأسف حالة الغالبية الساحقة من البشرية اليوم، والتي من خوفها من المستقبل، تستمرّ بحالة الإنكار وتخبر نفسها أن "الأمر ستبقى كما هي"، رغم أن كل شيء يتداعى من حولها.

المهدي (أو المسيح، أو الكريشنا أو البودا) التكنولوجي لن يأتي لإنقاذنا على غيمة مهما بقي نظرنا مشخّصاً نحو السماء. لا يمكن لأي تكنولوجيا أو حتى إله متجسّد أن ينقذونا من الورطة التي صنعناها لأنفسنا بحضارة النفط.

كلّما أسرعنا بإدراك ذلك، كلّما كان ذلك أفضل لصحتنا الذهنية والنفسيّة، وللبشرية والمستقبل.

اكتشاف الحقيقة حول أزمة الطاقة **والسقوط البطيء لحضارتنا الصناعية** ليس بالأمر السهل على أيّ منا؛ عقولنا قد ترفض الحقائق للمرحلة الأولى، والنوم قد يهرب من عيوننا فيما نقلق ليلاً حول مصيرنا ومصير عائلتنا وربّما العالم بأكمله على وقع الحقيقة الجديدة.

صحيح أن بعض الذين يطلعون على الأطروحة يرفضونها أو يعتبرونها مجردّ كلام في الهواء ويكملون حياتهم بشكل اعتيادي كأن شيئاً لم يكن. نفس الأشخاص قد نراهم فيما بعد يتذمّرون عن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والأزمات السياسية ويتحدّثون بطلاقة عن المؤامرات العالمية والمنعطفات التاريخية من دون أن ينتبهوا أن كل ذلك يعود إلى أزمة واحدة.

الاعتراف، حقاً، أن العالم هو على وشك أن يتغيّر إلى الأبد، يتطلّب شجاعة حقيقية. لكن الذين يملكون ما يكفي من الشجاعة للاعتراف بخطورة أزمة الطاقة تنتظرهم غالباً أيام صعبة فيها قليل من النوم وكثير من التفكير.

على الصعيد الشخصي. مثلاً، اكتشاف الوقائع حول أزمة الطاقة كان تدريجياً؛ في البدء كانت مجردّ بحث جامعي في صفّ دبلوم العلوم السياسيّة في الجامعة اللبنانية. لكن مع التعمّق أكثر في البحث والتواصل مع باحثين من كافة أنحاء العالم في هذا المجال، اتّضح لي يوماً بعد يوم أن الأزمة هي أخطر ما تواجه البشرية في الوقت الحالي، إلى جانب معضلة الانهيار الإيكولوجي.

خمس سنوات من البحث المكثّف حول الموضوع تمثّلت نتيجتها **بنشر كتاب "الأزمة الأخيرة"**، وبتحوّل شخصي. وفكري هائل. التحديات الفكرية التي وضعتها أمامي الحقيقة الجديدة كانت كبيرة: ماذا يحصل لليسا واليمين؟ كيف يؤثر ذلك على القضايا السياسية وآليات التغيير؟ كيف سيكون المستقبل؟ ما هو نظام الحكم المناسب في ظلّ ندرة الطاقة؟ ماذا سيحصل لحقوق الإنسان؟ كيف ستنظّم المجتمعات نفسها؟

الأسئلة الشخصية لم تقلّ صعوبة كذلك، واعتقد أن كل من اقتنع حقاً بخطورة أزمة الطاقة واجه الأسئلة نفسها: ما الذي سيحلّ بمهنتي؟ باختصاصي الجامعي؟ هل اشتري سيارة؟ أي يجب أن أسكن؟ ماذا سيحصل لعائلتي؟ ما الذي يجب أن أفعله لتجنّب الأسوأ؟

هذا النوع من الأسئلة مؤرق فعلاً، والأجوبة ليست سهلة. أزمة الطاقة هي حقيقة يمكن لها أن تغيّر حياتنا بشكل جذري؛ هنالك العديد من الأفراد في الخارج قاموا بتغيير مهنتهم ومكان سكنهم بناءً على هذه الوقائع.

بعد خمسة أعوام من البحث عن أجوبة لهذه الأسئلة، لم أجد الجواب الذي أتوقعه، لكنني وجدت جواباً، يقنعني على الصعيد الشخصي على الأقل. الجواب كان ببساطة تقبل حقيقة أننا لا نستطيع أن نتنبأ بالمستقبل لأنه مرتبط بملايين الخيارات الفردية والجماعية التي لا نعلم عنها شيئاً في هذه اللحظة، لكننا نستطيع التحضير له رغم ذلك.

نحن لا نعلم ما إذا كانت الطاقة البديلة ستساعدنا بشكل كبير في المستقبل مثلاً أم لا، لا نعلم إن كانت المجتمعات ستتهار أو ستتكتف على وقع الأزمة، لا نعلم إن كانت العودة إلى المحليات ستكون سريعة أو بطيئة، لا نعلم كيف ستتطور الأمور خلال الأزمة (هل سيمكننا الاحتفاظ بتقنيات الاتصال المتطورة فيما تتراجع المواصلات بشكل ملحوظ كما يحصل الآن؟) ... هناك كم هائل من الأسئلة حول المستقبل التي لا نعلم أجوبتها الآن.

ما يمكننا أن نقوم به هو أمران: أولهما هو الكف عن القلق بشأن المستقبل لأننا كأفراد لا نتحكم به ولا يوجد أي حكمة في القلق حول أمر لا نمتلك عليه أي سلطة. ثانيهما هو التحضير الفعلي للمستقبل الذي نريده لأنفسنا ضمن امكانياتنا، لأنه في نهاية المطاف حصيلة خياراتنا التي نأخذها اليوم.

بما أننا تحدثنا عن الحلول الجماعية المطروحة في [مقال سابق بعنوان "ما العمل؟"](#)، يمكننا هنا أن نذكر بعض الاستعدادات الشخصية التي يمكننا أن نقوم بها على الصعيد الفردي:

– الاستعداد النفسي- لعالم ما بعد النفط: الثقافة السائدة تقنعنا منذ نعومة أظافرنا أن "التقدم" هو أمر حتمي وأنه من طبيعة الحياة نفسها، لكنه ليس كذلك. الاستعداد نفسياً لعالم مأزوم وغامض وربما غير مستقر هو أمر ضروري؛ عالم الغد قد يكون أجمل وقد يكون أقبح، علينا في الحالتان أن نتقبل كونه سيتغير إلى الأبد.

– الخروج من السوق المالي: كل ما هو مرتبط بالبورصة والأسهم والتجارة الافتراضية والأسواق المالية سيكون غير مستقر خلال السنوات المقبلة، سيناريو عام 2008 قد يتكرر في أكثر من منطقة وأكثر من مرة. الخروج من السوق المالي في هذه المرحلة مهم.

– الخروج من الدين: الخروج من حلقة الاستدانة ضروري من الآن لعدة أسباب؛ منها أن الأموال يمكن استعمالها بطرق أخرى، منها لأن أسواق العمل والمال غير مستقرة والانهيال يمكن أن يحصل في أي شهر، والانهيال المالي قد يؤدي إلى خسارتنا لعملنا أو مدخولنا ويؤدي إلى عدم قدرتنا على

الاستمرار بدفع الديون مع ما يعنيه ذلك من خسارة منزلنا، سيّارتنا، أو مدّخراتنا للدائنين. السبب الثالث للخروج من الدين هو افتراضي محض: إن حصل انهيار سريع، لا أحد يريد أن يرى عصابات الدائنين تطرق بابه، أو تجبره على بيع مقتنياته أو تأجير ساعات عمله لسداد الدين.

– الاختيار الذكي للأمور الأساسية في الحياة: سواء كان سيّارة، أم منزل، لا تنسوا أخذ ارتفاع أسعار الطاقة بعين الاعتبار. شراء سيّارة ذات مصرف هائل من البنزين قد لا يكون حكيماً، كذلك شراء منزل في الطابق العاشر في مدينة مكتظة، أو بيع منزل الوالدين في القرية.

– العودة للتراب: إن كان خيار العودة إلى القرية والعمل والعيش هناك وإعادة تأهيل أرض زراعية ما إلى جانب المنزل متوافراً لكم، فلا تتردّدوا في القيام بذلك. هنالك منذ الآن حركة عودة شبابية نشيطة من المدن إلى الأرياف في بعض الدول الأوروبية التي تشهد أزمات اقتصادية مثل البرتغال واسبانيا واليونان، وسنشهد المزيد من هذه الظاهرة خلال السنوات المقبلة. كلما أسرنا بالعودة وباكتساب جذور في قرانا وأرضنا، كلما كان ذلك أفضل.

– حاول (ي) تعلّم بعض المهارات الضرورية: المهارات الأساسية التي نفقدها يوماً بعد يوم قد تصبح ضرورية جداً للعيش في عالم ما بعد النفط؛ هذه المهارات تشمل أمور كثيرة بدءاً من الطبخ وتحضير المونة وزراعة الخضار على الشرفة، وصولاً للنجارة والحدادة وتصليح المنزل والدراجة والماكينات وصناعة الأدوات وما شابه من المهارات اليدوية. هنالك مهارات تقنية أيضاً ستكون ضرورية جداً، مثل تعلّم كيفية صنع توربين هوائي وتسخين مائي على الشمس وما شابه. اختاروا المجال الذي تحبّونه أكثر، وتعلّموا عنه قدر ما استطعتم.

– تحسين اللياقة البدنية (وتعلّم الفنون القتالية إن أمكن): القدرة البدنية الجيدة ستكون ضرورية لنا في عالم ما بعد النفط، لأننا سنمشي أكثر ولأننا سنضطر للقيام بالعديد من الأمور يدوياً بعد أن كُنّا نقوم بها بمساعدة الآلات (بدءاً من تحضير القهوة، وصولاً ربّما لبناء المنزل وللعمل بشكل عام). كذلك سنحتاج للياقة البدنية للدفاع عن أنفسنا بشكل أفضل، في حال انتهى عصر القانون مع عصر النفط.

– تعزيز المناعة البيئية للمنزل: هذا ينطبق علينا بشكل خاص إن كُنّا نمتلك منزلاً مستقلاً؛ المنازل اليوم مهندسة لكي تحتاج لكميات كبيرة من الكهرباء للإنارة والتبريد والتدفئة والصيانة، ويمكن إعادة هندستها من جديد لكي تحتاج لإنارة كهربائية أقل، ولتدفئة وتبريد وصيانة أقل أيضاً.

– الخروج من ثقافة الاستهلاك: الهدف من هذه النصيحة هو عمليّ بحث؛ كلما كنا منغمسين أكثر في ثقافة الاستهلاك (للسلع والالكترونيات والمنتجات والميديا...) كلما كنا أكثر قابلية للإلتهاء بأمور فارغة ونسيان أزمة الطاقة وإهمال التحضير الجدي للمستقبل وربّما الانزلاق نحو النكران والاعتقاد بأن كل شيء بخير وأنه لا يوجد أزمة على الإطلاق.

– الخروج من الصراعات السياسيّة الجانبيّة: أزمة الطاقة ستزيد من خطورة وعنف كافة الصراعات السياسيّة على الكوكب، لكن الغالبية الساحقة من هذه الصراعات لا تقدّم ولا تؤخّر على أزمة حضارتنا بشيء. قيّموا القضايا بحكمة، ولا تنخرطوا وتبدّدوا جهودكم ومواردك وطاقاتكم وتعرضوا أنفسكم للخطر إن كانت القضية عبثيّة وجانبيّة ولا تؤثر على مستقبلنا بشيء.

## ماذا حصل لأطروحة السقوط البطيء للحضارة

مارس 20, 2016

لو قال لنا أحدهم في العام 2010 أنه حين يحلّ العام 2016 سيكون هنالك ثلاثة حروب أهلية عربية تحصد مئات الآلاف وتهجر الملايين من الناس، وأن العالم بأجمعه سيكون بمثابة مكان فُتحت فيه أبواب الجحيم على مصراعيها، لما كنّا سنصدّقه على الإطلاق ولقلنا له أنه يبالغ في سوداويته.

للأسف هذا هو الواقع اليوم وهذا ما تنبأت به أطروحة السقوط البطيء للحضارة الصناعية التي كُتب عنها بغزارة منذ عشرة أعوام على الأقل – من دون أن يعيرها أحد أي انتباه يذكر. ردّة الفعل المستغربة لهذا السيناريو شهدتها بنفسى- كثيراً حين تحدّثت عن الأمر في كتابي الصادر عام 2011 بعنوان “الأزمة الأخيرة: السقوط البطيء للحضارة الصناعية.”

هنالك اليوم مئات آلاف المسلّحين المتقاتلين في شرقنا الحزين، منهم خلافة إسلاميّة تمتدّ من العراق إلى سوريا؛ الاتحاد الأوروبي مهّد بالتفكك وأوروبا بصدد إغلاق حدودها والتحوّل إلى فاشية جديدة بسبب أزمتها المالية والسياسية الداخلية، فيما الاشتباكات المسلّحة بين عناصر الشرطة وأبناء الضواحي باتت خبيراً يومياً في الولايات المتحدة. كلّ ذلك والاقتصاد العالمي يقف على حافة أزمة جديدة وهو لم يتعاف بعد من انهيار السوق المالي في العام 2008.

رغم ذلك، لا يزال هنالك قلة معدودة جداً تدرك ما الذي يحصل فعلاً في العالم،

بل إن البعض ينكر وجود أي أزمة أساساً فيما وسائل الإعلام والأحزاب وسلطات الأمر الواقع لا تزال تخبرنا كل يوم أن كل شيء على ما يرام وأن الرئيس أو الخليفة هما على قاب قوسين أو أدنى من نقلنا إلى العصور الذهبية.

يبدو أن المؤسسات المعرفيّة والسياسية والثقافية في عصرنا غير مؤهلة على الإطلاق لاستيعاب السقوط البطيء للحضارة، والنتيجة هي أن غالبية “الخبراء” والناس لا تزال تعتقد أن الأزمات منفصلة عن بعضها بعضاً، وأن هذا الوضع هو مؤقت وأن الحضارة والمجتمع سيعودان قريباً إلى سكة التقدّم والسلام والرفاهية.

لا أحد يريد أن يتعاطى مع حقيقة الأمر: ما نشهده اليوم ليس أقلّ من الحلقة الأولى من السقوط الفوضوي، الدموي، البطيء والشامل، لحضارة لم تعد قابلة للاستمرار.

هذا لا يعني أن مستقبلنا مظلم، بل قد يكون العكس تماماً لأنه سيعطينا فرصة التخلص من أكثر الأمور شناعة في التاريخ البشري وإعادة اكتشاف أكثر الأمور فطرية وجمالاً فينا بعيداً عن الآلة الرهيبة للحضارة. ماذا يعني إذاً السقوط البطيء؟

### ما هو السقوط البطيء للحضارة

تتمثل أطروحة السقوط البطيء بالجملة التالية: حضارتنا المعقدة والمتطورة لم تعد تمتلك قابلية الاستمرار، وذلك لأنها تعاني من مشكلة في عنصر أساسي يكاد لا ينتبه له أحد: مصادر الطاقة.

حضارتنا تستهلك كميات هائلة من الطاقة لتكون موجودة، لكي تزرع غذائها ولكي تؤمن السكن واللباس والرغبات لسكانها. معظم الناس تعتقد أن التطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم هو نتيجة طبيعية لمسيرة طويلة للحضارة، لكن الحقيقة هي أنه لولا اكتشاف النفط لكنا لا نزال نعيش اليوم في القرون الوسطى.

النفط هو الدماء التي تجري في عروق الحضارة ومن دونه لا يوجد عولمة ولا زراعة ولا صناعة ولا جيوش حديثة ولا كهرباء ولا سيارات عصرية ولا شيء تقريباً. النفط يؤمن بشكل مباشر أكثر من 30% من الطاقة للحضارة البشرية الحالية (المصدر)، وهو العنصر الأساسي في عمليات استخراج الأنواع الأخرى من الطاقة كالفحم والغاز، بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي للزراعة (كل الأسمدة والآليات وعمليات التبريد والنقل النفطية)، والنقل والتجارة، واقتصاد المعلومات (كون معظم مكونات التكنولوجيا المعلوماتية مصنوعة من المشتقات النفطية أو بواسطة عمليات تعتمد على النفط).

هنالك الكثير من الأسباب الجيولوجية والتقنية والاقتصادية والسياسية التي تجتمع لتشكّل أزمة غير مسبوقه في مصادر الطاقة، عالجنها بشكل مفصّل في كتابنا المذكور. ما يهمنا أن نعرفه الآن هو أن هذه الأزمة لا يمكن معالجتها سياسياً أو اقتصادياً لأنها ذات جذور جيولوجية وفيزيائية وهي تؤدي بشكل مباشر إلى تفكك وانهيار الحضارة.

الأزمات المتصاعدة التي يشهدها العالم من شماله إلى جنوبه ليست سوى نتيجة لهذه الأزمة الأساسية التي تؤدي إلى استفحال الصراعات على الموارد والسلطة إلى درجات هائلة. هذا لا يعني أننا سنستيقظ يوماً ما وستكون الحضارة قد اختفت أو تفككت بالكامل، انهيار الحضارات هو عملية أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

انهيار الحضارات يحصل على مراحل حيث تدخل الحضارة في فترة طويلة من الانحطاط والتآكل والأزمات قد تستمر لعقود أو أكثر قبل أن تنهار بالكامل. انهيار الحضارة الرومانية استغرق مئتي عام تقريباً من ذروتها حتى عشية سقوطها النهائي، ومن المنطقي أن نفترض أن حضارة معقدة بحجم حضارتنا ستأخذ عقود طويلة قبل أن يصبح الانهيار الشامل واضحاً للأعين.

النتيجة على المدى البعيد هي بدل أن يكون المستقبل عبارة عن حضارة بَرّاقة ومدن عالمية عملاقة واستكشاف للنجوم وروبوتات شخصية تحضر طعامنا المنزلي، سيكون أقرب إلى الماضي وقد يكون مزيجاً من القرون الوسطى وأفلام الخيال العلمي، حيث تعيش قلة في القرن الواحد والعشرين فيما تعيش الأكثرية في القرون المظلمة من دون كهرباء وتكنولوجيا حديثة.

سيأتي أحدهم في هذه النقطة ويقول لكن أسعار النفط تشهد حالياً انخفاضاً كبيراً، وهذا يعني أن كل أطروحة السقوط البطيء للحضارة غير صحيحة ولا يجب أخذها على محمل الجدّ. هذا اعتراض منطقي مئة في المئة، لكن قد يتفاجأ بعض القراء ليعلموا أن سلوك أسعار النفط في السنوات الأخيرة يدلّ في الواقع على صحّة الأطروحة لا العكس.

### الأزمة الحالية والأزمات المقبلة

كما قلنا سابقاً السقوط البطيء هو عبارة عن دورات من الانهيار المتدرّج تتخللها فترات من الاستقرار، وكلّ من دورات الانهيار والاستقرار هذه قد تمتد لعقود، قبل أن تنتهي الحضارة بشكل كامل. هذا ما حصل مع الإمبراطورية الرومانية وإمبراطوريات الأزتک والإنكا في أميركا الجنوبية وحتى مع الإمبراطورية العربية.

شهدنا الدورة الأولى من الانهيار في العام 2008 وكانت النتيجة أن العديد من الدول فقدت استقرارها السياسي ودخلت في مرحلة طويلة من الفوضى وخصوصاً في العالم العربي. في العام 2011 كان هنالك اضطرابات سياسية في مئة دولة حول العالم في وقت متزامن وكان ذلك أكبر دليل على ارتباط الأزمة ببعضها بعضاً.

مرّت ثمانية سنوات تقريباً على الأزمة ولكن الاقتصاد العالمي لم يتعافى بعد وهذا يعني أن الطلب على الطاقة لم ينمو بل تراجع في الواقع أكثر من 1 % في العام 2009 على وقع الأزمة<sup>5</sup> ولم يعاود مستويات نموّه السابقة حتى اليوم.

في العام 2007 توقعت وكالة الطاقة العالمية أن يصل الطلب على النفط بحلول العام 2030 إلى 5855 مليون طن سنوياً، لكنها بعد أزمة العام 2008 خفّضت هذا الرقم أكثر من مرّة فعدّلته إلى نحو 5200 في السنوات اللاحقة وفي تقريرها الأخير الصادر عام 2016 تقول أن العالم سيبلغ هذه النسبة من الاستهلاك في العام 2040 لا 2030<sup>6</sup>.

بعبارة أخرى، الاقتصاد العالمي لا ينمو بالنسب التي توقّعتها له المؤسسات الرأسمالية وبالنسبة المطلوبة للحفاظ على تطوّر الحضارة الحالية، بل العكس هو الذي يحصل.

اليوم الطلب على النفط هو أقل من الإنتاج كما نرى في الرسم البياني التالي، لأن نموّ الاقتصاد العالمي هو حالياً أقلّ من المتوقع، لكن الدول المنتجة للنفط لا تزال ترفض تخفيض الإنتاج بسبب الصراع على الحصص في سوق النفط، ما يؤدي إلى استمرار انخفاض الأسعار.

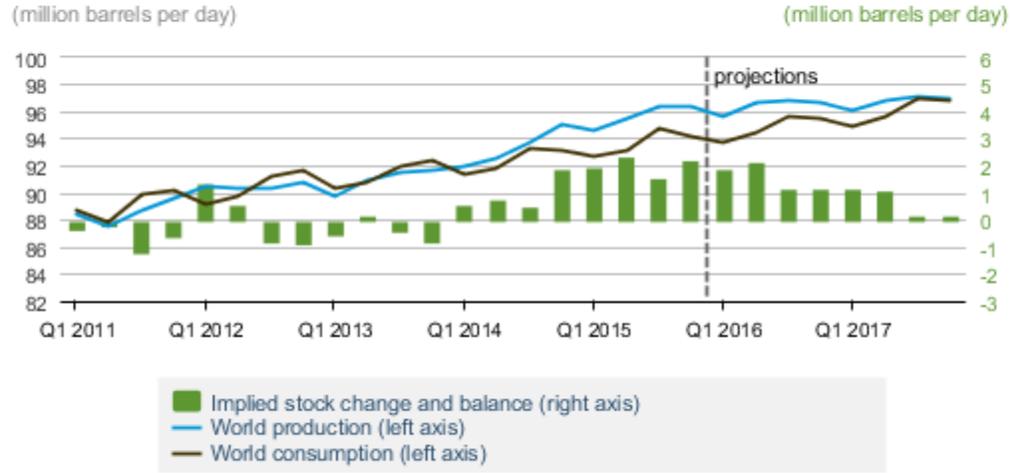
انخفاض أسعار النفط هو إذاً مظهر من مظاهر الأزمة الاقتصادية وليس دليلاً على التعافي. بعد أزمة العام 2008 تحوّلت أعداد كبير من الناس إلى فقراء ولاجئين فيما خرج عدد كبير من الشركات وحتى دول بأكملها من الدورة الاقتصادية للرأسمالية بسبب الإفلاس والاضطرابات السياسية، وكل ذلك ساهم في توجيه ضربة كبيرة للنموّ الاقتصادي العالمي.

---

<sup>5</sup> "World Energy Statistics – Energy Supply & Demand – Enerdata".

<sup>6</sup> يمكن تحميل كافة تقارير الوكالة العالمية للطاقة على موقع <http://www.worldenergyoutlook.org> :

## World Liquid Fuels Production and Consumption Balance



eia Source: Short-Term Energy Outlook, March 2016

كمية النفط الموجودة في الأسواق العالمية اليوم تتجاوز الطلب.

بعد بضعة سنوات من اليوم، الدول العربية التي تشهد حالياً صراعات قد تكون قد دخلت في مرحلة من الاستقرار، لكنها لن تسترجع أبداً مكانتها السابقة وستتمتع بمستوى معيشي أدنى مقارنة مع السابق.

في هذا الوقت الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي تبدو اليوم مستقرة ستكون قد دخلت في مرحلة من الاضطراب وسيكون قد حان دورها للهبوط درجة على سلم الحضارة والدخول في الصراعات القاسية التي تمثل سمة أساسية لعصر الانحدار. وهكذا بعد كل دورة من الاضطرابات ستستقر الدول على مستوى معيشي أدنى حتى يأتي يوم يبدو فيه المجتمع أقرب إلى القرن الثامن عشر منه للقرن الواحد والعشرين. وهذا هو ببساطة السقوط البطيء: أحفادنا سيعيشون في الماضي بعد أن كنا نحن نعيش في المستقبل.

## ما العمل إذا؟

في العام 2012 كتبنا عن **الاستجابات الجماعية الممكنة لأزمة الطاقة** كما عن **أساليب الاستعداد الفردي لعالم ما بعد الأزمة**، وما كتبناه في ذلك الوقت لا يزال صالحاً تماماً للتعامل مع الأزمة اليوم. كانت الأزمات في العالم العربي في ذلك الوقت لم تستفحل بعد، والأشخاص الذين اتبعوا الأساليب التي تحدّثنا عنها هم اليوم أفضل حالاً بقليل ممّن بلعهم مستنقع الصراعات اليومية.

هنالك أمر أساسي لا يزال غير مقتنع به وهو التركيز حصراً على مطالبة الحكومات بالعدالة والتغيير؛ يجب لجم الحكومات طبعاً ويجب الاعتراض على الظلم لكن لا يجب الانزلاق إلى وهم امتلاكها لمفاتيح الحلّ.

معظم الحكومات اليوم هي مؤسسات لا حول ولا قوّة لها وهواجسها هي أمنية وسلطوية لا معيشية أو اقتصادية. لا طائل على الإطلاق من إضاعة الوقت في محاولات إقناع الحكومات بشيء. من الأجدى صرف الطاقة التي نملكها على بناء مناعة عائلتنا والأماكن والقرى التي نعيش فيها وجعلها قادرة على العيش بكرامة والاستمرار من دون الاعتماد على ما تقدّمه الحكومات والسلطات من أنظمة اقتصادية وحياتية هشة.

إلى ذلك، وهذا أمر شديد الأهمية، لا وجود لأفراد مستقلين يمكنهم الاستمرار وحدهم في المستقبل؛ الأفراد المستقلون يمكن أن يتواجدوا وأن يزدهروا فقط في ظلّ رخاء الحضارة لكن زمن الرخاء قد انتهى.

في زمن الشدّة، لا استمرارية للأفراد من دون مجموعة وثيقة ينتمون إليها وتنتمي إليهم كالعائلات والقبائل والعشائر والمجموعات الجغرافية أو الأيدولوجية وما شابه من الجماعات والتنظيمات. هذا هو الواقع، وهذه هي أيضاً نقطة الضعف الأساسية للتحريين والعلمانيين في العالم العربي، حيث أنهم لا يزالون أفراداً متفرّقين فيما يشكّل خصومهم الظلاميّون مجموعات منظمّة ويقودون مجتمعات بأكملها.

حين تنطفئ الأضواء للأبد، من تعتقدون أنه سينتصر في ظلّ هذه المعادلة؟

السؤال ليس ما إذا كان السقوط البطيء للحضارة يحصل أم لا، فهذا أمر مفروغ منه، السؤال هو ما الذي سنفعله لنستعدّ لعالم ما بعد الحضارة وأي عالم سنجد أنفسنا فيه حين تنطفأ الأضواء وتتوقّف الآلة عن العمل...

## الفصل التاسع: المقاومة الخضراء

يُعتبر الاهتمام البيئي في العالم العربي من الكماليات التزيينية للنضال الشخصي- ولا يُنظر إليه على أنه مواجهة جدية متعلقة بالحياة والموت مقارنة مع بقية القضايا السياسية والاجتماعية التي تضحّ بها مجتمعاتنا.

صحيح أن الحديث عن جمال زرع بعض الأشجار في الشارع هو من أنواع الهراء حين تكون لقمة عيشنا مهدّدة وحرماننا غائبة، لكن هذه هي المشكلة تحديداً: الجمعيات البيئية ومشهد النشاط البيئي في بلداننا هو غالباً سخيّف لدرجة أنه يقدّم نفسه كأنه اهتمام تجميلي بشكل المباني وحب طفولي لرزقة العصافير، بما يجعله يبدو على أنه أسخف القضايا فعلاً في زمن نخاف فيه على روحنا كلما خرجنا من المنزل وكلما شاهدنا نشرة إخبارية على التلفاز.

الحقيقة هي أننا ابتلينا بشكل عام في مشهد النشاط البيئي بنفس البلاء الذي أصابنا في السياسة والنشاط الاجتماعي: طبقة مغلقة من الناشطين والجمعيات التي تهدف للربح والشهرة أكثر مما تهدف لتغيير الواقع. الحقيقة هي أيضاً، أن القضية البيئية لا ترتبط من قريب أو من بعيد بتجميل أشكال الشوارع، بل هي قضية الهواء الذي نتنفسه، الماء الذي نشربه، الطعام الذي نأكله، والمحيط الطبيعي الذي نعيش فيه. كل هذه الأمور متعلقة بشكل مباشر بسلامة الإنسان وبسلامة النظام الطبيعي الذي يحيط به. وبهذا المنطق، لا يوجد قضية أكثر وجودية وأهمية من القضية البيئية.

غالباً ما نعتقد أن الإنسان يعيش في فضاء منعزل عن العالم الطبيعي، وخلال السنوات الأخيرة بدأنا بدفع أثمان باهظة لهذا المعتقد. تعاملنا مع الأرض كأنها مكبّ ضخم نأخذ منها الثروات من دون اكتراث ونعيدها لها على شكل قمامة وتلوث ونعتقد أن ذلك يمكن أن يستمرّ إلى ما لا نهاية من دون عواقب. مقالاتنا البيئية هي صرخة اعتراض على هذا الجهل وعلى أسلوب حضارتنا بالتدمير المستمرّ للحياة. كتبنا بشكل مفصّل عن نقدنا لما أسميناه "دين النمو" في كتيب صغير يحمل نفس العنوان، وهذه المقالات هي بمثابة إضافات عليه تناقش بعض التفاصيل التي لم يكن بالإمكان التطرّق إليها على متنه، مثل تحذيرنا من عواقب استخراج النفط في لبنان، نقد بعض المشاريع البيئية التي اقترحتها الأحزاب والجمعيات التقليدية، والإضاءة على نقاط الخلاف بين الحركة البيئية الرئيسية والفلسفة الإيكولوجية العميقة.

خلال الأيام القليلة الماضية لهذا الصيف (2010) شهد لبنان والأراضي المحتلة احتراق أكثر من سبعة ملايين شجرة، أي ما يوازي ضعف عدد سگان لبنان تقريباً. الغابات التي انتهت تحتاج لأكثر من نصف قرن لتستعيد مساحاتها الخضراء لكن سكان المنطقة سيعانون من نتائج هذه الكارثة قبل ذلك بكثير، وهم يعانون منها بالفعل منذ الآن.

قضية زوال الغابات هي شأن وجودي مباشر يهدد حياة البشر- وآلاف الكائنات الأخرى لأن غياب الشجر يحوّل المنطقة إلى صحراء ويخفّف من نسبة الأمطار التي تتلقاها الأرض ونسبة المياه الجوفية المتوافرة للريّ والشرب. بعبارة أخرى، هو يؤثّر بشكل مباشر على الدورات الزراعية وقدرتنا على إنتاج الغذاء. زوال الغابات في منطقة من المفروض أن تكون "هلالاً خصيباً" يعني زوال الإنسان فيها جوعاً وعطشاً وليس مجرد قضية ثانوية أخرى مقارنة مع القضايا السياسية التي نهتم بها عادة.

القضية إذاً ليست قضیة "فقدان المناظر الخضراء الجميلة" كما صرّح أحد السياسيين الأغبياء في لبنان، وهي ليست عقاب إلهي للاحتلال في فلسطين كما صرّح بعض المواطنين الأكثر غباءً الذين هلّلوا للحريق في جبل الكرمل (كأن التصحّر الذي يحصل جزاء كلّ هذه الكوارث سيميّز بين يهودية ومسلمة، أو كأنه سيتوقّف ليشرب القهوة عند وصوله إلى حواجز حرس الحدود). المسألة أبعد من ذلك بكثير.

حين ننظر إلى "الصورة الكبيرة" حول العالم لكي نشخّص حالة الأرض، لن يتطلّب الأمر كثيراً حتى ندرك أننا نشهد احتضار الكوكب. إن الأرض التي نعیش عليها تموت ببطيء. الحضارة تقتلها ببطيء. من كارثة **التغيّر المناخي** وارتفاع درجات الحرارة على الكوكب، إلى **الانقراض المتسارع للأنواع الحيّة**، إلى أزمة تآكل التربة و**زوال الغابات** والتصحّر وجفاف الأنهار وتلوّث الهواء والمجري المائية و**موت المحيطات**، بلغ التدهور البيئي مرحلة باتت تهدّد كلّ الحياة على كوكبنا بالانقراض. بعكس أفلام الخيال العلمي، لا نستطيع الهروب إلى كوكب آخر. إن قتلنا هذه الأرض سنموت معها، ولعلّها تنتهي منّا قبل أن نقوم بذلك.

أمام كلّ ذلك، تستمرّ الطبقات الحاكمة والشركات العالمية وحتى المنظّمات البيئية التقليدية والمواطنين العاديين بالتصرّف كأنه لا يوجد أي مشكلة على الإطلاق. الجميع يريد "استمرار الأعمال كالمعتاد" والتظاهر كأنه لا يوجد هاوية سحيقة تنتظر أن تلتهمنا خلال السنوات المقبلة. الجميع يسمح باستمرار الشركات والدول بتدمير البيئة الأرضية من دون حساب أو رقابة أو أصوات معترضة فيما المنظّمات البيئية غارقة في أنفه النقاشات والفعاليات العقيمة.

إن كانت كلّ الكوارث البيئية تحمل لنا رسالة، فهي أن آليات العمل التغييرية التقليدي لم تعد تنفع. وحين نقول آليات عمل تقليدية نقصد تلك التي تتمحور حول مطالبة السلطات السياسية والدولية بالتصرّف.

حسناً لدي خبر للمنظّمات البيئية: هذه السلطات لن تتصرّف أبداً ولن تعالج المشكلة. لماذا تريد سلطة منتخبة لأربع سنوات أن تستثمر أموالها في مشاريع لا تظهر نتائجها إلا بعد عقود – أي في مشاريع لن تدرّ عليها أصواتاً في الانتخابات المقبلة؟ إن كانت السلطات غير منتخبة كما هي حالة معظم الدول العربية، فلماذا تتوقّعون منها أن تكثرث أساساً؟

غبار التصحرّ الذي يكاد يصبح وجبتنا اليومية لا يمرّ عبر الزجاج الداكن لسيّارات رؤساء الجمهورية ومدراء الشركات، إنهم لا يرون ماذا الذي يجري في هذه البلاد ولا يكثرثون حقاً. مطالبتهم بلطف بالاهتمام بالقضايا الحياتية هي مضیعة للوقت.

بالعودة إلى العمل البيئي، الحرائق الأخيرة، التي تتكرّر للعام الرابع على التوالي، ومعها كل الكوارث المتسارعة التي يعيشها الكوكب، تدلّ على أن أي عمل اقتصادي-اجتماعي-بيئي وفقاً للآليات التقليدية قد فات الأوان عليه. بدلاً من تضييع الوقت بمطالبة الحكومات وعقد الندوات وتقبيل مؤخّرات الشركات الملوّثة، لا بدّ لجميع البيئيين والمنظّمات البيئية الجادّة أن تنتقل للعمل مباشرة على الأرض، مع التراب والناس، من دون انتظار إذن من أحد أو قانون أو قرار سياسي.

بالعمل المباشر نقصد أمرين: اتخاذ المبادرة لتطبيق سياسات التحوّل الشامل على المستوى المحليّ في القرى والبلدات والشوارع من دون انتظار الحكومات (مثال عملي: تعديل البيوت السكنية وإنشاء مرافق طاقة بديلة وزراعة محليّة في القرى والمدن بأنفسنا)، والقيام بنشاطات أكثر راديكالية في المواجهة المباشرة مع الشركات والأطراف التي تدمّر البيئة الطبيعية (مثال عملي من العالم: "جبهة تحرير الأرض" ELF – جبهة تحرير الأرض تعتمد العنف ضدّ ممتلكات الشركات لإيصال رسالتها لأن الشركات والسلطات لا تفهم سوى لغة القوّة).

هناك الكثير ليقال بعد في هذا الموضوع لكنّه يحتاج لوقت آخر ومناسبة مختلفة، لكن يبقى التأكيد على أن الدفاع عن الأرض هو دفاع عن قدسيّة الحياة، عن حياتنا نفسها، عن عائلاتنا، مجتمعاتنا والأجيال التي لم تولد بعد، دفاع عن كل المخلوقات الأخرى على الكوكب وعن الغابات والأنهار والجبال التي أتاحت وجودنا، إنه دفاع عن النفس لأننا جميعنا نحتاج لهذه الأرض لكي نحيا.

الأرض لا تحتضر، إنها تُقتل، وعلينا أن ندافع عنها وعن أنفسنا.

الهراء الأخضر: "حزب الخضر" ومبادرة "غابة بيروت" نموذجاً

يناير 24, 2012

شهدت بيروت خلال الأشهر الماضية مبادرتان "بيئتان" حصدتا الكثير من الحماس والانتباه والتغطية الإعلامية، لكنهما للأسف تعكسان إلى حدّ كبير الخلل الجوهرى في تفكير القوى البيئية التقليدية في لبنان والعالم العربي وتدللان إلى أن نمط التفكير الشائع حول ماهية العمل البيئي في الأوساط الناشطة والمجتمع بشكل عام لا يزال متأخراً كثيراً عن مستوى المعضلات البيئية التي نواجهها.

المبادرة الأولى التي سنناقشها في هذا المقال اسمها "غابة بيروت العجيبة **Beirut Wonder Forest**" (لينك فايسبوك)، وهي صادرة عن مهندس تنظيم مدني شاب يقترح فيها نصب مئات آلاف الأشجار على سطوح الأبنية في بيروت لزيادة مساحتها الخضراء. المبادرة الثانية هي "نهر بيروت الأخضر **Beirut Green River**" الصادرة عن **حزب الخضر اللبناني** والتي تقتضي بتحويل مسار **نهر بيروت** (الذي يعاني من الجفاف الجزئي حالياً) إلى مساحة خضراء تمتد لـ 8.5 كيلومترات.

المشروعان للوهلة الأولى يستقطبان حماس أي لبناني متعطش لمساحة خضراء في عاصمتنا القاحلة، إلا أن المشروعان لهما في الواقع الأثر المعاكس على البيئة، كما أنهما غير قابلان للتطبيق ويحملان الكثير من علامات الاستفهام المثيرة للشبهة.

قبل أن نشرح اختلافنا مع هاتين المبادرتين، لا بدّ أولاً من أن نوضّح للقارئ إلى أن الفلسفة والحركة البيئية في العالم ولبنان ليست واحدة؛ هي كالكثير من الحركات الأخرى في العالم، تتوزّع بين "الأخضر. الزاهي" الذي يتعامل مع القضية البيئية على أنها "تجميلية" (وبالتالي يراها قابلة للتعايش مع اقتصاد النمو)، وبين "الأخضر. الداكن" الذي يتعامل مع القضية البيئية على أنها "وجودية" وينتقد بالتالي اقتصاد النمو والبني السياسية والاقتصادية السائدة. هذا المقال ينتمي بطبيعة الحال إلى النوع الثاني.

بالعودة إلى المبادرتان، المشكلة الأولى التي تشوبهما هي أنهما تهدفان للتكيّف مع الوضع البيئي المتدهور لا مواجهته؛ كما أن الطريقة التي يقترحانها لذلك تؤدّي بدورها إلى المزيد من التدهور البيئي.

من يعرف الخارطة البيئية لبيروت يعلم أنها تحتاج حالياً لأربع إجراءات طارئة هي:

1) الدفاع عن المساحات الخضراء الأخيرة التي تخطّط البلدية لتحويلها إلى مرآب للسيارات أو تهملها عن قصد للاستفادة منها عقارياً فيما بعد (حديقة الصنائع، سيوفي، حرش بيروت)،

2) وقف التمدّد العمراني فوراً وإقرار ضوابط قانونية لذلك،

3) تخفيض عدد السيارات العاملة في بيروت بنسبة 70 % على الأقل وتحسين النقل العام،

4) تخفيض الضّغط السكاني عن العاصمة عبر إنماء المناطق، تمهيداً فيما بعد لتعافي النظام الإيكولوجي لبيروت ومحيطها. الخطوات البعيدة الأمد في المعالجة يجب أن تتضمّن أمور أكثر جدية مثل خفض عدد سكان العاصمة، خفض معدّلات النمو وتنشيط الاقتصاد المحليّ في بقية أنحاء البلد.

كما يمكن أن نلاحظ بسرعة، الخطوات المذكورة ليست شعبية على الإطلاق لأنها تؤثر على النمو والاقتصاد ومن الصعب جداً تطبيقها من دون عمل منظمّ وجذري طويل الأمد. الأمر الثاني الذي يحول دون رؤيتها كإقتراحات على السنة البيئيين التقليديين هي أنها تستوجب نشاطات راديكالية على الأرض لا يمتلك أي تنظيم لبناني اليوم لا الجرأة ولا الجذرية ولا اليد العاملة الكافية ليقوم به.

طبعاً لا نتوقع من حزب الخضر- أو أي ناشط آخر أن يخرج بهذه الاقتراحات، ولا نتوقع من جميع الناشطين البيئيين أن يكونوا على الطرف الجذري من الحركة البيئية لكن هذا لا يعني أننا يجب أن نقبل بالهراء الذي يتم تقديمه لنا على أنه حلول حقيقية.

صرف الوقت والجهد في دعوات غير واقعية ولمصلحة مشاريع تجميلية، عقارية، غير واقعية وغير إيكولوجية مثل النهر الأخضر- والغابة العجيبة هو مضيعة لجهود ثمينة يمكن أن تنصبّ في مشاريع أكثر فعالية بكثير.

قد يتساءل القارئ هنا وتساؤله محقّ، كيف يمكن أن نقول عن مشاريع كهذه أنها غير إيكولوجية ولا تمتّ للبيئة بصلة؟ هذا ما سنوضحه في السطور التالية.

## غابة بيروت العجيبة: هل تحلّ شجرة على السطح أزمة العاصمة؟

المشكلة الأولى في مشروع "غابة بيروت العجيبة" هي أن حصيلة التوازن النهائي بين الكلفة الإيكولوجية والمردود الإيكولوجي للمشروع هي سلبية.

حين نقول الكلفة الإيكولوجية، لا نقصد كلفة شراء الشجرة من المشتل، بل تشمل كامل العملية: الكلفة البيئية والمالية لاستخراج التراب، صناعة الأحواض، تعزيز أنظمة صرف المياه على السطح، إنشاء خزانات مياه إضافية للري، الكابلات الحديدية لتثبيت الشجرة (كي لا تحطمها سرعة الرياح على السطوح)، كلفة الصيانة والعناية، الكلفة البيئية في الأرض الأساسية التي أخذنا منها التربة، والعمر المتوقع للمشروع.

طبعاً لا يوجد أي إشارة لكل هذه الأمور في اقتراح المشروع ولا يوجد أي أرقام أو دراسات أو حسابات رياضية لأي شيء، وكل ما يقوم عليه هو فعلياً "فكرة" لا أساس علمي لها.

هنالك عدد كبير من مباني العاصمة التي يبلغ معدّل عمرها ما بين 30 و70 عام، أي أنها مرشحة للسقوط أو الهدم في السنوات المقبلة، ما يعني أن هذه المباني غير قادرة على تحمّل وزن الأشجار على السطح. إلى ذلك، سطوح معظم مباني العاصمة مستخدمة لأغراض أخرى مثل غرف النواطير وخزانات مياه الاستخدام المنزلي وصحون اللواقط الفضائية. هذا الواقع وحده يستبعد غالبية مباني العاصمة من المشروع، وهو أمر انتبه له المشروع متأخراً حيث عدّل رقم المباني المناسبة له من 120 ألف إلى 18 ألف.

زرع شجرة على سطح مبنى هو بطبيعة الحال أعلى كلفة ويتطلب اهتماماً وتخطيطاً أكثر بكثير من زرع شجرة على الأرض لكن هنالك جهل بيئي مطبق على صفحات المشروع بهذه الكلفة. هذا الجهل يظهر في إحدى الرسوم الصادرة عنه والتي تقترح استعمال مياه المكيفات من المباني لريّ الأشجار على سطحها، حيث غاب عن أصحاب المشروع واقع أن مياه المكيفات هي مقطرة ولا تحتوي أي معادن أو مغذيات للتربة ولا يمكن استخدامها في الريّ.

هنالك مشكلة أكبر من المياه والوزن وقابلية التنفيذ: زرع العدد المطروح من الأشجار وهو 120 ألف شجرة (العدد الذي تداوله دعاة المشروع فيما بعد هو أكثر تواضعاً - 18 ألف شجرة)، يقتضي -نقل نحو 600 طن من التربة على الأقل إلى السطوح. هذا الرقم قد يرتفع إلى 1000 وحتى 2000 طن بحسب نوع وعدد الشجر.

هذه التربة بطبيعة الحال سيتم سرقتها (لا استعارتها) من السهول ومن الأراضي الخصبة في البقاع وعكّار والجنوب والجبل وبيعها، أي تدمير مساحات كبيرة من الأراضي التي سُرق منها التراب.

إلى ذلك، يقول المهندس وسيم ملكي، مقترح المشروع، أنه خرج بالاقترح بعد يأسه من إمكانية إقناع بلدية بيروت بزيادة المساحات الخضراء. لكنه يعود ليقول **في حديث مع جريدة النهار** أنه "يتمنى الدعم من بلدية بيروت ووزارة البيئة".

صاحب الاقتراح يتوقع إذاً من البلدية التي رفضت إنشاء مساحات خضراء أن تتدخل لإنشاء مشروع أكثر تعقيداً بكثير من حديقة بسيطة.

حتى وإن افترضنا أن البلدية المعروفة بمعاداتها للمساحات الخضراء وصدقتها للمطوّرين العقاريين، وافقت، يبقى على البلدية وأصحاب المشروع إقناع عشرات آلاف اللجان ومالكي الأبنية في العاصمة وضواحيها.

حتى وإن افترضنا أيضاً أن لجان المباني التي تتخاصم فيما بينها لأسابيع حول موقع برميل للنفايات وافقت على مشروع ضخم من هذا النوع؛ من هي الجهة القائمة على استمرارية الأشجار؟

على الأرض، من أصل عشر محاولات لزرع شجرة، يموت ما بين 1 إلى 5 شجرات خلال السنوات الثلاث الأولى لأسباب طبيعية وهذه النسبة ترتفع أكثر إن كانت الشجرة متواجدة في مكان غير ملائم لها من ناحية الهواء والشمس والتربة، مثل سطح بناءة. هذا يعني أن المشروع يجب متابعته لسنوات بعد البدء بالتطبيق.

المشكلة الأخيرة هي نوع الأشجار نفسها: لا يمكن زرع أشجار كبيرة على السطوح مثل الصنوبر والسنديان (وهي الأفضل لمحاربة التغير المناخي في المنطقة)، ما يترك الأشجار المشروع بأشجار صغيرة مثل الزيتون والحمضيات، والتي ستكون حتى أصغر حجماً بسبب زراعتها في أحواض مقفلة (شجرة الزيتون التي تعيش في حوض مغلق لن يتعدى قطرها متران، فيما قطر شجرة الزيتون العادية يصل أحياناً إلى أكثر من 7 أمتار). أي أن فعالية هكذا مشروع في محاربة التغير المناخي هي في أدنى المستويات مقارنة مع زراعة نفس الأشجار على الأرض.

فلنفترض أن المشروع نجح في تحقيق هدفه الأولي (18 ألف شجرة بحسب آخر رقم من المشروع)، فهل ستكون النتيجة هي تلطيف جوّ بيروت وتحويلها إلى مدينة خضراء؟ الجواب للأسف هو لا رغم أن ذلك قد يساعد بعض المباني على التخفيف من فاتورة التبريد والتدفئة.

18 ألف شجرة صغيرة الحجم موزعة على السطوح ليست رقماً كبيراً بالنسبة لعاصمة بهذا الحجم وقد يكون بالإمكان تحقيق نفس التأثير بإقامة حديقتان إضافيتان بحجم حديقة الصنائع في بيروت.

ليس من المستغرب أنه لا يوجد مشروع من هذا النوع في أي مدينة من العالم حتى أكثرها ثراءً، لأنه بكل بساطة غير قابل للتطبيق ومضّر بيئياً وأقلّ فعالية بكثير من زرع الشجر حيث ينتمي.

بعض المدن تشجّع سكّانها على إقامة حدائق على السطوح وزراعة الخضار على الشرفات، لكن تلك الحدائق تتكوّن عادة من شجيرات وخضار لا من أشجار، ويسمونها حدائق لا غابة، ولا نجدهم يدعون أنها حلّ بيئي للتغيّر المناخي.

حلّ أزمة مدينة مثل بيروت يكون عبر خطة شاملة تعيد النظر في التنظيم المدني وأسلوب الحياة وتعيد تنظيم النقل والاقتصاد والعيش في العاصمة، ولا يكون عبر زراعة شتلة على السطح.

في حديث مع جريدة البلد، يقول السيّد ملكي أن "ما تحمله الصورة (التي قدّمها المشروع) يعكس لوحة جماليّة ممتازة"، وهذا هو الواقع. المشروع هو لوحة جمالية مصمّمة لتستحوذ على انتباه إعلامي، وليست حلاً بيئياً جدياً، ويجب فهمه على هذا الأساس.

### حزب الخضر حين يقلّد سوليدير

على الصعيد الشخصي- لا أتوقّع من حزب الخضر- اللبناني أن يخرج بمشروع بيئي حقيقي لكنني أجد نفسي- مضطراً لمناقشة مشروعه في سياق هذا المقال لأنه يحمل كلمة "أخضر" في اسمه ويقدم نفسه على أنه ناطق أساسي باسم القضايا البيئية في لبنان.

كل بيانات وعمل حزب الخضر تدلّ على أنه يعامل البيئة على أنها قضيّة جماليّة، يقدّمها على أنها "مفيدة للأعمال"، ويعيشها كأنها "برستيج" لذوي الطبقة الميسورة. المشروع الذي قدّمه الحزب تحت عنوان "نهر بيروت الأخضر" هو مثال عن أسلوب التفكير المهيمن على الحزب.

خطة حزب الخضر- التي يتحدّث عنها رئيس الحزب السابق فيليب سكاف، تقتضي- **بتحويل نهر بيروت** (الجاف بشكل جزئي حالياً) إلى "مساحة خضراء ممتلئة بالملاعب، المحميات، طرق الدراجات، مقاهي، منشآت رياضية وأماكن للترفيه على امتداد 8.5 كيلومتر، بالإضافة إلى قطار من الحازمية إلى بيروت".

لا أعلم كيف يمكن لرئيس حزب بيئي أن يتحدّث عن مساحة خضراء "تمتلي" بالمنشآت الترفيهية والمقاهي، لكن فلنغضّ النظر عن هذا التفصيل وننتقل لمناقشة صلب الفكرة.

من الناحية العلميّة، لا يوجد مشكلة في واقع تغيّر إيكولوجيا نهر بيروت وتدخّلنا لإعادة تأهيلها، لكن المشكلة الحقيقية هي أن حزب الخضر لم يرفع الصوت يوماً ليسأل عن سبب جفاف النهر أو عمّا يمكن فعله لإعادته إلى الحياة.

النهر بالمناسبة ليس جافاً بشكل كليّ، فهو يتدفّق لأربعة أشهر على الأقل خلال العام (كان يتدفّق لستة أشهر أو ثمانية فيما مضى-)، لكن هذا التفصيل غاب أيضاً عن ذهن "الخضر". النهر جفّ لأنه هنالك تراجع عام في مستويات المياه الجوفية في جبل لبنان (مشكلة جدّية ومصيرية جداً) وهنالك ضغط مائيّ كبير على منابع النهر بسبب التوسّع العمراني والمصانع التي تستعمل مياهه بشكل مباشر.

بدل أن يكون جفاف نهر بيروت جرس انذار لحزب الخضر. ليسأل ويرفع الصوت عمّا يحصل لمواردنا المائية، اختار الحزب أن يقترح استبدال النهر بمشروع تطوير عقاري!

السيد سكاف نفسه يقول في **مقابلة مع جريدة الدايلي ستار اللبنانية**: "رأينا ما يسمّونه نهراً، ولثمانية أشهر في السنة كان جافاً ويتم استعماله كمكبّ للمجاري. إنه غير صحيّ، لا يوجد له أي نفع، وهو منظر قبيح".

نعود مرّة أخرى إلى جوهر ثقافة حزب الخضر- وما يشابهه: مسألة الجمال والنفع الاقتصادي. جوهر القضية البيئية هو الدفاع عن الحياة لا عن الشكل الجميل ولا عن المال والنفع الاقتصادي لكن لا نتوقّع من حزب الخضر أن يفهم ذلك.

يتابع سكاف أن المشروع سيكون ممّول بالكامل من شركات خاصة ويشرح بأنه سيؤدي إلى ازدهار عقاري في المنطقة و"ستصبح مرغوبة لإنشاء الأبراج العالية على الجهتين من النهر. إن رأى هذا المشروع الضوء، قيمة الأرض سترتفع بشكل هائل وسيشجّع ذلك على الاستثمار في العقارات".

هل يشعر أحد غيري أن حزب الخضر يقترح إنشاء سوليدير أخرى؟

لسخرية القدر، لدينا في لبنان حزب "أخضر". "يروّج لإنشاء "الأبراج العالية" ويشجّع "الازدهار العقاري" الذي يشكّل السبب الأوّل لتدهور البيئة في الأساس. المشروع الذي يقترحه الحزب يستوجب صرف موارد هائلة لإنشاء البنى التحتية والمنشآت المذكورة، كما يقتضي- استقدام عشرات آلاف الأطنان من التربة المسروقة من السهول لرميها في مجرى النهر وإنشاء الحدائق.

في كل الأحوال هنالك قدر هائل من التدمير البيئي الذي سينتج عن مشروع عقاري من هذا النوع. المشروع يؤدي كذلك إلى ارتفاع أسعار العقارات في المنطقة (الضاحية الشرقية لبيروت) وبالتالي إخراج السكّان ذوي الدخل المتوسط والمتدّني منها إلى أماكن أبعد خارج بيروت الكبرى واستقدام ذوي الدخل المرتفع الذين يستطيعون دفع ثمن شقّة في "الأبراج العالية" التي يحبّها السيّد سكاف، تماماً كما حصل مع سوليدير في بيروت.

شركة سوليدير بالمناسبة، وعدت أيضاً بإقامة المنشآت الرياضية والفنّية والترفيهية حين كانت تستولي على بيروت، ولم تنبئ في نهاية المطاف سوى محلات للتسوّق، مرآب ضخمة للسيارات، وشقق فخمة لكبار رجال الأعمال.

للمفارقة، السيد سكاف، الرئيس الأوّل لحزب الخضر، هو أيضاً المؤسس والمدير التنفيذي السابق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة تسويق كبرى هي "Grey Worldwide"، والتي ترتبط بعقود عمل مع بعض أسوأ مدمري البيئة على الكوكب مثل كوكا كولا، شيفروليه ونوكيا. وليس في ذلك من تناقض طالما أن حزب الخضر يرى أن إنشاء "الأبراج العالية" والمشاريع بملايين الدولارات على جثّة نهر جاف هي مشاريع بيئية.

في الواقع، إذا ما غضبنا النظر عن عملية التغليف البيئي لمشروع "نهر بيروت" وحذفنا كلمة أخضر- التي يقحمها حزب الخضر- في مشروعته عن غير حقّ، يخيل إلينا أن صاحب المشروع هو شركة عقارية عالميّة ومن الصعب أن يخطر على بالنا أن الاقتراح صادر عن حزب بيئي.

المشروعان، "غابة بيروت العجيبة" و"نهر بيروت الأخضر"- ينطلقان ربّما من نيّة حسنة، ولقيا تجاوب وتفاعل واسع لأنهما استجابا لرغبة سكّان العاصمة بالخروج من حالة الاختناق التي اسمها اليوم بيروت، لكنهما ليسا مشروعاً بيئياً، أحدهما هو مشروع تطوير عقاري والآخر تجميلي. حين نحسب بالكلفة البيئية لتطبيقهما سنجد أن نتيجتهما النهائية تدميريّة للبيئة وتحقّق عكس الهدف المعلن منها تماماً.

هنالك طرق أفضل بكثير لاستثمار الموارد والجهود لمساعدة بيروت على التنفّس، منها كما سبق وقلنا دعم المساحات الخضراء والضغط لوقف التمدّد العمراني وتحسين النقل العام، لكن تلك الطرق تستوجب صبراً طويلاً وتصميماً هائلاً.

إن كانت المشاريع الجماعيّة صعبة في الوقت الحالي، يمكن المبادرة لإقامة ورش عمل لتعليم الشباب الجامعي مهارات بيئية ضرورية مثل صناعة وصيانة الأدوات المنزلية والدراجة الهوائية وزراعة الخضار والنباتات الصغيرة، وإقامة المشاريع خارج العاصمة لتشجيع السكان على العودة للأرياف.

إحياء بيروت الخضراء يحتاج لعمل جدّي وحقيقي لا لمشاريع برّاقة على الورق...

## اكتشاف البترول: الكارثة المقبلة على لبنان

يوليو 20, 2010

يبدو أن البحر الذي حمل في الماضي ثروات العالم القديم إلى المدن الفينيقية، يخبأ اليوم للبنانيين "كنزاً" جديداً أسال لعاب السياسيين وغيره الجيران وترقب الشركات الكبرى ما أن أتم الإعلان عن وجوده: إنه النفط، كالعادة.

معظم اللبنانيين يتعاملون مع الأمر على أنه مفاجأة جميلة وازدهار مرتقب، لكن ما تخفيه موجة التفاؤل هذه هي أن الذهب الأسود قد يكون في الواقع أسوأ ما سيحلّ عليهم في تاريخهم الحديث.

دخل لبنان إلى الخارطة النفطية بعد نتائج دراسة مسحية للمياه الإقليمية اللبنانية أجرتها شركة "بي جي إس" النروجية في العام 2008. أشارت الدراسة إلى أن احتمال وجود نفط أو الغاز قبالة الشواطئ يتخطى نسبة الـ 85 في المئة، وأفاد بعض خبراء الطاقة إلى أن الاحتمالي المحتمل يتراوح بين 5 و8 مليارات برميل.

كما هو متوقع، دبّ الخلاف في صفوف الطبقة السياسية اللبنانية حول التقاسم المستقبلي للثروة النفطية وذلك قبل أن يتم الاتفاق حتى على قانون يميز التنقيب عن النفط. خلال هذا الوقت انتشرت في الأوساط المهمة بالشأن العام موجة من التفاؤل حول الأثر الإيجابي للنفط على الاقتصاد اللبناني المأزوم وسمعنا بعض التحليلات الجامحة التي تتوقع ان النفط سينقل لبنان إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عشر سنوات.

تحتاج مجموعة السياسيين والاقتصاديين المؤيدين للنفط أن استخراجهم من تحت البحر سيرفع مستوى معيشة اللبنانيين، يخفّض أسعار الطاقة والبنزين والكهرباء، يحسّن الاقتصاد ويخفّض البطالة.

ما يغيب عن هذا التفاؤل هو إخفاء الحقيقة التاريخية المتعلقة بالنفط ومفادها هو أنه ما أن تقوم دولة متخلفة ذات طبقة سياسية فاسدة كلبنان بحكّ فانوس النفط لتحقيق أمانها، فإنها ستطلق مع مارد الذهب الأسود مجموعة من الأمراض السياسية والاقتصادية والبيئية التي ستجعل منه نقمة حقيقية عليها لا نعمة.

الدول التي لا تمتلك بنية سياسية وقانونية واقتصادية مؤهلة وناضجة كفاية لاستيعاب الثروة المفاجئة التي يولدها النفط ستجد نفسها سريعاً في شبك "لعنة الثروة". "لعنة الثروة" هو تعبير أطلقه علماء السياسة على الدول التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة وتغرق في الفقر والفساد في الوقت نفسه، حيث أنه بسبب بنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفككة والهشّة والفاسدة، تتحوّل الثروات التي تمتلكها إلى نقمة عليها فتكون النتيجة تزايد معدّلات الفقر والبطالة بدل تدنيها، تزايد نسب الفساد المالي والسياسي وتركز الثروة في أيادي مجموعة صغيرة من النخب غالباً ما تكون مرتبطة بالحكم.

لذلك، القول إن استخراج النفط يؤدي تلقائياً إلى تحسّن الاقتصاد وانخفاض نسب البطالة هو غير دقيق وغير علمي إن لم نقل إن الهدف منه هو التضليل.

نظرة واحدة على لائحة الدول المصدّرة للنفط كافية لدحض التفاؤل حوله؛ إذ إن معظم الدول المصدّرة هي من الدول الأفقر في العالم كنيجيريا واليمن وليبيا ودول آسيا الوسطى وفنزويلا. ولعلّ نيجيريا هي المثال الأوضح على "لعنة الثروة" إذ إن 1 في المئة فقط من السكان يستفيدون من الدخل النفطي فيما يعيش أكثر من نصف المواطنين البالغ عددهم 140 مليون نسمة، على أقل من دولار واحد يومياً. تُعدّ المناطق التي تتواجد فيها حقول النفط في نيجيريا من الأفقر في العالم وتشهد تمردات مسلّحة واضطرابات بشكل دوري. تشير الدراسات إلى أن الفساد في دوائر الدولة يتعدّى بشكل أساسي على الاختلاس النفطي والرشاوى المدفوعة من شركات النفط. منذ الاستقلال النيجيري عام 1960 حتى اليوم، اختلس موظفو الدولة أكثر من 350 مليار دولار، أي ما يوازي دخل نيجيريا لعشرات السنين، ولعلّ هذه المبالغ الضخمة من الدولارات النفطية هي السبب الحقيقي لحماسة السياسيين اللبنانيين عند الإعلان عن وجود النفط.

نظرة أخرى إلى احصاءات البطالة في الدول النفطية تظهر أن النفط لا يؤثر بشكل كبير على معدّلات البطالة بل أحياناً يكون مساهم في زيادتها؛ من بين أكبر 14 دولة منتجة للنفط في العالم هنالك عشرة منها تتخطى نسبة البطالة فيها الـ 10 في المئة (نسبة البطالة في أكبر مصدّر للنفط في العالم، السعودية، هي 25 في المئة إن احتسبنا الإناث، في نيجيريا هي 19 في المئة، والإمارات 12 %، وإيران وروسيا والجزائر وليبيا والمكسيك والصين وفنزويل هي بين 9 و11 %).

وتعود نسب البطالة المرتفعة في الدول النفطية إلى عدّة أسباب أهمّها أن صناعة النفط لا تتطلّب عدداً كبيراً من العاملين بل تقتصر في الواقع على اليد العاملة الماهرة (والتي غالباً ما تكون أجنبية لأن البلد المصدّر لا يمتلك عادة التخصص المطلوب حتّى في الدول النفطية المخضّمة كالسعودية وإيران)، بالإضافة إلى عدد محدود من العمّال التقليديين.

ما يرفع معدّلات البطالة في ظلّ النفط هو أن الثروة الكبيرة والسريعة التي يؤمنها الذهب الأسود تدفع الحكومات والمستثمرين عادة لإهمال كافة القطاعات الانتاجية الأخرى، صناعية أم زراعية أم تجارية كانت في الوقت الذي لا يكون فيه قطاع النفط قادر على امتصاص المزيد من اليد العاملة. النتيجة هي نمو البطالة وتداعٍ بطيء للقطاعات الاقتصادية الانتاجية في الدولة لصالح الاعتماد الكلي على المدخول النفطي الذي لا يستفيد منه سوى عدد محدود من المستثمرين والسياسيين والموظفين.

طبعاً قد يؤمن الدخل النفطي الأموال للحكومات للقيام بمشاريع جديدة، لكن ما يحدث عادة حين يكون النظام السياسي محكوماً من قبل العصابات كما في لبنان، هو أن الأموال النفطية التي تنجو من جيوب السياسيين تذهب عادة إلى مشاريع خدمتية ورشاي سياسية غير إنتاجية لشراء الولاء السياسي وتحصيل الأصوات الانتخابية. الاقتصاد الريعي هذا هو اقتصاد هسّ ينهار بطبيعة الحال عند أول إشارة لنضوب الآبار أو عند حصول أزمة ولو طفيفة في الإمدادات العالمية للطاقة.

في السياق نفسه، أي ثروة مكتشفة فجأة هي فتيل محتمل لزيادة وتيرة الصراعات الداخلية والدولية. ليس هنالك من ضرورة لإعادة سرد الكميات الهائلة من المجلدات التي كُتبت حول الآثار السياسية المدمرة للنفط على العلاقات الدولية والاستقرار السياسي بدءاً من الحروب للسيطرة على حقوله أو التي تتمحور حول الحقّ باستغلاله، وصولاً للنزاعات الداخلية التي قد تصل إلى المطالبات الانفصالية والحروب الأهلية كما في العديد من الدول. ولعلّ المشادة الكلامية بين لبنان والدولة الصهيونية حول استغلال النفط البحري والنزاعات الداخلية بين الأفرقاء السياسيين التي اشتعلت ما أن أُعلن عن وجود البترول هي مجرد لمحة بسيطة عمّا يحمله المستقبل من صراعات إقليمية وداخلية على هذا المورد.

إلى ذلك، استخراج النفط البحري يحمل مخاطر بيئية كبيرة جداً على الشاطئ اللبناني وعلى سلامة النظام الإيكولوجي في البحر المتوسط ونستغرب كثيراً أنه لم يكن هنالك حتى الآن اعتراض أو رأي من الأحزاب والمنظمات البيئية حول هذا الموضوع.

يستوجب استخراج النفط، الذي لا تقع حقوله على مسافة بعيدة جداً من الشاطئ اللبناني، إقامة آبار بحرية بالإضافة إلى منشآت تكرير وتخزين وتصدير على السواحل مع ما يعنيه كل ذلك من ضرورة توسيع الاستملاكات البحرية للدولة والشركات والقضاء على ما تبقى من توازن في المنظومة الإيكولوجية البحرية الهشة أصلاً قبالة الشواطئ اللبنانية، وبالتالي تدمير ما تبقى من اقتصاد الصيد البحري ومعه معيشة آلاف العائلات الساحلية.

إلى ذلك، هنالك خطر تسرب النفط من الأنابيب والآبار وسفن النقل، مع العلم أن لبنان اختبر لبنان الكلفة البيئية والصحية الباهظة لتسرب النفط في البحر خلال حرب عام 2006 بسبب القصف الإسرائيلي. من المؤسف ألا نسمع أي تحذيرات في لبنان عن المخاطر البيئية للنفط البحري في نفس الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من أسوأ الكوارث البيئية في تاريخها بسبب تسرب النفط وهي أزمة تسرب بئر تابع بريتيش بتروليوم

قبالة خليج المكسيك عام 2010 الذي سبّب موت إيكولوجي شبه كامل لخليج المكسيك، وهجر آلاف العائلات التي كانت تعتمد على صيد الأسماك من موطنها، وأدى إلى التحوّل التدريجي للخليج إلى بحر ميت يحتاج بحسب العلماء لعدّة أجيال لكي يتعافى.

الخبرة التكنولوجية العالية لبريتيش بتروليوم والامكانيات المالية والبشرية والتقنية الكبيرة للولايات المتحدة لم تحل دون حصول هذه الكارثة ولم تستطع حتى الآن التقليل من آثارها، ويمكننا فقط تخيل التأثيرات المتوقعة لكارثة شبيهة إن حصلت أمام شاطئ بلد ساحلي صغير مثل لبنان.

لكل هذه الأسباب، نرى أن أفضل خيار سياسي واقتصادي وبيئي للبنان حول النفط سيكون في الواقع تركه في مكانه تحت الماء لأن النتائج السياسية والاقتصادية والبيئية المدمّرة التي يمكن أن يجلبها استغلالها قد تحظّم هذا البلد الصغير الهشّ أصلاً.

بدلاً من التقاتل على تقاسم ثروات النفط ودفع الفساد السياسي إلى مستويات أسطورية والمخاطرة بتدمير ما تبقى من البيئة البحرية اللبنانية وما تبقى من قطاعات انتاجية صامدة في البلد، يمكن الاتجاه إلى الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة التي تتوافر لها الموارد والأموال واليد العاملة المتخصصة اللبنانية، والتي تنعش فعلياً اقتصاد الأرياف وتخلق فرص عمل حقيقية وتحقق فرص اقتصادية واستثمارية هامة فيما تساهم في إعادة ترميم البيئة اللبنانية كواحة مشرقية خضراء وتجعل من لبنان نموذج بيئي واقتصادي وطاقوي يحتذى به في المنطقة.

إن الثروة التي نبحث عنها ليست موجودة في أعماق البحار، بل هي في الواقع متوافرة معنا كل يوم من دون أن نلاحظها أو نقدّرها، إنها معنا في ضوء النهار وفي نسيمات الجبال وفي الأنهار التي نسقي منها زرعنا، إنها في الأرض التي أنعمت عليها الطبيعة بثروة متجددة ومتميّزة، مجّانية ومتوافرة لكلّ اللبنانيين بالتساوي. فلنترك النفط في باطن البحر ولتتجه أنظارنا إلى ما تحمله هذه القطعة الجميلة من الأرض من ثروات ومفاجئات جميلة، فالذهب الأسود لن يحمل إلى مستقبل اللبنانيين سوى لونه القاتم: هو ليس كنز، إنه كارثة.

## التغيّر المناخي: بين وهم الحلول الفردية وأساليب مكافحة

مارس 5, 2010

ما هي ردّة فعل من يعتقد أن مكافحة التغيّر المناخي تبدأ بالفرد، حين يعلم أن أمراً صغيراً كعملية كتابة هذا المقال، أطلقت نحو 40 غراماً من ثاني أكسيد الكربون في الجوّ؟

هذا المقال الصغير هو أحد المساهمين بالتغيّر المناخي<sup>7</sup>، بل في الواقع، كل قراءة للمقال على المدونة تسهم في المزيد من الانبعاثات!

هذا بالفعل ما توصلت إليه دراسة في جامعة هارفرد<sup>8</sup> حول الكلفة البيئية للخدمات المعلوماتية، حيث أن مساهمة هذا القطاع في انبعاثات الكربون بعد فترة النمو الهائل في السنوات الأخيرة باتت مساوية لكمية الانبعاثات الناتجة عن قطاع النقل الجوي حول العالم.

لا تقتصر الانبعاثات الناتجة عن استعمال الحواسيب على الطاقة المبذولة لتصنيعها وتشغيلها، بل تشمل أيضاً استعمال الانترنت الذي سيصبح قريباً المصدر الأول للانبعاثات في هذا القطاع. الدراسة توصلت إلى أن القيام ببحثين على "غوغل" تطلق كمية انبعاثات مساوية للانبعاثات الناتجة عن تسخين قدر من الماء لتحضير كوب قهوة<sup>9</sup>

"غوغل" يستعمل عشرات بنوك المعلومات حول العالم التي تخزن ملايين صفحات الانترنت وهي من أكثر المنشآت المستهلكة للطاقة في العالم<sup>10</sup>.

---

<sup>7</sup> التغيّر المناخي يتمثل بشكل أساسي بارتفاع درجات الحرارة على الأرض، وهو ناتج عن ارتفاع تركيز الغازات الدفيئة في الجوّ التي تحبس أشعة الشمس في الغلاف الجوي وتؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة على الكوكب، وهذه الظاهرة تهدد على المدى الطويل الوجود البشري نفسه، وعلى المدى القصير تشكل خطراً على الأمن الغذائي والمائي والصحيّ والبشري لكل المجتمعات الإنسانية.

<sup>8</sup> Google searches costly for the planet, [The Australian Newspaper](#)

<sup>9</sup> أي حوالي 15 غرام من ثاني أكسيد الكربون.

<sup>10</sup> وفقاً لإحصاءات "غوغل" هناك 200 مليون بحث يومي على الموقع. من المهم الإشارة إلى أن تصفّح أي موقع يستهلك طاقة تُطلق ما بين غرام وخمسة غرامات من الكربون في الدقيقة في الجوّ، بحسب بساطة الموقع أو تعقيده كوجود صور وملفات صوتية وما إلى هنالك.

كلّ عملية تصفّح الكتروني تسهم في الانبعاثات الكربونية لأنها تشغّل عشرات السرفرات الفعلية في أنحاء مختلفة من العالم. إحدى الاكتشافات المثيرة للجدل للدراسة المذكورة آنفاً هي أن الحفاظ على شخصيّة واحدة في اللعبة الشهيرة "Second Life" يستهلك سنوياً كمّيّة طاقة تعادل استهلاك مواطن عادي في البرازيل!<sup>11</sup>

لماذا نذكر كل هذه المعلومات؟ لكي نلفت النظر إلى أن أسلوب حياتنا بأكمله، مصمّم بشكل معادٍ للبيئة، ربما ليس عن قصد، لكن هذا هو واقعنا والسبب بسيط: كل نشاط بشري أو ميكانيكي، مهما كان بسيطاً، يستوجب صرف كمّيّة من الطاقة للقيام به و86 في المئة من الطاقة التي تصرفها المجتمعات البشرية اليوم تأتي من الوقود الأحفوري كالنفط والغاز والفحم التي تطلق انبعاثات الكربون.

### طعامنا نفسه يأتي من الوقود الأحفوري

الثورة الخضراء تقوم على زراعة مركزية في الأطراف تؤمّن الغذاء لمدن مليونية مكتظة بالسكان في المراكز. هذه الزراعة تعتمد على صرف كمّيّات هائلة من الوقود للزراعة، الحصاد، رشّ الأسمدة (المصنوعة من مشتّقات النفط والغاز)، التبريد والحفظ والتعليب والنقل إلى المدن. كنتيجة: نحتاج ما يعادل خمس سعرات حرارية من النفط لإنتاج سعرة حرارية واحدة من الغذاء<sup>12</sup>، أو بتعبير آخر إن تناول وجبة واحدة تحوي ألف سعرة حرارية يعادل استهلاك خمسة آلاف سعرة حرارية من النفط!

<sup>11</sup> أي نحو 1700 كيلو واط\الساعة في العام.

<sup>12</sup> هذا الرقم أعلى في الولايات المتّحدة حيث يستوجب إنتاج سعرة حرارية واحدة من الغذاء صرف عشرة سعرات حرارية من النفط. المصدر: Peak Everything Richard Heinberg, p 48.

هذا ينطبق على كافة أنشطتنا الأخرى في الحياة: تصنيع حاسوب واحد يصرف عشرة أضعاف وزنه من النفط<sup>13</sup>[7]، هنالك 7 غالونات من النفط في كلّ دولا ب سيارة وتصنيع أي سيارة مهما كانت موقرة للوقود، يستهلك ما يعادل 10 في المئة من استهلاكها من الوقود خلال حياتها على الطرقات<sup>14</sup>.

التصميم المُدني نفسه هو تصميم غير صديق للبيئة: من المستحيل التنقل في المدينة على الدراجة أو على القدمين، ومن المستحيل أن تصل إلى منزلك من دون استعمال المصعد الكهربائي أو إنارة الأضواء. حياتنا مهندسة بطريقة تجعل من كل ما نفعله، حتى خلال نومنا، مسبباً للانبعاثات ومساهمياً في التغير المناخي وفي تدهور حالة الكوكب (إلا إن تنسكنا في مغارة جبلية أو اعتكفنا في سريرنا طوال اليوم من دون أن نحرك ساكناً).

كل ما سبق يوصلنا إلى خلاصة وحيدة: استهلاك الوقود الأحفوري متجدر في البنية المجتمعية للحضارة الصناعية لدرجة بات معها من المستحيل تخيل أي حلول فردية لمحاربة التغير المناخي. ما الحلّ إذًا؟

إذا ما أردنا تجنّب النتائج الكارثية للتغير المناخي، علينا خلال عقدين من الزمن التغلّب على قرنين من التطور الرأسمالي المرتكز على مصادر الطاقة الرخيصة من فحم و نطف وغاز، أي لا بدّ من افتتاح أكبر ورشة عمل في التاريخ لتحقيق انتقال هيكلي كامل للمجتمعات البشرية من مجتمعات مدمنة على النموّ والمال إلى مجتمعات إنسانية مستدامة ومنسجمة مع المحيط الطبيعي الذي يتيح لها الحياة.

عملية من هذا النوع تستوجب بالتأكيد تحوّلًا ثقافيًا اقتصاديًا سياسيًا شاملاً على كافة المستويات، لكن الخلاصة تبقى أن الحلول الفردية في ظلّ حضارة صناعية مدمنة على النفط هي مجرد نقطة في بحر .

شخصياً، اعتقد أن الحضارة الحالية تفضّل المشي إلى حتفها على تغيير نفسها واعتقد أنها ستستمرّ بالنموّ والاستهلاك إلى النهاية حتى تنهار من وقع ما ارتكبته، لكن هذا لا يعني أنه علينا الاستسلام، فهذا الكوكب موطننا والمكان الوحيد في هذا الكون الذي نعرفه، ولا بدّ لنا من أن نصارع لكي يبقى حيّاً، مهما كانت التحدّيات التي تقف بوجهنا.

ما الذي يمكننا أن نقوم به إذًا في حياتنا الفردية؟

Computer manufacturing soaks up fossil fuels, UN University study. <sup>13</sup>

<http://lifeaftertheoilcrash.net/Research.html> (National Geographic, June 2004) <sup>14</sup>

كما في كل محاولة لتحقيق تغيير عام في المجتمع، جوايي الأوّل والأخير لسؤال من هذا النوع هو إنشاء حركات منظمّة تضغط على السلطات السياسية لإقرار السياسات المناسبة وللقيام بالوقت نفسه بالتحوّل الاجتماعي المباشر في المناطق التي تعمل فيها من دون انتظار الحكومات. إن كان ذلك ممكناً فهذا ممتاز، وإن كنت تعيش في منطقة لا يوجد فيها حركات منظمّة من هذا النوع – وهذه حال الغالبية، في ما يلي بعض المشاريع الفردي التي يمكن القيام بها:

– **زراعة شجرة والاهتمام بها:** الشجر هو أفضل طريقة لمحاربة التغيّر المناخي، وزراعته والاهتمام به له متعة خاصة لكل من قام بذلك سابقاً كما له فوائد عديدة، فهو يمتصّ الكربون من الجوّ، يخفّف الحرارة، يؤمّن الظل والراحة، وإذا كان مثمراً يمكن الاستفادة من ثماره.

زراعة شجرة والاهتمام بها لا يتطلّب الكثير من الوقت والجهد، كلّ ما نحتاجه هو إرادتنا، متر مربّع من الأرض، وأن نسأل في منطقتنا عن نوع الشجر المحلي الذي يناسب مناخها وتربتها.

شجر الزيتون هو خيار ممتاز لمناخ معظم المناطق في شرق المتوسط مثلاً ولا يتطلب الكثير من الاهتمام لأنه شجر بعلي يمكنه العيش على مياه الأمطار فقط. معظم الدول العربية فيها أنواع شجر محلية قادرة على التكيف مع البيئة الجافة من دون ريّ واهتمام وهذه هي الأشجار التي يجب أن نركّز عليها.

بالنسبة للمساحة، يمكن زراعة الشجرة قرب بيوتنا في القرى لمن لديه منزل هناك أو يسكن خارج بيروت. أما سكّان المدن الذين لا يملكون أي مساحة لذلك، فلديهم عدّة خيارات: زرع أو شراء شجيرات صغيرة يمكن وضعها على الشرفات (وهناك العديد من الشجيرات المثمرة يبلغ ارتفاعها بين المتر والمتر ونصف، وذات منظر جميل ويمكن أن تحمل تفاحاً وإجاص وغيرها من الثمار)، شراء شجرة أو التبرع بثمن شجرة لجمعية تعنى بالثروة الحرجية، الضغط على البلديات لقيام بحملات تشجير على الأرصفة وفي المنتزهات أو المشاركة في حملات التشجير المحلية.

– **تغيير عادات النقل لمرة واحدة في الأسبوع أو أكثر:** إن كنا نذهب إلى عملنا أو جامعتنا كل يوم بالسيارة يمكن أن نختار أن نخصص يوم في الأسبوع نأخذ فيه الباص أو نتفق فيه مع زميل أو زميلة للذهاب سوياً في سيارة واحدة. صحيح أن الباص بطيء وغير مكيف ومزدحم ويضع أغاني

جورج وسوّف أو هاني شاكر معظم الوقت، لكنها تجربة غنية إنسانياً في جميع الأحوال ومفيدة لبيئتنا أيضاً. ويمكن كذلك الانتقال بالدراجة عندما يكون الطقس معتدلاً، واستعمال الدراجة مفيد لا فقط للبيئة لكن أيضاً للأرداف والكرش. وإذا كان المكان قريباً، لما لا نحاول أحياناً الانتقال سيراً على الأقدام! بالتأكيد مرّت فترة طويلة منذ المرة الأخيرة التي رأينا فيها المدينة وشوارعها وناسها عن قرب.

– **توفير الموارد وإعادة استعمال كل شيء:** لن نتحدّث هنا عن إعادة التدوير لأن هذه العملية لا تزال نادرة في معظم أنحاء العالم العربي. وما نقصده هنا هو الحد الأدنى من المنطق في استعمال موارد الأرض، أي مثلاً إطفاء الأضواء حين لا نكون في الغرفة، إطفاء الأجهزة الالكترونية حين لا تكون في طور الاستعمال ونزعها من القابس الكهربائي ليلاً (نعم سيدي اطفئي ذلك التلفاز حين تنشغلين بأمر أخرى)، الحفاظ على الأدوات الالكترونية أطول فترة ممكنة عبر القيام مثلاً بإصلاح الهاتف الخليوي حين يتعطل بدل شراء هاتف جديد (وبالتأكيد الامتناع عن شراء هواتف جديدة بسبب “الملل” لأن الموارد التي أخذناها من الأرض لصناعة ذلك الهاتف لن تعود يوماً إليها)، توفير المياه والكهرباء خلال عمليات الاستحمام والتدفئة والتكييف، الاحتفاظ بالأكياس البلاستيكية لإعادة استخدامها لأمر أخرى بدل رميها في القمامة أو الاحتفاظ بكيس من القماش لوضع أغراض التسوق فيه بدل استهلاك كميات لانهاية من الأكياس البلاستيكية (البلاستيك مصنوع من مشتقات النفط وهو من أكثر الملوّثين سوءاً على الكوكب)، شراء أدوات أو منتجات مستعملة كلما كان ذلك ملائماً بدل شراء سلع جديدة، التبرّع بالملابس القديمة بدل رميها في القمامة، شراء المنتجات الزراعية المنتجة محلياً كلما كان ذلك ممكناً (لأن انتاجها يصرف كميات أقل من الوقود مقارنة مع الأغذية المستوردة من دول أخرى كما أنه يشجع المزارعين المحليين على الحفاظ على زراعتهم)... الخ.

– **أخذ عطلة من التكنولوجيا والاستهلاك ليوم واحد:** معظم التلوّث والانبعاثات الكربونية التي نطلقها في الجوّ تعود إلى استعمال التكنولوجيا التي تتطلب جميعها كميات خيالية من الكهرباء فضلاً عن أن تصنيعها يستهلك موارد طبيعية بكميات هائلة. كذلك معظم الاستهلاك الذي نقوم به اليوم يعود إلى حاجات نفسية تتعلّق بإرضاء الذات (أو الغير) لا إلى حاجات فعلية تتعلّق بالحياة مباشرة. فكرة هذه العطلة بسيطة: إذا أردناها عطلة من الاستهلاك فهي تقوم على أنه ليوم كامل لن نشترى أي شيء على الإطلاق ولا حتى منقوشة (هل يتذكر أحد كيف كتنا نقضي أياماً في طفولتنا من دون أن نشترى شيء؟). وإن أردناها عطلة تكنولوجية فهي أيضاً بسيطة: قم بإطفاء الكمبيوتر وقم عن تلك الكنبه من أمام التلفاز واري ذلك الهاتف اللعين وليكن يوماً للقاء الأصدقاء أو العائلة، للتنزه في الطبيعة، للقيام بالرياضة أو ممارسة هواية ما، لزيارة مكان جديد أو حتى للتسكّع

في القهوة المجاورة والتحدّث مع الأصدقاء فقط. نعم أعلم أن كل هذه الأمور مستحيلة اليوم وأنه بالنسبة لمعظمنا تتوقّف الحياة حين نطفأ شاشة الهاتف، لكن علينا أن نحاول.

إن نجحت في الامتناع عن الاستهلاك ليوم كامل وشعرت أن ذلك كان سهلاً، اجعل الفترة أطول، لأسبوع أو شهر، والأفضل، ابدأ ربّما بصناعة بعض الأشياء التي تحتاجها بنفسك واكتسب بعض المهارات اليدوية التي ستغنيك مادياً وروحياً.

– **العمل المحلي والضغط على البلديات والسلطات المحلية:** إن كانت فرص ولادة حركة بيئية شاملة شبه معدومة في الوقت الحالي فذلك لا يعني أنه يجب ترك كل نوع من العمل المحلي الجماعي خاصة أن الأخير أفعل بكثير في معظم الأحيان من أي تنظير “عالمي”. العمل المحلي يمكن أن يكون بسيطاً جداً عبر اجتماع مجموعة من الأصدقاء وتأسيس صندوق مشترك لمساعدة بعضهم البعض على تغيير أنماط حياتهم إلى أنماط صديقة للبيئة (مثل شراء الأشجار أو الدراجات الهوائية، إقامة رصيف محاذٍ لمنازلهم، شراء تسخين شمسي- مشترك أو وضع توربين هوائي مثلاً، أو إنشاء منتزه صغير في البلدة..). ويمكن للعمل المحلي أن يستهدف الضغط على السلطات المحلية لأهداف بسيطة لكن ذات تأثير كبير مثل إقامة الأرصفة للمشاة ومنع ركن السيارات عليها (في بيروت يستحيل المشي- لهذا السبب تحديداً)، الطلب من إدارة الجامعة تخصيص أمكنة لركن الدراجات الهوائية (وربّما إقامة نادي لتشجيع ذلك يقوم بتأجير الدراجات الهوائية للطلاب)، القيام بحملات تشجير محلية وإشراك السكان في مسؤولية الاهتمام اليومي بالأشجار... الخ.

هذه الأنشطة قد تبدو بالنسبة للبعض رفاهيّة لا يمكنهم تنكّب مشقّة القيام بها، لكن الحقيقة هي أنه بالنظر لسير الأمور حالياً، سنكون مضطّرين عاجلاً أم آجلاً على التخلّي عن أمور كثيرة في الحضارة نأخذها اليوم على أنها أمر مسلّم به، لذلك من الأفضل أن نبدأ ببناء الحياة العمليّة، الممتلئة، غير الاستهلاكية، منذ اليوم لأننا الآن نمتلك فرصة القيام بذلك بوتيرتنا الخاصة.

يتعامل معظم الناشطون حول العالم مع الحركة البيئية كأنها حركة كبرى واحدة تحمل فكراً وهدفاً واحداً، لكن هذا التبسيط لا يعكس الواقع لأن الفكر البيئي كما الفكر السياسي، متنوع ومتناقض أحياناً، منه اليساري المتطرف، والليبرالي الوسطي ومنه ما يتجاوز الإثنين، منه فلسفي روحي ومنه عملي تطبيقي، منه ما يركّز على محوريتة الإنسان ومنه ما يركّز على محوريتة الإيكولوجيا، منه ما يؤمن بالنمو ومنه ما يرفضه، ومنه ما يؤمن بالمؤسسات والحكومات ومنه ما يدعو لمقاومتها بالعنف، ومنه من يريد إصلاح الحضارة الصناعية ومنه من يريد تجاوزها نحو شكل مختلف من التنظيم الإنساني.

حين انتقدنا في مقال سابق مشروع "غابة بيروت العجيبة" و"النهر الأخضر"، أردنا الإضاءة على الاختلاف في نمط التفكير بين مدرستين بيئيتين: الحركة البيئية التقليدية من جهة التي يمثّلها المشروعان خير تمثيل، والإيكولوجيا العميقة.

معظم الحركات البيئية تتوزّع بين هذين القطبين مع ميل عددي وإعلامي كبير لمصلحة الحركة البيئية التقليدية، واليوم نريد أن نناقش الفروقات الأساسية بين هذين التيارين.

عند نشر المقال السابق، ردّ علينا صاحب مشروع غابة بيروت العجيبة، المهندس وسيم ملكي، بنقاش مطوّل حول اقتراحه، فتحدّث تحدّث عن عزمهم على استخدام تربة خفيفة الوزن والتركيز على الشجيرات والشتول بنسبة 65% واستعمال أحواض حديدية بدلاً من الأحواض البلاستيكية، بما يجب أن يخفّف من الأضرار البيئية والثغرات التي أشرنا إليها.

المشكلة من وجهة نظرنا ليست مع هذه التفاصيل الصغيرة التي قد تخفّف فعلاً من الأثر البيئي، بل هي مع نمط تفكير يعبّر عنه المشروع والذي يمثّل إلى حدّ كبير الاختلاف بين الإيكولوجيا العميقة وتفكير الحركة البيئية التقليدية هي:

– مركزية المدينة في الفكر البيئي التقليدي: الفكر البيئي التقليدي يركز كثيراً على تحسين الحياة في المدينة، رغم أن ذلك غالباً ما يكون على حساب كلفة بيئية وبشرية أكبر. في مشروع غابة بيروت مثلاً، الموارد المالية والإيكولوجية التي يتطلبها زرع 120 ألف شجرة على سطوح العاصمة يمكن صرفها في مشروع تشجير في الريف اللبناني يكون ذات نفع بيئي أكبر بإضعاف من مشروع العاصمة. الكلفة التي نحتاجها لزرع شجرة على سطح مبنى هي على الأقل أربع إلى سبع أضعاف كلفة زرع نفس الشجرة على الأرض (أي أننا بنفس الموارد، يمكننا أن نزرع نحو 700 ألف شجرة على الأرض). معدّل حياة الشجرة ومردودها البيئي في التربة الطبيعية على الأرض بعيد الأمد وأفضل بكثير من الشجرة المزروعة على السطح. حين أشرنا إلى هذه النقطة مع مقترح المشروع، أجابنا أن مشروعه مختص بالعاصمة ولا يتعارض مع أي مشاريع خارجها، كأن المدينة قائمة بنفسها ومنعزلة بيئياً عن محيطها، وهذا يقودنا إلى نقطة الخلاف الثانية.

– الفكر البيئي التقليدي يفكر بالمشاريع المنعزلة، لا بالمنظومة الإيكولوجية ككل. المشاريع البيئية يجب أن تفهم أن المنظومات الإيكولوجية حيّة ومترابطة وليست منعزلة عن بعضها بعضاً. هذا يعني أن أي مشروع يجب أن يأتي في سياق خطة شاملة تأخذ في عين الاعتبار كامل النظام البيئي في البلد ومحيطه الإيكولوجي المباشر (الذي غالباً ما يشمل بلدان أخرى). هذه الخطة يجب أن تكون قادرة على فهم الترابط الإيكولوجي في لبنان مثلاً بين عكار والجنوب والبقاع والسلسلة الشرقية والجبل الغربي والمدن الساحلية. على سبيل المثال، إعادة تشجير الجهة الغربية من السلسلة الشرقية لجبال لبنان من الهرمل وصولاً إلى مرجعيون، هو أمر شديد الأهمية لمحاربة التصحر وموجات الحرّ وإعادة التوازن إلى المناخ اللبناني، لكن هذه المحافظة من لبنان غير موجودة على خارطة البيئيين اللبنانيين، رغم أن جهتها الشمالية (الهرمل وجزء من بعلبك) مهدّدة بالتحوّل إلى منطقة غير قابلة للسكن البشري خلال بضعة عقود. معالجة مشكلة التصحر في الجبال والسهل اللبناني أكثر أهمية بكثير من تخضير سطوح العاصمة.

– أي مشروع بيئي في الوقت الحاضر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن الطاقة الرخيصة التي كانت متوافرة في الماضي لم تعد متوافرة اليوم. أي مشروع يحتاج لطاقة كبيرة لتنفيذه واستمراره لن يكتب له البقاء حين تستفحل أزمة الطاقة وخصوصاً في بلد يعاني أساساً من أزمة طاقة مزمنة مثل لبنان. حين تنقطع الكهرباء وتتوقّف المصاعد ومضخّات المياه في بنايات بيروت لـ 8 و 16 ساعة في اليوم، ستتحوّل مشاريع مثل حدائق السطوح إلى مزحة سمجة.

– الحركة البيئية التقليدية تركّز على معالجة نتائج الكوارث البيئية لا أسبابها. إن كنا نريد معالجة حقيقية لأزمة المدن الساحلية، علينا أن نسأل، ما هي الأسباب التي حوّلت هذه المدن إلى مساحات ممتة من الباطون؟ إن كان السبب هو قوانين البناء، يجب الضغط لتغيير قوانين البناء، إن كانت المشكلة هي زيادة السكّان، يجب معالجة زيادة السكّان، وإن كانت المشكلة هي تراجع النقل المشترك وتزايد أعداد السيارات، يجب معالجة هذه المشكلة، وإن كانت المشكلة أنه هنالك شركات عقارية تستولي على المساحات المتبقية لتحويلها إلى أبراج قبيحة، يجب مواجهة هذه الشركات بشكل مباشر، وإن كانت المشكلة أن التخطيط المدني للعاصمة معادي للمساحات الخضراء، يجب التفكير بطرق لتغيير أسلوب التخطيط المدني، وإن كانت المشكلة أن البلدية معادية للبيئة وصديقة للباطون، يجب أن نعمل على إسقاط البلدية في الانتخابات المقبلة ودعم من يمتلكون برامج بيئية أوضح. علينا معالجة الأسباب لكي يكون العلاج ناجحاً وطويل الأمد.

في نهاية المطاف، الخلاف الأكبر والأكثر خطورة بين الإيكولوجيا العميقة والحركة البيئية التقليدية هو أن الأخيرة ترى القضية البيئية مجرد قضية واحدة من بين العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، بينما تعتبرها الإيكولوجيا العميقة أمّ القضايا والقضية الأهم.

هذا يعني أنه هنالك خلاف جوهري في الهدف أيضاً: الهدف الأسمى بالنسبة للإيكولوجيا العميقة ليس تحسين حياة البشر، بل الحفاظ على توازن الإيكولوجيا كنظام متكامل لا يشكّل البشر – سوى جزء واحد منه. في المقابل، الحركة البيئية التقليدية تتمحور حول البشر، حول تسهيل حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم – البيئة هي نظام ثانوي بالنسبة لها. الحركة البيئية التقليدية تتعايش بسلام مع النمو الاقتصادي والرأسمالية وهي في الواقع مؤيدة للنمو ولو أنها تضيف عليه كلمة “مستدام” (لا يوجد نمو مستدام). أما الإيكولوجيا العميقة، فهي معادية للنمو الاقتصادي من دون موارد، لأنها مؤيدة للحياة من دون موارد أيضاً.

## الفصل العاشر: إيجاد مكان لنا في العالم

لا يوجد قيمة لأي تحليل لأزماتنا الحالية إن لم نحاول عبه أن نرسم واقعاً مختلفاً.

يجب أن يكون قد اتضح لقارئ هذه السطور الآن أننا نرى أن معظم الحلول التقليدية المطروحة لأزماتنا لا ترتقي لمستوى المشكلة الوجودية التي نعاني منها.

مشكلة تلك الحلول، بأزيائها المختلفة، البيئية والاقتصادية واليسارية والليبرالية وغيرها، أنها تقوم غالباً على فهم جزئي ومنقوص للأزمات وغالباً ما تكن قائمة على نماذج نظرية لما يجب أن تكون عليه الأمور. معظم الحلول المطروحة حول العالم اليوم تبني نموذجاً ذهنياً خيالياً لما يجب أن يكون عليه المجتمع والعالم، ثم تعتقد أن العالم يجب أن يتوافق مع هذا النموذج بسحر ساحر، سواء كنا نتحدث عن الشيوعية أو اليوتوبيا التكنولوجية أو أي شكل آخر من حلول المدينة الفاضلة.

على الجهة الأخرى من الحالمين اليوتوبيين، نجد المتشائمين الواقعيين الذين فقدوا الإيمان بقدرة أي شيء على تحقيق أي تغيير ويعتقدون أن أي محاولة لإنشاء بديل أو مقاومة الواقع هي عبثية ولا طائل منها. المشترك غالباً بين الحالمين اليوتوبيين والمتشائمين الواقعيين أنهما يشتركان بمحدودية تأثيرهما على الواقع من حولهم واتباعهم فلسفة لا تحقق أي نتيجة.

حين نفهم العالم وحين نشعر به، لدينا مسؤولية، تجاه أنفسنا أولاً، أن نقوم بشيء ما للمساهمة في رسم معالمه وبخلق الحياة التي نريدها وبتركه أفضل قليلاً مما كان عليه حين وصلنا إليه. المساهمة بخلق العالم هي مهمة روحية شخصية وحميمة بقدر ما هي مهمة ثقافية واقتصادية وسياسية عامة، لكن الحديث عن هذا الوجه منها هو موضوع لكتاب آخر. المهم هنا أن هذا الفصل هو حديث عن رؤيتنا لكيفية المساهمة بهذا العالم وتغييره عبر إيجاد مكان فيه لقبيلة الحرية والوعي والبرية.

التحديات التي يواجهها جيلنا الشاب لم يواجهها أي جيل في التاريخ.

على الصعيد الشخصي. نحن جيل لا يمتلك منازل، لا يمتلك مدخول كافٍ لتأسيس حياة كريمة أو وظيفة ثابتة ومستقرة، شهادتنا الجامعية لا تعني شيئاً في سوق العمل، نكافح بدوامات وأعمال مميتة لكي نأسس عائلة من شخصين فحسب، ونحن محاصرون لدرجة أننا نموت بأمراض القلب والكولسترول والسرطان بالعشرينات والثلاثينيات من عمرنا... هذا إن نجونا من هراوات الشرطة والنزاعات الأهلية التي نصحوكل يوم على أخبارها.

على الصعيد العام نحن جيل يشهد الانهيار السياسي والاقتصادي الشامل لبلادنا مع حروب أهلية طاحنة لا نشكّل فيها سوى وقود مشتغل. كل المنظومة الاقتصادية-التكنولوجية-الدينية التي نعيش في ظلّها تشدّ سلاسل عبودية علينا من كافة الاتجاهات.

وصلنا إلى هذا العالم ووجدنا أنه لا مكان لنا في الاقتصاد، لا مكان في السياسة التي تهيمن عليها الديناميات العائلية والطائفية والإثنية، لا مكان لنا في الثقافة المهترئة والمجتمع المسجون بمعتقداته المتحجرة، ولا مكان حتى لأحلامنا الصغيرة بغرفة وحديقة نكون فيها بسلام.

في المقابل ما هو ردّنا على هذا الواقع المميت؟ 10 آلاف تويت في اليوم؟ صورة جديدة كل أسبوع على فايسبوك؟ أين هي أبحاثنا ومواجهاتنا ومقاومتنا وأفكارنا وكتبتنا وتحليلاتنا وحركاتنا التغييرية؟

غالباً ما نواجه واقعا الأليم معزولون وحدنا أمام شاشة، ثوراتنا تُسرق قبل أن تكتمل، وأهم حركة أو مواجهة قمنا بها لم تضم في معظم الأحيان أكثر من مئة شخص ولم تعش أكثر من بضعة أشهر.

نتاجنا الثقافي والفكري بالكاد يُذكر، ولا يوجد حركة واحدة نستطيع أن ننتمي لها ونقول إنها تعبّر فعلاً عن أحلامنا وصراعنا.

ردّنا على التحديات التي نواجهها هزيل جداً، ونحن نفشل لدرجة كبيرة حتى الآن بتقديم أي رؤيا أو إضافة أو نظرة حقيقية للصراعات المميتة السائدة حولنا حالياً من المحيط للخليج.

هذا لا يعني أنه لا يوجد أمل، هنالك كثيرون من بيننا يواجهون الواقع بكل ما فيهم، لكن الوقت حان لتحوّل مقاومتنا من أفراد مبعثرين هنا وهناك إلى قبائل من المحاربين الرؤيويين الشجعان.

المواجهة كان يجب أن نبدأ بها البارحة، لكن ينفع أن نبدأ بها اليوم أيضاً...

ترتكز معظم الرؤى السياسية العصرية على مركزية الدولة في طروحاتها، بحيث أنها تركّز حول الشكل والمضمون السياسي للدولة لكنها نادراً ما تشكّك بقدسية الدولة بحد ذاتها.

النقاش السياسي يتمحور عادة حول أمور مثل الاشتراكية والرأسمالية، الديمقراطية وشكل الحكم، الليبرالية والقومية وما شابه، والمشارك بين كافة هذه الرؤى المختلفة هي أنها تنظر للدولة كصنم مقدّس لا يمكن التشكيك به أو المساس به، وكل من يشكّك به يُتهم أنه يدعو للفوضى، لكن هل يمكن أن نتخيّل مستقبل خيّر للبشرية من دون أن يكون للدولة مكان فيه؟

### هل "الدولة" ضرورة؟

من المستحيل اليوم أن نتخيّل الحالة الإنسانية من دون دولة، لكن الحقيقة هي أنه خلال معظم عمر البشرية (أكثر من 400 ألف سنة)، عاش الناس من دون دول. استمرّينا على هذا المنوال إلى أن استقرّينا في مجتمعات زراعية منذ نحو 10 آلاف سنة حيث اتخذ التطور الاجتماعي-السياسي وجهة المدن-الدول ومن بعدها الامبراطوريات-الدول ومن ثم الملكيات والدولة الحديثة وأخيراً امبراطورية العولمة المؤلفة من عدّة مراكز سياسية واقتصادية جاذبة.

حين ننظر إلى التطور التاريخي المذكور، قد يخيل لنا أن نشوء الدولة كان أمراً حتمياً من طبيعة التطور نفسه، لكن هذا الاعتقاد خاطئ لأن الدولة لم تظهر طوال 400 ألف عام، وظهرت فقط في شكل واحد من التنظيم الاجتماعي: الحضارة.

لم تظهر الدول في القبائل غير الحضرية ولو كان فيها نوعاً من السلطات السياسية والاجتماعية. الدولة مرتبط بشكل حميم بالمدينة وبالبنية الهرمية القمعية لمجتمع قائم على فائض من الطاقة. هذا الفائض من الطاقة كان مؤلفاً في الماضي من العبيد – معظم المدن-الدول والامبراطوريات القديمة قامت على جثث ملايين العبيد ومنها مصر- القديمة وأثينا وأشور وروما. حين انتهت العبودية وانهارت الامبراطوريات القديمة، مرّت مئات السنين

من دون دول بالمعنى الحديث للكلمة، وأولى بوادر الدولة الوطنية الحديثة ظهرت مجدداً حين اكتشفت المجتمعات الأوروبية شيئاً سمح لها باكتساب فائض من الطاقة: الفحم والطاقة البخارية.

لم يكن ليكون هنالك من دول قومية مركزية في أوروبا لولا الطاقة البخارية، ومن بعدها أتاح اكتشاف النفط ظهور الدولة بشكلها المؤسسي الحديث مع جيوش عسكرية وبيروقراطية تشكل عامودها الفقري.

تطور الدولة ليس تطوراً حتمياً إذاً، بل مرتبط بشكل وثيق بالبنية الاقتصادية والاجتماعية وبمصادر الطاقة، والدولة ليست بالتالي الشكل الوحيد للتنظيم السياسي ولا هي قدر أزلي للبشرية سيستمر للأبد. هي معرضة للسقوط والظهور كما كل تنظيم اجتماعي بشري آخر.

الأمر الآخر المهم الذي يجب الإشارة إليه هي أن المجتمعات البشرية لم تكن غابة قبل ظهور الدول. في عصور ما قبل التاريخ، نادراً ما وجد العلماء آثار تدلّ على صراعات حربية واسعة بين القبائل والمجتمعات رغم صعوبة الحياة وقتها مقارنة مع الرفاهية العصرية. في الواقع، معظم الأمراض الكبرى التي نعاني منها مثل الفقر، المجاعات، الحروب وما شابه، مرتبطة بشكل وثيق بظهور الدولة وتصبح أكثر سوءاً كلما كانت الدولة أكثر تطوراً تكنولوجياً – الدولة الحديثة سمحت لأشخاص مثل جوزف ستالين وأدولف هتلر بقتل واضطهاد ملايين البشر خلال سنوات معدودة.

من المهم أن ندرك هذه الأمور لكي يكون بإمكاننا تفكيك الرابط الأسطوري وغير الواقعي بين الدولة والتقدم والعدالة، ولكي يكون بإمكاننا التشكيك بصنم الدولة وبفتح أذهاننا لرؤى مختلفة تتجاوز محدودية الفكر السياسي العصري.

حين نضع هذا الأمر بعين الاعتبار، ستُفتح أمام عقلنا الجماعي أبواب هائلة من الاحتمالات، بعضها سيكون مخيفاً لأن كل توغل للفكر الإنساني نحو المجهول يحمل خوفه من هذا المجهول معه! لكن ما المانع من أن نفكر خارج الإطار؟ من قال أساساً أن وجود الدولة الحديثة في حياتنا هو أمر إيجابي؟

## من هي العصابة الأكبر؟

حين يناقش أحدهم ضرورة وجود الدولة، غالباً ما نراه يناقش الدولة بتعابير ما يجب أن يكون، لا بما هو قائم على أرض الواقع. اليوم، نريد أن نتحدّث عن الدولة كما هي، لا كما نتخيّلها أو كما نتمنّى لها أن تكون، أي سننظر للدولة من دون نظّارات الشعارات الفارغة والنظريات الأكاديمية الهوائية.

ما هي الدولة؟

الدولة الحديثة هي ببساطة مجموعة أجهزة ومؤسسات مؤلفة من مجموعات محدّدة من الأشخاص، يمتلكون تحت تصرّفهم أدوات تربية وإعلامية وعنفيّة ومالية عملاقة ويستعملونها وفقاً لقوانين وضعوها هم أو من سبقهم ممن ينتمي لنفس الطبقة وممن شغل سابقاً المراكز نفسها. هذه الأدوات الرهيبة الموضوعة بتصرّف حفنة قليلة من الأشخاص، تضمن احتكار الدولة لتوزيع الحقوق المدنية والقانونية والاقتصادية والسياسية على الناس.

إن تعمّقنا أكثر، سنجد أن المهمّة الأولى للدولة ليست ضمان الحقوق بل احتكارها، أي وضعها بيد طبقة مغلّفة من الناس. انتمائنا القانوني للدولة – عبر الجنسية والمواطنة، هو قبول مسبق وغير مشروط بالخضوع لقوانين وأحكام لم يكن لنا أي كلمة في تحديدها واختيارها.

حين نولد في هذا العالم، يستقبلنا مسبقاً جهاز هائل تسيطر عليه حفنة قليلة من الأشخاص يحدّد لنا كيف وأين وبأي شروط يمكننا أن نعيش ونتملّك ونعمل ونفكر ونتنقل، وفي بعض الأحيان (كما في العالم العربي) يحدّد لنا هذا الجهاز كيف وأين ومن وبأي شروط يمكن أن نحبّ ونتزوج ونقرأ ونكتب ونعزف ونلعب ونأكل ونشرب ومتى نحتفل ونفرح ونحزن ونرتاح من عملنا-عبوديتنا.

إن أردنا تغيير أمر بسيط متعلّق بحياتنا العامة، حتى بسخافة نوعية الإضاءة في الشارع الذي نسكن فيه، هنالك طبقات فوق طبقات من البيروقراطية والهراء والألعاب السياسية التي تجعل من كل رأي لنا بحياتنا العامة وبتوجهات الدولة الاقتصادية والثقافية والمعيشية بمثابة مزحة لمن هم في السلطة.

إن حاولنا رفض ما تفرضه علينا هذه الحفنة من الأشخاص التي تُسمّى الدولة، هنالك جهاز قمعي طويل عريض مستعدّ للاعتداء على حريّتنا وحياتنا، باسم القانون، باسم السلطة، باسم الدين، بأسماء كثيرة. كل ذلك سيحصل بإشارة من إنسان آخر لا يختلف جوهرياً عنّا سوى أن "الدولة" أعطته الحقّ بإعطاء هذا الأمر.

إلى ذلك، العدالة في منطق الدولة الحديثة هي عدالة الحفاظ على النظام بأي ثمن لا عدالة تأمين الحاجة البشرية: عدالة الدولة الحديثة هي في ألا يحقّ لفلاح فقير أن يزرع أرضاً مجاورة لمنزله إن كان لا يملكها حتى ولو كانت هذه الأرض مهجورة وحتى إن كانت ملكيتها تعود لمن يمتلك الأراضي الشاسعة ولا يحتاج لها لعيشه. العدالة في منطق الدولة هي في أن تحمي الأرض باسم القانون وتترك الفلاح يتضوّر جوعاً. العدالة في نظر الدولة هي في أن كل مواطن يجب أن يدفع جزءاً من مدخوله كضريبة ولو كان مدخوله لا يكفيه لخبزه ولو كانت الدولة لا تبادله بالعطاء بأيّ شيء، العدالة في نظر الدولة هي أنك تستطيع أن تحاكم قاتل في الشارع ولا تستطيع أن تمنع حكومتك من أن تشن حرباً تقتل فيها الملايين.

صحيح أن الدولة امتلكت بعض الإيجابيات في زمن ما كالحفاظ على حقوق الناس ومنع المجتمعات من الانزلاق إلى الفوضى، لكن حين نفكّر بالأمر ملياً سنجد أن الدول لم تكن في أي يوم من الأيام ضماناً لحصول الناس على حقوقها ولا هي منعت انزلاق المجتمعات إلى الفوضى حين انهارت تلك المجتمعات.

المجتمع القوي والواعي كان هو ضمانة الحقوق، لا جهاز الدولة. المجتمع القوي والواعي هو نفس المجتمع الإنساني الذي كان يعرف تدير شؤونه وحلّ نزاعاته بنفسه لآلاف السنوات قبل نشوء هذا الجهاز الفوقي الذي اسمه الدولة وتحوّله إلى جهاز قمعي منفصل عنه.

الدولة اليوم لا تنظّم الحقوق بل تستولي عليها، لا تنظّم المجتمع وفقاً لإرادته أو وفقاً لعقد اجتماعي يجمع مكوناته بل هي تفرض إرادتها على المجتمع فرضاً، والدولة لا تضمن العدالة بل تمارس عدالتها الخاصة على حساب كل شيء آخر.

الدولة اليوم لا تمنع العنف بل تمارسه متى شاءت وتسمّيه عنفاً شرعياً. كل ذلك يحصل ببساطة لأن الدولة هي سلطة، وهي أقصى أنواع السلطة وأكثرها تعقيداً.

الدولة ليست مجرد لجنة تنظيمية كما يتصوّرها الليبراليون ولا هي جمعية خيرية كما يريدّها اليساريون، إنها سلطة فوق كلّ شيء في المجتمع، هكذا بكل بساطة... وسلطتها بطبيعتها قمعية ومنصبة على تعزيز مصالح طبقتها المغلقة، لا على خدمة المجتمع ككل.

الدولة اليوم هي بكل بساطة عصابة من بين العديد من العصابات التي تحكّمننا، وغالباً، هي العصابة الأكبر والأكثر خطورة بينها.

ما الحلّ إذًا؟ الحل أبسط بكثير مما نتخيّل ولو كان صعب التحقيق.

هل قال أحدهم مجتمع تعاوني؟

### من الدولة القمعية إلى المجتمعات التعاونية

حين نتحدّث عن "إلغاء الدولة" غالباً ما يتخيّل القراء أن ذلك يعني تحوّل المجتمعات البشرية إلى غابة يقتات أبنائها على لحم بعضهم بعضاً في ظلّ غياب أي هيئة تتولى تنظيم شؤونهم. هذا تصوّر غير بعيد عن الواقع حين نشاهد نشرات الأخبار هذه الأيام، لكنّه أيضاً نتاج الآلة الإعلامية للدولة التي أقنعتنا أن الناس هم وحوش لا يعرفون سوى التهام بعضهم بعضاً، وأن الجهاز الأكثر رهبة وعنفاً هو الضمانة لعدم حصول ذلك.

لهذا السبب، لا بد من التشديد أولاً على أن غياب الدولة لا يعني رفض التنظيم الاجتماعي أو رفض النظام بالمطلق، بل هو رفض احتكار الحقوق والسلطة من قبل هيئة مغلقة من الأشخاص، ورفض الإكراه والسلطوية.

هنا علينا أن نميّر بين إدارة المساحات المشتركة بين الناس كتتنظيم الملاحة في الأنهار والمحاكم التي تفصل في النزاعات وأجسام الهندسة التي تسهر على سلامة المباني، وهي كلها أمور إيجابية وضرورية، وبين التسلّط والاستيلاء على هذه المساحات المشتركة عبر جهاز يدّعي أنه مصدر الحقوق.

المجتمع التعاوني الذي نقترحه كبديل للدولة يقوم على غياب الإكراه والقمع والسلطوية في العلاقات البشرية، لا على غياب التنظيم!

إلى ذلك، الدعوة لإلغاء الدولة ليست دعوة للعودة إلى الوراثة أي إلى حالة المجتمعات البشرية ما قبل نشوء الدول، لأن العودة للوراثة مستحيلة. هي دعوة للتقدّم إلى الأمام عبر إلغاء هذا الجهاز القمعي (وكل ما شابهه من أجهزة تسلّطية كالشركات العابرة للقارات والثقافة المعولمة) وإنضاج المجتمع البشري لدرجة يتخطّى فيها المطالبة بوجود جهاز قمعي خوفاً من تحوّل لغابة!

النظريات المتصارعة في الفكر السياسي غالباً ما تصل إلى نفس الخلاصة حين تتحدّث عن مصير العالم: النهاية الطبيعية للإيمان بالدولة على الصعيد الوطني هي الإيمان بضرورة التطوّر نحو دولة واحدة وحكومة عالمية واحدة تسيطر على الكوكب وتنظّمه وفقاً لإرادتها من شماله إلى جنوبه.

طبعاً، لا داعي للحديث عن خطورة ذلك الطرح وما يعنيه من تحوّل شامل نحو مجتمعات هرمية قمعية قائمة على المراقبة والتحكّم والقمع، لكننا نريد أن نشير إلى أن حرّية الإنسان وسلامتها ستبقى دائماً قيد التهديد إن قبلنا بتسليم السلطة والموارد لطبقة مغلقة من الناس، وكلما كانت هذه السلطة والموارد المتاحة للدولة أكبر، كلما كان التهديد والخطر الذي نضعه على البشرية أكبر. لذلك، لا نوافق شخصياً على أي طرح يقدم نفسه على أنه حلّ حقيقي فيما يحمل بين طياته إعطاء مجموعة صغيرة من البشر سلطة هائلة ومال وجيوش ومؤسسات تحت تصرّفهم.

ما هو الحلّ إن لم يتضمّن أي شكل من أشكال الدولة؟

البشرية ليست بحاجة حقاً لحلّ سحري، فالحلّ كانت متواجداً لمئات آلاف السنوات حيث تعايشت مع بعضها البعض ومع الطبيعة بسلام نسبي حين كانت منظّمة ضمن قبائل مختلفة.

هذا لا يعني أن البشرية قادرة على العودة للقبائل القديمة، لكننا نعتقد ونؤمن أن المجتمعات البشرية قادرة على التحوّل لمجتمعات تعاونية، ناضجة، تقوم على معادلة "الحقوق عالمية (كالعمل والتنقل والسكن والسلامة والمعرفة) والحياة محلية".

هذه معادلة غير أيديولوجية وغير سلطوية، يمكن فيها للناس في وقت واحد أن ينعموا بنفس الحقوق أينما ذهبوا ولأي جنسيّة انتموا، وأن ينظّموا حياتهم بمفردهم بشكل ديمقراطي مباشر في قريتهم\بلداتهم\مدينتهم عبر لجان محلية منتخبة من دون بورصات عالمية تقرّر مصيرهم من وراء البحار ومن دون رؤساء جمهورية ووزراء ونواب يقرّرون عنهم تفاصيل حياتهم اليومية.

حتى وإن افترضنا أن الحضارة العالمية الحالية ستستمرّ، يمكن للمهام الإدارية التنظيمية على نطاق إقليمي أو دولي أن يتم تنظيمها عبر لجان محلية ووطنية وحتى عالمية من المتخصصين والعارفين بشؤون مجالهم التقني، تكون مهمتها السهر على تناغم الأمور ولا تجعل نفسها مصدرراً لحقوق الإنسان وللرقابة السياسية.

الأحلام الكبيرة التي تتشاركها البشرية كالمغامرات العلميّة والفنية والهندسيّة والتقنية والفضائية يمكن تنظيمها بنفس الطريقة على أساس اختياري، محليّ أو عالمي حين تصل البشرية لمرحلة من النضج الكافي لاختيار مغامراتها بحكمة.

أما الخيارات التي تستوجب قراراً على مستوى عالمي فيمكن اتخاذها عبر هيئات منتخبة أقرب للمؤتمرات منها للسلطات الدائمة وتكون محدودة المهام والصلاحيات والولاية الزمنية. أما مشكلة الموارد فستكون في أدنى مستوياتها إن تعلّم كل مجتمع محليّ أن يعيش بطريقة مستدامة متناسبة مع قدرة بيئته الطبيعية (وهذا أمر فعله البشر - لمئات آلاف السنين قبل الفائض الهائل للطاقة الذي وقّره اكتشاف النفط). يمكن في هذه الحالة

الاستفادة من قدرتنا التكنولوجية لتسهيل حياتنا الجماعية بدل أن تكون أداة يستعملها الأقوى للسيطرة على الآخرين، ويمكن الاستفادة من الانترنت مثلاً لتبادل المعرفة والخبرات ومساعدة الناس على البقاء في قراها بدل التحول إلى لاجئين مهمشين في المدن.

لتحقيق مرحلة انتقالية نحو تلك الحالة، يجب سحب السلطة تدريجياً من الدولة والشركات والبورصات وإعادتها للناس عبر إقامة مؤسسات اقتصادية واجتماعية تعاونية وتشجيعهم على تنمية روحهم التساندية. أما فيما يتعلق بالسلطة، فيجب انتقال السلطة تدريجياً من الدولة المركزية ومؤسساتها إلى المؤسسات المحلية ومجالس البلديات وما شابه - المسافة الأقصر. بين السلطة المحلية والناس تعني أن الناس لهم قدرة أكبر على محاسبة ومراقبة هذه السلطة والمشاركة في صناعة القرار فيها.

استعادة الحياة المحلية وإعطاء السلطة للمحليات يعيد للناس روابطهم الاجتماعية، يرمم قدرتهم على تنظيم شؤونهم بمفردهم في المجالات الزراعية والطاقوية والسكنية والتربوية والمواصلات والاتصالات وغيره، ينعش الاقتصاد المحلي ويعطيهم شبكة أمان اجتماعي واقتصادي تتيح لهم الانصراف لتحقيق ذاتهم في المجالات الإنسانية الأخرى كالنون والعلوم والرياضة والابداع والاكتشاف.

إن كان القارئ يعتقد أن هذا مستحيل، فليس عليه سوى الاطلاع على مئات التجارب التعاونية الناجحة في القرن الماضي بالإضافة إلى عشرات التجارب الحديثة في هذا القرن التي تركز كل منها على بُعد محدد مثل: حركة **المجتمعات الإرادية** Intentional Community، **حركة التحول** في بريطانيا والولايات المتحدة (تحويل القرى للاعتماد على الطاقة البديلة)، حركة **الزراعة المستدامة** Permaculture (إعادة الزراعة الفردية والعائلية المحلية)، مجموعات **الاعتراض الثقافي** (استعادة المساحات العامة ورفض ثقافة الإعلام المعلوم)، مجموعات **الكتل السوداء** BlackBlock (الاعتراض السياسي).. الخ.

في النهاية نعتقد أننا لا نحتاج لأعلام ملونة وبذلات منمقة وقصور فارهة وجيوش من الشرطة والعسكر لكي يكون المجتمع البشري على ما يرام.

الدولة لم تكن في أي يوم من الأيام حائلاً أمام صراع العصابات والقبائل داخل المجتمعات البشرية، بل كانت في الواقع تمثل السيطرة المهدّبة للعصابة الأسوأ والأمر بينهم على مقدرات ومصير مجتمعات بأكملها. ما يسمّى "الدولة" هو العصابة التي تختلف عن غيرها فقط بأنها ترتدي ربطات العنق وتتحدّث باسم الجميع بدل أن تتحدّث باسم قبيلتها فقط.

أما المجتمعات التعاونية، فهي الناس... بثيابهم المزرکشة، بخبزهم، بفرحهم، بعفويتهم، بأحلامهم، والأهم من ذلك كلّ: بقدرتهم على العيش بسلام وخير من دون فزاعة بذلات الساسة والعسكر ورجال الدين.

هل كثير علينا أن نحلم بقدرة البشر- على النضج والتصريف يوماً ما بشكل أفضل؟ ربّما هذا الحلم كثير، لكن كلّ ما دون ذلك لا يجب أن يستحقّ جهودنا وخيالنا!

## تغيير العالم أم إيجاد مكان لنا في العالم؟

أبريل 6, 2017

هنالك غالبية منّا ولدت في عالم يعادياها قبل أن تأخذ أنفسها الأولى فيه.

ما أن نفتح أعيننا على العالم حتى ندرك أن نظامه مصمّم لكي يستمرّ من هم تحت في خدمة من هم فوق من دون فوضى أو اعتراض – مهما عنى ذلك من آلام لا توصف لمن كان حظهم في الحياة أو يولدوا تحت.

من الطبيعي أن يكون لنا الرغبة في تغيير العالم أمام هكذا واقع – بل الرغبة أحياناً بتدمير منظومته السائدة بالكامل، انتقاماً لما فعلته بنا.

من الطبيعي أيضاً أن تكون أولى أفكارنا حول تغيير العالم شاملة – بل شموليّة – نظراً للسطوة الكاملة للأزمة التي ولدنا من رحمها. هكذا نجد أنفسنا في الكثير من الأحيان نتخيّل تحقيق تغيير شامل يبدّل كافة أحوال الكوكب من شماله إلى جنوبه ويحوّله إلى جنة على الأرض نعتقد أنها ستكون المصير الحتمي والذروة الطبيعية لتطوّر البشرية. وهذه الطريقة بالتفكير هي غلطتنا الأولى.

## العالم لا يمكن أن يوجد في حالة من السكون

العالم الحيّ يتغيّر باستمرار – والمجتمعات البشرية أيضاً. بعكس ما تعتقده الأديان السماوية والشيوعية والرأسمالية-الليبرالية، لا يوجد شكل نهائيّ للمجتمع البشري سيتوقّف عنده عن التحوّل والتغيّر. هذه هي مشكلة كلّ الأيدولوجيات التي تؤمن باليوتوبيا النهائية التي يتوقّف من بعدها التاريخ، وكلها تشترك في سرديّة مشوّهة عن بداية ونهاية المغامرة البشرية.

الأديان السماوية تعتقد أن المجتمع تشكّل بهذه الطريقة: بدأنا على الفطرة الأولى (كل الناس مؤمنين)، ثم دخلنا في الجاهلية والوثنية، ثم وجدنا الدين الذي أعاد الناس للسرائط المستقيم، ثم جاهلية ووثنية مجدداً بانتظار يوم القيامة الذي سيعيد الأمور إلى نصابها.

الشيوعية تؤمن بشكل مشابه أن الناس انتقلت من الفطرة الأولى (كل المجتمعات شيوعية)، ثم دخلت في العشائرية فالإقطاعية فالرأسمالية (الجاهلية الشيوعية)، وسيأتي فيما بعد يوم القيامة الشيوعي ليعيد الأمور إلى نصابها.

فكرة أن المجتمع البشري يمكن أن يصل إلى حالة من الجمود هي وهم لا يشكك به أصحاب الأيدولوجيات. هل يستطيع أي إنسان عقلائي تخيل مجتمع لا يتغير ولا تحصل فيه أي أحداث أو تحولات؟

هنالك عدد هائل من العوامل المؤثرة على أوضاع البشر التي لا يمكن إيقافها ولا يمكن التنبؤ بها وبناتجها مثل الكوارث الطبيعية، تغير المناخ، نضوب الموارد، الحروب، الأوبئة، والأزمات الاقتصادية... الخ. من السذاجة أن نظن أن جنننا ستكون منأى عن هذه الأحداث أو أنها ستخرج من هكذا أحداث بنفس الحالة التي دخلتها فيها من دون تغيير وتبديل.

العالم لا يمكن أن يوجد في حالة من السكون، لكن الأيدولوجيات الشمولية تتمنى لو أنها تستطيع تحقيق ذلك، لأنها تعتقد أنه يمكن فرض إرادة واحدة على العالم، وهنا خطيئتها الثاني.

### لا يمكن فرض إرادة واحدة على العالم

سأذهب بعيداً هنا وأقول إن الصراع الأساسي والأهم في تاريخ البشر، كان صراع البرية الأولى مع المهوروسين بفرض إرادة واحدة على العالم – كان صراع من يؤمنون بالعالم كمان حرّ وبيّ وجميل في وجه من يريدون إخضاع العالم لإرادة واحدة، لشكل واحد من العيش، لكتاب واحد، ونظام سياسي واقتصادي واحد – وهذا الصراع يستمر حتى اليوم.

العالم – ومنه أحوالنا البشرية – هو نتيجة لتفاعل آلاف العوامل التي لا يمكن لمجموعة بشرية واحدة أن تتحكم بها جميعاً. الأحرار يدركون ذلك ويريدون الحفاظ على ذلك في العالم، لكن من أعمتهم الأيدولوجية يؤمنون بالعكس تماماً.

المشكلة هي أن الأيديولوجيين الذين يعتقدون أنهم فوق القوانين الطبيعية ويريدون إعادة تشكيل العالم وفقاً لفكرة في رأسهم، كانوا تاريخياً أسوأ الكوارث التي حلت على المجتمعات البشرية.

بناء "المدينة الفاضلة" هو حلم الحضارة بامتياز – أي أنه نتيجة صدمة الانتقال من حرية البرية التي أتاحتها مجتمعات الصيد والقطاف البدائية – إلى عبودية المدينة – التي كانت الشكل الاجتماعي الأول القائم على تقسيم العمل وسيادة طبقة من الناس على طبقة أخرى.

فكرة المدينة الفاضلة بحد ذاتها هي اعتراف بفشل الحضارة بتقديم أسلوب عيش عادل، لكنّها أيضاً فشل بقبول تعقيدات الحياة وتنوّعها ومصاعبها.

هنالك عدد لا يحصى من الفلاسفة والحكّام الذين قاموا بمحاولاتهم الخاصة لبناء مدن فاضلة عبر التاريخ. بعض هذه المحاولات انتهت بإنجاح بعض أهم الأعمال الفلسفية في التاريخ البشري، لكن غالبيتها انتهت بأسوأ حقب من الظلم والاضطهاد في التاريخ.

أسوأ تلك المحاولات على الإطلاق كانت تلك التي قام بها أنبياء الأديان "السماوية" الذين لا يزال أتباعهم يسفكون الدماء حتى اليوم لفرض نسختهم الخاصة من مدينتهم الفاضلة. الحقيقة هي أن كل من تسلّم زمام السلطة في محاولة لفرض إرادة واحدة على المجتمع انتهى بالوقوف مهزوماً فوق جبال من الجماجم: ستالين، هتلر، ماو-تسي تونغ، وأنبياء وخلفاء وملوك الأديان السماوية.

هل يعني هذا أننا يجب أن نتخلى عن فكرة تغيير العالم؟ لا، العكس تماماً.

## نحن نغيّر العالم كلّ يوم

العالم يتغيّر كل يوم. إنه حصيلة تفاعل آلاف العوامل والأشخاص والظواهر. هنالك عشرات الأشياء الجديدة التي تولد كل يوم وتغيّر العالم قليلاً باتجاه أو بآخر.

لا بد من الاستمرار بتغيير العالم لأن العالم ببساطة يتم تشكيله وتغييره كل يوم وهنا جوهر المسألة: علينا أن نتصالح مع فكرة أننا جزء بسيط من العالم – ولسنا أسياده ولا نحن مسؤولون وحدنا عن مصيره ومصير كل شيء وكل شخص فيه.

علينا أن نحظّم وهم وجود أيّدولوجية سحرية واحدة أو مجموعة بشرية مختارة مسؤولة وحدها عن تحديد مصير العالم بأكمله.

ليست مصادفة أن أكثر من يؤمن بتغيير العالم دفعة واحدة هو الأقلّ فاعلية على الإطلاق في تحقيق أي تغيير يذكر. نجد الكثير ممن يؤمنون بتغيير العالم يقضون وقتهم على بوستات فايسبوك وتويتر يتفلسفون حول آخر أحداث الولايات المتحدة ويحملون هموم جائي أفريقيا فيما لا يحركون ساكناً لزراع شتلة ننع على شرفتهم أو مساعدة محتاج في شارعهم أو التحدّث عن هموم أفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم في نفس الغرفة.

ليست مصادفة أيضاً أن أكثر الحركات التي تؤمن بتغيير العالم دفعة واحدة لا تفعل شيئاً سوى النشاط الالكتروني والاحتجاجات الصاخبة التي لا نتيجة فعلية منها.

فيما كان اليساريون والليبراليون والعلمانيون والتحرّريون يحلمون خلال السنوات الماضية بتغيير العالم بشكل نظري، كان هنالك مئات الحركات الدينية واليمينية التي شرعت ببناء نفسها ومجتمعاتها ومؤسساتها. النتيجة هي أن أفواج المثاليين المؤمنين بتغيير العالم اليوم بالكاد لهم تأثير يذكر على العالم مقارنة مع الذين عملوا لسنوات على تقوية قبيلتهم الخاصة.

قد يتساءل بعض المثاليين هنا: ما العمل إن كنا غير مسؤولين عن مصير العالم؟ التصالح مع هذه الفكرة لا يعني أن نتخلى عن مسؤوليتنا تجاه أنفسنا وأفكارنا وناسنا، بل العكس تماماً.

تحرير أنفسنا من وهم تقرير مصير العالم يعني أن نتحرّر من إضاعة الوقت في النظريات وتوجيه جهودنا إلى الشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على مستقبلنا والذي يمكن أن يساهم حقاً في تغيير العالم: قبيلتنا نحن وجهودنا نحن.

### نغير العالم بإيجاد مكان لقبيلتنا فيه

الحقيقة هي أن البشر كانوا، ولا زالوا، قبائل. بعضها له أشكال حديثة – كالجيوش والأحزاب السياسية وروابط مشجعي كرة القدم – وبعضها يحافظ على أشكاله القديمة كالعشائر والأحزاب الدينية والعائلات التقليدية.

كيفما كان شكلها الحالي، القبيلة هي قبيلة، تضع مصالحها أولاً. حتى ولو كانت لدى بعض القبائل وهم إخضاع العالم بأجمعه لإرادتها، عملها الأساسي دائماً منصبّ على بناء نفسها والدفاع عن ناسها وحدودها أولاً.

جزء كبير من الواقع الحالي هو نتيجة تفاعل وصراع هذه القبائل، وحين ننظر إليها سندرك أمراً بسرعة: كل القبائل التي تشكّل العالم اليوم هي قبائل أعدائنا. هذا هو السبب الأساسي لماذا مساهمتنا شبه معدومة في هذا العالم: ليس لنا من قبيلة تحمل رايتنا.

هنا السؤال الطبيعي: أين هي قبيلتنا؟ أين هي قبيلة من لا قبيلة لهم؟ أين هي قبيلة العجر الذين يعيشون في غربة عن أديانهم وثقافتهم وروح عصرهم بأكملها؟ أي هي قبيلة أولئك الأحرار الذين يتخذون من الشمس والحرية والحب مرشداً لهم في الحياة؟

في ظلّ دخولنا في العصور الظلامية المتمثلة بأزمة اقتصادية طويلة الأمد وهيمنة الأيدولوجيات الدينية والعرقية المتشددة، ماذا سيكون مصير الحرية والعقل والعلم والثقافة والجمال والجسد إن كانت قبيلتنا غير موجودة؟

فلنطرح سؤالاً أقرب إلى حياتنا: ماذا سيكون مصيرنا نحن كأفراد خلال السنوات المقبلة إن لم يكن لدينا قبيلتنا الخاصة التي تحمي استمراريتنا في وجه كل هذه الفوضى التي تريد القضاء علينا وعلى كل ما يمتّ للحرية والبرية بصلة؟

لا نحتاج حالياً لتغيير العالم بأكمله بل نحتاج لإيجاد مكان لنا في هذا العالم ونحتاج لخلق القبيلة التي تستطيع الحفاظ على النور في عالم ينزلق بسرعة نحو الظلمة.

العالم قبائل، وخلق قبيلتنا الخاصة وإيجاد مكان لها في هذا العالم هو تغيير للعالم.

نحتاج للقليل من الخميرة فقط لكي نصنع مها العجين، وهكذا نحلم لقبيلتنا أن تكون: خميرة أمل لهذا العالم.

“نغَيّر العالم بإيجاد مكان لقبيلتنا فيه”، هي خلاصة شخصيّة عبّرنا عنها على مدوّنتنا العام الماضي. المقال بأكمله كان غريباً جداً بالنسبة للعديد من المتابعين إذ كيف يمكن لشخص يعتبر نفسه تحريراً ويقف ضد كل العفن الذي يتحكّم بمجتمعاتنا أن يدعو للانتماء لقبيلة؟

وَجّه ذلك السؤال إلي في بضعة رسائل خاصة كما قرأت تعليقات أخرى تستغرب طروحات المقال تماماً وتعتبرها متناقضة مع فكرة التحرّر وتغيير العالم للأفضل. فهل هنالك حقاً من تناقض؟ هذا ما أريد أن أتحدّث عنه اليوم.

### القبيلة كشتيمة

ليس هنالك من غرابة أبدأ في ردّة الفعل السلبية عند سماع كلمة “قبيلة” في عالمنا العربي. هنالك أزمات هائلة تسبّبها انتماءاتنا وعاداتنا العشائرية؛ نحن نتحدّث هنا عن دوّامات العنف العرقية، تحجّر ثقافي واجتماعي هائل، قمع النساء بحجّة شرف القبيلة، قيود لا تطاق على حرياتنا الشخصية وتضييق خانق على خياراتنا العاطفية والمهنية والثقافية. عشائرتنا العائلية والطائفية والمناطقية تفضّل أن يكون أعضاؤها موميّات محنّطة في تراث عفن على أن يكونوا أشخاص أحرار على قيد الحياة.

لهذا السبب “العشائرية” في مجتمعنا المعاصر هي بنظر الكثيرين مجرد آفة أخرى يجب التخلّص منها. الجميع يتفق على ذلك سواء كانوا من اليمين أو اليسار، من المتديّنين أو العلمانيين. الانتماء الحقيقي، بنظرهم، يجب أن يكون للوطن، الدولة، الدين، الطبقة العاملة، الأيدولوجيا، أو أي شيء آخر باستثناء العشيرة.

بما أن عالمنا العربي معتاد على الأفكار المطلقة – كل شيء بالنسبة لنا هو إما أبيض أو أسود فقط، من الطبيعي أن يعتقد البعض أن الدعوة لإحياء القبيلة هي دعوة للعودة إلى التخلّف، إلى كل تلك السلاسل الذي نحاول الهروب منها. الحقيقة طبعاً مختلفة: مجتمعنا المعاصر لم يتجاوز أصلاً

فكرة القبيلة في أي يوم من الأيام، العالم كان ولا يزال يقوم على قبائل. نحن فقط استبدلنا قبائلنا القديمة بقبائل جديدة، ومن يرفضون إنشاء قبائلهم يُسحقون كل يوم أمام القبائل الأخرى. فلنناقش ذلك قليلاً.

### القبيلة كجزء من هوية الإنسان

حين ننظر إلى كل شيء في الطبيعة، من الواضح أنه هنالك أساس اجتماعي تقوم عليه حياة مختلف الفصائل الحيّة. الطيور تعيش ضمن أسراب، والذئاب تعيش في قطعان من 6 إلى 7 أفراد، وقرود الغوريلا تعيش في مجموعات من 4 إلى 30 غوريلا. البشر— بدورهم، من بداية الإنسانية وحتى وقت قريب من التاريخ، كانوا يعيشون في **عصبة تضم 30 إلى 50 شخصاً**. العيش في مجتمعات أكبر من 150 شخص هو تطوّر حديث نسبياً في التاريخ البشري بدأ منذ نحو عشرة آلاف عام مع بدأ الثورة الزراعية، بعد نحو 400 ألف عام قضاها البشر ضمن عصب صغيرة ومجتمعات صيد وقطاف.

القول إن الإنسان هو حيوان من حيوانات الطبيعة هو طبعاً تجديد بنظر الأديان السماوية ودين التقدّم واليسار والعلمانيين وكل الثقافة “المودرن”. حالة النكران هذه لا تنفي الحقيقة: الإنسان كائن بيولوجي أولاً ويعيش ضمن قوانين الطبيعة مثله مثل بقية الكائنات.

عيش الحيوانات في مجتمعات صغيرة له أسباب عمليّة وعقلانية؛ العيش ضمن مجموعة يحسّن من فرص بقاء أفراد المجموعة ويؤمّن ازدهارهم. حجم هذه الوحدات الاجتماعية ليس عشوائياً أيضاً. إنه كبير لدرجة كافية لإعطاء أعضاءه فوائد مهمّة (التعاوض الحياتي المتبادل بين الأفراد هو أساس العصبة)، لكنه ليس كبير لدرجة تسبّب صراعات كبرى بين أفرادها أو ليكون فيه انقسامات طبقية جوهرية (هذا ما أسماه كارل ماركس المجتمع الشيوعي البدائي).

ماذا نقصد من كلّ هذا الكلام؟ القبيلة هي الحالة الطبيعية للبشر، والعيش في المدن كأفراد منعزلين أو كعائلات صغيرة من ثلاث أشخاص ضمن عشرات آلاف الناس الآخرين في نفس الحيز الجغرافي هو استثناء وحدث طارئ في التاريخ البشري.

القبيلة ليست مجرد أسلوب في التنظيم الاجتماعي فحسب بل هي وسيلتنا للبقاء وهي جزء من هويتنا ولها تأثير مباشر على صحّتنا وسعادتنا.

حين نشعر بالراحة لمصادفة أشخاص نعرفهم في مكان مليء بالغرباء، هذا الشعور يحدث لأن إلفة القبيلة – أو أي شيء يشبه القبيلة – هي جزء من تكويننا السيكولوجي. حين تقول دراسات علم النفس أن وجود أصدقاء مقرّين لنا في الحياة يحسّن صحتنا الجسدية والنفسية ويطيل عمرنا (ملخص الدراسة بالإنكليزية على مجلة علم النفس)، فهذا لأن القبيلة – وما توفره القبيلة من علاقات شخصية حميمة، هي الطريقة التي حافظنا فيها على بقاءنا وعلى إنسانيتنا لمئات آلاف السنين، وهي الطريقة التي نمينا فيها كأشخاص واكتشفنا من خلالها ذاتنا وحققنا عبرها ازدهارنا الشخصي.

في كتابه بعنوان “قبيلة: حول الانتماء والعودة”، يسهب سباستيان جانغر في وصف الكلفة النفسية والروحية التي سبّبتها ابتعادنا عن الانتماء للقبيلة ويخلص للقول أن الإنسان “يفضّل أن يكون في حالة حرب على أن يكون وحيداً”، ويضيف: “مهما كانت الإنجازات التكنولوجية للمجتمع المعاصر – وهي تكاد تكون بمثابة معجزات – نمط الحياة الفردي التي تفرضه تلك التكنولوجيات كان له تأثير وحشي وقاسي على الروح الإنسانية”.

نحن لم نخلق لنعيش وحدنا في هذه الحياة. الجميع يتفق على ذلك لكن ما يجب أن نتصالح معه هو أن عدم العيش وحدنا يعني العيش في قبيلة متقاربة من مجموعة صغيرة من الناس.

حين نقول قبيلة، لا نعني مجموعة من الرجال يمتطون الخيول وينصبون الخيام في الصحراء ويحتسون القهوة (مع أني سأحبّ ذلك شخصياً)، القبيلة هي عصابة محكمة من الناس الذين يأتمنون حياتهم لبعضهم البعض ويعتمدون على بعضهم البعض لتأمين بقائهم وتحقيق ازدهارهم وتأمين حاجاتهم المادية والروحية في الحياة.

في ضوء هذا التعريف سنجد أن المجتمع المعاصر لا يزال يقوم بجوهره على القبائل – وغالبية الأفراد “الناجحين” في عالمنا هم من ينتمون للقبائل لا العكس.

### المجتمع الحديث لا يزال قائم على القبائل

روابط مشجعي كرة القدم، وخصوصاً بجزئها “المتطرف” – أو الألتراس (المشجّعين الأكثر التزاماً وحماساً لفريقهم)، هي ظاهرة تحيّر العديد من مؤسساتنا ونخبنا الثقافية. من الخارج، تبدو الظاهرة غير عقلانية بالنسبة لهم: الألتراس هم أشخاص يعيشون حياتهم وفقاً لبرنامج بطولة كرة قدم

ومستعدون للمخاطرة بحياتهم والموت أحياناً من أجل الدفاع عن شرف فريقهم. يفرحون ويحزنون من كلّ قلبهم عند الربح والخسارة في المباريات ولديهم شعاراتهم الخاصة وألوانهم وهتافاتهم وأغانيتهم ومراكز ثقلهم الجغرافية.

من الطبيعي أن تبدو هذه الظاهرة غريبة في عصر- يعتبر نفسه عقلاً و يتوقع عقلانية تامة من أفرادها، لكن الحقيقة بسيطة جداً: الألتراس هي رغبة الانتماء للقبيلة لأناس لم يعد لهم قبائل أخرى يمكن الانتماء لها. إنها قبيلتهم. إنها إنسانيتهم الفطرية – وثقافتنا “المودرن”، بشقيها العلماني والديني، قائمة على كراهية كل ما هو فطري.

من يعتقد أن روابط الألتراس هي ظاهرة استثنائية في مجتمعنا، ما عليه سوى أن ينظر لبقية المجتمع: أينما نظرنا هنالك قبائل ينظم الناس حياتهم على أساسها: الجيوش، الأحزاب، الشركات الكبرى، العائلات، الأندية والجمعيات المدنية والدينية، الهويات الثقافية، وحتى الهويات والاهتمامات المشتركة.

لكلّ من هذه القبائل أزيائها الخاصة وشعاراتها ومفرداتها ومناسباتها وأجنداتها، والاختلاف بينها هو فقط في درجة الانتماء وطبيعة الطقوس التي تلتزم بها كلّ منها. لكلّ منها ممنوعاتها ومسموحاتها أيضاً، وكلّ مؤسسة من هذه المؤسسات تطلب التزاماً معيناً من الفرد مقابل الحصول على الفوائد التي يحصل عليها منها. أنجح القبائل في العالم وأكثرها استقراراً وحضوراً هي القبائل الأكثر تنظيماً والأشد صرامة مع أفرادها والتي تضع عادة مصلحتها فوق مصلحة كل قبيلة أخرى: الجيوش، الحكومات، الشركات الكبرى، الأحزاب المتطرفة، والمؤسسات الدينية.

من الواضح أن الجيوش والمؤسسات الدينية تشبه القبائل، لكن لماذا نשמّل الشركات بهذه التسمية؟ فلننظر إلى أكبر الشركات العالمية مثلاً: غوغل وفايسبوك وآبل وميكروسوفت ليست مجرد شركات بالنسبة لموظفيها، بل هي تحرص على أن تكون أكثر من ذلك بكثير.

معظمنا شاهدنا الصور التي تظهر مراكز العمل في هذه الشركات: مراكز ترفيه وغرف جلوس ومساح ومقاهي وحضانة أطفال وما شابه – إلى جانب المكاتب ومراكز العمل. الناس التي انبهرت بهذه الصور اعتقدت أن هذه المرافق تدلّ على اهتمام الشركات بموظفيها. الحقيقة هي أن هذه الشركات تريد من موظفيها أن يقضوا أطول وقت ممكن في مراكز عملهم وأن يبقوا ضمن إطار الشركة في كافة نشاطاتهم اليومية. تريد أن تستحوذ على حياتهم وكافة ساعات يومهم. تريد أن تكون قبيلتهم.

لا مفاجأة إذ أن يكون شعار آبل مثلاً، هو إحدى الملصقات التي نشاهدها على السيارات إلى جانب الملصقات الدينية والسياسية، فكأن آبل طائفة أخرى من هذه الطوائف، وتعبّر عن انتماء يفتخر أفرادها به.

الفارق اليوم هو أن معظم القبائل العصرية هي قبائل ننضم إليها لاحقاً في الحياة ولا نولد فيها كما في الماضي. جزء كبير من أزماتنا الشخصية والعامّة حالياً هو بكل بساطة لأننا لسنا قبائل أو لا ننتمي لقبائل تدعمنا.

أقنعنا الثقافة الحديثة أننا يجب أن نعيش الحياة كأفراد منفصلين عن بعضنا البعض، لكن ما حدث في الواقع هو أنها حرمتنا من محيط الدعم الأساسي الذين كان يؤمن ازدهارنا وسعادتنا كأفراد وتركنا وحيدين في مواجهة القبائل التي رفضت الزوال والتي تأخذ من الفرد أكثر بكثير مما تعطيه: الحكومات والجيوش والميليشيات والأديان والشركات الكبرى المتعطشة دوماً لدمائنا وعرق جبيننا.

أكثر من ذلك، عدم الانتماء لقبيلة في مكان كشرقنا المكوّن من قبائل متناحرة، هو انتحار، وهذا ما رأيناه بوضوح خلال السنوات الأخيرة. الأصوات العلمانية والتحرّرية المكوّنة من أفراد مشتتتين تم إسكاتها ونفيها وإخراجها من المعادلة لأنها لم تكن منظّمة ضمن قبائل. في المقابل، الأصوات الظلامية والأصولية أصبحت الصوت الأعلى لأنها كانت قبائل تعرف ماذا تريد ولها رؤيا لكيفية تحقيقه.

هذا لا يعني أن نركض لننضمّ لأول مجموعة دينية أو سياسية نسمع بها، بل يعني أنه إن كنا صادقين في الحفاظ على وجودنا - كأشخاص خارج الأطر الدينية والثقافية والسياسية السائدة، إن كنا نريد أن نستمرّ ونزدهر وأن يكون لنا صوت مؤثر في الحياة كأشخاص وكمجموعات، علينا أن ندرك أن المعركة هي بين قبيلة وقبيلة - بين نحن وهم. أعتقد أن هذه الخلاصة - الاعتقاد بأن العالم هو نحن في مواجهة هم - هي المشكلة الأكبر بالنسبة للتحرّريين والتقدميين مع فكرة القبيلة، فهم يؤمنون بعالم لا يوجد فيه "نحن وهم"، وهذه النقطة هي آخر ما سأتحّدث عنه لأختم هذا المقال.

## هل القبيلة تعني العودة إلى "نحن" في مواجهة "هم"؟

في تجربتنا الشخصية بالحديث عن هذا الأمر مع آخرين، وجدت أن أشدّ الرافضين لفكرة القبيلة هم عادة من النخب الثقافية والإعلامية والاقتصادية البعيدة عن الواقع اليومي وصراعاته. في عالمهم، هنالك مساحة كافية من الترف للإيمان بمثاليات "الإنسانية" والسلام الشامل على الكوكب.

هنالك بالتأكيد إنسانية واحدة وقضايا إنسانية تشمل جميع البشر- لا بدّ من الإيمان بها، لكن المشكلة هي حين نعتقد أن هذا الإيمان ينفي واقع الصراع بين المجموعات المختلفة لتحديد مستقبل هذه الإنسانية. عدم الإيمان بوجود "نحن" و"هم" لن يغيّر من حقيقة أنه هنالك الكثير من ال"هم" الذين يحاولون خنقنا وسحقنا في هذا العالم.

هنالك قبائل في هذا العالم تريد استعبادنا، إلغائنا، تغييرنا، سجننا، تريد وضع قيود على وجودنا نفسه، وسواء كنتم موظف يكافح لتحصيل لقمة عيشه أو امرأة تواجه عمّامات التحريم كل يوم أو أب يحمل ابنته على كتفيه في مسيرات اللجوء، فأنتم تعلمون ذلك جيداً.

كل فلسطيني على حواجز الاحتلال يعلم ذلك، وكل أزيدي خسر- عائلته في خلافة الظلمة يعلم ذلك، وكل شخص يبدأ صباحه بالكفاح وينتهي يومه مرهقاً تحت وزن العالم يعلم ذلك. ال"نحن" في مواجهة "هم" هي الواقع الذي تعيش غالبيتنا فيه منذ الولادة وليست خياراً لنا ترف قبوله أو رفضه. جماعة الترف الفكري يعتبرون أن "نحن" و"هم" هو مفهوم متخلف يجب أن نتخلّى عنه لكن الحقيقة هي أنهم يمنعونا من إقامة الـ"نحن" في وجه ال"هم".

هنالك الكثير من التحرريين والتقدميين لهم نظرة مثالية جداً للإنسانية ومستقبلها الذين يتخيّلونه مدينة فاضلة، وحين يصطدمون بواقع هذه الإنسانية - واقع أنها كانت ولا تزال قبائل في حالة صراع، ينتقلون إلى الفكرة النقيضة تماماً: يبدؤون بالاعتقاد أن الإنسانية فاشلة وساقطة ولا مستقبل لها.

ليس صدفة أن ثقافة "البشر سيئون وطمّاعون بطبيعتهم ويخربون ويدمّرون كل شيء" منتشرة في نفس أوساط "الإنسانية رائعة ومستقبلنا سيكون عيش بسلام مطلقة ومدينة فاضلة". المثالية المطلقة والعدمية المطلقة هما وجهان لعملة واحدة: كلاهما ناتجان عن اعتقادات خرافية عن الإنسانية لا تمت للواقع بصلة.

في نهاية المطاف، كل ما نريد قوله هو أنه هنالك صراع من أجل البقاء والقوة بين قبائل مختلفة، والمتحرّرون من أطر الأنظمة والأديان والثقافة السائدة يخوضون هذا الصراع من دون قبيلة خاصة بهم وهم بالتالي معرّضون لخطر الانقراض.

الخيار الحقيقي هو إما أن نبقى خارج هذا الصراع ونشاهد كلّ ما نحبه ونريده في هذا العالم يذوي ويموت، وإما أن نشارك في هذا الصراع بكل ما أوتينا من قوّة لكي نحفظ مكان للنور والجمال والحرية في العصر- الذي نقف على أبوابه الآن – وهو على ما يبدو سيكون مزيج من عصور الظلمة وعوالم الخيال العلمي.

الإنسانية كانت ولا تزال قبائل، وإن كنا نريد لأنفسنا مكان فيها، علينا أيضاً... أن نكون قبيلة.

[النهاية]